



سلسلة التراث القومي

فلسطين

تاريخًا... وعبرة... ومصيرًا

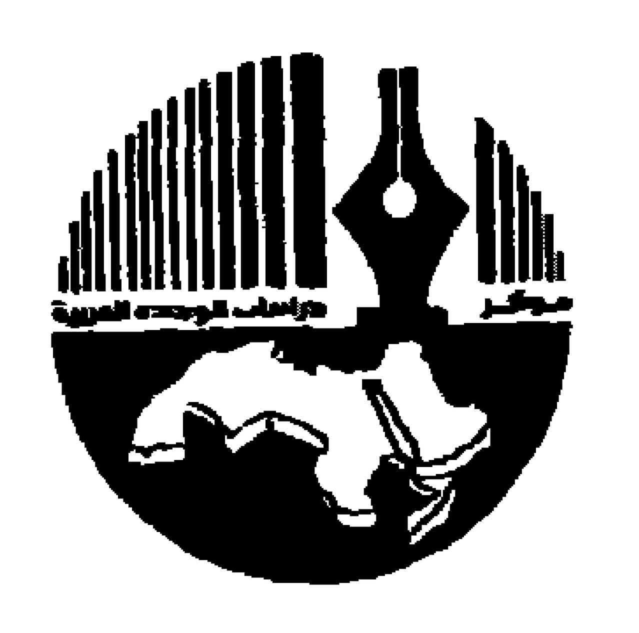


فلسطين

تاريخًا... وعبرة... ومصيرًا

تبرع ورثة المرحوم شفيق الرشيدات بحقوق تأليف هذا الكتاب إلى

المنظمة العربية لحقوق الإنسان



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

فلسطين

تاريخاً... وعبرة... ومصيراً

شفيق الرشيد

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب. : ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

طبعة خاصة(*)

الطبعة الأولى: بيروت، شباط/ فبراير ١٩٩١

(*) نشر هذا الكتاب لأول مرة في بيروت عام ١٩٦١.

المحتويات

تقديم الطبعة الجديدة

أحمد صدقي الدجاني

يأتي نشر هذه الطبعة الجديدة لكتاب فلسطين.. تاريخاً.. وعبرةً.. ومصيراً للمرحوم الأستاذ شفيق الرشيدات، ضمن «سلسلة التراث القومي» التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية «تكريماً لمؤلفين عرب أعلام وتعريفاً بفكرهم ونضالهم وتيسيراً لدراسة الاتجاهات القومية دراسة معمقة تسمح بفهمها وتساعد على تعميق الوعي بالمشروع القومي الوحدوي».

كان تأليف هذا الكتاب وصدور طبعته الأولى قبل ثلث قرن. ومن هنا فإن نشره اليوم يمثّل أيضاً مساهمة في الجهود المبذولة للحفاظ على ذاكرةِ الأمة، وهذا سبب آخر للاحتفاء بنشره في طبعته الجديدة.

إن الحفاظ على الذاكرة التاريخية لأمتنا العربية بما يحققه من تواصل المعرفة لأبنائها بقضاياها جيلاً بعد جيل، أمر بالغ الحيوية لبلوغ نضالها غايته بتحقيق أهدافها. فتواصل المعرفة هذا يضع الجيل الذي يصل إليه الدور لتحمّل مسؤولياته النضالية في صورة تاريخ كل قضية، ويمكّنه من استخلاص الدروس والعبر ليُحسن القيام بدوره. وإذا كانت الحاجة ماسّة للقيام بهذا الأمر الحيوي في كل قضايانا العربية، فإنها أكثر إلحاحاً في قضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني لما لهذه القضية من تأثير كبير على حياتنا العربية من جهة ولأن الصراع العربي الصهيوني من جهة أخرى صراع ممتد على أكثر من قرن يتطلب منا أن تكون جميع مراحله حاضرة في أذهاننا دوماً ونحن نخوض غماره فلا ننسى أبداً أصل القضية. وواضح أن عدونا التحالف الاستعماري الصهيوني الذي يواجهنا في هذا الصراع يحاول جاهداً تحويلنا عن أصل القضية وصرفنا عن هدف التحرير مستغلاً ما ينجم عن نقص المعرفة من ضعف في ذاكرتنا التاريخية. والحق أن نقص المعرفة التاريخية يبدو شبيهاً بمرض نقص المناعة، فيمكّن الأعداء من

النفاذ بأفكارهم التي يحاولون بها اخضاعنا. وعلاج نقص المعرفة هو الحفاظ على الذاكرة التاريخية.

يوضّح لنا تقديم المؤرخ العربي الكبير المرحوم الأستاذ محمد عزة دروزة للطبعة الأولى مناسبة تأليف هذا الكتاب القيّم إثر انعقاد مؤتمر الحقوقيين الآسيويين والافريقيين بدمشق في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٧. ويحدثنا مؤلفه في بداية كتابه عن مشاركته في هذا المؤتمر وتوليه أمانة سر «لجنة قضايا اللاجئين المنبثقة عن لجنة العدوان الرئيسية» وإعداده بحثه حول قضية فلسطين الذي يتضمنه هذا الكتاب.

هذا الكتاب إذن ينتسب إلى تلك الفترة من النضال العربي التي شهدت مداً عربياً قومياً عمّ أرجاء وطننا العربي الكبير وواجه الغزوة الصهيونية الاستعمارية في مرحلة ما بعد إقامة الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨. وقد بلغ هذا المد العربي القومي أوجه في أعقاب رد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ إبّان حرب السويس، وكان من ثماره تدفق موجات التحرير في آسيا وافريقيا وتبلور فكرة عدم الانحياز والحياد الإيجابي. ومعلوم أن الفكر السياسي العربي عالج قضية فلسطين منذ بروزها، وتتبّع مراحل الغزوة الصهيونية الاستعمارية مرحلة مرحلة، مُعَبِّراً عن النضال العربي في كل مرحلة منذ مواجهة التسلل الصهيوني الاستعماري بين عامي ١٨٨٢ و١٩١٧ مروراً بمواجهة التغلغل الصهيوني إبان الاستعمار البريطاني لفلسطين بين عامي ١٩١٧ و١٩٤٨ وصولاً إلى مواجهة الغزو الصهيوني الاستعماري بعد إقامة إسرائيل عام ١٩٤٨.

لقد جاءت معالجة الفكر السياسي العربي لقضية فلسطين في فترة تأليف هذا الكتاب متمثلة روح المد العربي القومي الذي حدث استجابة لتحدي نكبة عام ١٩٤٨، فعبّرت عن هذه الاستجابة بطرح أفكار عن كيفية شق طريق المستقبل لبلوغ تحرير فلسطين، متجاوزة مجرد وصف «المؤامرة» و«المأساة». ونحن نرى هذا واضحاً في هذا الكتاب على مدى فصوله الأحد عشر وآخرها بخاصة الذي عالج «مستقبل فلسطين» بفكر فاعل. ولعل من أهم ما حققته هذه المعالجة مواجهتها لمحاولات العدو تصفية قضية فلسطين وتحويلها إلى «قضية لاجئين»، حيث نجحت في طرح القضية على أنها قضية شعب ووطن وسط أمة ووطن كبير في صراع ضد التحالف الاستعماري الصهيوني. وقد أحسن هذا الكتاب في مخاطبته الحقوقيين الآسيويين والافريقيين والانتقال بهم من التعرف على قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى التعرف على قضية فلسطين. ولعل من أهم ما حققته هذه المعالجة أيضاً توجهها نحو القوى الجديدة الصاعدة في عالمنا ومخاطبتها شعوب آسيا وافريقيا التي تحررت وحرصها في هذه المخاطبة على التعبير بلغة ثورة التحرير التي مثلت روح العصر وأبرزت قيم الحرية

والسلام والعدل. ونحن نرى هذا أيضاً واضحاً في الكتاب الذي اعتبر قضية فلسطين في غلافه «من مشاكل الحرية والسلام».

شهدت فترة تأليف الكتاب بروز عدد من الأعلام العرب الذين عملوا لنصرة قضايا أمتهم، وساهموا في تحقيق المد العربي القومي، وجمعوا بين النضال على صعيد الفكر والنضال على صعيد العمل العام، وجسدوا انتماءهم لوطنهم العربي الكبير من خلال انتمائهم للموطن القطري في انسجام بين الوطنية والقومية، واعتزوا بحضارتهم العربية الإسلامية. وقد كان مؤلف هذا الكتاب المرحوم الأستاذ شفيق الرشيدات واحداً من هؤلاء. وتوضح لنا سيرة حياته الحافلة ذلك كله منذ ولادته في إربد أواخر عام ١٩١٨ في عهد الدولة العربية السورية، ثم ترعرعه في إمارة شرق الأردن، ودراسته الحقوق في دمشق، وانخراطه في العمل العام شاباً فتياً، وممارسته المحاماة في الأردن، واشتغاله بقضية فلسطين، وانتخابه نائباً، وتوليه الوزارة، ومشاركته في المعارضة، وتعرضه لمحن السجن والنفي، وتكريسه جهوده من ثم للعمل العربي الشعبي من موقع الأمين العام لاتحاد المحامين العرب منذ نهاية عام ١٩٦٣، ومشاركته في العمل الدولي من موقع نائب رئيس الرابطة العالمية للحقوقيين الديمقراطيين منذ عام ١٩٧٠، ومن مواقع أخرى عربية ودولية. وقد كان الاشتغال بقضية فلسطين على مدى هذه المرحلة الحافلة خطاً أساسياً ثابتاً فيها يشع نوراً ضمن المشاركة في النضال العربي لتحقيق أهداف الأمة التي يتلاحم فيها هدفا التحرير والوحدة. وكان المرحوم شفيق الرشيدات في ذلك مجسّداً العلاقة الوثيقة القائمة بين الأهل في فلسطين والأردن على ضفتي النهر ومعبراً عن المصير المشترك للأمة العربية جمعاء في ربوع وطننا الكبير. وقد جاء كتابه هذا مع كتب أخرى مساهمة مباركة في الفكر السياسي العربي في فترة المد العربي القومي.

إن صدور هذه الطبعة الجديدة من هذا الكتاب القيم تتيح لجيل آخر من أبناء أمتنا أن يتواصلوا مع جيل عربي سابق خبر النضال فيأخذوا عصارة ما لديه. وسيلاحظ القارىء الكريم ما أشار إليه المرحوم محمد عزة دروزة في تقديمه من إعجابه بطريقة المؤلف «في عرض القضية بأسلوب يتسق مع مختلف الأذهان والأفكار التي اشتركت في المؤتمر اعجاباً قوياً». كما سيلاحظ أيضاً عناية المؤلف بذكر تفاصيل كثيرة هامة تتعلق بقضية فلسطين وبالعمل العربي المشترك لا يعرف عنها اليوم إلا نفر من المختصين، أوردها المؤلف وأحسن توظيفها بحكم خبرته القانونية وخبرته السياسية.

تحية حارة لمركز دراسات الوحدة العربية بمناسبة اصداره هذا الكتاب القيم في «سلسلة التراث القومي». وتطلع إلى متابعة اصدار طبعات جديدة من الكتب القيمة التي عالجت قضية فلسطين في مراحل سابقة، من أجل حشد طاقات الأمة لتحرير فلسطين.

تقـــديـــم

محمد عـــزة دروزة

كان الأستاذ الكريم شفيق الرشيدات قد قص عليّ خبر «مؤتمر التضامن الآسيوي ـ الافريقي» الذي شهـده عام ١٩٥٧، ومـا لمسه في معـظم أعضاء المؤتمـر من غفلة عن حقـائق القضية الفلسـطينية، واستغـلال أجهزة الـدعايـة اليهوديـة الاستعمارية لهـذه الغفلة، وإثارتها كثيـراً من الإشكالات حـول قضية فلسـطين وعروبتهـا ومركـز اليهود فيها. . . إلخ، مما جعل المؤتمر يقرر تـأليف لجنة تقـدم في دورة الاجتماع التـالي دراسة وافية وموضوعية عن القضية الفلسطينية وتطوراتهـا، وما حـل بأهلهـا العرب من ظلم واجحـاف وتشريد وتجـريد وكـوارث، وما ينـطوي في الدعـوى اليهوديـة من أكـاذيب وأضاليل.

وقد عهدت اللجنة إلى الأستاذ الرشيدات بكتابة التقرير المطلوب، فكتبه واطلعني عليه، فأعجبت بطريقته في عرض القضية بأسلوب يتسق مع مختلف الأذهان والأفكار التي اشتركت في المؤتمر إعجاباً قوياً، وحثثته على نشره كتـاباً يقـرؤه الناس مـع المؤتمر، ثم على بذل الجهد في ترجمته إلى اللغات الحيـة، واللغات الهـامة الآسيـوية والأفـريقية معاً حتى لا تظل قضية فلسطين غامضة في أذهان الشعوب الطيبة الصـديقة، وحتى لا يستـطيع اليهـود ومن وراءهم من الـدول الاستعـماريـة، الاستمـرار عـلى اضـاليلهم وخداعهم، لا سيما وهم يحاولون باستماتـة أن يتسللوا إلى الدول الأفـريقية والآسيـو التي استقلت حديثاً لمقاصد متنوعة كلها خطر بالنسبة للعرب والشرق، حيث يقدمـ أنفسهم كجزء من الشرق كذباً وزوراً، ويصورون أنفسهم كضحـايا للحقـد العر ويحاولون خرق جدار الحصار العربي الشديد الذي يكاد يخنقهم، ويجعلون لهم في هـ الدول مجالاً حيوياً يساعدهم على البقاء والازدهار، وتحدي العرب الذين يحيـطون بهم من كـل جانب، ويكـونون في الـوقت نفسه رأس جسر استعماري جديـد يقوم مقـام

الجسر الاستعماري الصريح الذي تهاوى بقوة كفاح الشعوب الآسيوية والافريقية، وصار مكروهاً في أعماق هذه الشعوب كراهية يستحيل معها أن يعود من جديد باسمه وأسلوبه القديمين.

وانه ليسعدني أن يحقق الأستاذ الرشيدات ما حثثته عليه، ويقدم ما كتبه للنشر مما يعتبر سفراً قومياً قيّماً، كما يسعدني أن يكون لي شرف تقديمه بهذه الكلمة.

ومهما كتب في قضية فلسطين من كتب فإن خطورتها من ناحيتها الخاصة المتصلة بأهلها، ومن ناحيتها العامة المتصلة بأمن بلاد العرب والشعوب العربية وسلامتها ومستقبلها، بل أمن الشرق الأوسط عامة ليجعلها تتطلب المزيد من الكتب. ولا سيما إذا كانت بالأسلوب الذي جاء به هذا الكتاب الذي يجيب الاجابات الصحيحة القوية على الاشكالات التي تثيرها الدعايات اليهودية والاستعمارية في أوساط وأذهان أصدقائنا واخواننا في الكفاح من الشعوب الآسيوية والافريقية، ويجلو الحقائق والوقائع تجلية تدحض الباطل وتزهقه.

وإني ما زلت أتمنى أن يترجم هذا السفر إلى اللغات الحية واللغات الهامة الآسيوية والافريقية لأن فائدته العظمى تتحقق بذلك. واني أحث مؤلف الكتاب المناضل الذي هو عضو في «منظمة التضامن الآسيوي ـ الافريقي» على بذل الجهد في سبيل ذلك؛ واني لآمل أن تنشط الأمانة العامة للمنظمة المذكورة في سبيل تحقيق هذه الأمنية إن شاء الله.

محمد عزة دروزة

دمشق الشام

هذا الكتاب

شفيق الرشيدات

في «مؤتمر الحقوقيين الآسيويين والافريقيين»، الذي انعقد في دمشق، في السابع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٧، بحثت قضية فلسطين واللاجئين. ولقد كان لي آنذاك شرف تمثيل الأردن في هذا المؤتمر، فاسندت إليّ أمانة سر لجنة «قضايا اللاجئين» المنبثقة عن لجنة العدوان الرئيسية، وطلب إليّ أن أحضر لأعضاء اللجنة الممثلين: للصين الشعبية، والاتحاد السوفياتي، والهند، وغيرها من بلدان آسيا وافريقيا، بحثاً عن قضية اللاجئين الفلسطينيين.

وكان الوقت ضيقاً آنذاك، فأعددت بحثاً موجزاً في الموضوع، جرى بحثه في اللجنة الفرعية، ثم لجنة العدوان الرئيسية. وكم كان ألمنا، نحن الأعضاء العرب، عندما لمسنا أن الكثيرين من اخواننا الآسيويين والافريقيين يجهلون حقيقة قضية فلسطين، ولا يعرفون الكثير عن ظروف مأساة اللاجئين. وزاد في ألمنا، أن قضيتنا لم تكن معروفة للرأي العام الآسيوي الافريقي، لا زمن معالجتها في الأمم المتحدة، ولا قبله، ولا بعده، الأمر الذي أدى إلى مناقشات.. واستيضاحات.. عديدة من قبل المندوبين، وإلى محاولات، ثم تنازلات كثيرة من جانبنا في القرار الذي أصدره المؤتمر في هذا الخصوص.

ولم تطل بنا الدهشة لهذا الموقف غير المنتظر، فلقد ظلت أجهزة الدعاية الاستعمارية والصهيونية، إلى أمد قريب، هي التي تسيطر على معظم وسائل الأنباء والدعاية في الشرق الأوسط خاصة، وفي آسيا وافريقيا بشكل عام. وكما كانت هذه الأجهزة الاستعمارية، هي مصدرنا في كثير من معلوماتنا الخاطئة عن الشعوب الحرة والصديقة، وعن كفاحها البطولي في سبيل الحرية والسلام، فقد كانت هي ذاتها المصدر الوحيد، أو الغالب، في تزويد هذه الشعوب بأخبارنا، وفي تصوير قضايانا

وكفاحنا بالشكل الذي تريده، ونقلها إليهم بالصورة التي تخدم سياستها، وأغراضها، ومصالحها.

وكما نجح الاستعمار في وقت ما، وإلى حد ما، في تشويه كثير من الحركات التحررية الآسيوية والافريقية لدى بعضنا، فقد نجح أيضاً في تصوير قضية فلسطين للكثيرين في آسيا وافريقيا بالصورة التي رسمتها لها الصهيونية، وفي نقل واقع إسرائيل العدواني الاستعماري اليهم بقالب كفاحي.. عمراني.. اشتراكي..!

فارتسمت قضية فلسطين في أذهان الكثيرين، على أنها قضية شعب يهودي مضطهد.. يسكن فلسطين ويملكها.. ويكافح بإيمان وصبر، من أجل حريته وعيشه فيها بسلام مع جيرانه العرب! غير أن هؤلاء العرب يرفضون هذا العرض الإنساني، ويعملون بكل السبل العدوانية للقضاء على هذا الشعب، وطمس حضارته، وحرمان فلسطين، والشرق الأوسط، والعالم من خدماته الإنسانية، تماماً كما كان النازيون يفعلون باليهود!

ومن الغريب، ان الكثيرين لا يعرفون قط بأن فلسطين بلد عربي، وان أهلها هم العرب منذ أربعة عشر قرناً على الأقل، وحتى عام ١٩٤٨. كما يجهلون أن الاستعمار الأنكلو ـ أمريكي هو الذي خلق مشكلة فلسطين، وهو الذي طوّرها، وعقّدها، حتى أقام إسرائيل قاعدة من قواعده، وأداة من أدوات عدوانه، ورأس جسر لغزوه وتحكّمه واستغلاله، في الوطن العربي، وفي الشرقين الأدنى والأوسط!

غير أن المندوبين أظهروا اهتماماً بالغاً بالمعلومات التي أوضحناها عن تاريخ مشكلة فلسطين، وتأثر المؤتمرون كثيراً بالأوضاع المؤلمة التي صار إليها اللاجئون. فأصدر المؤتمر توصية من ضمن توصياته النهائية، بتأليف لجنة خاصة من مندوبي: الاتحاد السوفياتي، والهند، ومصر، وسوريا، والعراق، والأردن، لوضع دراسة مستعجلة مستفيضة لآثار العدوان بجميع أشكاله، ومنها مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وتقديمها إلى المؤتمر في دورة انعقاده المقبلة.

ولقد أفرحني بعد ذلك، ما لمسته في مؤتمرات التضامن الآسيوي ـ الافريقي المتعاقبة، من سرعة تفهّم إخواننا أبناء آسيا وافريقيا لقضايانا العربية، ومن اندفاعهم المؤمن الصادق في تأييد هذه القضايا العادلة بكل الوسائل، بعد أن تبسط أمامهم بشكل واف صريح، وبعد أن يقفوا على ظروفها وحقيقتها.

وشجعني ذلك كله، على وضع هذا البحث عن قضية فلسطين ومأساة اللاجئين، تنفيذاً لتوصية المؤتمر السابقة من جهة، وبسطاً لحقيقة هذه القضية العادلة من جهة ثانية. ولقد فصّلت فيه بعض الشيء، لآتي على الدور الحقيقي الذي قام به الاستعمار

الأنكلو - أمريكي في صنع المأساة، ولأبين حقيقة أداته ومخلبه إسرائيل، التي أقامها على أرض وطننا، وفي الشرق الأسط كله، قاعدة للاستعمار والعدوان، وسنداً للرجعية والعملاء.

إنني أقدم هذا البحث، وأنا مؤمن بأن أبناء آسيا وافريقيا، الذين تعاهدوا على الحق والحرية والسلام، سيناصرون شعب فلسطين في استرداد حقه السليب، وسيناضلون معه في سبيل تحقيق حريته المغتصبة، وسيعملون معه على محاربة الاستعمار والصهيونية، ليعيدوا الحق والسلام إلى فلسطين، أرض السلام.

تمهيد

في عهود مظلمة من التاريخ، حيث يتحكم الطغاة في مصائر الشعب، أو عندما تسود روح التعصب الديني أو العنصري، أو تطغى روح الاستعمار والاحتكار على القيم الأخلاقية والمثل الإنسانية، أو عندما يجتاح حب السيطرة وغرور القوة بعض النفوس البشرية المريضة، فيدفعها للغزو والاحتلال والتدمير والتقتيل، فتنشب الحرب الضارية، ويتفنن البشر في أساليب الابادة الجماعية، إما قتلاً، أو ترحيلاً، أو طرداً، أو عندما يحتدم الصراع بين فكرة وفكرة، أو بين نظام ونظام، فتنشب الحروب الأهلية. أو عندما تشتعل الثورة الوطنية ضد الاستعمار أو الاستغلال، أو ضد الطغاة والنظم الفاسدة البالية، في أعقاب مثل هذه العهود تواجه الإنسانية جماعاتٍ تعرضت للظلم والبؤس والحرمان، أو اضطُرت تحت تأثير التهديد بالموت والفناء، أو نتيجة لخطط الطرد والترحيل، إلى أن تهجر أوطانها إلى أوطان أخرى، تاركة وراءها أموالها وممتلكاتها وأحلامها وأمانيها وآمالها ومقدساتها، وربما أطفالها وشيوخها ونساءها.

هذه الجماعات الإنسانية التي جلت، أو أُجليت، عن أوطانها إلى أوطان أخرى غريبة عنها، بالإكراه والقوة، اعتدنا أن نسميها «اللاجئين». ولكن على الرغم من اطلاقنا هذا اللفظ على كل هؤلاء، فإن قضاياهم يختلف بعضها عن بعض بمقدار ما تختلف الأسباب التي أدت إلى لجوء كل منهم، كما أن حكم العدالة الإنسانيَة والقانون الدولي يختلف بالنسبة إلى كل منهم بمقدار اختلاف تلك الأسباب. فاللاجىء الذي ترك وطنه إلى وطن آخر، إما لعدم احتماله نظام الحكم في بلده، وإما هرباً بعقيدته وحريته، هو غير اللاجىء الذي أجبرته القوة والتهديد بالموت والفناء على ترك دياره.

فاللجوء الأول اختياري يتم نتيجة تصارع قوى داخلية، سواء أكانت هذه القوى سياسية أو فكرية أو اجتماعية، ويقع في ظروف خاصة لا تمتنع معها العودة، في ظلها

نفسها، أو عندما تزول، أو حينما تسيطر سيطرة تامة وتتلاشى كل معارضة لها. وفي التاريخ الحديث أمثلة ناطقة على مثل هؤلاء اللاجئين. فعندما نشبت الثورة الشيوعية في روسيا القيصرية وأصابت نجاحاً، اختارت بعض الفئات المعارضة للنظام الجديد مغادرة روسيا واللجوء إلى بلدان أخرى على الرغم من أنها كانت تستطيع العيش في ظل النظام الجديد لو قبلت به ورضيت تطبيقه عليها وعلى مصالحها. وكذلك عندما انتصرت النازية في ألمانيا، والفاشيّة في ايطاليا بعد الحرب العالمية الأولى، فقد اختارت فئات من مواطني المانيا وايطاليا، ومن مواطني البلدان التي تمت فيها انقلابات نازية، اللجوء إلى أوطان أخرى، إما لعدم احتمالها نظام الحكم الجديد، وإما هرباً بعقيدتها أو حفاظاً على حريتها.

وفي الهند عندما تقرر تقسيمها إلى دولتين: الهند وباكستان، اختار قسم من مسلمي الدولة الهندية تركها واللجوء إلى باكستان دون اجبار أو اكراه، وفعل قسم من هنود باكستان فعلهم باللجوء إلى الهند. وكذلك في الصين، فبعد انتصار الحركة الشعبية فيها، اختار قسم من الصينيين ترك البر الصيني في ظل حكومة الصين الشعبية إلى فرموزا والجزر المحيطة بها. وفي المجر مؤخراً حينما نشبت الثورة ضد الأوضاع الشعبية فيها وفشلت، اختار قسم من المجريين ترك بلادهم واللجوء إلى الدول الغربية.

في جميع هذه الحالات لم يكن هناك إجبار أو إلزام لأي لاجىء، على ترك وطنه، وإنما هم الذين اختاروا لأنفسهم هذا المصير، إما هرباً بعقيدتهم، أو معارضة لنظام الحكم الجديد، أو تهرباً من أحكام هذا النظام وقوانينه. وليس ما يمنع عودتهم في أي وقت إلى أوطانهم الأصلية، إذا ما قنعوا هم بذلك ورضوا لأنفسهم بما يفرضه عليهم هذا النظام كمواطنين. وأكثر من ذلك فإننا لا نفتأ نسمع ونقرأ في كل يوم دعوة المسؤولين في الهند وفي الصين وفي روسيا وفي المجر، يرحبون فيها بعودة مواطنيهم إلى ديارهم وممتلكاتهم ومقدساتهم، لهم ما للمواطنين العاديين وعليهم ما عليهم.

أما اللجوء الثاني فهو اجباري وقهري، وهو الذي يجيء نتيجة غزو خارجي يستهدف الابادة واستبدال شعب بشعب، سواء بالقتل والإفناء، أو بالطرد والتهجير والترحيل. وهو الذي تمتنع معه ـ امتناعاً مطلقاً ـ العودة إلى الوطن في ظل الغزو والاحتلال، بصرف النظر عن كل اختلاف سياسي أو فكري أو مذهبي، وبصرف النظر عن كل موافقة في هذه الاختلافات.

لذا كانت قضايا كل صنف من هؤلاء اللاجئين تختلف في رأيي عن قضايا الصنف الآخر من وجهة النظر القانونية والإنسانية، ومن حيث المعالجة والنتائج الحكمية والدولية.

وفي بحثي هـذا لن أتعرض إلى قضـايا الـلاجئين من الصنف الأول، بـل سأقتصر على بحث قضايا اللاجئين الذين أجبروا على ترك أوطانهم بـالقوة ليحـل محلهم شعب آخر جديد غريب عنهم وعن ديارهم.

وليس من مثل حي صارخ على مثل هؤلاء اللاجئين وقضـاياهم كقضيـة اللاجئـين الفلسطينين، التي تعـد بحق من أفجع المـآسي في تاريـخ البشرية الحـديث، وأكثرهـا ايلاماً للشعور الإنساني، وأوضحهـا انتهاكـاً لحق الشعوب الـطبيعي في حريتهـا، وفي حقها بسيادتهـا وتقريـر مصيرهـا، وفي العيش في وطنها، والتي تعـد فعلاً من أعمقهـا جرحاً في ضمير العدل والإنسانية.

مليـون إنسان معـذّب، طـردوا بـالقـوة من وطنهم فلسـطين، واغتصبت مسـاكنهم ومصـانعهم ومزارعهم وأراضيهم وكـل ما كـانوا يملكـون من منقول وغـير منقول، لا لشيء إلاّ لإسكان قوم غرباء عن فلسطين، تملكتهم نزعة عنصرية زائفة في أساسهـا، وتسلطت عليهم روح تعصبية عمياء. وتلاقت هذه النزعة وتلك الروح مع الاستعـمار وخططه على صعيد واحد، وسارتا في طريق واحد نحـو هدف واحـد، هو افنـاء هذه الجماعة وسلب وطنها.

مليون عربي من شعب فلسطين، كانوا هدفـاً لأخطر مؤامـرة في التاريـخ الحديث، ولأقوى هجوم تحالفت فيه الصهيونية العالمية مع الاستعمار والرجعية، منذ فجر القـرن العشرين حتى وقوع المأساة عام ١٩٤٨. ومنذ ذلك التـاريخ حتى هـذا العام ١٩٥٨، وهم خارج بيوتهم يحيون حياة البؤس والفاقة والحرمان، يقيمون في الخيام، ويسكنـون الكهوف والمغاور، وخرائب المدن والقـرى صيف شتاء.. دون وطن أو مـأوى، ودون طعام أو عمل، دون علاج أو تعليم، إلا ما تقدمه «وكالة هيئة الأمم المتحدة لـلإغاثـة والتشغيل»، وهو لا يكاد يغير من واقعهم المؤلم شيئاً.

إنهم لا يزالون كذلك على الرغم من أن الأمم المتحدة قررت وجـوب عودتهم منـذ عـام ١٩٤٨، ولكنهم لم يعودوا لأن إسرائيـل رفضت أن يعودوا، ولأن أمـريكا تـدعم هـذا الرفض وتحميـه...! انهم لا يزالـون كذلـك على الـرغم من كل المشـاريع التي وضعت لتـوطينهم واستقرارهم خـارج فلسطين، ولكنهم لم يستـوطنوا ولم يستقـروا.. لأنهم مؤمنون بأنهم سيعودون إلى وطنهم.. وإلى قراهم وأراضيهم وممتلكاتهم..

هؤلاء اللاجئون الفلسـطينيون العـرب، وقضيتهـم: «قضية الاستعـمار والصهيونيـة والرجعية في فلسطين» هما موضوع بحثي الـذي سأقدمـه لإخواني أبنـاء آسيا وافـريقيا وإلى مؤتمرهـم العظيم. راجياً أن أوفق في شرح هذه القضية شرحاً وافيـاً صادقـاً، وفي ضم صوت أو أصوات إلى جبهة الحق والسلام التي تناضل من أجل حل هذه القضية

الإنسانية العادلة، انتصاراً لقضية الشعوب ضد الاستعمار، ومن أجل تدعيم قضية السلام والحرية ضد مبادىء الغزو والحرب والاستغلال في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

الفصل الاول

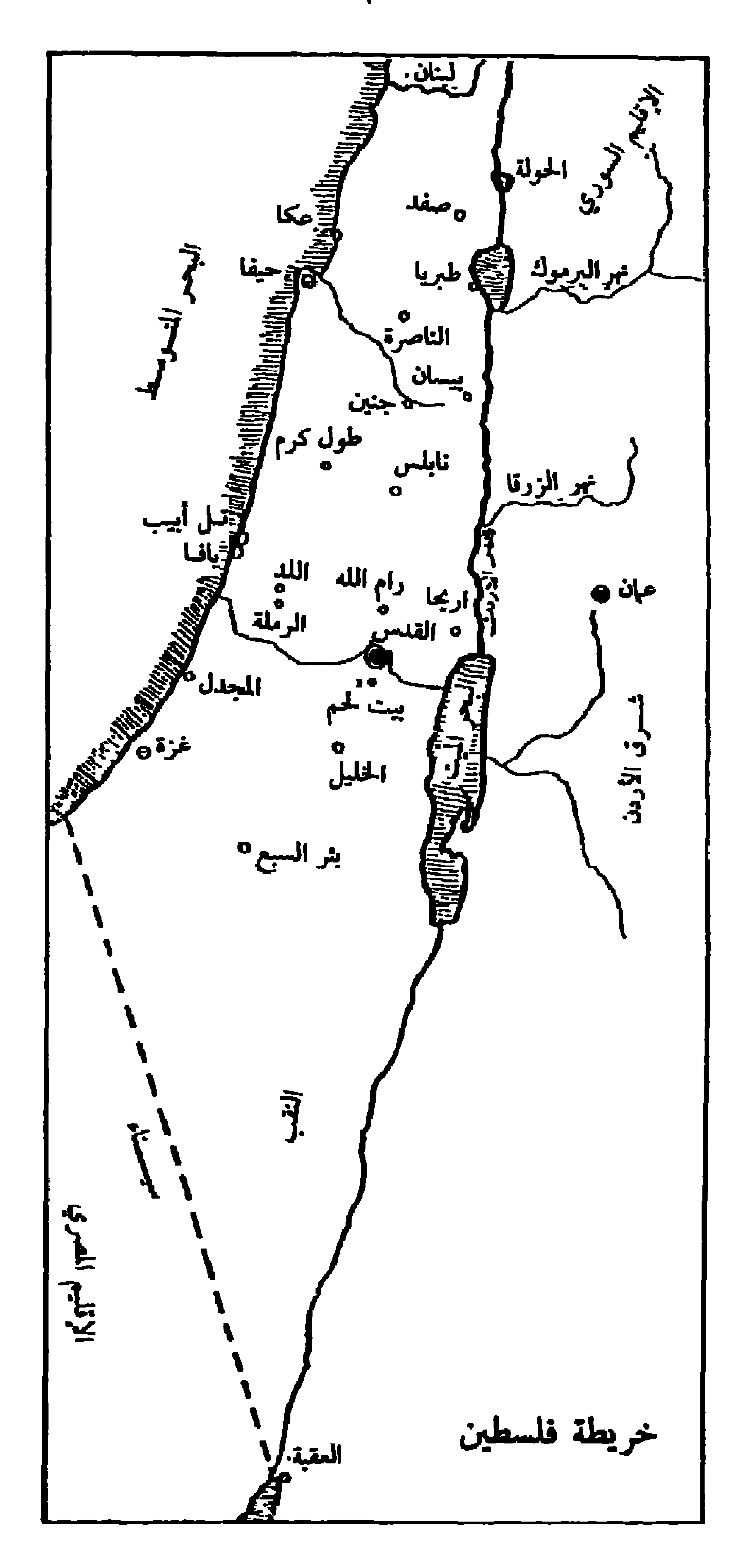
كيف نشأت القضية ؟

لا يمكن بحث قضية اللاجئين الفلسطينيين منفصلة عن قضية فلسطين، فهما قضيتان متصلتان، بل هما في الحقيقة والواقع قضية واحدة. وكذلك لا يمكن بحث هذه القضية الواحدة منفصلة عن خطط الاستعمار العالمي للشرق عامة ولبلاد العرب خاصة، ولا بمعزل عن خطط الصهيونية العالمية منذ عهد التسلط على العالم، إلى عهد الدولة اليهودية، إلى عهد الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

فاغتصاب فلسطين، وخلق إسرائيل، واجلاء اللاجئين الفلسطينيين، لم تكن كلها نتيجة لقرار التقسيم الذي صدر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ فقط، كما يحاول الاستعمار ودعاته تصوير ذلك. ولا هي أيضاً نتيجة للظروف والمواقف التي وقفها هذا الطرف أو ذاك من هذا المشروع، أو نتيجة للأحداث والحوادث التي رافقته أو أعقبته عام ١٩٤٨ فحسب، إنما كانت أيضاً نتيجة لخطة استعمارية قديمة، وُضعت وأُقرت من قِبَل الاستعمار العالمي الذي كانت بريطانيا تتزعمه وتمثله آنذاك. كما كانت أيضاً نتيجة لخطط الصهيونية العالمية التي أخذت منذ أواخر القرن التاسع عشر تحلم بالدولة اليهودية، وتعمل بنشاط وضغط ونفوذ لأن تكون فلسطين أرض هذه الدولة، ووطناً لما سمّته «الشعب اليهودي».

فلقد سارت الصهيونية العالمية منذ عهد «هرتسل» عام ١٨٨٢ جاهدة نحو تحقيق هذا الهدف بكل الوسائل، وسار الاستعمار العالمي، ممثلاً ببريطانيا وكل امكانياته، في طريق تنفيذ خططه المرسومة للسيطرة على البلاد العربية. وعلى الرغم من اختلاف الدوافع لكل منهما إذ ذاك فقد سارا جنباً إلى جنب منذ مطلع القرن العشرين، وحتى التقيا في الحرب العالمية الأولى كحليفين طبيعيين، جمعهما العمل من أجل هدف

خريطة رقم (١ - ١)


لبنان
الإقليم السوري
الحولة
صفد
عكا
البحر المتوسط
حيفا
طبريا
نهر اليرموك
الناصرة
بيسان
جنين
طول كرم
نابلس
نهر الزرقا
تل أبيب
يافا
اللد
رام الله
اريحا
عمان
الرملة
القدس
المجدل
بيت لحم
شرق الأردن
غزة
الخليل
بئر السبع
النقب
العقبة
خريطة فلسطين

واحد: هو محو عروبة فلسطين وفرض إسرائيل، وإقامتها حاجزاً بين عرب المشرق والمغرب، وقاعدة للاستعمار وأداة من أدواته في المنطقة.

لذلك فإن أي بحث في قضية اللاجئين الفلسطينيين لا يتناولها من بدايتها، ولا يتعرض للعوامل المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلى تكوينها، ولا يأتي على ذكر الظروف والمراحل والمحاولات التي لجأ إليها الاستعمار، واستغلتها الصهيونية، وشاركت فيها الرجعية العربية، لا يمكن أن يصل بالباحث إلى حكم صحيح فيها.

وما دام الغرض من هذا البحث هو التوصل إلى الحقيقة في هذه القضية، فلا بد من أن نتعرض فيه إلى كل العوامل والظروف التي أدت إلى خلق هذه المشكلة وأنتجت تشريد مليون إنسان، ليتسنى للمنصفين بعد ذلك تكوين الرأي الصحيح عن هذه المأساة وتبني الحل العادل لهذه المشكلة.

العوامل الثلاثة

١ ــ فلسطين في التاريخ

أطلق اسم «فلسطين» منذ القديم على تلك المنطقة التي تقع الآن بين لبنان من الشمال وخليج العقبة على البحر الأحمر من الجنوب، وبين ساحل البحر الأبيض المتوسط وسيناء من الغرب ومجرى نهر الأردن والبحر الميت ووادي عربة من الشرق. وقد عرفت فلسطين في التاريخ القديم بـ «أرض كنعان» نسبة إلى قبائل الكنعانيين التي استقرت فيها اثر احدى الهجرات من جزيرة العرب إلى الشمال عام ٢٥٠٠ ق.م أو قبل ذلك بقليل.

وظلت فلسطين تسمى أرض كنعان حتى عام ١٢٠٠ ق.م، حينما غزتها القبائل الكريتية واستقرت على شواطئها بين يافا وغزة، فسميت تلك المنطقة باسم «فلسطين» نسبة إلى اسم القبيلة الكريتية الغازية. وبعد أن اندمج الكريتيون مع الكنعانيين سكان البلاد الأصليين وذابوا فيهم بالتزاوج والتعامل، اطلق اسم «فلسطين» على جميع الأراضي الساحلية والداخلية التي كان يسكنها الكنعانيون. وقد طغى العنصر الكنعاني، عنصر الغالبية، على فلسطين في النهاية، وأصبح سكان البلاد مع الزمن كلهم من الكنعانيين العرب.

وكانت فلسطين بحكم موقعها الجغرافي بين القارات القديمة الثلاث، جسراً يعبره الغزاة من الشرق إلى الغرب ومن الغرب إلى الشرق، ويمر عليه الفاتحون من الشمال بمحاذاة الساحل إلى الجنوب؛ ومن الجنوب حيث الجزيرة العربية وإفريقيا الشرقية إلى

الشمال. كما كانت بالنسبة لخصبها ومناخها قبلة للقبائل المتنقلة من الجنوب والشرق والغرب.

ولقد تعرضت فلسطين منذ القديم لكثير من هذه الغزوات، واجتاحت أطرافها موجات متعددة متعاقبة من المهاجرين. فقد غزاها المصريون الأقدمون والبابليون والحثيون، وكانت أرضها مسرحاً لكثير من الحروب الطاحنة بين الغزاة وأهلها تارة وفيما بين الغزاة أنفسهم تارة أخرى. ولكنها على الرغم من ذلك كله ظلت كنعانية عربية صفة وسيادة حتى عام (١٠٠٠ ق.م.). فقد كان الغزاة في معظم الحالات عابرين، ومن أقام منهم اختار الساحل حيث الماء والمرعى، ثم لم يلبث أن اندمج بالسكان وذاب فيهم.

وفي عام ١٢٩٠ ق.م خرجت قبائل العبرانيين من مصر متجهة إلى الشرق هرباً من حكم رمسيس الثاني، واجتازت بقيادة موسى الصحراء الشرقية، وتوقفت في صحراء التيه بعيدة عن فلسطين أربعين عاماً خوفاً من قوة الكنعانيين وبطشهم. وفي «مِدْيَن» بصحراء سيناء تلقى موسى الألواح (التوراة). وبعد موت موسى هناك خلفه يشوع في قيادة تلك القبائل، فعبر بهم إلى فلسطين عام ١١٨٦ ق.م من الجهة الجنوبية الشرقية، واحتلوا مدينة أريحا الكنعانية بعد أن هدموها وقتلوا معظم سكانها. واستقر العبرانيون هناك في وادي الأردن قرب البحر الميت بعد أن عجزوا عن التقدم غرباً، حيث كان الكنعانيون اليبوسيون في منطقة القدس والساحل وباقي أجزاء فلسطين[1].

وفي عام ١٠٠٠ ق.م استطاع داود بعد حروب عديدة اخضاع اليبوسيين وتأسيس مملكة إسرائيل، وجعل اورشليم (القدس) عاصمة لها. ولكن لم يكد ابنه سليمان الذي خلفه في الملك يموت (عام ٩٣٥ ق.م) حتى انقسمت المملكة على نفسها، فقامت مملكة يهوذا في القدس ومملكة إسرائيل في السامرة. ونشبت الخصومات والحروب بين المملكتين واستعانت كل منهما بملوك مصر أو آشور ضد الأخرى، مما أضعفهما معاً، وأضعف سلطتهما على السكان، وميز عهدهما بالحروب والفساد والانحطاط.

ففي عام ٩٢٠ ق.م هاجم شيشنق ملك مصر مملكة يهوذا واحتلها ونهب كنوز الهيكل والقصر، فخضعت منذ ذلك الحين لسلطان المصريين. وفي عام ٧٢١ ق.م هاجم الاشوريون مملكتي إسرائيل ويهوذا واحتلوهما وفرضوا الجزية عليهما. ولما حاولت

---

(١) انظر: فيليب حتي، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، ترجمة جورج حداد، عبد الكريم رافق وكمال اليازجي؛ مراجعة وتحرير جبرائيل جبور، ٢ ج (بيروت: دار الثقافة، ١٩٥٨)، ومحمد عزة دروزة، تاريخ بني إسرائيل من أسفارهم وأحوال ومواقف اليهود وفي عصر النبي ﷺ وبيئته من القرآن الكريم (بيروت؛ صيدا: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٩٦٩).

إسرائيل التمرد هاجمها الآشوريون مرة أخرى عام ٧٠١ ق.م واحتلوها ونهبوا كنوزها وأخذوا معظم سكانها أسرى إلى العراق، وأحلوا محلهم قبائل عربية جديدة من بابل وسوريا وجزيرة العرب. وفي الوقت نفسه زحف المصريون على مملكة يهوذا واحتلوها وألحقوها بمصر، مما حدا بنبوخذنصر الكلداني إلى الزحف عام ٥٩٧ ق.م على فلسطين واحتلالها والاستيلاء على القدس عاصمة يهوذا وأخذ ملكها وعائلته وقواده ومعظم جيشه أسرى إلى بابل في العراق، بعد أن أقام في القدس ملكاً جديداً. وفي عام ٥٨٦ ق.م عندما حاول بقايا اليهود التمرد على سلطان بابل في فلسطين، عاد نبوخذنصر فغزاها من جديد. ولكنه في هذه المرة دمر القدس وهيكلها وأباح البلاد والسكان لجنده فقتلوا ونهبوا، ثم أخذ ملكهم وخمسين ألفا من رجالهم أسرى إلى بابل في العراق.

وهكذا دالت دولة اليهود في فلسطين بعد أن عاشت أربعة قرون (١٠٠٠ ـ ٥٨٦ ق.م) حافلة بالاضطراب والحروب الداخلية والخارجية. وبزوالها نتيجة غزوات الاشوريين والكلدانيين زال كل أثر فعلي لليهود في فلسطين، إلاّ من اندمج منهم بسكان البلاد الأصليين، وعادت فلسطين بعد ذلك كنعانية عربية تابعة للعراق، تستقبل هجرات العرب من سوريا والجزيرة العربية.

غير أن غزوة اليهود لم تكن آخر غزوة لفلسطين، فقد غزاها الفرس الايرانيون عام ٥٣٩ ق.م، واحتلوها بعد أن احتلوا بابل، وألحقوها بدولتهم طيلة قرنين. وفي عهدهم عادت قبيلة يهوذا من بقايا البابليين إلى القدس، وأعادت بناء الهيكل من جديد. وغزاها الاسكندر المقدوني عام ٣٣٢ ق.م وأتبعها لدولة الاغريق. وغزاها العرب الانباط عام ٩٠ ق.م وظلت تابعة لعاصمتهم بتراء حتى احتلها الرومان[٢].

وفي أوائل القرن الأول الميلادي غزا الرومان فلسطين واحتلوها وجعلوا منها ولاية رومانية. وظلت تتبع روما أولاً وبيزنطية بعدها حتى منتصف القرن السابع الميلادي، حين حررها العرب المسلمون وصارت تشكل قسماً من الدولة العربية.

وفي عهد الحكم الروماني وقعت لبقايا اليهود أحداث مهمة وحاسمة في تاريخهم. ففي عام ٣٧ م وشوا بالسيد المسيح للحاكم الروماني واتهموه بالكفر وصلبوه. وفي عام ٧٠ م حاولوا استغلال المركز الديني الممنوح لهم في القدس منذ عودتهم من الأسر البابلي لأغراض قومية وسياسية. فهاجمهم تيطس الروماني بمساعدة سكان البلاد العرب واحتل القدس في العام نفسه، فدمّرها وهدم الهيكل وقتل جميع كهنته ومعظم

---

(٢) بترا: مدينة أثرية تقع الآن في جنوب الأردن في وادي موسى وكان يسميها العرب سَلْع وهي التي تعرف بالرقيم.

السكان اليهود. ومن بقي منهم على قيد الحياة اندس متنكراً بين السكان أو فرّ إلى سوريا ومصر والبلاد الأخرى.

وكانت آخر محاولة يهودية لاحياء التراث العبري في فلسطين عام ١٣٥ م، عندما ظهر فجأة أحد متديني اليهود في القدس، وأعلن العصيان على الرومان ودعا لقيام إسرائيل. فهاجمه الحاكم الروماني «هادريان» وتغلب عليه واحتل المنطقة اليهودية في القدس ودمرها وقتل أهلها وهدم الهيكل من جديد، ورفع انقاضه وحرث أرضه، وبنى مكان القدس اليهودية مدينة جديدة حرّم على اليهود سكناها.

وبعد هذه المحاولة لم تقم لليهود في فلسطين قائمة، ولم يظهروا فيها بأي مظهر سياسي أو قومي حتى القرن العشرين.

ولم تكن غزوات الفرس والاغريق والأنباط والرومان الذين حكموا فلسطين أكثر من أحد عشر قرناً آخر الغزوات والموجات والهجرات. ففي عام ٦٣٦ م أتم العرب المسلمون الزاحفون من الجزيرة العربية تحرير جميع البلاد الفلسطينية من حكم الرومان وتدفقت القبائل العربية من سوريا والعراق والحجاز ونجد واليمن عليها وسكنتها. ومنذ ذلك التاريخ طبعت فلسطين بالطابع العربي الخالص لغة وديانة، فتعرب سكانها الأصليون وهم من سلالات الكنعانيين العرب أو من المهاجرين والغزاة المندمجين فيهم، ودانوا بالإسلام.

ومن الجدير بالملاحظة في هذا المجال أن اليهود لم يكونوا من فئات السكان الظاهرة حين الفتح العربي. فقد وقعت شروط الصلح مع البطريرك صفرونيوس المسيحي في القدس، وأعطي الأمان للمسيحيين ودينهم وكنائسهم وصلبانهم، وأقر لهم حكم الرومان السابق بأن لا يسكن معهم أحد من اليهود فيها. وكان مكان الهيكل آنذاك لا يزال تراباً، ولم يكن في القدس يهود ولا معابد يهودية.

وظلت فلسطين منذ الفتح العربي الإسلامي عام ٦٣٦ م بلاداً عربية خالصة شعباً ولغة وديانة حتى عام ١٩١٨ م. وكانت خلال هذه الفترة تشكل جزءاً من الدول العربية الإسلامية المتعاقبة، تتبع المدينة أو دمشق تارةً، وتتبع القاهرة، أو استانبول مركز الخلافة تارة أخرى.

وتعرضت فلسطين خلال هذه الفترة العربية لكثير من الغزوات، فقد غزاها الصليبيون الأوروبيون بقيادة ملكي بريطانيا وفرنسا عام ١٠٩٧ م، واحتلوا أقساماً منها وأقاموا فيها دولاً وممالك أوروبية طيلة قرنين كاملين. ولكنهم تركوها مجبرين عام ١٢٩١، وعاد منهم إلى أوروبا من عاد، ومن بقي منهم اندمج بسكانها العرب وتطبع بعاداتهم وتكلم لغتهم ودان بدينهم. وغزاها المماليك الأتراك والشركس. وغزاها

نابليون بونابرت بعد التتر والمغول، الذين حكموها مدة من الزمن ولكنهم أجبروا على تركها في النهاية ورحلوا عنها، ومن بقي منهم ذاب في سكانها، فتكلم العربية وتحلى بصفات العرب.

وفي عام ١٥٤٢ م دخلت فلسطين في نطاق الخلافة العثمانية الإسلامية، وأصبحت تشكل جزءاً من ولايتي دمشق وبيروت العربيتين. وظلت فلسطين تحت حكم العثمانيين حتى نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ حين احتلتها قوات الحلفاء، ودخلتها الجيوش العربية والانكليزية الحليفة باسم تحريرها من الحكم التركي وضمها للدولة العربية الموعودة.

وبقيت فلسطين في ظل الانتداب البريطاني المتآمر مع الصهيونية حتى عام ١٩٤٨ م، حين غزتها الصهيونية العالمية من جديد بمساعدة الاستعمار الأنكلو - أمريكي وبسلاحه ونفوذه.

هذه لمحة موجزة عن تاريخ فلسطين منذ عام ٢٥٠٠ ق.م حتى عام ١٩١٨ م حين دخلها الانكليز محررين. ومنها يتضح أن هذه البلاد كانت هدفاً لكثير من الغزوات والموجات والهجرات، وميداناً لكثير من الحضارات والحكومات طيلة ٤٥ قرناً، وأن اليهود كانوا من غزاها في القديم وأقاموا فيها حكماً دام أربعة قرون. فهل يكفي هذا الحادث التاريخي لإنشاء حق يهودي ثابت في فلسطين بعد ثلاثين قرناً من وقوعه واندثاره؟

إن اليهودية العالمية تستند إلى هذه الواقعة فقط في دعواها بملكية فلسطين. غير أنه من الثابت تاريخياً أن غزوة اليهود لفلسطين في القرن العاشر قبل الميلاد لم تكن الأولى والأخيرة، وأن حكمهم الذي دام أربعة قرون لم يكن العهد الوحيد في تاريخ هذه البلاد. فقد سكن الكنعانيون العرب فلسطين قبل اليهود، وأنشأوا فيها حكماً وحضارة داما خمسة عشر قرناً. وغزاها بعدهم الاشوريون والكلدانيون والفرس والاغريق والعرب الأنباط والرومان، وحكموها أكثر من أحد عشر قرناً. وتعرضت فلسطين خلال هذه الفترة لكثير من الموجات العربية من العراق وسوريا والجزيرة. ثم جاء الفتح العربي الإسلامي بعد ذلك كله عام ٦٣٦ م وصبغ فلسطين بالصبغة العربية الخالصة، وظلت كذلك طيلة أربعة عشر قرناً وحتى وقوع المأساة عام ١٩٤٧ م. وهذه الفترة العربية من تاريخ فلسطين الحديث، مع ما تعرض له اليهود أثناء وجودهم فيها قبل الميلاد على أيدي الاشوريين والكلدانيين والمصريين والرومان من أسر وتهجير وابادة، كافية للرد على كل مزاعم اليهود القومية والتاريخية في فلسطين.

من أين اذن جاء تأييد الرأي العام الغربي، أو المسيحي على الأصح، لدعوى اليهود الباطلة في فلسطين؟

ان مصدرين أساسيين أكّدا هذا الادعاء اليهودي الباطل وغذياه على مر العصور، ولا يزالان يؤيدانه حتى يومنا الحاضر، وهما التوراة والصهيونية المستعمرة المستغلة. فالتوراة، وهي كتاب اليهودية الديني والقومي والسياسي، أرّخت تاريخ فلسطين في الحقبة اليهودية ومن وجهة النظر اليهودية فقط. أي منذ خروج موسى من مصر على رأس القبائل العبرانية عام ١٢٩٠ ق.م حتى أوائل الحكم الروماني لفلسطين عام ٦٠ م. ووقف تاريخها عند هذا الحد من تاريخ فلسطين، حتى إنها لم تتعرض بالذكر لمجزرتي تيطس عام ٧٠ م وهادريان عام ١٣٥ م، اللتين انهيتا اليهودية وأزالتا كل أثر قومي أو سياسي لها في فلسطين. ولذلك فإن التوراة لم تتناول تاريخ فلسطين طيلة عهد الرومان ولا تاريخ العرب فيها.

والتوراة تدرس كمادة أساسية للناشئة في العالم المسيحي منذ الطفولة، حتى انه كان يستعاض بدراستها عن دراسة التاريخ القديم في معظم البلدان الأوروبية والأمريكية. ففي بريطانيا مثلاً كانت تبدأ دراسة التاريخ من عام ١٠٦٦ م فقط، ويستعاض عن دراسة الفترة السابقة لهذا التاريخ بتدريس التوراة. فقلة من الناس فقط في العالم المسيحي هم الذين يعرفون أن اليهودية اندثرت في فلسطين وزالت كل صلة لها فيها منذ عشرين قرناً. وقليلون أيضاً أولئك الذين يعرفون أن فلسطين بلاد عربية خالصة منذ الفتح العربي الإسلامي عام ٦٣٦ م حتى عام ١٩٤٨[٣].

من هنا جاء جهل قسم كبير من الرأي العام العالمي بحقيقة تاريخ فلسطين منذ عام ٦٠ م حتى اثارة الدعوى اليهودية في أوائل القرن العشرين. ومن هذا الجهل استمدت الصهيونية المستغلة مبرراتها لجرّ الرأي العام لتأييد باطلها في فلسطين، ووجد الاستعمار فيه وفي الصهيونية متكأً مناسباً لتنفيذ خططه في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

فما هي هذه الصهيونية؟ وما هي حقيقتها؟ وما هي خططها؟ وما هو أثرها في تكوين مأساة اللاجئين ومشكلة فلسطين؟

٢ ـ فلسطين والصهيونية العالمية

لقد ظلت فلسطين منذ الفتح العربي الإسلامي عام ٦٣٦ م حتى ظهور الحركة الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر بلاداً عربية خالصة لأهلها العرب على الرغم من الغزوات الصليبية المتعاقبة حتى منتصف القرن الحادي عشر. فاليهودية كانت قد

---

(٣) جون باغوت غلوب (الجنرال)، جندي مع العرب (بيروت: دار العلم للملايين، [د.ت.]).

انتهت فيها منذ مجزرة هادريان الروماني عام ١٣٥ م، وكانت الموجة العربية قد أزالت منها بعد ذلك كل أثر قومي أو سياسي آخر.

غير أن مجزرة هادريان، وإن قضت على اليهودية في فلسطين، فإنها لم تقض عليها نهائياً في العالم. فقد قتل في هذه المجزرة من اليهود من قتل، واندمج بالسكان من اندمج، وفر الباقون إلى خارج فلسطين هائمين على وجوههم في أنحاء العالم، يطوون صدورهم على تعاليم التوراة الانعزالية، وتملأ رؤوسهم أحلام الشعب المختار بالسيطرة والاستقلال والتحكم. وانتهى بهم التشرد في النهاية إلى الاستقرار في بعض بلدان أوروبا وفي بعض بلدان الشرق الأوسط العربية.

وعلى الرغم من قلة اليهود آنذاك وتشتتهم في أنحاء كثيرة من العالم، فقد ظلت التوراة تربطهم بعضهم إلى بعض، وظلت بمبادئها ومفاهيمها أساساً للفكر اليهودي ومصدراً للفلسفة اليهودية، في كل مكان أقاموا فيه وفي جميع نواحي الحياة. والتوراة، وهي كتاب اليهود المقدس، حددت بجلاء حقيقة اليهودية، ووضعت بوضوح حلولاً لحياة اليهود ومشاكلهم، ورسمت لهم الطرق والأساليب اللازمة لتحقيق هذه الحلول.

فالغزو والقتل وسفك الدماء، دون تمييز بين محارب وغير محارب، أو بين رجل وامرأة، أو بين شيخ وطفل، هي مصير البشر من غير اليهود في شريعة اليهود. والاحتلال والاستعباد والابادة، هي نصيب البلاد التي أهداها رب إسرائيل لشعبه المختار، من مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات... وهي القدر المحتوم الذي فرضه رب إسرائيل لأولئك التعساء الذين شاء حظهم العاثر ان تدوس أقدام اليهود تراب بلادهم..!! فاليهود هم شعب الله المختار.. وهم البشر الحقيقيون.. ومن عداهم فهم في مرتبة الحيوانات، أحلّ استعبادهم واستغلالهم وامتلاكهم كالمتاع، وأحل طردهم وذبحهم في كل الأحوال[4]!

---

(٤) احتوت التوراة على نصوص كثيرة تحرّض اليهود على الغزو والقتل والإبادة والاستعلاء والاستغلال نورد منها ما يلي: «وإن لم تطردوا سكان الأرض من أمامكم يكون الذين تستبقون منهم أشواكاً في أعينكم، ومناخس في جوانبكم، ويضايقونكم على الأرض التي أنتم ساكنون فيها». الكتاب المقدس، «سفر العدد،» الإصحاح ٣٣، الأيتان ٥٥ ـ ٥٦. «حين تقرب من مدينة لكي تحاربها استدعها إلى الصلح، فإن إجابتك إلى الصلح وفتحت لك فكل الشعب الموجود فيها يكون لك للتسخير وسيتعبد لك. وإن لم تسالمك وعملت معك حرباً فحاصرها. وإذا دفعها الرب إلهك إلى يدك فاضرب جميع ذكورها بحد السيف. وأما النساء والأطفال والبهائم وكل ما في المدينة كلُ غنيمتها فتغتنمها لنفسك وتأكل غنيمة أعدائك التي أعطاك الرب إلهك. وهكذا تفعل بجميع المدن البعيدة منك جداً التي ليست من مدن هؤلاء الأمم هنا. وأما مدن هؤلاء الشعوب التي يعطيك الرب إلهك نصيبك فلا تستبق منها نسمة ما». المصدر نفسه، «سفر التثنية،» الاصحاح ٢٠، الأيات ١٠ ـ ١٧. «ان الرب كلّم يشوع بن نون خادم موسى قائلاً:... كل موضع تدوسه بطون أقدامكم لكم أعطيته كما كلمت موسى. من البرية ولبنان هذا إلى النهر الكبير نهر الفرات جميع أرض الحثّيين وإلى البحر الكبير:

ولم يكن لتطور المجتمع الإنساني، منذ عهد التوراة وعلى مر العصور، أي أثر في هذه الفلسفة. بل على العكس من ذلك، فقد كانت مبادىء العنصرية والاستغلال والعدوان، تتغذى في نفوس اليهود وتتقوى بتعاليم دينية جديدة، أكثر تطرفاً في الانعزالية وأشد قسوة في الاستغلال والعدوان. فمنذ الأسر البابلي، وعلى اثر كل مجزرة تعرّض لها اليهود في التاريخ، كان رجال اليهودية العالمية يضعون أقوالاً وأحكاماً وقصصاً ينسبونها إلى من قبلهم، ويشفعونها بالتفسيرات والتأكيدات لمبادىء اليهودية، ولحق اليهود في السيطرة والاستعلاء والاستغلال والتحكم. وكانوا يعطون هذه التعاليم صفة التقديس الديني، ويرفعونها في نظر اليهود إلى مقام التوراة.

ففي القرن التاسع عشر نشرت اليهودية العالمية كتاب التلمود على نطاق واسع، وكانت قد أخفته أربعة عشر قرناً منذ وضعه بعض حاخامي اليهود في القرن الخامس، تفادياً للضجة التي أثارها ضد اليهود في العالم المسيحي بسبب ما ورد فيه. والغريب أن يوضع هذا الكتاب في القرن الخامس للميلاد، وينشر في القرن التاسع عشر، أي بعد ثلاثين قرناً من عهد التوراة، فيأتي تأكيداً لمبادىء اليهودية في الاستعلاء والانعزالية والعدوان، ويأتي تقديساً لمسلكها في العنصرية والاستغلال والتهديم في سبيل سيادة إسرائيل(٥).

= نحو مغرب الشمس يكون تخمكم». المصدر نفسه، «سفر يشوع،» الإصحاح ١، .الآيات ١، ٣، ٤. «وفي ذلك اليوم قطع الرب مع أبرام ميثاقاً قائلاً: لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات». المصدر نفسه، «سفر التكوين،» الاصحاح ١٥، الآية ١٨.

(٥) التلمود: تعني بالعبرية تعليم، وهي اختصار لجملة «تعاليم وآداب الديانة اليهودية»، ويعتبر التلمود التوراة الشفوية لليهود. وقد وجدت منه نسختان: واحدة في فلسطين عثر عليها عام ٣٢٠ م وسميت بالتلمود الأورشليمي وضعها أحبار اليهود في القرن الرابع. ووجدت الأخرى في العراق عام ٥٠٠ م وسميت بالتلمود البابلي، وقيل انها من وضع الحاخام (رب آشي) في مدينة سورة بالعراق في أواخر القرن الخامس. ولاستكمال البحث نورد هنا بعض نصوصه: اليهود أحب إلى الله من الملائكة وهم من عنصر الله كالولد من عنصر أبيه، فمن يصفع اليهودي كمن يصفع الله. لو لم يخلق الله اليهود لانعدمت البركة من الأرض ولما خلقت الأمطار والشمس ولما أمكن باقي المخلوقات أن تعيش، والفرق بين درجة الانسان والحيوان هو بقدر الفرق بين اليهود وباقي الأمميين. إذا ضرب أممي إسرائيلياً فالأممي يستحق الموت. ان النطفة المخلوق منها باقي الشعوب الخارجين عن الديانة اليهودية هي نطفة حصان. إن اليهودي يتنجس إذا لمس القبور وفاقاً للتوراة ما خلا قبور من عداهم من الأمم إذ كانوا يعدونهم ـ بهائم لا أبناء آدم. الأجانب ـ أي غير اليهود ـ كلاب لأنه مذكور في سفر الخروج أن الأعياد المقدسة لم تجعل للأجانب ولا للكلاب. الشعب المختار فقط يستحق الحياة الأبدية، وأما باقي الشعوب فمثلهم كمثل الحمير. أيها اليهود إنكم من بني البشر لأن أرواحكم مصدرها روح الله، وأما باقي الأمم فليست كذلك لأن أرواحهم مصدرها الروح النجسة. ويقول الحاخام «اربل»: إن الخارجين على دين اليهود خنازير نجسة، وإذا كان الأجنبي ـ أي غير اليهودي ـ قد خلق على هيئة الإنسان فما ذلك إلّا ليكون لائقاً لخدمة اليهود الذين خلقت الدنيا لأجلهم. سلط الله اليهود على أموال باقي الأمم ودمائهم إذا سرق أولاد نوح ـ أي غير اليهود ـ شيئاً ولو كانت قيمته طفيفة جداً يستحقون الموت لأنهم قد خالفوا الوصايا التي أعطاها الله لهم، وأما اليهود فمصرح لهم أن يضروا الأممي لأنه جاء في الوصايا (لا تسرق مال القريب)... =

والتلمود، هو شريعة إسرائيل الكاملة وسِجلٌ تعاليم اليهودية وآدابها، انتقل باليهود منذ نشره من مرحلة اليهودية إلى مرحلة الصهيونية مع احتفاظهم بكل الصفات المادية والمبادىء الروحية اليهودية الموروثة. فقد عرفت الصهيونية بأنها الامتداد الطبيعي والتطور التاريخي لليهودية، ووصفت بأنها النتيجة الشكلية لتفاعل اليهودية مع التطور البشري العام في القرن التاسع عشر، عهد النهضة الوطنية والدولة الحديثة. ومنذ وقوع هذا التطور اليهودي في منتصف القرن التاسع عشر بدأت مشاكل اليهود في العالم، وبدأت معها مؤامراتهم على فلسطين.

لقد كان من الممكن أن يندمج اليهود في قوميات البلاد التي كانوا يعيشون فيها ويتكلمون لغتها عند ظهور القوميات والبرجوازية في القرن التاسع عشر. غير أن تطور اليهودية المعكوس، وظهورها بمظهر جديد يحمل في طياته نزعة رجعية جديدة، هي نزعة «اليهودية دين وقومية» حالت دون ذلك، وقوّت من نزعتهم الانعزالية في كل بلد يعيشون فيه، وأدّت في النهاية إلى مقاومتهم واضطهادهم.

فمع تكوّن القوميات في القرن التاسع عشر، نَشِطَتْ اليهودية في الترويج ليهوديتها على أنها دين وقومية. وراحت تبحث عن اليهود في كل بلدان العالم تنظمهم وتكتلهم على هذا الأساس، وتبعث فيهم روح إسرائيل ومجدها وملكها وسيادتها، مستمدة من التوراة والتلمود شواهد القوة والانبعاث لدولة اليهود. ومن الطبيعي عند ذلك أن يتنكر اليهود لولائهم للبلدان التي يقيمون فيها ولقومياتها، ويعطوا ولاءهم كاملاً لقوميتهم الجديدة الموهومة، ولدولتهم اليهودية الموعودة. فلم يعد الألماني أو المجري اليهودي وفياً لألمانيته أو مجريته، ولا مخلصاً لمجتمعه الذي يعيش فيه أو مرتبطاً به وبمصالحه ومشاكله. بل أصبح يرى نفسه بعد اعتناقه الصهيونية غريباً فيه، ويراه المجتمع دخيلاً عليه غريباً عنه، وينظر إليه نظرة الأجنبي الغريب[6].

= وما دام موسى لم يكتب في الوصية مال الأممي، فإن سلب ماله لا يخالف الوصايا حسب رأي علماء التلمود. ويفسرها ميانود بقوله: بأن الانسان المقصود هو اليهودي دون سواه أما من عداه فمن الجائز سرقته. إن مثل بني إسرائيل كمثل سيدة في منزلها، يستحضر لها زوجها النقود فتأخذها بدون أن تشترك معه في الشغل والتعب. إن الرابي صموئيل أحد الحاخامات المهمين كان رأيه أن سرقة الأجانب مباحة، وقد اشترى هو نفسه آنية من الذهب كان يظنها نحاساً، ودفع ثمنها أربعة دراهم فقط، وهو ثمن بخس، وسرق درهماً آخر من البائع. إن الله لا يغفر ذنباً ليهودي يرد للأممي ماله المفقود وغير جائز رد الأشياء المفقودة من الأجانب: والأممي تعبير يطلق في التلمود على غير اليهودي. (اقتل الصالح من غير الاسرائيليين) ويحرم على اليهودي أن ينجي أحداً من باقي الأمم من هلاك أو يخرجه من حفرة يقع فيها لأنه بذلك يكون حفظ حياة أحد الوثنيين. إذا وقع أحد الوثنيين في حفرة يلزمك أن تسدها بحجر. من العدل أن يقتل اليهودي بيده كل كافر لأن من يسفك دم الكافر يقرب قرباناً لله. انظر: التلمود: مجموعة كتب سياسية، العدد ١٨ (القاهرة).

(٦) انظر: فتحي الرملي، الصهيونية.. أعلى مراحل الاستعمار (القاهرة: وكالة الصحافة الافريقية، ١٩٥٦).

ومن هنا نشأت المشكلة اليهودية في كل بلد يعيش فيه أناس يدينون بالديانة اليهودية، واتسعت هذه المشكلة حتى أصبحت من مشاكل معظم دول أوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فقد استغل الانتهازيون اليهود هذه العقدة لدى بعض المتدينين وراحوا يغذونها ويوجهونها الوجهة التي تخدم إما مصالحهم المالية، أو أطماعهم الاحتكارية، أو هوسهم للتسلط والتحكم، أو نزعاتهم العنصرية المتطرفة.

وتطورت هذه المشكلة أكثر فأكثر حتى تحولت إلى صراع أخذ في بادىء الأمر شكل الصراع الوطني الداخلي، ثم ظهر بعد ذلك على حقيقته بشكل صراع طبقي عنيف. فاليهود كانوا في معظم البلدان يسيطرون على رأس المال، وكانت عنصريتهم هذه تظهرهم بمظهر الأجانب. فكان رأسمالهم حتماً كرأس المال الأجنبي، واحتكاراتهم تبرز كالاستغلالات الأجنبية، ولذلك أصبحت مقاومتهم هدفاً من أهداف الحركات القومية في كثير من بلدان العالم. وتطورت هذه المقاومة مع تماديهم في تعصبهم العنصري، واستغلالهم البشع، وتنكرهم لقوميات البلاد التي يعيشون فيها كمواطنين، حتى وصلت إلى درجة الاضطهاد في النهاية.

ولقد كانت المشكلة التي خلقها اليهود لأنفسهم بأنفسهم موضع بحث كثير من عظماء الكتّاب في القرن التاسع عشر، فكتب الكاتب الألماني برونو بوير عام ١٨٤٣ بحثاً يشرح فيه المشكلة ويحاول معالجتها. وطرح بوير المشكلة بالشكل التالي:

يطالب اليهود الألمان بالتحرر، فبأيّ تحرر يطالبون؟

أبتحررهم كمواطنين أم بالتحرر السياسي؟

ويجيب بوير عن هذا المطلب اليهودي بالشكل التالي: «إنكم معشر اليهود أنانيون حين تطالبون لأنفسكم بسبب أنكم يهود بانعتاق خاص وبتحرر خاص، فعليكم أن تعملوا بوصفكم ألماناً على التحرر السياسي لألمانيا كلها، وبوصفكم بشراً على الانعتاق البشري. والنوع الخاص لاضطهادكم وعاركم عليكم أن تحسوه، ليس بوصفه شذوذاً عن القياس، وإنما في الأصح بوصفه تأكيداً للقياس...».

ويناقش بوير مشكلة اليهود في الدولة الدينية فيقول: «... ولكن اليهودي لا يستطيع من حيث جوهره أن يتحرر، وما بقيت الدولة مسيحية واليهودي يهودياً فكلاهما غير جديرين أحدهما بمنح التحرر والآخر بتلقيه، ولا تستطيع الدولة المسيحية أن تقف إزاء اليهود غير موقف الدولة المسيحية وذلك بعزلهم وإثقال كاهلهم بالاضطهاد».

ويناقش بوير مشكلة اليهودي في الدولة القومية فيقول: «... ولكن اليهودي لا يستطيع من جهة أن يقف من الدولة إلا موقف اليهودي، يعني موقف الغريب، فهو يعارض القومية الحقيقية بقوميته الوهمية، والقانون الحقيقي بقانونه الخيالي. انه يظهر أن من حقه الانفصال عن سائر

البشرية، وهو لا يشارك مبدئياً في الحركة التاريخية، انه يطمح إلى مستقبل ليس بينه وبين المستقبل العام للإنسان أية صفة مشتركة، وهو يعتبر نفسه بمثابة عضو من الشعب اليهودي، ويرى أن الشعب اليهودي هو الشعب المختار. اذن فبأي حق، أيها اليهود تطالبون بالتحرر؟ أبسبب دينكم؟ إنه العدو اللدود لدين الدولة. ألأنكم مواطنون؟ ليس ثمة مواطنون في المانيا. أم لأنكم بشر؟ إنكم لستم بشراً وكذلك أولئك الذين تستنجدون بهم».

هذه صورة لوضع اليهود العام في منتصف القرن التاسع عشر، تبين إلى أي مدى كانت انعزاليتهم عن بقية البشر، وتوضح روح التعصب العنصري حتى ضد أولئك المواطنين الذين ولدوا معهم في بلد واحد وعاشوا معهم في وطن واحد وكانوا يتكلمون لغة واحدة.

وعالج كارل ماركس قضية اليهود، في كتابه المشكلة اليهودية الذي نشر عام ١٨٨٤، وانتهى إلى ما انتهى إليه «بوير» وزاد عليه بالتوسع في شرح حقيقة اليهودية فقال: «لم يستطع المجتمع البرجوازي اقناع اليهودي بالخيال الذي ينطوي عليه جوهر ديانته اليهودية، والذي هو في الحقيقة المفهوم المثالي للمنفعة العملية، ونحن لا نجد جوهر اليهودي المعاصر في التوراة والتلمود فحسب، إنما نجده في المجتمع العالمي، وهو جوهر مجرد بل هو مجرد عملي مطلق، وهو ليس بمثابة حدود اجتماعية لليهودي، وإنما بمثابة حدود يهودية للمجتمع».

ويقول أيضاً: «المال هو إله إسرائيل المطاع، ويعتقد اليهودي أنه لا ينبغي معه لأي إله آخر أن يعيش. إن المال يخفض جميع آلهة البشر ويجعلهم سلعاً والسفتجة هذه هي الإله الحقيقي لليهود».

ويضرب مثلاً على تسلطهم وتحكمهم بمصائر الشعوب فيقول: «فاليهودي مثلاً الذي لا يحسب له حساب في فينا هو الذي يقرر بقوته المالية مصير النمسا كلها. واليهودي الذي قد يكون في أصغر الدول الألمانية محروماً من الحقوق هو الذي يقرر مصير أوروبا بأجمعها». فاليهودية اذن، هي اليهودية المتعصبة، المستغلة المتحكمة العدوانية، منذ زمن التوراة إلى زمن التلمود، إلى أواخر القرن التاسع عشر. لم تتغير ولم تتبدل، لا في جوهرها ولا في نظرتها للبشر أو المجتمع. فالعالم ملك إسرائيل، أبيح لأولاده أن يستولوا عليه بالقوة أو بالخداع أو بالسرقة، واليهود هم شعب الله المختار، وهم السادة والعالم كلهِ ما عداهم حيوانات أبيح قتلها وسلبها!

واليهودية ليست ديناً فحسب، إنما هي دين وشعب وقومية وحياة ومنهج ودولة. وهكذا كانت منذ القدم، ولكنها لم تظهر واضحة من قبل على هذا الشكل لأسباب قاهرة. أما في عهد القوميات، عهد الدول القومية، فقد كان لا بد أن تظهر اليهودية على حقيقتها. فظهرت بجميع صفاتها وظهر معها الحقد والصراع والاضطهاد.

لقد كان رد الفعل اليهودي على كل الانتقادات التي وجهت إلى حركتهم سواء من الدول التي عاشوا فيها أو من الكتّاب الأحرار والمتقدمين الذين عالجوا مشكلتهم، هو

اعلانهم: ان اليهودية دين وشعب وقومية. ثم دعوتهم اليهود في جميع أنحاء العالم إلى التكتّل كشعب وإلى تعلّم اللغة العبرية لغة إسرائيل، وإلى ربط ولائهم إلى هذه القومية الجديدة، لا للدول والقوميات التي خلقوا فيها وعاشوا مع مواطنيها. وكان هذا هو بدء ظهور اليهودية بمظهرها الجديد الذي أطلق عليه اسم الصهيونية.

لقد كتب زعيم من زعمائهم يُدعى «سوكولوف» عن الصهيونية ما يلي:

«إن أهم أهداف موسى هو تأمين مستقبل الأمة اليهودية والاستيلاء على أرض الميعاد إلى الأبد، ولا سبيل إلى المكابرة في هذا وعبثاً يحاول بعض اليهود اقناعنا بأن اليهودية ليست أمة بل مجرد دين، فما عساه يكون الدين اليهودي إذا كانت التوراة لا تعتبر في نظر اليهودي وحياً منزلاً من عند الله؟ ومن المضحك المبكي أن نرى يهوداً معترفين بوحدانية الله يقولون نحن ألمان أو هنغاريون، إذا لم يكن هذا هو الكفر فإنه ولا شك سخرية. ولا يمكن فصل الدين اليهودي عن الأمة اليهودية ما لم تظهر توراة جديدة»[٧].

ولم تقف الصهيونية عند حد اعلان اليهودية ديناً وقومية، بل سارت إلى أبعد من ذلك، فتطلعت إلى ايجاد المملكة اليهودية. ففي عام ١٨٨٢ على أثر الاضطهادات التي نزلت باليهود في رومانيا وروسيا وبولونيا، أصدر بينسكر أحد زعماء اليهود كتاباً سمّاه التحرير الذاتي أكد فيه: «أن العالم يحتقر اليهود لأنهم ليسوا أمة، ولأنهم أجانب في كل بلد يعيشون فيه، وليس من علاج لهذا الداء إلّا بإيجاد قومية يهودية لشعب يعيش في أرض الوطن».

فأثار هذا النداء حماسة متطرفي اليهود، فألفوا جمعية باسم «عشاق صهيون» نسبة إلى جبل في فلسطين يقع في مدينة القدس. وكانت أهداف هذه الجمعية الدعوة إلى ما سمته القومية اليهودية وإلى الهجرة إلى فلسطين واستعمار أراضيها.

وفي عام ١٨٨٢ أعلن فجأة زعماء اليهود في العالم أمثال: ايدرو جاكسون، وتشيلوف ولانداو وسميلانسكي قراراً خطيراً اثر اجتماع عقدته اليهودية العالمية جاء فيه:

«ان فلسطين يجب أن تكون وطناً للشعب اليهودي، وأن بالإمكان نقل أهل فلسطين العرب إلى الأقطار العربية المجاورة لأنها بلاد واسعة وقليلة السكان».

أعلنوا ذلك على الرغم من أنهم ليسوا من سكان فلسطين، ولم يكونوا يوماً من سكان فلسطين، وعلى الرغم من أنهم ليسوا من بلد واحد ولا من جنسية واحدة، ولا يتكلمون لغة واحدة، إنما كان يجمعهم دين واحد هو اليهودية.

وأعلنوا ذلك على الرغم من عدم وجود شعب في الدنيا آنذاك اسمه الشعب

---

(٧) Nahum Sokolow, *History of Zionism, 1600-1918,* with an introduction by A.J Balfour, 2 vols. (London: Longmans, 1919).

اليهودي، وعلى الرغم من أن أهل فلسطين العرب لم يتعرضوا يوماً للشعب اليهودي أو يطردوه من فلسطين، أو يغتصبوا فلسطين منه ويحلّوا فيها محله. لم يكن في ذلك الوقت الذي أعلن فيه القرار شيء من ذلك، إنما كان في الدنيا ديانة يهودية كالديانات الأخرى، يعتنقها أفراد من القوميات الألمانية، والروسية، والمجرية، والانكليزية، وغيرها... وكان يعتنقها حفنة من سكان فلسطين العرب لا تزيد نسبتهم على ٢ بالمائة من مجموع السكان المسلمين والمسيحيين العرب الذين كانوا يبلغون ما يقارب ثلاثة أرباع المليون آنذاك. وبعد هذا القرار أعلن «إسرائيل زانغويل» مؤسس المنظمة الصهيونية للاستعمار والأراضي:

«... ان فلسطين وطن بلا شعب فيجب أن تعطى لشعب بلا وطن، وان واجب اليهود في المستقبل أن يضيقوا الخناق على سكان فلسطين العرب حتى يضطروهم إلى الخروج منها».

هذه صورة من الأحلام التي كانت تراود أخيلة بعض يهود العالم من المهووسين بحب السيطرة والتحكم والاستغلال. لقد قرروا أن تكون فلسطين قاعدة لخططهم ليكونوا في منأى عن الرقابة والاضطهاد من قبل سلطات الدول التي يعيشون فيها، فأطلقوا هذا الشعار مغلفاً بغلاف الدين الصهيوني ليجعلوا منه في نظر بسطاء اليهود عقيدة.

ولقد كان هذا الإجراء هو الاعلان الرسمي لليهود عن انتقالهم من مرحلة اليهودية إلى مرحلة الصهيونية، أي انتهاء طور الاعداد، والبدء في مرحلة التنفيذ، تنفيذ حلم اليهودية بتأسيس الدولة اليهودية في أرض الميعاد، من نهر النيل.. إلى النهر الكبير، نهر الفرات. وبعد هذا الاجراء بدأت الفلسفة اليهودية والدعاية اليهودية، وبدأ المال اليهودي والنفوذ اليهودي بالعمل في كل مجال، بدأت كلها تمهد لاثبات حقيقة واحدة، هي: أن اليهودية ليست مجرد دين، إنما هي دين وشعب وقومية، وأن فلسطين هي وطن هذه القومية اليهودية الجديدة!

ويقول «وايزمن» اليهودي الانكليزي والصهيوني المعروف ورئيس أول دولة يهودية في فلسطين في مذكراته التجربة والخطأ ما يلي[٨]:

ـ «كنت أتحدث دائماً مع الدكتور بارنيس فكان على الرغم من يهوديته يدعو إلى امتزاج اليهود بالأمم التي يعيشون فيها، وقد سألني مرة عن جنسيتي فقلت له: أنا يهودي».

ـ «فتعجب لإجابتي وحاول إقناعي بأن اليهودية دين لا قومية فأفهمته أن اليهودية دين وقومية...». ويقول أيضاً:

(٨) Chaim Weizmann, *Trial and Error: The Autobiography of Chaim Weizmann* (New York: Harper and Row, 1966).

«عرفت في سويسرا لينين وتروتسكي وبلتكوف.. وكانوا من اليهود (!!!) وكنت أحتقرهم لأنهم كانوا يحتقروننا نحن دعاة الصهيونية، ويرددون دائماً، أن اليهودي يجب أن يصلح وطنه الذي يعيش فيه أولاً لا أن يهاجر منه ويتركه ويبرر ذلك بأنه يهودي!»

وفي عام ١٩٠٤ عرّف كوهلر اليهودية في دائرة المعارف تعريفاً يتمشى مع الروح الصهيونية الجديدة فقال: «يصعب على المرء تعريف اليهودية تعريفاً واضحاً موجزاً فهي ليست مجرد دين يستند إلى عقائد مقبولة، بل هي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالشعب اليهودي».

ويقول ابراهاس استاذ التلمود في جامعة كمبرج: «لقد أجمع يهود العالم على أن قوميتنا اليهودية المشتركة لن يهضمها قصيرو النظر المتعصبون من دعاة الوطنية المحلية. فجميعنا اذن صهيونيون بحكم أن الصهيونية هي التي تقوي فينا روح التضامن وتشعرنا بقوميتنا اليهودية المشتركة».

وقد شرح الكاتب اليهودي الفرنسي برنفلد الصهيونية في كتابه الذي سماه الصهيونية وأصدره عام ١٩٢٠ فقال: إنها الحركة التي ترمي إلى إعادة جميع اليهود الذين يريدون الهجرة، أو لا يقدرون على الاقامة في البلاد التي يقطنونها، والذين يبلغ عددهم ١٠ ملايين إلى فلسطين، لينشئوا دولة يهودية فيها على أن تمتد هذه الدولة من النيل إلى الفرات.

ولقد ظلت هذه الحركة الصهيونية أشبه بجمعية خيرية يهودية، إلى أن ظهر «ثيودور هرتسل»، الصحفي النمسوي المعروف. فاستغل قضية دريفوس اليهودي الفرنسي الشهير، واتخذ من اتهامه وبراءته، ومن فرنسيته ويهوديته، مبرراً لاثارة حماسة اليهود في كل مكان نحو يهوديتهم، وسبباً لحثهم على السعي إلى إنشاء الدولة اليهودية. وفي عام ١٨٩٥ نشر كتابه المعروف **دولة اليهود**، وأعلن فيه: «إن الحل لجميع مشكلات اليهود المضطهدين في هذا العالم، هو قيام الدولة اليهودية على رقعة من الأرض متسعة تكفي أمة محترمة!!». وفي المؤتمر الصهيوني العالمي الذي انعقد عام ١٨٩٧، أجمعت الصهيونية العالمية على أن تكون فلسطين هي البقعة المحترمة وهي المكان المقرر لقيام دولة إسرائيل..! وأقر المؤتمرون عَلم الدولة المنتظرة ونشيدها القومي، ورسموا هيكل الوكالة اليهودية التي ستتولى تنظيم اليهود في العالم وقيادتهم للعمل على تحقيق هذه الدولة.

وحتى هذا الوقت أيضاً كانت محاولات الصهيونية في فلسطين آمالاً وأحلاماً، إذ كانت تفتقر إلى المؤيدات المادية والقانونية والدولية. ففلسطين كانت تشكّل جزءاً أو أجزاء من الولايات العربية في الخلافة العثمانية، وكان أهلها العرب يملأونها ويملكون كل شبر فيها، وليس للصهيونيين قدرة على غزوها وليس لهم موطىء قدم فيها. وظل أمرهم كذلك حتى خطا هرتسل عام ١٩٠١ أول خطوة عملية في طريق التنفيذ،

فاتصل بالسلطان عبد الحميد خليفة المسلمين في استانبول، ملتمساً منح اليهود امتيازات دينية تخولهم انشاء المستعمرات وشراء الأراضي في فلسطين. ولقد كادت اغراءات اليهود المالية والاقتصادية، ودعاياتهم الخادعة المضلّلة تخدع السلطان بحقيقة نيّاتهم، لولا موقف النواب العرب الحازم وتنبه الجمعيات العربية والإسلامية للمؤامرة. فانكشفت المؤامرة الصهيونية وأحبطت في مهدها، ورفض السلطان عروض اليهود ورد التماسهم.

ولقد كان لانكشاف المؤامرة الصهيونية في الوطن العربي، وفشل محاولتها الأولى للتسرب إلى فلسطين أسوأ الأثر على الحركة الصهيونية عامة وعلى حماسة هرتسل بشكل خاص.

ولم تمض إلا سنوات حتى مات هرتسل عام ١٩٠٣ كمداً وحزناً، وكاد حلم الصهيونية بقيام دولة إسرائيل يموت معه، لولا أن التقى الاستعمار البريطاني، بخططه ومشاريعه للمنطقة، مع أحلام الصهيونية المحتضرة في فلسطين.

فما هي خطط الاستعمار هذه؟ وما هي أهدافه؟ وكيف التقى مع الصهيونية المتهاوية حتى كونا ما سُمي قضية فلسطين؟

٣ ــ فلسطين في خطط الاستعمار

كان من الممكن أن تظل جميع قرارات الصهيونية العالمية أماني وأحلاماً لو بقي اليهود وحدهم في مؤامراتهم على فلسطين، ولو لم تتفق أحلامهم مع مصالح الاستعمار العالمي وخططه في مطلع القرن العشرين. فبعد فشل كل المحاولات والمؤامرات الصهيونية للتسرب الى فلسطين حتى عام ١٩٠٣، التقت الصهيونية فجأة مع الاستعمار العالمي بزعامة بريطانيا في طريق واحد يؤدي بهما معاً إلى فلسطين.

ففي عام ١٩٠٤ كانت بريطانيا تمثل أكبر وأقوى الامبراطوريات الاستعمارية في العالم، وكانت سيدة البحار بلا منازع، لا تغيب الشمس عن أملاكها الواسعة الممتدة في جميع القارات. فقد كانت تسيطر على الهند بكاملها وعلى كل المراكز الحيوية في طريقها إليها. وكانت تسيطر كذلك على أجزاء كبيرة في افريقيا، في جنوبيها حيث قضت على دولة البوير المستقلة وضمتها إلى أملاكها، وفي الوسط والشمال حيث امتد سلطانها على ضفتي النيل من منابعه حتى مصبه.

ولم يكن في ذلك الوقت من ينافس بريطانيا في توسعها الاستعماري، أو في تطلعها إلى امبراطورية الرجل المريض تركيا، سوى فرنسا التي أصبحت بعد حرب السبعين ترى في القارة الافريقية مجال امتدادها الطبيعي. وكانت المانيا على الرغم من حداثة

عهـدها بـالاستعمار قـد بدأت في التـطلع إلى افريقيـا، وراحت تبحث وتتحـرش هنـا وهنـاك بمناطق امتـداد الاستعـمار الأنكلو ـ فـرنسي. أمـا هـولنـدا وبلجيكـا واسبـانيـا والبرتغال، وإن كانت تعد من الـدول الاستعماريـة، إلا أنها كانت قـد شاخت، وزال خطرها عن الامبراطوريات الاستعمارية الحديثة.

ودرست بريطانيا كل الظروف المحيطة بإمبراطوريتها، واستعرضت كل الاحتمالات المهددة لها أو لسياستها وتوسعها الاستعماريين. فقـادها تفكـيرها الاستعـماري الأصيل إلى ضرورة محاولة ايجاد جبهة استعمارية موحدة، أو على الأقل ايجـاد نوع من التعـاون بين كل الدول الاستعمارية، لتستطيـع من وراء هذا الاتحـاد تحاشي التنـافس والصدام بينها وبين الدول الاستعمارية الأخرى، ولتقطع الطريق على أية حـركة وطنيـة تفكر في الاستفادة من مثل هذا التنافس في مسّ مصالح الاستعمار أو تعريض كيانه للخطر.

غير أن حماسة المانيا للاستعمار، وسرعة تحركاتها في افريقيـا، ومحاولاتهـا الجريئـة في دعم الامبراطورية العثمانية المتداعية، اضطرت بريطانيا إلى الشك في نجـاح مشروعها الكامل وإلى حصر محاولتها في نطاق الدول الاستعمارية القديمة. فسارعت بعد حـادث فاشودة الى عرض مشروعها على فرنسا، وراحت تتقرب اليهـا محذرة من خـطط المانيـا في افـريقيا، ومن محـاولاتها مـع تركيـا. ولم يمض وقت طويـل حتى وقّع الاستعـماران الفرنسي والبريطاني معاهدة «الاتحاد الودي»، واتفقا عـلى خطط تـوسعهما في افـريقيا، وعلى تولي كرومر الانكليزي وليوتي الفرنسي تنفيذ هذا الاتفاق بتعاون وتساند تامين.

غير أن هذا الاتفاق الثنائي مـا كان لـيرضي بريـطانيا عن مشروعهـا الكامـل، ولا ليطمئنها على امبراطوريتها أو على خططها ومشاريعها التوسعية. فظلت تنـظر إلى اتحاد أوسع وأشمل، إن لم يكن عاماً شـاملاً بـين كل الـدول الاستعـماريـة. واستطاعت أن تقنـع حليفتها فـرنسا بـوجهة نـظرها في النهـاية، فسـارتا معـاً في طريق تحقيق الاتحـاد الاستعماري، أو جبهة الاستعمار الموحدة.

وفي عام ١٩٠٧ سقطت وزارة حـزب المحافـظين، وهم سادة الاستعـمار البريـطاني وممثلوه ومنفـذوه، وجاءت إلى الحكم وزارة من حـزب الأحرار بـرئاسـة المستر كـامبل بنرمان. وكـان من المعروف عن رئيس حـزب الأحرار اهتـمامه بـالأمور الـداخليـة في الـدرجة الأولى، الأمـر الذي شجـع المحافـظين على مسـاومتـه عـلى شؤون السيـاسـة الخـارجية. فـاتفق الحزبـان الرئيسيـان آنذاك، عـلى اطـلاق يـد الأحـرار في الشؤون الداخلية مقابل ترك السياسة الخارجية في أيدي موظفيها من المحافظين. وبهذا الاتفاق أمّن الاستعماريون الانكليز الاستمرار في مشروعهم الذي بدأوه.

وكان أول عمل قام به المحافظون هو اقناع كامبل بنرمان بتبني فكرة تشكيل الجبهة الاستعـمارية المـوحدة من الـدول ذات الأملاك والمصـالح المتـوافقة في العـالم القـديم.

وبرروا ضرورة قيام هـذه الجبهة من بـريطانيـا وفرنسـا، وبلجيكا وهـولندا والـبرتغال وايطاليا واسبانيا في الوقت الحاضر، باعتبار أن صداقة هذه الدول وتعـاونها ضروريان لمصلحة بريطانيا في ايقاف المد الاستعماري الألماني الجديد من جهة، وفي تأمين وتنسيق التوسع الاستعماري البريطاني من جهة أخـرى. فوافق بنـرمان عـلى الفكرة والتـبرير، وأوكـل للمحافـظين مهمة العمـل على تنفيـذها. واتفقت الـدول المذكـورة فوراً عـلى تكـوين الاتفاق الـودي بينها، وعلى تـأليف لجنـة من خـبرائهـا تتـولى دراسـة الحلف الجـديد، بـأسبابـه وأسسه وتكـوينه وأهـدافـه ووسـائله، ثم تقـدم لها الاقـتراحـات والتوصيات.

ولم يفـوّت الاستعماريـون الانكليز الفـرصة، فقـد أعلن كامبـل بنرمـان عن تأليف اللجنـة، وسمى أعضاءهـا من مشاهـير المؤ رخـين وكبـار علماء الاجتـماع والجغـرافيـا والاقتصـاد والنفط والـزراعـة والاستعـمار في دول الاتحـاد. فكـان منهم: الـبروفسـور جيمس مؤلف كتـابي **الأبحاث التـاريخية** المشهـور **وزوال الامبراطـوريـة الـرومانيـة**، ولوي مادلين: الأستاذ في السوربون ومؤلف كتاب **نشوء وزوال امبراطورية نابليون**، وليستر: الأستاذ في جامعة لندن. ولنسنخ، وسميث ودتـرتنغ وزهـروف، وغيرهم من مشاهير العلماء والأساتذة. وقال بنرمان يخاطبهم في تحديد مهمتهم:

«. . . ان الامبراطوريات تتكون وتتسع وتقوى ثم تستقر إلى حد ما، ثم تنحل رويـداً ثم تزول، والتاريخ مليء بمثل هذه التطورات وهو لا يتغير بالنسبة لكـل نهضة ولكـل أمة. فهنـاك امبراطـوريات روما، وأثينا والهند والصين وقبلها بابل وآشور والفراعنة وغيرها، فهل لديكم أسباب أو وسـائـل يمكن أن تحول دون السقوط والانهيـار، أو تؤخر مصـير الاستعمار الأوروبي وقـد بلغ الآن الذروة وأصبحت أوروبا قارة قديمة استنفدت مواردها وشاخت معالمها بينما العالم الآخر لا يزال في شبابه يتطلع إلى مزيد من العلم والتنظيم والرفاهية. هذه هي مهمتكم أيها السادة وعلى نجاحها يتوقف رخاؤنا وسيطرتنا».

وعكف الأسـاتذة المبجلون عـلى دراسة تـاريخ الامـبراطـوريـات، وكيف نشـأت، وكيف حكمت وكيف انحلت، ولماذا انحلت. . ومناقشـة أسباب الانحـلال والانهيار من جميع النواحي، السياسية والاجتماعية والعسكرية والاقتصـادية. وأخـذوا يدرسـون أيضاً وضع الامبراطوريـات الحاضرة وكيف يمكن أن تـدوم، ومن أين يمكن أن تأتيهـا المخاطر، واستخلصوا من كل ذلـك خطة المستقبـل التي أوصوا بهـا وضمنوهـا تقريـراً كاملاً جامعاً قدموه إلى وزارة الخارجية البريطانيـة، التي درسته، ولمـا رأت خطورة مـا جاء فيه احالته على وزارة المستعمرات البريطانية، حيث اختفى التقرير وضاع كـل أثر له.

وتـوالت الأحداث الـدولية وظـل التقريـر الخطير منسياً حتى قبيل الحرب العالميـة الأولى، حينما نشره صحفي بريـطاني صهيوني في معـرض الدفـاع عن الوطن القـومي اليهودي في فلسطين، واستشهاداً بآراء وقرارات الحكومـة البريـطانية وسـادة الاستعمار

العالمي على ذلك وتبريراً لقيام إسرائيل كضرورة اقتصادية وسياسية واجتماعية لأوروبا ولمصالحها وسيطرتها في الشرق[9].

فما هي توصيات لجنة الاستعمار التي أطلق عليها اسم تقرير كامبل بنرمان؟ وما هو نصيب فلسطين في هذه التوصيات؟

بريطانيا ترسم طريق الاستعمار الجديد

لو أن المجال يتسع في هذا البحث الخاص لبسط كامل تخطيطات تقرير كامبل بنرمان الاستعمارية لفعلت، ولكن ما دام موضوعنا الأساسي هو قضية اللاجئين الفلسطينيين فسأكتفي ببسط موجز لخططه المرسومة للوطن العربي بشكل عام ولفلسطين بوجه خاص. ففي هذا الجزء من التقرير قرر الاستعمار العالمي مصير فلسطين، ووضع منذ ذلك الوقت بذور مأساة اللاجئين.

لقد احتوى التقرير على مقدمة وعدة فصول مبوّبة ومنسقة. وجاءت المقدمة تصنيفاً لمصالح الدول الاستعمارية في العالم القديم، فذكر فيها أن لبريطانيا مصالح في جميع القارات، وأن أية مشكلة دولية صغيرة أو كبيرة هي ذات أثر وأهمية بالنسبة إلى بريطانيا ومصالحها الأساسية في العالم.

وكذلك فإن لفرنسا أيضاً مصالح، ولكنها تمتد في الدرجة الأولى في القارة الافريقية، وفي الهند الصينية وجزر الهادي. أما ايطاليا فمصالحها ماثلة في ليبيا، وكذلك فإن لإسبانيا مصالح حيوية في المغرب وجزر الأطلنطي. . . واستمر التقرير في مقدمته على هذه النغمة حتى قسَّم العالم القديم إلى مناطق نفوذ، أعطى لكل دولة من دول الاتحاد منطقة أو أكثر فيه.

ثم انتقل التقرير بعد ذلك إلى إثبات حقيقة أساسية مشتركة بين كل الدول الاستعمارية، وهي أن البحر الأبيض المتوسط هو الشريان الحيوي للاستعمار ولمصالح كل الدول المتحدة، الآنيّة والمقبلة. فهو الجسر بين الشرق والغرب، وهو الممر الطبيعي إلى آسيا وافريقيا، وهو ملتقى طرق العالم. فلا بد لنجاح أية خطة تستهدف حماية المصالح الأوروبية المشتركة من السيطرة على هذا البحر وعلى شواطئه الجنوبية والشرقية، لأن من يسيطر على هذه المنطقة يستطيع التحكم في العالم.

وانتقل التقرير بعد ذلك إلى عرض الأخطار المحتملة على الاستعمار

(٩) نشر الأستاذ انطون سليم كنعان، المحامي بالقاهرة، محاضرة بعنوان «فلسطين والقانون»، أشار فيها إلى هذا التقرير وأورد ملخصاً له. كما أشار إلى مصدر التقرير في محاضرتين ألقى الأولى في جامعة فلورينو، والثانية بجامعة باريس عام ١٩٤٩.

والامبراطوريات الاستعمارية. فأكد انتفاء أي خطر أساسي من جهة الممتلكات الحرة... لأن معظم سكانها من الأوروبيين، ولأن من السهل إنهاء مشكلة العناصر الوطنية فيها بالتشريعات الاستثنائية[10]. وكذلك فقد قلّل التقرير من خطر استقلال الهند والملايو والهند الصينية ومناطق جنوبي شرقي آسيا على الاستعمار، لأن مشاكل أساسية: دينية وعنصرية ولغوية وطائفية ستشغل هذه الأقطار فور استقلالها وإلى أجل طويل. أما المستعمرات في افريقيا السوداء وفي الأطلسي والهادي فهي معزولة عن العالم ولا يُخشى منها على الاستعمار لعدة اعتبارات ذكرت وفصّلت في التقرير!

وانتهى التقرير في هذا الفصل إلى نتيجة أقرها الباحثون، أكدوا فيها أن مصير مثل هذه المستعمرات هو الارتباط بالدول الأوروبية، ولو اقتصادياً وثقافياً إذا انعدم ارتباطها السياسي والعسكري نتيجة الاستقلال.

وبعد هذا العرض لحاضر الاستعمار آنذاك، وبعد عرض أسباب زوال الامبراطوريات السابقة، طرح الباحثون على أنفسهم السؤال المهم والأخير: من أين إذن سينبعث الخطر على كيان الاستعمار، ومتى سيهدد امبراطوريته ويزيلها كما زالت الامبراطوريات السابقة؟.

وأجاب الأساتذة الباحثون عن السؤال: بأن الخطر المهدِّد يكمن في البحر المتوسط، صلة الوصل بين الغرب والشرق، وفي حوضه مهد الأديان والحضارات، وفي شواطئه الجنوبية والشرقية بوجه أخص. فعلى طول ساحله الجنوبي من الرباط إلى غزة، وعلى الساحل الشرقي من غزة حتى مرسين وأضنة، وعلى الجسر البري الضيق الذي يصل آسيا بإفريقيا، وتمر فيه قناة السويس شريان حياة أوروبا، وعلى جانبي البحر الأحمر وعلى طول ساحلي المحيط الهندي وبحر العرب حتى خليج البصرة، حيث الطريق إلى الهند والامبراطوريات الاستعمارية في الشرق. في هذه البقعة الشاسعة الحسّاسة يعيش شعب واحد، تتوافر له من وحدة تاريخه ودينه ووحدة لسانه وآماله، كل مقومات التجمّع والترابط والاتحاد، وتتوافر له في نزعاته التحرّرية، وفي ثرواته الطبيعية، ومن كثرة تناسله، كل أسباب القوة والتحرّر والنهوض. ويبلغ تعداده الآن ـ وقت وضع التقرير ـ ٣٥ مليون نسمة، ويمكن أن يرتفع في مدى قرن واحد إلى ١٠٠ مليون نسمة بالنسبة إلى شرائعه الإسلامية التي تبيح تعدد الزوجات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النسل والتكاثر. فكيف يمكن أن يكون وضع هذه المنطقة إذا توحّدت فعلاً آمال شعبها وأهدافه، وإذا اتجهت هذه القوة كلها في اتجاه واحد؟

---

(١٠) يقصد التقرير بالممتلكات الحرة، البلاد التي استوطنها الانكليز خارج بلادهم وأسسوا فيها دولاً مثل: جنوب افريقيا، استراليا، كندا، روديسيا وغيرها.

واستطرد التقرير في التساؤل: ماذا لو دخلت الوسائل الفنية الحديثة ومكتسبات الثورة الصناعية الأوروبية إلى هذه المنطقة؟ وماذا لو انتشر التعليم وعُمِّمت الثقافة في أوساط هذا الشعب؟ ماذا سيكون إذا تحرَّرت هذه المنطقة واستغلت ثرواتها الطبيعية من قبل أهلها؟

ويجيب التقرير على هذا التساؤل فيقول: عند ذاك ستحل الضربة القاضية حتماً بالامبراطوريات الاستعمارية، وعندها ستتبخر أحلام الاستعمار بالخلود، فتتقطع أوصاله ثم يضمحل وينهار كما انهارت امبراطوريات الرومان والإغريق.

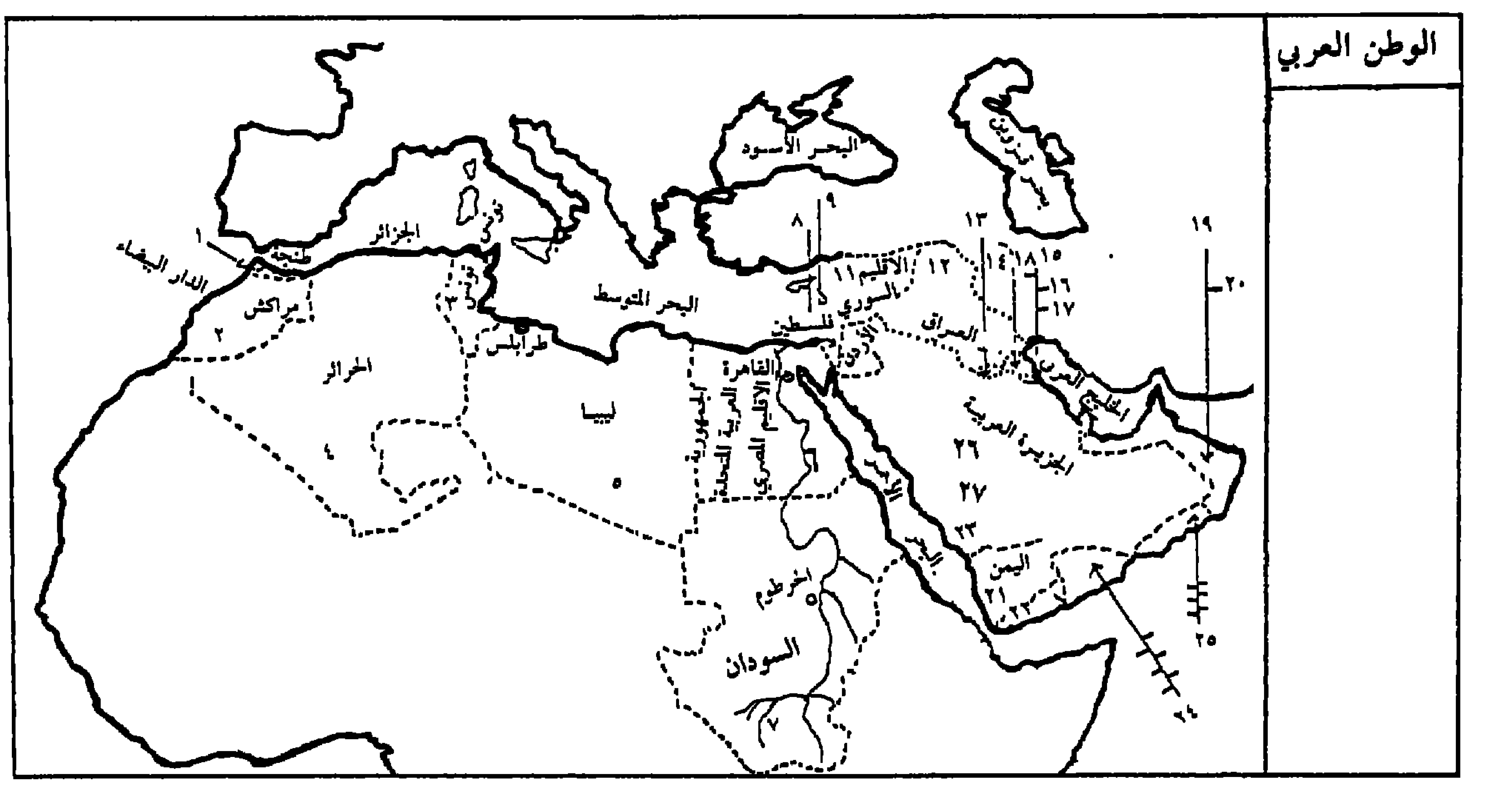
وينتقل التقرير بعد ذلك إلى معالجة مثل هذا الوضع، ويضع توصياته لتلافي مثل هذا المصير فيقول: إن الخطر على كيان الامبراطوريات الاستعمارية كامن في الدرجة الأولى في هذه المنطقة، في تحررها وفي تثقيف شعبها.. في تطويرها وتوحيد اتجاهات سكانها.. في تجمُّعها واتّحادها حول عقيدة واحدة وهدف واحد... فعلى كل الدول ذات المصالح المشتركة أن تعمل على استمرار وضع هذه المنطقة المجزأ المتأخر، وعلى إبقاء شعبها على ما هو عليه من تفكك وجهل وتأخر وتناحر. وأوصى التقرير بشكل خاص بمحاربة اتحاد هذه الجماهير أو ارتباطها بأي نوع من أنواع الارتباط، الفكري أو الروحي أو التاريخي، وبضرورة إيجاد الوسائل العملية القوية لفصلها عن بعضها ما أمكن.

وكوسيلة أساسية مستعجلة لدرء الخطر، أوصى التقرير بضرورة العمل على فصل الجزء الإفريقي من هذه المنطقة عن جزئها الآسيوي. واقترح لذلك إقامة حاجز بشري، قوي وغريب على الجسر البري الذي يربط آسيا بإفريقيا ويربطهما معاً بالبحر المتوسط، بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة.

في ضوء هذه التوصيات سارت سياسة الاستعمار في الوطن العربي، وفي ضوئها تفسر ادعاءات فرنسا المضحكة في الجزائر، ومحاولات ايطاليا الفاشلة في ليبيا. وعلى هدي هذا المخطط رسم الاستعمار البريطاني منذ القديم خططه لتمزيق الوطن العربي، ومحاربة حركته التحررية والوحدوية[11]. وعلى هديه حدد، منذ مطلع القرن العشرين، موقفه من عروبة فلسطين!

---

(١١) كانت معاهدة سايكس ـ بيكو، وإقامة حكومات عربية صورية، ثم حلف بغداد، ثم محاربة بريطانيا لوحدة مصر وسوريا والحركة القومية العربية وأهدافها في تحرير العرب ووحدتهم، خطوات لتنفيذ هذه السياسة.



الـوطن العربي: كـان بلداً واحداً يسكنه شعب واحد فقسّمـه الاستعمار بـين مناطق النفـوذ إلى عشرات الدول والامارات والمشيخات.

(١) مراكش الاسبانية، (٢) مراكش الفرنسية

فرنسا: (٣) تونس.(٤) الجزائر.(٩ و١١) لبنان وسوريا.

بـريطانيـا: (٦ و٧) مصر والسودان. (٨) فلسـطين. (١٠) الأردن. (١٢) العراق. (١٣ ـ ١٨) مشيخـات الخليج. (١٩ و٢٠) مسقط وعمان. (٢٣) محمية عدن وهي المعروفة بالجنوب العـربي. (٢٤) المحميات الغـربية وعددها ثماني. (٢٥) محميات عدن الشرقية وعددها ثماني. (٢١) اليمن. (٢٢) الحجاز. (٢٦) نجد. (٢٧) عسير. (الحجاز ونجد وعسير تؤلف اليوم العربية السعودية).

ايطاليا: (٥) ليبيا.

التقاء الاستعمار البريطاني والصهيوني في فلسطين

في هذه الحقيقة الاستعمارية التي أثبتها تقرير كامبل بنرمان التقت الصهيونية المتداعية بمخطط الاستعمار الجديد، الذي كان يستهدف محو عروبة المنطقة التي تصل آسيا وإفريقيا وتكوِّن الجسر البري بين الشرق والغرب. وكان هدف الصهيونية السيطرة على أرض الميعاد، وإقامة دولة إسرائيل في فلسطين، وحشر اليهود من كل أنحاء العالم فيها. فسارعت بريطانيا، وهي سيدة الاستعمار في ذلك الوقت، إلى الأخذ بيد الصهيونية المتهاوية وانتشالها من حمأة الفشل والتخبط إلى نشوة الأمل والمثابرة. واتفقت مع زعماء الصهيونية العالمية على تأسيس دولة إسرائيل في فلسطين، ونسَّقت معهم العمل على تحقيق هذا الهدف المشترك.

ومنذ عام ١٩٠٧ سار الاستعمار البريطاني والصهيونية العالمية جنباً إلى جنب في طريق محو عروبة فلسطين وإقامة إسرائيل. ولكن فلسطين لم تكن في حوزة بريطانيا في ذلك الوقت، وكانت لا تزال تشكل جزءاً من ولايتي دمشق وبيروت العربيتين في الدولة العثمانية. فتقدمت بريطانيا آنذاك باقتراح يرمي إلى البدء بتوطين اليهود وإقامة المستعمرات في سيناء المصرية التي كانت تخضع للحماية البريطانية، والتي كانت تشكل جزءاً من منطقة الحاجز البشري المرسوم. وكادت المؤامرة الانكليزية الصهيونية أن تنجح لولا تنبه الحكومة المصرية آنذاك لمخاطرها ورفضها العروض الانكليزية. وعادت بريطانيا تعرض على الصهيونيين استعمال مستعمرتها في أوغندا، في أواسط افريقيا، كمنطقة تجمُّع يهودية موقتة، يصير منها نقلهم فيما بعد إلى فلسطين. غير أن المؤتمر الصهيوني المنعقد عام ١٩٠٨ في لاهاي، رفض هذا العرض، وأصر على التمسك بهجرة اليهود إلى أرض الميعاد، وقرّر في الوقت نفسه الاستمرار بسياسة التعاون مع بريطانيا حتى تنفذ الخطة المتفق عليها. ومنذ ذلك الوقت ضاعفت الصهيونية جهودها، ووضعت كل نفوذها المالي والسياسي في خدمة الاستعمار البريطاني، وساهمت مساهمة فعّالة في خلق ظروف الحرب العالمية الأولى، وفي زج أمريكا فيها إلى جانب حليفتها بريطانيا.

وما ان نشبت الحرب العالمية الأولى حتى راح اليهود يضغطون على بريطانيا لتحقيق تعهداتها وتنفيذ وعودها، وكانت هي في أوائل سني الحرب تناور معهم وتداور. فقد اتفقت مع العرب أيضاً على ضمهم إلى صفها في تلك الحرب مقابل تبني حرية بلادهم ووحدتها في دولة واحدة، كان من ضمنها فلسطين. وكان العرب قد اشتركوا فعلاً في تلك الحرب، وكان لهم أثر واضح في هزيمة ألمانيا وتركيا في جبهة الشرق الأوسط. ولكن بريطانيا التي لا تقيم وزناً للمعاهدات والاتفاقات، ولا تعطي أي اعتبار لشرف أو أمانة، ولا تؤمن بأي مثل انسانية أو ديمقراطية إلّا إذا كانت في حدود

مصالحها أو في نطاق تخطيطاتها، انساقت في أواخر الحرب وراء أغراضها الاستعمارية المرسومة ورضخت لأحكام اتفاقها مع اليهود(١٢).

---

(١٢) أثبت الكولونيل ماينر تساغن سكرتير قيادة اللنبي في مذكراته نص المذكرة التي بعث بها إلى لويد جورج بناءً على طلبه حول الصهيونية وفلسطين، وحول القوميتين: العربية والبريطانية، ومصالح بريطانيا المقبلة. واستكمالاً للبحث نثبت هنا نص هذه المذكرة:

«عزيزي رئيس الحكومة.

لقد طلبت مني أن أرسل إليك مذكرة غير رسمية حول السيادة على سيناء. وهو موضوع له أهمية خاصة لدي، ليس بالنسبة إلى الظروف الراهنة، بل بالنسبة إلى السنوات القادمة. واسمحوا لي بتناول هذا البحث بإسهاب أكثر مما فعلت أمس. إننا نسير بحكمة رائدة، مستهدفين السماح لليهود بإنشاء وطنهم القومي في فلسطين. لقد حررنا العرب من النير التركي. ولن نستطيع البقاء في مصر إلى الأبد. لقد تمخض مؤتمر الصلح عن وليدين: القومية اليهودية والقومية العربية. وشتان بينهما فالأول يمتاز بحيويته ونشاطه بينما يمتاز الثاني بكسله وخموله المكتسبين من الصحراء. أضف إلى ذلك أن اليهود، رغم تشتتهم، يمتازون بولائهم ورقة شعورهم وعلمهم. كما أنهم قدموا لبريطانيا أحد رؤساء حكومتها الممتازين. وسيلتصق العرب واليهود من الآن إلى خمسين سنة بقوميتهم. وسوف يزدهر الوطن القومي اليهودي، إن عاجلاً أو آجلاً. ويصل إلى مرحلة السيادة. واني أفهم أن بعض أعضاء حكومة جلالته يتطلعون إلى هذه المرحلة وكذلك ستتطور القومية العربية إلى مرحلة المناداة بالسيادة من المحيط الى الخليج. ومما لا شك فيه أن السيادتين: العربية واليهودية ستصطدمان... وإذا قيض لمشروع الهجرة اليهودية الى فلسطين النجاح فإن الصهيونية ستتوسع على حساب العرب، دون سواهم، وسيبذل العرب قصارى جهدهم للقضاء على قوة وعظمة فلسطين اليهودية... وهذا يعني سفك الدماء.

وبريطانيا تتحكم الآن في الشرق الأوسط. ونحن لا نستطيع أن نكون اصدقاء للعرب واليهود في آن واحد. واني اقترح منح الصداقة البريطانية لليهود وحدهم، باعتبارهم الشعب الذي سيكون صديقنا المخلص الموالي في المستقبل. ان اليهود مدينون لنا كثيراً وهم يحفظون لنا هذا الجميل، وسيكونون ثروة لنا عكس العرب الذين سيكونون سلبيين معنا رغم خدماتنا لهم.

وسوف تكون فلسطين «حجر الزاوية» في الشرق الأوسط فبينا تحدها الصحراء من جهة، يحدها البحر من الأخرى ولها ميناء طبيعي ممتاز، هو أحسن ميناء على ساحل البحر المتوسط الشرقي. ثم ان اليهود برهنوا على كفاءتهم الحربية منذ احتل الرومان القدس بينما يمتاز العربي بقساوته في الحرب وحبه للسلب والتدمير والقتل.

والآن، دعني اتكلم عن فلسطين بالنسبة إلى مصر فرغم أن المصريين، يفوقون اليهود عدداً إلا أن الجيش المصري لا يستطيع الصمود أمام جيش يهودي أصغر منه. وفي حالة تطور السلاح من طائرات ودبابات فسيكون الفصل في المعركة للسلاح الأحدث، والشجاعة، وقوة الأعصاب والصبر. ولذلك، فإني أرى في مصر العدو المسلح لليهود.

وبتطور القوميتين العربية واليهودية، إلى مرحلة السيادة، وبخسارتنا قناة السويس في سنة ١٩٦٦ (أي بعد ٤٧ سنة) فإن بريطانيا ستخسر مراكزها في الشرق الأوسط ولتقوية هذه المراكز اقترح ضم سيناء إلى فلسطين. فقبل سنة ١٩٠٦ كان الحد التركي المصري ممتداً من رفح في الشمال إلى قرب القناة. وكان شرق سيناء وجنوبها قسماً من الحجاز الخاضع للعثمانيين، وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٦، منحت مصر حق إدارة سيناء حتى الخط الممتد من رفح إلى رأس خليج العقبة. أما ملكيتها فبقيت لتركيا. وقد احتلها اللورد اللنبي بجيشه البريطاني دون مساعدة الجيش المصري، فأصبح مصيرها منوطاً بقرار من الحكومة البريطانية المحتلة. وفي حالة ضم سيناء الينا فإننا نربح حداً فاصلاً بين مصر وفلسطين ويمكن لبريطانيا مركزاً قوياً في الشرق الأوسط مع اتصال سهل بالبحرين الأبيض والأحمر، وقاعدة استراتيجية واسعة النطاق مع ميناء حيفا الممتاز الذي سنستعمله بموافقة اليهود.

=

فقبيل نهاية الحرب العالمية الأولى قدم الزعيم الصهيوني البريطاني صموئيل إلى حكومته الانكليزية تقريراً عرض عليها فيه مشروع تأسيس دولة يهودية في فلسطين تحت إشرافها، واقترح حشد ثلاثة أو أربعة ملايين يهودي أوروبي فيها وبرر مشروعه بجملته المشهورة: «فتكون بذلك قد أوجدنا بجوار مصر وقناة السويس دولة جديدة موالية لبريطانيا». وتظاهرت بريطانيا باستحسان الفكرة وكأنها تعرض عليها لأول مرة، وأجرت مشاورات شكلية مع روتشيلد ووايزمن الزعيمين الصهيونيين المعروفين، صدر بعدها في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٧ تصريح بلفور وزير خارجية بريطانيا آنذاك المشهور بوعد بلفور وجاء فيه:

عزيزي اللورد روتشيلد،

يسرني أن أبعث إليكم باسم حكومة جلالة الملك بالتصريح التالي ـ تصريح العطف على الأماني اليهودية الصهيونية الذي رفع إلى الوزارة ووافقت عليه:

إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى إقامة وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي، وسوف تبذل أقصى جهودها لتسهيل بلوغ هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لا يجوز عمل شيء قد يغيرالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية في فلسطين، ولا الحقوق أو المركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلاد غيرها».

لقد جاء هذا التصريح بعد سنة ونصف فقط من تاريخ اتفاق الحكومة البريطانية مع الشريف حسين شريف مكة «الملك حسين ابن علي» الذي تعهدت فيه بالاعتراف باستقلال البلاد العربية ومن ضمنها فلسطين. وقد أعطته بريطانيا في الوقت نفسه الذي كانت فيه الجيوش العربية تتقدم جيوش الحلفاء في جميع المعارك التي خاضتها ضد الأتراك والألمان في الشرق الأوسط، تحارب جنباً إلى جنب مع الانكليز ايماناً منها بأنها انما تحارب من أجل استقلالها، ومن أجل الحرية وتقرير المصير لشعوب العالم.

وعد بلفور جزء من خطة الاستعمار

لقد حاولت بريطانيا وأعوانها في الشرق العربي، أن يفسروا الدوافع التي دفعت إلى إعطاء هذا التصريح بأنها دوافع انتهازية فورية، قصد بها كسب تأييد الصهيونية العالمية وتأييد أمريكا لبريطانيا في حربها ضد الألمان، كما حاولوا أن يستبعدوا من نتائج هذا التصريح أية نتائج سياسية يمكن أن تؤثر في عروبة فلسطين أو في كيانها أو استقلالها، بحجة أن التصريح لم يضمن في ادّعائهم سوى الحقوق العاطفية لليهود!

= ومن حسنات هذا الضم أنه سيحبط أية محاولة مصرية لإغلاق القناة في وجه ملاحتنا كما سيمكننا من حفر قناة أخرى تربط بين البحرين الأبيض المتوسط والأحمر. ثم ان ضم سيناء لن يثير أية قضية قومية ضدنا اذ ان البدو الرحل المقيمين فيها لا يتجاوزون بضعة آلاف».

غير أن الواقع هو عكس ذلك تماماً، فبريطانيا وافقت على إعطاء فلسطين للصهيونية العالمية كاملة، وعلى أن تصبح يهودية كما أن انكلترا انكليزية. وكذلك شارك الحلفاء الاستعماريون وعلى رأسهم أمريكا في هذا القرار، وساهموا في تقرير هذا المصير المحزن لفلسطين.

فعلى الرغم من كل المبررات التي يُقصَد منها التستر، التي أضفاها الاستعماريون على حقيقة وعد بلفور وعلى حقيقة الدوافع التي أدت إلى اصداره، فلقد كان أول فضيحة لخطة الاستعمار المرسومة، وأول كشف عن نيات الاستعماريين نحو العرب عامة ونحو فلسطين بشكل أخص. إذ ما كادت الحرب العالمية الأولى تنتهي بانتصار الحلفاء حتى بادروا إلى الكشف عن نياتهم وإلى الاعلان عن خططهم. فلقد أعلن القاضي برانديس (Brandeis) مستشار الرئيس الأمريكي ويلسون أن القصد من طلب اليهود تسهيل هجرتهم إلى فلسطين هو أن يصبحوا أكثرية فيها، وعلى العرب أن يرحلوا منها إلى الصحراء.. كما أعلن وايزمن حقيقة التصريح بقوله: إننا اتفقنا مع الحكومة البريطانية على تسليم فلسطين لليهود خالية من سكانها العرب[١٣]. ونشر الكولونيل ماينر تساغن السكرتير السياسي للجنرال اللنبي: «إن سمطس وفنزيلوس ولويد جورج وكليمانصو وهيئة أركان الحلفاء أقروا جميعاً وجود الدولة اليهودية، وكان هنري ولسن رئيس أركان الجيش البريطاني أشدهم حماسة لها لأسباب استراتيجية، وكان البحث يدور فقط حول حدود هذه الدولة وموعد إعلانها! غير أن وايزمن كان يخشى قيام دولة يهودية في الحال، إذ إنه كان يرى في هذه الخطوة بداية النهاية للصهيونية العالمية... وكان يرى أن نجاح اليهود هو في وضع قدمهم على أرض فلسطين، إذ سيؤدي ذلك في النهاية إلى ابتلاعها كلها»[١٤].

ومنذ صدور وعد بلفور وانتهاء الحرب العالمية الأولى بفوز بريطانيا والحلفاء، ارتقت نظرة الاستعماريين الى خطتهم المرسومة من مرتبة الحلم والتخطيط إلى مركز الحقيقة والتنفيذ، وارتفعت أماني الصهيونيين في دولتهم الموعودة من مرحلة الخيال إلى مرحلة الواقع والتحقيق.

هذه العوامل الثلاثة: الادعاء التاريخي المزعوم، وأطماع الاستغلاليين اليهود، وخطط الاستعمار العالمي، التقت أهدافها معاً على أرض فلسطين، فكوّنت ما سمي منذ أوائل القرن العشرين المسألة الفلسطينية. ويبدو واضحاً أنه لا الادعاء التاريخي المزعوم، ولا أطماع الصهيونية المستغلة المحتكرة، كانت تستطيع وحدها تأمين موضع قدم لليهودية في فلسطين. غير أن احتضان الاستعمار لادعاءات اليهود الواهية،

---

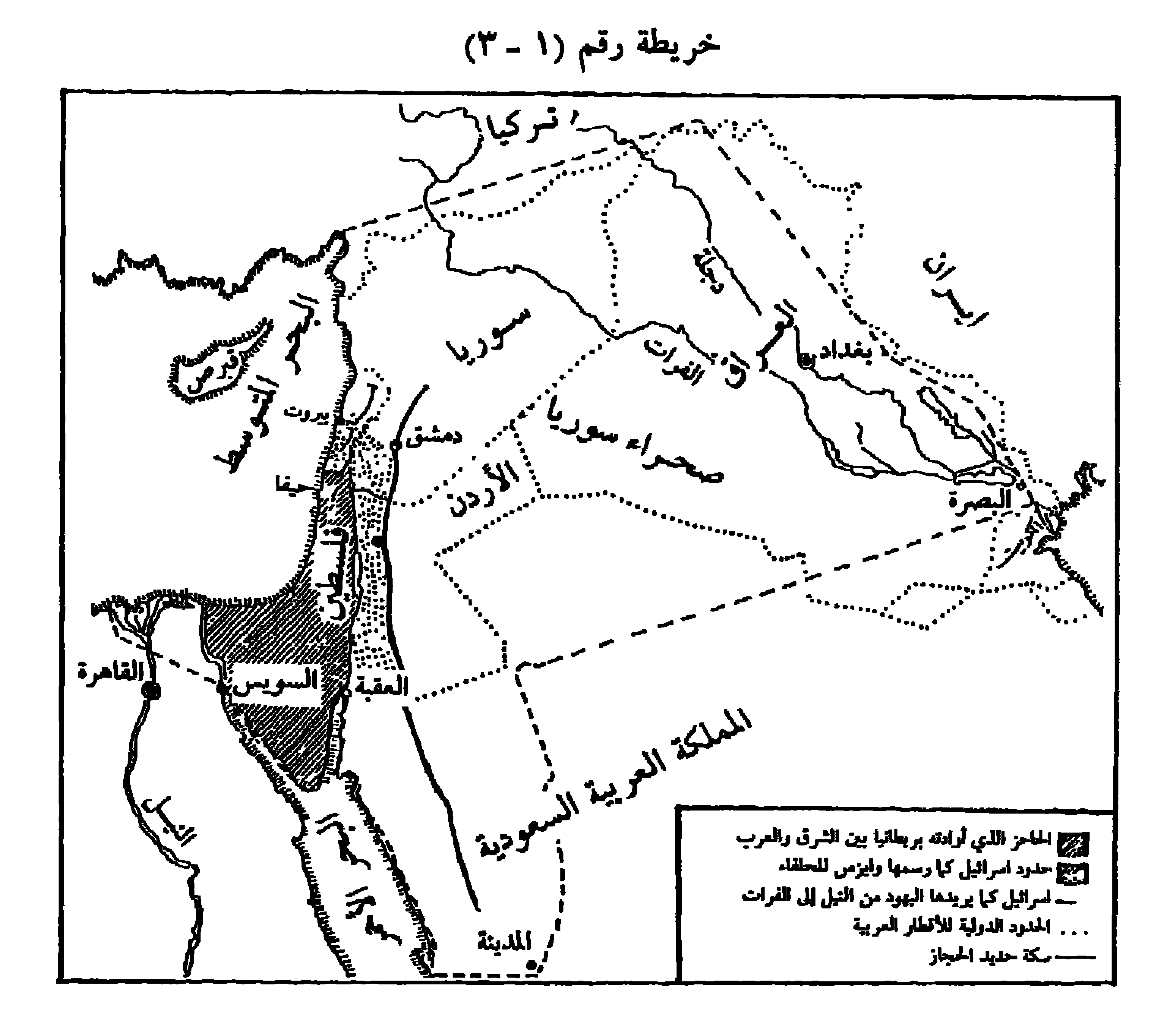
(١٣) Weizmann, *Trial and Error: The Autobiography of Chaim Weizmann.*

(١٤) مذكرات الكولونيل ماينر تساغن، السكرتير السياسي لقيادة الجنرال اللنبي في جبهة السويس في الحرب العالمية الأولى. بحث: «أسرار قيام إسرائيل».

واتكاءه على نفوذ الصهيونية في العالم لتحقيق مشاريعه العدوانية وتثبيت مراكزه الاستغلالية، فتح الطريق أمام الصهيونية إلى فلسطين. فلولا الاستعمار، والاستعمار البريطاني بشكل خاص، لما نشأت القضية الفلسطينية، ولولاه لما كان العالم يواجه اليوم مشكلة من أصعب مشاكله، ومأساة من أفجع مآسيه، هما مشكلة فلسطين ومأساة اللاجئين.

وبعد هذا الالتقاء سار الاستعمار والصهيونية معاً في طريق التنفيذ. أما الخطوات... وأما الأساليب التي اتبعها الاستعمار في تحقيق مؤامراته، فهي موضوع الفصول المقبلة.

خريطة رقم (١ ـ ٣)



الفصل الثاني

الاستعمار العالمي يُهيّئ فلسطين لاستقبال المؤامرة

على الرغم من تكوّن القضية الفلسطينية منذ أواخر القرن التاسع عشر، وعلى الرغم من مولد المؤامرة الاستعمارية الصهيونية على فلسطين في أوائل القرن العشرين، فقد كان من المستحيل التصور أن فلسطين العربية ستصبح في عام ١٩٤٨ دولة يهودية، وأن شعبها العربي سيصبح من اللاجئين المشرّدين. ففي عام ١٩١٧، حين أصدرت بريطانيا وعد بلفور، كان العرب يحاربون إلى جانب الحلفاء ضد المانيا وتركيا، وكانت فلسطين بلاداً عربية خالصة يسكنها ويملكها أهل العرب دون منازع. ولم يكن فيها آنذاك أكثر من خمسين ألف مواطن يدينون بالديانة اليهودية، يعيشون في المدن والقرى كما يعيش ستمائة وخمسون ألف فلسطيني آخر من العرب المسلمين والمسيحيين. ولم يكونوا يملكون من أراضي فلسطين آنذاك أكثر من أربعمائة ألف دونم من أصل سبعة وعشرين مليون دونم كان العرب يستغلون معظمها ويملكونه[1]. وكان شأن هؤلاء اليهود في فلسطين كشأن اليهود في بريطانيا أو أمريكا أو أي بلد آخر، فهم

---

(١) تبلغ مساحة فلسطين ٢٧٠٢٤ كلم٢، منها ٧٠٤ كلم٢ هي مساحة بحيرتي الحولة وطبريا والنصف الفلسطيني من البحر الميت. والدونم يساوي ألف م٢ والكلم٢ يساوي ألف دونم.

في عام ١٩١٧، بلغ عدد سكان فلسطين ٧٠٠ ألف نسمة، منهم ٥٠ ألف يهودي و٦٥٠ ألف عربي. انظر: أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٥)، ومحمد أمين الحسيني، حقائق عن قضية فلسطين، صرح بها.. وكشف الستار عن بعض المؤامرات الدولية واليهودية التي كانت من أهم الأسباب في كارثة فلسطين (القاهرة: مكتب الهيئة العربية العليا لفلسطين، ١٩٥٤). وارتفع عدد اليهود عام ١٩١٩ إلى ٧٠ ألف يهودي بسبب إدخال الجيش البريطاني عدداً من اليهود إليها أثناء الاحتلال (إحصاءات لجنة كنغ ـ كراين) وبلغ عدد السكان عام ١٩٤٦ (حسب آخر احصاء بريطاني) مليوناً وتسعمائة وثمانية وأربعين ألف نسمة، منهم مليون وثلاثمائة وعشرون ألف عربي، وارتفع عدد اليهود إلى أكثر من ستمائة ألف نسمة في هذه الفترة.

فلسطينيون لهم ما للمواطنين وعليهم ما عليهم دون تمييز. ولم تكن فلسطين بالذات تعاني في ذلك الوقت شيئاً مما سمّي فيما بعد المشكلة الصهيونية، ولم يبدُ على اليهود فيها آنذاك أي نشاط أو حماسة لها، أو تعلق بما سمّي الوطن القومي اليهودي. بل كان الفلسطينيون كلهم عرباً يعيشون بإخاء وودّ وسلام، وكان منهم هؤلاء الذين يدينون بالديانة اليهودية كما كان منهم العرب المسلمون والمسيحيون.

وكما أن من الصعب على من يعرف واقع فلسطين آنذاك أن يتصور أنها ستنقلب إلى دولة يهودية، فإنه من الجهل والخطأ أيضاً أن يعتقد أن واقع فلسطين الآن هو نتيجة للحرب الفلسطينية بين العرب واليهود، أو نتيجة لموقف العرب من قرار التقسيم. فمأساة فلسطين ـ كما ذكرنا سابقاً ـ كانت حصيلة مؤامرة دولية تكونت منذ التقاء الاستعمار والصهيونية في مطلع القرن العشرين، رسمت خطوطها العريضة بدقة متناهية، وحددت مراحلها بسرية تامة، ووزعت أدوارها بحذر وقسوة، واشترك في تنفيذها أطراف أقوياء ذوو إمكانات هائلة، هم: الاستعمار العالمي والصهيونية العالمية والرجعية العربية. وكانت بريطانيا، سيدة الاستعمار القديم، هي المحور الأساسي في كل مرحلة من مراحل المؤامرة التكوينية والتنفيذية. ولم تكن الصهيونية العالمية سوى الشكل الظاهري الذي تسترت بريطانيا خلفه في تنفيذ خطتها المرسومة، كما كانت الرجعية العربية في كل أدوارها صوت بريطانيا المخلص وأداتها الوفية الطيّعة.

وفي هذا الفصل من الكتاب سأعرض بايجاز دور الاستعمار العالمي، والمراحل التي حققها تمهيداً لتنفيذ المؤامرة وإخراج المأساة في عام ١٩٤٨.

فلسطين في المعاهدات والمواثيق الدولية (١٩١٤ ـ ١٩٢٢)

منذ توصية لجنة بنرمان الاستعمارية وضعت بريطانيا نصب عينيها فصل عرب المغرب عن عرب المشرق. ومنذ اتفاقها مع الصهيونية قرّرت أن يكون هذا الفصل بإقامة دولة إسرائيل في فلسطين. ومنذ ذلك الوقت لم تترك بريطانيا وسيلة دولية أو دسيسة استعمارية إلاّ واستغلتها في تحقيق هذا الغرض.

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨)، رأت بريطانيا والصهيونية أنها الفرصة المواتية لتنفيذ المؤامرة وتحقيق الهدف المشترك. فسارتا معاً في كل الميادين: الدولية والسياسية والعسكرية، لتهيئة الجو الدولي عامة وفلسطين خاصة لاستقبال خطط التنفيذ. فبعد أن أمّنتا موافقة الولايات المتحدة وفرنسا على سياسة موحّدة تجاه الصهيونية وفلسطين، بادرت بريطانيا إلى حشد الموظفين الصهيونيين في إدارات

الشرق الأوسط الحسّاسة في وزارات الحرب والمستعمرات والخارجية[٢]. وراحت تسعى مع شريكتها روسيا القيصرية وفرنسا للاتفاق على اقتسام أملاك الدولة العثمانية وتحديد مركز فلسطين.

١ ـ المعاهدة العربية ـ البريطانية

وعلى الرغم من حملة الدعاية الواسعة التي قامت بها بريطانيا وفرنسا لإقناع الشعوب العربية التي تحكمها تركيا بصدق نوايا الحلفاء لدعوى الحرية والسيادة وتقرير المصير، فقد صمّتا آذانهما عن نداءات العرب بإعلان حرية بلادهم وسيادتها ووحدتها، مقابل وقوفهم في الحرب ضد تركيا إلى جانب الحلفاء. وكان التهرُّب من العهود والمواثيق الصريحة هو سبيل الحلفاء مع العرب والشعوب الأخرى، تجنباً لعرقلة خططهم واتفاقاتهم الاستعمارية، وأملاً بنصر سريع حاسم.

وظلت التصريحات العامة والشعارات الزائفة هي جواب تلك النداءات، إلى أن أحسَّت بريطانيا، بعد معركتي غاليبولي في تركيا وكوت العمارة في العراق، أن طريقها إلى النصر شاق وطويل؛ بل إلى أن اعتقدت أن نصرها في الجبهة الشرقية يكاد يكون مستحيلاً، وأنّ مصير جيشها الشرقي في كفّة القدر، إذا لم يشترك العرب المسلمون إلى جانبها في الحرب ضد تركيا المسلمة. فقد كان العرب يشكّلون الأكثرية بين سكان الخلافة العثمانية وفي الجيوش التركية. وكانت بلادهم الممتدة من مصر والبحر المتوسط غرباً حتى حدود إيران وخليج البصرة شرقاً، ومن مرسين وأضنة في الشمال حتى عدن وسواحل المحيط الهندي في الجنوب، تشكّل أكبر رقعة في الدولة العثمانية، وتشغل أوسع مساحة في جبهة الحرب الشرقية.

في هذه الظروف الحرجة من تاريخ الحرب العالمية الأولى، بدأت بريطانيا محاولاتها الأولى لجرّ العرب إلى جانبها ضد تركيا. فلم تترك دعاية ولا دسيسة ولا وسيلة إلا وجرَّبتها لتحقيق هذه الغاية. ولما اعتقدت بريطانيا بأن العرب لا يعملون لاستبدال استعمار باستعمار، تظاهرت بالرضوخ لمطالبهم في النهاية، وتعهّدت باحترام حريتهم

---

(٢) أسرار قيام إسرائيل، تأليف الكولونيل ماينر تساغن، المستشار السياسي لقيادة الجنرال اللنبي في الشرق الأوسط في الحرب العالمية الأولى. وقد ذكر في الفصل الحادي عشر، ترجمة جريدة الدفاع المقدسية، ما يلي: «وقد نصحت باتخاذ الحيطة حتى لا يتسرب إلى العرب أنباء اتفاق بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة على سياسة موحدة ترمي إلى تحقيق أهداف الصهيونية في بلادهم...». وفي الفصل الخامس روى المؤلف كيف نقل من داونينغ ستريت إلى منصب ملحق سياسي أول في أركان حرب اللورد اللنبي وكيف خاطبه بلفور بقوله: إني صهيوني متحمس وإن حكومة جلالته تعهدت بتبني الصهيونية في سياستها في فلسطين. ثم يروي حماسته نفسه للصهيونية واحتقاره للعرب، ويسرد مساعيه مع الموظفين والقواد الحلفاء لتأسيس إسرائيل في الحدود المذكورة في التوراة.

وسيادتهم ووحدة بلادهم الشرقية في دولة عربية واحدة مقابل اشتراكهم في الحرب إلى جانبها.

وقد جرت مباحثات مفصّلة بين الطرفين، وتبودلت عدة رسائل، وانتهت برسالة الشريف حسين بن علي شريف مكة إلى السير آرثر مكماهون ممثل بريطانيا في المباحثات، ومندوبها السامي في مصر بتاريخ ٤ تموز/يوليو عام ١٩١٥. وقد حدّدت الرسالة مطالب العرب من الحلفاء بما يلي:

«ان تعترف بريطانيا باستقلال البلاد العربية: من مرسين وأضنة في الشمال، ومن حدود إيران والخليج العربي شرقاً، إلى المحيط الهندي، باستثناء عدن، جنوباً، إلى البحر الأحمر وسيناء والبحر المتوسط غرباً».

وقد وافقت بريطانيا على هذه المطالب، وأثبتت تعهداتها للعرب برسالة مكماهون بتاريخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٥ والتي جاء فيها:

«ان حكومة بريطانيا العظمى قد فوضت إليّ أن أبلغ دولتكم أن تكونوا على ثقة من أن بريطانيا العظمى لا تنوي إبرام أي صلح إلّا إذا كان ضمن شروطه الأساسية حرية الشعوب العربية»[٣].

والحدود التي تناولتها المباحثات التفصيلية وذكرت برسالة الحسين إلى مكماهون تشمل الآن: العراق، وسوريا، ولواء الاسكندرون، ولبنان، وشرق الأردن، وفلسطين، كما تشمل شبه جزيرة العرب بكاملها ومن ضمنها جميع مشيخات الخليج العربي وجميع محميات الجنوب العربي باستثناء مستعمرة عدن. ففلسطين بحدودها الطبيعية والدولية كانت جزءاً من هذا الاتفاق، وكانت قسماً في الدولة العربية المستقلة. ومن الواضح أن بريطانيا لم تثر في رسائلها للحسين، أو في مباحثاتها مع العرب، أي ادعاءات بريطانية أو صهيونية في فلسطين. بل اعترفت بها بلداً عربياً، واعترفت بحريتها وسيادتها ضمن الدولة العربية الموعودة.

وقد انخدع العرب بهذا العهد الانكليزي، وأعلنوا في ١٠ حزيران/يونيو ١٩١٦ الحرب ضد تركيا، واشتركوا فيها فعلاً في جميع أقطارهم. فهجر معظم الضباط والجنود العرب الجيوش التركية الألمانية في جبهات: السويس والحجاز والعراق والمضايق، وانضموا إلى جيوش الحلفاء في هذه الجهات، أو إلى الجيش العربي

---

(٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: المجموعة الأولى، ١٩١٥ - ١٩٤٦ (القاهرة: الإدارة، ١٩٥٧)، ورسائل حسين - مكماهون وقد بلغت ١٠ رسائل متبادلة ابتداءً من ١٤ تموز/يوليو ١٩١٥ حتى ١٠ آذار/مارس ١٩١٦ أثبتت نصوصها بعد مطابقتها على النص الانكليزي الرسمي من وزارة الخارجية البريطانية باستثناء ١، ٣، ٨. وقد نشرت الوثائق جميعها في كتاب:
Conferences on Palestine: United Kingdom-Arab Meetings, 4th February- 17th March 1939 **(London: [n. pb.], 1939).**

الزاحف من الحجاز إلى الشمال، حيث سوريا والأردن وفلسطين. ولقد كان لاشتراكهم في تلك الحرب أثر واضح في تحطيم المقاومة التركية الألمانية في الجبهة الشرقية، وفي تحرير معظم البلاد العربية قبل وصول الجيوش الحليفة إليها[4].

٢ ـ معاهدة بطرسبرغ

وفي الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تفاوض العرب على استقلال بلادهم الشرقية ووحدتها، كانت تبحث مع فرنسا وروسيا تقسيم الامبراطورية التركية، وتخطط مع الصهيونية العالمية لاقتناص فلسطين وإقامة إسرائيل. ففي ٤ آذار/مارس عام ١٩١٦، توصّلت مع حليفتيها فرنسا وروسيا القيصرية إلى اتفاق حول تقسيم الامبراطوية العثمانية، وأبرمت الدول الاستعمارية الثلاث فيما بينها «معاهدة بطرسبرغ» تنظيماً لهذا الاتفاق. فكانت أملاك تركيا في آسيا الصغرى من نصيب روسيا، وكانت البلاد العربية موضوع اتفاق حسين ـ مكماهون، باستثناء الحجاز ونجد واليمن، من نصيب بريطانيا وفرنسا، وكانت فلسطين بالذات ضمن منطقة النفوذ البريطاني[5].

---

(٤) أشاد الجنرال اللنبي بمساهمة العرب في الحرب في تقريره الرسمي إلى وزارة الحرب البريطانية المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليو ١٩١٨، بقوله: «لقد ساعد الجيش العربي الحلفاء مساعدة كبيرة في الحصول على نتائج فاصلة في الحرب». نشرته إدارة فلسطين في الجامعة العربية في نشراتها الدورية عن القضية الفلسطينية مقتبساً عن تحقيقات اللجنة الملكية.

(٥) ذكر جورج أنطونيوس في كتابه: يقظة العرب، ترجمة علي حيدر الركابي (دمشق: مطبعة الترقي، ١٩٤٦)، أن بريطانيا وفرنسا ألّفتا لجنة خاصة بها لتحديد وتنسيق مطالبها الإقليمية من الأملاك التركية. وفي آذار/مارس عام ١٩١٦ انتهت اللجنة إلى اتفاق كامل، فطلب إليها السفر إلى بتروغراد للاتفاق مع الحكومة القيصرية. وهناك تم الاتفاق الثلاثي على اقتسام الامبراطورية العثمانية بشكل ثلاث مذكرات متبادلة. وقد أشار كتاب: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، المصدر نفسه، ص ٨٦ من المجموعة الأولى إلى هذا الاتفاق في هامشه دون نشر نصوصه. وفي عام ١٩٥٨ نشر عبد القادر حاتم، مدير الاستعلامات في الجمهورية العربية المتحدة، بعض نصوصه في مقال له حول بريطانيا والقومية العربية، في جريدة الصحافة البيروتية. وهي التالية:

١ ـ تتعهد فرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا في ما بينها أن تعمل يداً واحدة في سبيل إنقاذ البلاد العربية وحمايتها وتأليف حكومة إسلامية مستقلة فيها تتولى بريطانيا مراقبتها وإدارتها.

٢ ـ تتعهد الدول المتعاقدة بحماية الحج وتسهيل سائر السبل المؤدية إلى مرور الحجاج وعدم الاعتداء عليهم.

٣ ـ تقسم البلاد العثمانية إلى مناطق نفوذ بين الدول المتعاقدة على الوجه التالي:

(اختصت روسيا بمناطق تركية خارج البلاد العربية، واختصت بريطانيا بالمناطق التالية: ١ ـ العراق. ٢ ـ المناطق العربية التي تشغل الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط من حدود مصر على هذا الساحل جنوباً إلى حيفا وعكا وحتى الناقورة شمالاً، أي فلسطين بحدودها الطبيعية وشرق الأردن والقسم الداخلي لفلسطين. ٣ ـ المناطق العربية التي تشغل الساحل الغربي للخليج العربي «الفارسي»، من البصرة شمالاً إلى الكويت، والبحرين، وقطر، ومسقط، وعُمان، وحضرموت والمحميات حتى حدود عدن ونهاية البحر الأحمر من الجنوب. أي جميع سواحل الجزيرة العربية الشرقية والجنوبية، هذا بالإضافة إلى مصر التي تحتلها بريطانيا منذ عام =

ومن الواضح في هذه الاتفاقية أن بريطانيا لم تُثِر مع حلفائها أية ادعاءات يهودية في فلسطين، ولم تتعرّض لعروبتها أو لفصلها عن المجموعة العربية، بل اعترفت صراحة بعروبتها وبأنها جزء من البلاد العربية، وتعهّدت بإقامة الدولة أو حلف البلدان العربية من المنطقتين الانكليزية والفرنسية.

٣ ـ اتفاق سايكس ـ بيكو

وتنفيذاً لمعاهدة بطرسبرغ أبرمت بريطانيا وفرنسا اتفاقاً تفصيلياً حول منطقتي نفوذهما في البلاد العربية، ووقّعتا هذا الاتفاق الذي أطلق عليه اسم «سايكس ـ بيكو» في ١٦ أيار/مايو ١٩١٦[٦].

=١٨٨٢). واختصت فرنسا بالمناطق التالية من بلاد العرب، وهي أيضاً من المناطق التي اتفق على تحررها ووحدتها: بقية الساحل السوري على البحر الأبيض المتوسط من الناقورة جنوباً إلى صيدا فبيروت فاللاذقية فإسكندرونة حتى الحدود التركية شمالاً، وحتى الحدود العراقية شرقاً، وكانت منطقة الموصل تعتبر جزءاً من سوريا ولذلك كانت في هذه الاتفاقية من نصيب فرنسا.

٤ ـ تؤلف من منطقة نفوذ بريطانيا وفرنسا دولة أو حلف دول عربية مستقلة وفقاً لاتفاق خاصّ بين فرنسا وبريطانيا

(٦) سميت هذه الاتفاقية بهذا الاسم نسبة إلى جورج بيكو، قنصل فرنسا في بيروت عام ١٩١٦، وإلى السير مارك سايكس الخبير والرحالة البريطاني في الشرق الأوسط. وقد كانا يمثّلان بريطانيا وفرنسا في اللجنة الخاصة ثم في معاهدة بطرسبرغ. وقد نشرت نصوص هذه الاتفاقية في: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، المصدر نفسه، ص ٨٤ من المجموعة الأولى، وأشارت إلى كتاب: أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، ٣ ج (القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ١٩٣٤)، وأنطونيوس، يقظة العرب، الملحق (ب)، باللغة الانكليزية الذي ترجمها عن مجموعة (أ. جيانيني) المنشورة بالفرنسية عام ١٩٣٣ كمصدرين لها في نصوص هذه الاتفاقية التالية.

١ ـ إن فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان أن تعترفا وتحميا دولة عربية مستقلة أو حلف دول عربية تحت رئاسة رئيس عربي في المنطقتين (أ) داخلية سوريا و(ب) داخلية العراق المبينتين في الخريطة الملحقة بهذا ويكون لفرنسا في منطقة (أ) وانكلترا في منطقة (ب) حق الأولوية في المشروعات والقروض المحلية، وتنفرد فرنسا في منطقة (أ) وانكلترا في منطقة (ب) بتقديم المستشارين والموظفين الذين تطلبهم الحكومة أو حلف الحكومات العربية.

٢ ـ يباح لفرنسا في شقة سوريا الساحلية ولانكلترا في شقة العراق الساحلية من بغداد حتى خليج فارس، إنشاء ما ترغبان فيه من شكل الحكم المباشر أو بالواسطة، أو من المراقبة بعد اتفاق مع الحكومة أو حلف الحكومات العربية.

٣ ـ تنشأ إدارة دولية في فلسطين يعين شكلها بعد استشارة روسيا وبالاتفاق مع بعض الحلفاء وممثلي شريف مكة.

٤ ـ تنال انكلترا ميناء حيفا وعكا وتتعهد حكومة جلالة الملك من جهتها بألّا تدخل في مفاوضات مع دولة أخرى بالتنازل عن قبرص إلّا بعد موافقة الحكومة الفرنسية مقدماً.

٥ ـ تكون الاسكندرون ميناء حراً لتجارة الامبراطورية البريطانية وتكون حيفا ميناءً حراً لتجارة فرنسا=

ولم يرد في هذه الاتفاقية أيضاً أي ذكر لليهود أو لحقوقهم المزعومة في فلسطين. إنما بدت فيها لأول مرة بوادر المؤامرة الاستعمارية على فلسطين، وأثبتت في نصوصها أول حلقة من حلقات التنفيذ. فقد كشفت بريطانيا وفرنسا عن نياتها تجاه فلسطين والصهيونية، وقرّرتا إخراج فلسطين من نطاق ترتيباتها الاستعمارية للوطن العربي، ووضعها تحت إدارة دولية خاصة تمهيداً لمحو عروبتها وقيام إسرائيل.

٤ ـ وعد بلفور

ولما تهيأت لبريطانيا كل الظروف الملائمة لمباشرة المؤامرة الاستعمارية، كاشفت بقية حلفائها بحقيقة خطّتها تجاه الصهيونية وضد فلسطين. وراحت بالاشتراك مع زعماء الصهيونية العالمية ترسم أول شكل للتنفيذ من جهة، وتضغط على الدول الحليفة لقبوله من جهة أخرى. ولما تمّ الاتفاق مع الصهيونية على التخطيط، ومع الحلفاء جميعاً على البدء بالتنفيذ، أصدرت بريطانيا وحدها في الثاني من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ تصريح بلفور المشهور، وبلّغته سراً إلى زعماء الصهيونية قبل دخول جيوشها أو أي جيوش حليفة إلى فلسطين[٧].

= ومستعمراتها والبلاد الواقعة تحت حمايتها.

٦ ـ وهي تتعلق بحقوق الدولتين في سكة حديد حلب ـ بغداد.

٧ ـ تنص على حق بريطانيا في إنشاء سكة حديد تربط حيفا بالمنطقة ب.

٨ ـ وهي تنص على إبقاء التعرفة الجمركية العثمانية في المنطقتين مدة عشرين سنة ثم لا يجوز تغييرها إلاّ بموافقة الطرفين.

٩ ـ من المتفق عليه أن الحكومة الفرنسية لا تجري مفاوضة في أي وقت كان للتنازل عن حقها، ولا تعطي ما لها من الحقوق في المنطقة الزرقاء (أي شقة سوريا الساحلية) لدولة أخرى سوى الدول العربية أو حلف الدول العربية من دون أن توافق على ذلك سلفاً حكومة جلالة الملك التي تتعهد للحكومة الفرنسية بمثل هذا فيما يتعلق بالمنطقة الحمراء (العراق).

١٠ ـ تتفق الحكومتان الانكليزية والفرنسية بصفتهما حاميتين للدولة العربية على ألا تمتلكا ولا تسمحا لدولة ثالثة أن تمتلك أقطاراً في شبه جزيرة العرب، أو تنشىء قاعدة بحرية في الجزائر على ساحل البحر الأحمر الشرقي، على أن هذا لا يمنع تصحيحاً في حدود عدن قد يصبح ضرورياً بسبب عداء الترك الأخير.

١١ ـ تستمر المفاوضات مع العرب باسم الحكومتين بالطرق السابقة نفسها لتعيين حدود الدولة أو حلف الدول العربية.

١٢ ـ من المتفق عليه، عدا ما ذكر، أن تنظر الحكومتان في الوسائل اللازمة لمراقبة جلب السلاح إلى البلاد العربية.

(٧) انظر فصل «مسألة فلسطين، ١٩١٤ ـ ١٩٢٠،» لهربرت صموئيل، عضو الوزارة البريطانية في الحرب وأول مندوب سام لفلسطين، في كتابه:

Herbert Louis Sammuel, *Memoirs* (London: Cresset Press, 1945). وكتاب التجربة والخطأ لوايزمن الذي مثّل الصهيونية من بعد موت هرتسل عام ١٩٠٤، وفاوض الحلفاء باسمها ورئيس أول دولة يهودية، انظر: =

ومن الجدير بالملاحظة أن بريطانيا كتمت تفاصيل اتفاقها مع العرب عن دول الحلفاء. كما كتمت أنباء معاهدتي بطرسبرغ وسايكس ـ بيكو وتخطيطاتها مع الصهيونية عن العرب. ولذلك ظل العرب على عهدهم للحلفاء يحاربون الأتراك في جميع الجبهات. ودخل الجيش العربي بقيادة فيصل بن الحسين مدينة دمشق، بينما كانت جيوش الحلفاء لا تزال تحارب الأتراك شرق السويس. ووصلت الجيوش العربية مدينة حلب وحدود تركيا الجنوبية قبل أن يتمكن الحلفاء من دخول بلاد العرب الشرقية. وكان لهذا النصر العربي أثر أساسي في انسحاب الجيوش التركية من جبهتي العراق والسويس لتفادي التطويق وقطع الطريق بينها وبين تركيا، مما سهّل على جيوش الحلفاء بعد ذلك دخول فلسطين وسوريا واحتلال العراق.

وظلت بريطانيا على خداعها للعرب وتآمرها على بلادهم وكفاحهم، إلى أن نشبت الثورة في روسيا، وقامت الحكومة الشيوعية فيها عام ١٩١٧. فقد بادرت الحكومة السوفياتية إلى نشر جميع المعاهدات والاتفاقيات السرية للحلفاء، وكان منها معاهدتا بطرسبرغ وسايكس ـ بيكو المتعلقتان باقتسام البلاد العربية. واستغلت تركيا هذا الحدث الهام ونقلت الأسرار الخطيرة إلى القيادة العربية، معلنة خيانة الحلفاء للعرب وعارضة عليهم الصلح واعترافها لهم بالاستقلال. فكان لهذه الفضيحة وقع الصاعقة على رؤوس الانكليز والحلفاء، وكادت تؤدي إلى تغيير ميزان الحرب في الجبهة الشرقية لولا نجاح الخدعة البريطانية وسذاجة المخابرات العربية.

Chaim Weizmann, *Trial and Error: The Autobiography of Chaim Weizmann* (New York: Har-= per and Row, 1966).

جاء في كتاب: بريطانيا العظمى، اللجنة الملكية لفلسطين، تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، عرض على البرلمان بأمر جلالته في شهر تموز ١٩٣٧ (القدس: مطبعة فلسطين، ١٩٣٧)، ص ٣٠ ـ ٣٢، جاء ما يلي: «... وعندما صحّت النية على زحف الجيوش البريطانية على فلسطين في شهر شباط/فبراير سنة ١٩١٧، فتح باب المفاوضات الرسمية بين الصهيونيين والحكومة البريطانية ـ و كان التقرير قد أورد المباحثات السابقة من أول سني الحرب ومعارضة روسيا لمحاولات الصهيونية ـ وتلتها مفاوضات أخرى بينهم وبين الحكومتين الفرنسية والايطالية، فتمت الموافقة رسمياً على المشروع الصهيوني في باريس وروما كما في لندن، وأرجىء نشر هذه الموافقة حتى أواخر تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩١٧، عندما ظهر أن انتصار اللنبي في حملته أصبح أمراً محققاً. وفي اليوم الثاني في شهر تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩١٧ نشرت الحكومة البريطانية بياناً بسياستها، اشتهر فيما بعد ـ بتصريح بلفور. وكان نصّ هذا التصريح قد عرض قبل نشره على الرئيس ويلسون واقترن بموافقته. وفي ١٤ شباط/فبراير عام ١٩١٨ أيدته الحكومة الفرنسية تأييداً علنياً ثم تلتها إيطاليا بتاريخ ٩ أيار/مايو ١٩١٨...». انظر أيضاً: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، المصدر نفسه، الوثيقة ٢٤: «وعد بلفور»؛ تساغن، أسرار قيام إسرائيل، الفصول ١ ـ ٤؛ نص تصريح وعد بلفور الذي نشرناه في آخر الفصل الأول من هذا الكتاب، وقد اقتبسناه عن: بريطانيا العظمى، اللجنة الملكية لفلسطين، المصدر نفسه، و

Arnold Joseph Toynbee, *A Study of History*, 12 vols. (New York: Oxford University Press, 1962 - 64), vol.8.

فقد استفسر الملك حسين من ممثل بريطانيا عن حقيقة هذه المعاهدات، وطلب تحديداً لموقف الحلفاء من القضية العربية. فأجابه وزير الخارجية البريطانية بلفور ذاته ببرقيته المشهورة، نافياً مزاعم الأتراك، مؤكداً التزام بريطانيا بعهودها للعرب(٨). وحمل ممثل بريطانيا في جدّة رسالة من نائب ملك بريطانيا إلى الملك حسين، مؤرخة في ٨ شباط/فبراير عام ١٩١٨، تؤكد موقف بريطانيا الثابت من حقوق العرب، وتحتوي على نص برقية وزارة الخارجية البريطانية للملك حسين جواباً على استفساراته.

وفي الوقت نفسه، أذاعت الحكومتان البريطانية والفرنسية بياناً للعرب، ونشرتاه في جميع أنحاء بلاد الشام والعراق، نفتا فيه مزاعم الأتراك عن نوايا الحلفاء، وأكدتا عزمهما على مساعدة العرب على الاستقلال، وتأسيس حكومات وطنية مستقلة في البلاد العربية(٩).

---

(٨) نشر نص هذا الكتاب وصورة زنكوغرافية عنه، في: الحسيني، حقائق عن قضية فلسطين. وهو موجّه للملك حسين وموقّع باسم الكولونيل باست بتكليف برقيّ من نائب الملك. وتثبت هنا نص برقية بلفور المضمنة للكتاب المذكور:

«ان الرغبة والصراحة التامة اللتين اتخذتموهما جلالتكم في ارسالكم التحريرات التي أرسلها القائد التركي في سوريا إلى سمو الأمير فيصل وجعفر باشا إلى جانب فخامة نائب جلالة ملك بريطانيا كان لهما أعظم التأثير الحسن لدى حكومة جلالته وان الاجراءات لم تكن إلا رمزاً يعبر عن تلك الصداقة والصراحة اللتين كانتا دائماً شاهد العلاقة بين كل من الحكومة الحجازية وحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى. وما لا يحتاج إلى دليل ان السياسة التي تنسج عليها تركيا، هي ايجاد الارتياب والشك بين دول الحلفاء والعرب الذين هم تحت قيادة وعظيم ارشادات جلالتكم قد بذلوا الهمة الشماء ليظفروا بإعادة حريتهم القديمة. ان السياسة التركية لا تفتأ تغذي ذلك الارتياب بأن توسوس للعرب ان: دول الحلفاء يرغبون في الأراضي العربية، وتلقي بأذهان الحلفاء أنه يمكن ارجاع العرب عن مقصودهم، ولكن أقوال الدساسين لن تقوى على ايجاد الشقاق بين الذين اتجهت عقولهم إلى فكر واحد وغرض واحد. ان حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وحلفاءها لا زالت واقفة الموقف الثابت لكل نهضة تؤدي إلى تحرير الأمم المظلومة. وهي مصمّمة على أن تقف إلى جانب الأمم العربية في جهادها، لأن تبني عالماً عربياً يسود فيه القانون والشرع بدل الظلم العثماني، وتتحدى التنافس الذي أحدثته الصفات الرسمية التركية؛ وان حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى تكرّر وعدها السالف بخصوص تحرير الأمم العربية. وان حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قد سلكت مسلك سياسة التحرير، وتقصد ان تستمر عليه بكل استقامة وتصميم بأن تحفظ العرب الذين تحرروا من السقوط في وهدة الدمار وتساعد العرب الذين لا يزالون تحت نير الظالمين لينالوا حريتهم. (انتهى)».

(٩) أثبت كتاب: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: المجموعة الأولى، ١٩١٥ - ١٩٤٦، ص ٨٣، نص البيان تحت عنوان وثيقة رقم (٢٢) وقد جاء فيه ما يلي: «إن الغرض الذي ترمي إليه فرنسا وبريطانيا من نهجهما في الشرق، في الحرب التي أثارتها أطماع ألمانيا، هو التحرّر التام النهائي للشعوب التي طال اضطهاد الترك لها، وإقامة حكومات وإدارات قومية تستمد سلطتها من الاختيار الحر والإرادة المستقلة للأهالي الوطنيين. ولتحقيق هذه الأغراض اتفقت فرنسا وبريطانيا على تشجيع الحكومات والإدارات الوطنية ومساعدتها، في سوريا والعراق اللتين حررهما الحلفاء، وفي الأراضي التي تعملان على تحريرها وستعترفان بها بمجرد حصول ذلك. ولا رغبة لهما في أن تفرضا على أهالي هذه البلاد أيّ نظام معيّن، وإنما تريدان بتأييدهما - وبالمساعدة الكافية - أن تكفلا حسن سير الحكومات والإدارات التي يختارها =

وفي هذا المسلك الغادر المتناقض من قبل بريطانيا، تتضح خطتها المرسومة ضد الوطن العربي عامة وفلسطين بشكل خاص. فبينما هي تعاهد العرب على حرية بلادهم ووحدتها، تتآمر مع الحلفاء على تقسيمها واستعبادها. وبينما تمنح بريطانيا فلسطين لليهود، ينفي وزير خارجيتها بلفور هذا الادعاء ويؤكد التزام حكومته بحرّية بلاد العرب ووحدتها ومن ضمنها فلسطين.

وعلى الرغم من كل عهود الحلفاء ووعودهم السابقة واللاحقة باحترام استقلال البلاد العربية ومنها فلسطين، فقد فاجأت بريطانيا العرب بعد تحرير فلسطين في أيلول/سبتمبر ١٩١٨ بوضعها تحت اشراف (إدارة أراضي العدو المحتلة). وباشرت الإدارة العسكرية البريطانية فوراً في وضع تصريح بلفور موضع التنفيذ، وسمحت للجنة يهودية برئاسة وايزمن بالحضور من لندن إلى فلسطين والمشاركة في إدارة البلاد وإعدادها للوطن القومي اليهودي.

ولقد كان لهذه الإجراءات هزة عنيفة في الأوساط العربية، وأدّت إلى قيام الاضطرابات في فلسطين. فأوفدت الحكومة البريطانية مندوباً للحسين يطمئنه على حرية عرب فلسطين وحقوقهم، وقدم الجنرال السير ادموند هنري اللنبي، رئيس الإدارة العسكرية البريطانية، للأمير فيصل بن الحسين، قائد الجيش العربي ونائب الملك حسين في دمشق، تأييداً باسم الحكومة البريطانية، نفى فيه أي تأثير لاجراءات الادارة العسكرية في التسوية النهائية في مؤتمر الصلح، وأكد فيه التزام الحلفاء بتسوية تطابق رغبات الشعب، وناشده أن يثق العرب بهم ثقة قلبية[١٠].

وكان لهذه التأكيدات البريطانية، ولتأكيدات الرئيس ويلسون في خطابه المشهور الذي ألقاه على العالم في تموز/يوليو ١٩١٨، بأنّ التسوية النهائية لن تكون إلاّ على

=الأهالي اختياراً حراً. والسياسة التي تؤيدها الحكومتان المتحالفتان في البلاد المحررة هي ضمان المساواة والعدل النزيه للجميع، وتيسير التقدم الاقتصادي للبلاد بتشجيع النشاط المحلي ونشر التعليم والقضاء على الخلافات والمنازعات...»، ٧ شباط/فبراير ١٩١٨.

(١٠) نشر في: المصدر نفسه، ص ٨٢، تحت عنوان وثيقة رقم (٢١)، نص تأكيد الجنرال اللنبي التالي منقولاً عن كتاب:

Conferences on Palestine: United Kingdom- Arab Meetings, 4th February- 17th March 1939.

«قدمت للأمير فيصل تأكيداً رسمياً بأنه مهما تكن التدابير التي قد تتخذ في مدة الادارة العسكرية فإن هذه التدابير وقتية ليس إلاّ، وانها لا يمكن أن يسمح لها بأن تؤثر في التسوية النهائية التي يضعها مؤتمر الصلح، الذي لا شك في أن العرب سيكون لهم من يمثلهم فيه. وأضفت إلى هذا أن ـ التعليمات الصادرة للحكام العسكريين تمنع أن يتدخلوا في الشؤون السياسية، وأني سأعزل منهم من يخالف هذه الأوامر. وذكّرت الأمير فيصل بأن الحلفاء ملزمون، بحكم واجب الشرف، أن يحاولوا الوصول إلى تسوية تطابق رغبات الشعوب التي يعنيها الأمر، وحثثته على أن يثق بهم ثقة قلبية».

أساس حرية الشعوب في تقرير مصيرها، أثر في بعث ثقة العرب بمؤتمر الصلح وإجراءاته وقراراته، جاهلين أنّ الدول الاستعمارية التي اتفقت على تقسيم بلادهم واستعبادها، ومنحت فلسطين للصهيونية، هي التي تسيطر على هذا المؤتمر.

٥ ـ مؤتمر الصلح

وفي أول كانون الثاني/يناير عام ١٩١٩، عقد مؤتمر الصلح في فرساي، وحضره فيصل بن الحسين مندوباً عن العرب، وممثلاً لوالده الملك حسين شريف مكة. فأوضح للمندوبين العوامل القومية والتاريخية والثقافية والاقتصادية المشتركة بين عرب آسيا، وطالب باستقلال بلادهم ووحدتها في دولة عربية مستقلة من ضمنها فلسطين. ودعم بياناته وطلباته بالعهود والمواثيق والتأكيدات التي صدرت عن بريطانيا وعن الحلفاء، واستند فيها إلى مشاركة العرب في الحرب ضد الدول المهزومة التي كانت تحكم هذه المناطق.

وبالمقابل قدم المؤتمر الصهيوني العالمي مذكرة إلى المؤتمر، طالب فيها بإنشاء الدولة اليهودية في فلسطين وشرق الأردن وجنوب لبنان، مستنداً إلى عهود ووعود قطعت له من بريطانيا ومن الحلفاء، وأبرز للمرة الأولى الصورة الكاملة لتصريح الحكومة البريطانية الصادر عن بلفور، وزير خارجية بريطانيا، كما أشار إلى موافقة الحلفاء التامة على هذا التصريح. وهنا ظهرت مؤامرات الدول الاستعمارية على حقيقتها، فقد تملصت بريطانيا، كما تملصت فرنسا، من اتخاذ أي موقف واضح صريح من طلب العرب الاستقلال، ومن قضية فلسطين بشكل خاص.

فادّعت بريطانيا أن وعودها للعرب لا تشمل فلسطين، وأن لها ولفرنسا في بلاد العرب مصالح جوهرية، وفيها بعض الأقليات، كما ادعت أن معاهدة سايكس ـ بيكو لم تعد ذات موضوع، لأن روسيا، أحد أطرافها، قد خرجت من الحرب وانسحبت من هذه المعاهدة، وراحت تقدم اقتراحات جديدة لمعالجة قضية البلاد العربية. وتظاهر الوفد الأمريكي بأنه لا علم له البتة بهذه المواضيع، واستناداً إلى مبادىء ويلسون اقترح تأليف لجنة تحقيق ترسل إلى سوريا كلها بما فيها فلسطين ولبنان للتأكد من رغبات السكان الحقيقية في الحكم الذي يريدونه، واقترح الرئيس أن تؤلف اللجنة من مندوبين من أمريكا وفرنسا وايطاليا والولايات المتحدة.

ولكن حتى هذا الاقتراح، الذي ينطبق تمام الانطباق على مبادىء تقرير المصير التي نادى بها الحلفاء في حربهم العالمية الأولى، لم يحز على موافقة بريطانيا وفرنسا، وراحتا تبحثان شؤون بلاد العرب بينهما في ضوء مصالحهما فقط، متجاهلتين العهود والمواثيق والمبادىء الدولية كلها.

٦ - لجنة كنغ - كراين[١١]

ومن جهة أخرى قرر الرئيس ويلسون تأليف لجنة أمريكية بحتة للتحقق من رغبات العرب، ولجمع المعلومات وإسداء النصح لوفد الولايات المتحدة في القضايا التي يطلب منه البتّ فيها. فانتدب السيدين كنغ وكراين من أعضاء وفده، وطلب إليهما السفر مع عدد من الخبراء والمساعدين إلى البلاد العربية. وقد زارت اللجنة جميع مناطق سوريا الساحلية والداخلية، ووصلت إلى يافا في العاشر من حزيران/يونيو ١٩١٩، واتصلت بالشعب مباشرة بكل فئاته ومذاهبه وطبقاته. ثم عادت إلى مؤتمر الصلح في باريس وقدّمت تقريراً كاملاً عن تحقيقاتها مؤرخاً في ١٨ آب/أغسطس ١٩١٩، جاء فيه عن فلسطين ما يلي:

«ان الرئيس ويلسون في خطبته التي ألقاها في ٤ تموز/يوليو ١٩١٨، وضع المبدأ التالي كواحد من المقاصد الأربعة الكبرى التي يحارب الحلفاء من أجلها، وهو: أن حلّ كل مسألة سواء أكانت تتعلق بالأرض أو السيادة أو المسائل الاقتصادية والسياسية، يجب أن يبنى على قبول الناس الذين يتعلق بهم قبولاً حراً، لا على المصالح المادية أو لفائدة دولة أو أمة أخرى ترغب في حل آخر خدمة لنفوذها الخارجي أو لسيادتها. فإذا كان هذا المبدأ سيسود، وإذا كانت رغائب السكان في فلسطين سيعمل بها، فيجب الاعتراف بأن السكان غير اليهود - وهم تسعة أعشار السكان كلهم تقريباً - يرفضون البرنامج اليهودي رفضاً باتاً. والجداول تثبت أن سكان فلسطين لم يُجمعوا على شيء مثل إجماعهم على هذا الرفض، فتعريض شعب، هذه حالته النفسية، لمهاجرة يهودية لا حدّ لها، ولضغط اقتصادي اجتماعي متواصل، نقض شائن للمبدأ العادل الذي تقدّم شرحه، واعتداء على حقوق الشعب، وان كان ضمن صور قانونية. وقد اتضح أيضاً أن الشعور العِدائي ضد الصهيونية غير قاصر على فلسطين، بل يشمل سكان سوريا بوجه عام، فإن ٧٢ بالمائة من مجموع العرائض في سوريا ضد الصهيونية. ولم ينل أي مطلب نسبة أكبر من هذه النسبة غير الوحدة السورية والاستقلال. وقد أعرب المؤتمر السوري عن هذا الشعور العام في المواد ٧، ٨، ١٠ من بيانه»[١٢].

---

(١١) القسم الخاص بفلسطين من تقرير اللجنة مثبت في كتاب: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، المصدر نفسه، ص ١١٦ - ١٢١. وأثبته كل من: سعيد، الثورة العربية الكبرى، ج ٢، والملحق (هـ) من كتاب: انطونيوس، يقظة العرب، نقلاً عن مطبوعة «المحرّر والناشر» الأمريكية المعروفة بـ: Editor and Publisher، نيويورك، ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٢.

(١٢) في شهر حزيران/يونيو عام ١٩١٩ عقد ممثلون عن الشعب في جميع أجزاء سوريا الشمالية والجنوبية والساحلية مؤتمراً عاماً في دمشق عرف باسم (المؤتمر السوري)، حضره ممثلون عن سوريا ولبنان وفلسطين والأردن، وبحثوا فيه مستقبل بلاد الشام (سوريا) بعد الحرب ومهمة لجنة التحقيق،ووعد بلفور ومؤامرات الدول الاستعمارية على بلادهم. واتخذ المؤتمر عدة قرارات سلموها للجنة التحقيق وأرسلوا صوراً منها إلى مؤتمر الصلح والدول الكبرى وكان من أهمها: «تمسك الشعب السوري في جميع أنحاء البلاد الساحلية والداخلية بالاستقلال الكامل في دولة سورية واحدة، ورفض الحماية والانتداب بأي شكل، واستنكار معاهدة سايكس - بيكو ووعد بلفور وكل مشروع يهدف إلى تقسيم سوريا أو إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين».

واستطرد التقرير يقول: «ولقد اجتمعت كلمة المسلمين، وهم حسب الاحصاء الانكليزي الأخير نحو أربعة أخماس سكان فلسطين، على المطالبة باستقلال سوريا المتحدة، وقرّرت الأحزاب التي اجتمعت في يافا أنّ سوريا أهلٌ لحكومة مستقلة بلا دولة وصية، وإذا أصر مؤتمر الصلح على تعيين دولة فإنهم يفضّلون الولايات المتحدة. وقد أيد الناس في القدس وغيرها من مدن فلسطين هذا القرار، وكانوا يحيلون مسألة الوصاية إلى المؤتمر السوري. وكان المسيحيون في فلسطين وهم ١٠ بالمائة من مجموع السكان متفقين جميعاً مع المسلمين على رفض الصهيونية، ومنقسمين حول مسألة الوصاية. فاللاتين والكاثوليك وأكثر مسيحيي الشمال والناصرة يتفقون مع المسلمين في طلب الاستقلال، وترك أمر الوصاية إلى المؤتمر السوري، وكان الروم الكاثوليك والموارنة يطلبون الوصاية الفرنسية، بينما كان الأرثوذكس، متفقين على الوصاية الانكليزية. وكان اليهود الذين يؤلفون ١٠ بالمائة من السكان يؤيدون الصهيونية الانكليزية ويطالبون بجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود، وإن اختلفوا في التفاصيل والطرق الموصلة إلى تحقيقها»[١٣].

وقد أرسل هذا التقرير إلى مؤتمر الصلح مع قرار المؤتمر السوري ومئات العرائض التي تعبر عن رغبات سكان فلسطين. فكان مصيرها كمصير العهود والمواثيق السابقة: الإهمال والحفظ في ملفات المؤتمر. واستمر الانكليز في احتلال فلسطين والعراق، وفي تأييدهم للصهيونية وبرامجها بفلسطين. واستمر الفرنسيون في احتلال لبنان وبعض المناطق الساحلية السورية، وبقيت الدولة العربية تقيم في دمشق وتسيطر على أجزاء سوريا الداخلية من حلب حتى العقبة.

ولم يحدث تقرير لجنة كنغ - كراين الأمريكية أي أثر في تخطيطات بريطانيا وفرنسا في مؤتمر الصلح، ولا حتى لدى الرئيس ويلسون أو في السياسة الأمريكية. فقد خضع الرئيس الأمريكي ووفده أخيراً إلى آراء لجنة الشرق الأدنى في دائرة الاستخبارات الأمريكية، التي تخضع بدورها إلى المصالح الاستراتيجية والاستغلالية والاحتكارية الأمريكية.

وقد أوصت اللجنة الوفد الأمريكي في مؤتمر الصلح بأن يتبنى في ما يتعلق بفلسطين المبادىء التالية:

(١) فصل فلسطين عن البلاد العربية المجاورة. (٢) وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني بإشراف عصبة الأمم. (٣) دعوة يهود العالم إلى العودة إلى فلسطين. (٤) حمل مؤتمر الصلح على ضمان الاعتراف بالدولة اليهودية حالما تشكل في فلسطين.

---

(١٣) نشر البرنامج الصهيوني لفلسطين في: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، المصدر نفسه، ص ١١٧ - ١١٩. وذكر في الهامش أنه مأخوذ من الملحق (هـ) لكتاب: انطونيوس، المصدر نفسه، ومقارن على النص الانكليزي للتقرير المنشور في مطبوعة «المحرر والناشر الأمريكية» الصادرة في نيويورك في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٢.

(٥) ضمان تقديم المساعدات اللازمة لنجاح اليهود في مساعيهم[١٤].

وقد جاء خضوع الرئيس ويلسون لآراء الدوائر الأمريكية المتطلعة للاستعمار، وإذعانه لتخطيطاتها، مشجعاً للاستعمار العالمي على تماديه بالاستغلال، وعلى استخفافه برغبات الشعوب وحريّاتها. فانطلقت بريطانيا وفرنسا في إتمام مؤامرتها على البلاد العربية، وخطت بريطانيا خطوتها الحاسمة في الحكم على عروبة فلسطين بالزوال، وعلى شعبها بالتشرد والفناء.

٧ ـ الانتداب في ميثاق عصبة الأمم

وفي ٢٨ حزيران/يونيو ١٩١٩ انتهى مؤتمر الصلح في فرساي من وضع ميثاق عصبة الأمم ومن توقيعه، وكان واضحاً لمعظم الوفود التي مثلت الشعوب المحكومة أن الحلفاء قد تخلوا نهائياً عن المبادىء التي نادوا بها خلال الحرب، وكذلك عن وعودهم وعهودهم التي بذلوها أو أبرموها مع هذه الشعوب. وأنهم الآن يتباحثون ويتفاوضون لإيجاد وسيلة جديدة واسم جديد لاستعمارهم الذي اتفقوا على إحلاله محل الاستعمار التركي الألماني المهزوم.

وبالفعل فقد توصلوا في مؤتمر الصلح الذي كانت تسيطر عليه الدول المنتصرة إلى الوسيلة والاسم الجديدين للاستعمار، وأطلقوا على هذا الاكتشاف الجديد اسم «الانتداب». فتضمن ميثاق عصبة الأمم هذا المبدأ كدستور لحلٍّ مشاكل الأقطار والشعوب التي كانت تحكمها ألمانيا أو تركيا، أو على الأصح للتخلص من المبادىء والوعود والعهود التي بذلت أثناء الحرب لها لمناصرة الحلفاء في سبيل حريتها واستقلالها. فنصت المادة (٢٢) من الميثاق على الانتداب وأنواعه وطريقة تطبيقه وأهدافه بما يلي:

أ ـ ان المستعمرات والأقطار التي قضت نتائج الحرب الأخيرة بخروجها من سيادة الدول التي كانت تحكمها والمأهولة بشعوب لا تزال غير قادرة على الوقوف منفردة في معترك الحياة الجديدة، يجب أن يطبق عليها المبدأ القائل: بأن خير هذه الشعوب وتقدّمها وديعة مقدسة في عنق الحضارة فيجب أن تدرج في هذا الميثاق الضمانات للقيام بحق هذه الوديعة.

ب ـ وان الطريق المثل لتطبيق هذا المبدأ عملياً هي أن يعهد في تدريب هذه الشعوب إلى الأمم

---

(١٤) ذكر نجيب صدقة في كتابه: قضية فلسطين، قدّم له عبد الرحمن عزام والسيد جمال الحسيني (بيروت: دار الكتاب، ١٩٤٦)، حقيقة لجنة كنغ ـ كراين وتقريرها وموقف الوفد الأمريكي الضالع مع خطة الاستعمار والصهيونية في تقرير مصير فلسطين. وذكر أنه أخذ المعلومات من محضر الجلسة السرية التي عقدها ممثلو الدول الكبرى في مؤتمر الصلح كما نشرها الكاتب الأمريكي «بيكر» منقولة عن المحضر الرسمي.

الراقية التي تمكّنها مواردها أو خبرتها أو موقعها الجغرافي من الاضطلاع بهذه المسؤولية أحسن من غيرها، وتكون هي مستعدة لقبول هذه المسؤولية وأن تكون ممارسة هذا التدريب بصفتها منتدبة عن عصبة الأمم.

ج ـ ولا بد لصفة هذا الانتداب من أن تختلف بحسب درجة الشعب في الرقي وموقع القطر الجغرافي وأحواله الاقتصادية وغير ذلك من مثل هذه الأحوال.

د ـ ان بعض الجماعات التي كانت من قبل تابعة للامبراطورية العثمانية قد وصلت من الرقي إلى درجة يستطاع معها الاعتراف بقيامها بصفة أمم مستقلة على أن تتولى إسداء المشورة والمساعدة الإدارية لها دولة منتدبة، وذلك إلى الوقت الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف وحدها، على أن يكون لرغائب هذه الجماعات اعتبار رئيسي في اختيار الدولة المنتَدبة.

٨ ـ مؤتمر سان ريمو

وفي ٢٥ نيسان/ابريل عام ١٩٢٠ انعقد المجلس الأعلى للحلفاء في سان ريمو وقرر بناءً على المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم، واستناداً إلى رغبات الشعوب!! وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني. كما قرر وضع سوريا بكاملها ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ووضع العراق تحت الانتداب البريطاني، على أن تلتزم الدول المنتَدبة برغبات أهل هذه الأقطار!

هكذا فسّر الحلفاء رغبات الشعوب، فالجمعية الصهيونية هي كل سكان فلسطين.. ورغبتها هي رغبة أهل فلسطين... ولذلك وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني، على أن يلتزم الانتداب برغبات شعبها، وشعبها هو الجمعية الصهيونية! وكذلك عبّروا عن رغبات شعب سوريا وشعب العراق بوضعهما تحت الانتداب... وتنكّروا نهائياً لكلّ مبادئهم وعهودهم، وأسفروا عن حقيقة نيّاتهم وخططهم. فغزت فرنسا سوريا بعد أن احتلت لبنان، ودخل الجنرال غورو، قائد الجيش الفرنسي، دمشق عاصمة الدولة العربية، بعد معركة ميسلون التي استشهد فيها قائد الجيش العربي الشهيد يوسف العظمة في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٠، ودخلت القوات البريطانية القسم الجنوبي من الدولة العربية «شرق الأردن» قادمة من فلسطين. وبهذا الإجراء قضت الحليفتان بريطانيا وفرنسا على كل مظاهر الحرية في بلاد الشام، وأزالتا كل أثر للحكم الوطني أو الإدارة العربية في سوريا داخلها وساحلها، وأقامتا إدارة عسكرية فرنسية في دمشق، وإنكليزية في القدس. ولقد كان هذا الإجراء إيذاناً بالاضطرابات والثورات في جميع أنحاء بلاد الشام والعراق.

أما في فلسطين فقد باشرت الإدارة العسكرية البريطانية، بشكل سافر وسريع، عملية تهويدها، فشجعت الهجرة اليهودية، وجعلت من نفسها أداة تنفيذية بيد

الجمعية الصهيونية، لمحاربة العرب، أهل فلسطين وطردهم، ولتهيئة فلسطين لتكون وطناً قومياً لليهود.

٩ ـ معاهدة سيفر[١٥]

وكانت خطة الاستعمار العالمي التالية هي فصل فلسطين العربية عن الامبراطورية التركية دولياً، لتعطي مؤامراتها صفة شرعية، ولو من وجهة النظر الاستعمارية. فوقّع مجلس الحلفاء الأعلى بتاريخ ١٠ آب/أغسطس عام ١٩٢٠ «معاهدة سيفر» مع تركيا، تحت شعار فصل الولايات العربية عن تركيا المهزومة. ومن الغريب أن توقع هذه المعاهدة قبل بحث صك الانتداب على فلسطين، وحتى قبل اقتراح مبادئه، فتأتي مؤكِّدة لوعد بلفور ولإنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

فعلى الرغم من أن مجلس الحلفاء الأعلى نفسه، هو الذي قرر في ٢٨ حزيران/يونيو ١٩١٩ المادة (٢٢) من الميثاق، وصنّف الولايات العربية في الامبراطورية التركية تحت الفقرة الثالثة من هذه المادة، وجعل من العراق وسوريا دولتين مستقلتين تحت الانتداب، ألزم تركيا في معاهدة سيفر على استثناء فلسطين ـ وهي ولاية عربية ـ من أحكام هذا المبدأ، وأشركها معه في الاعتراف بوعد بلفور وبإنشاء الوطن القومي اليهودي فيها. فقد نصت المادة (٩٤) من هذه المعاهدة على الاعتراف بالعراق وسوريا كدولتين مستقلتين، بشرط أن تُمدّا بالمعونة والمشورة من قبل دولة منتدبة، إلى أن تصبحا قادرتين على حكم نفسيهما بنفسيهما وفقاً لأحكام الفقرة الرابعة من المادة ٢٢، بينما نصت المادة (٩٥) من هذه المعاهدة، على أن يعهد بإدارة فلسطين عملاً بأحكام المادة ٢٢ من الميثاق، إلى دولة منتدبة: **تكون مسؤولة عن تنفيذ تصريح بلفور الذي أصدرته الحكومة البريطانية في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ وأقرته دول الحلفاء في ما بعد**[١٦].

فالولايات العربية في الامبراطورية التركية كانت تضم: سوريا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق. والفقرة الثالثة من المادة ٢٢ من الميثاق نصّت بشكل مطلق على الاعتراف بكيان هذه الولايات كدول مستقلة، خاضعة لقبول الإرشاد من قبل الدول المنتدبة حتى تصبح قادرة على حكم نفسها بنفسها. ومجلس الحلفاء ودول الانتداب أقامت حكومات محلية في هذه الأقاليم باستثناء فلسطين.. ! أما السبب في ذلك،

---

(١٥) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(١٦) بريطانيا العظمى، اللجنة الملكية لفلسطين، تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، عرض على البرلمان بأمر جلالته في شهر تموز/يوليو ١٩٣٧، ص ٤١ وما بعدها.

فلعله ما ذكره السير ونستون تشرشل، وزير المستعمرات البريطاني عام ١٩٢٢، جواباً على شكاوى عرب فلسطين وعلى مطالبتهم بالحكم الذاتي والاستقلال:

«ان الحكومة البريطانية لا تسمح بوضع دستوري في فلسطين يحول دون تنفيذ عهد خطير قطعته بريطانيا كوعد بلفور، ولا توافق على تأليف حكومة وطنية في هذه المرحلة لأن ذلك يحول دون الإيفاء بعهدها للشعب اليهودي»(١٧).

غير أن معاهدة لوزان التي عقدت بين الحلفاء وتركيا في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٣ وحلّت محل معاهدة سيفر، لم تورد أية اشارة إلى قبول تركيا بالانتداب على الولايات العربية المسلوخة أو بوعد بلفور في فلسطين. فقد رفض أتاتورك معاهدة سيفر وكل ما جاء فيها، لأنها تعرَّضت أيضاً لتمزيق تركيا ووضعها تحت الانتدابات. وبموجب المادة ١٦ من هذه المعاهدة تنازلت تركيا عن حقوقها في الأقطار المسلوخة على أن يُتَدبَّر مصيرُها برغبة أهلها.

١٠ ـ المعاهدة الانكلو ـ أمريكية بشأن فلسطين(١٨)

على الرغم من إعلان مشروع صك الانتداب على فلسطين في عصبة الأمم منذ ٦ تموز/يوليو ١٩٢١، وعلى الرغم من اقرار معاهدة سيفر في آب/أغسطس ١٩٢٠، فقد تأخر إقرار صك الانتداب على فلسطين حتى ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٢. ولم يكن هذا التأخير بسبب انتصار أي عضو في مجلس الحلفاء لحق شعب فلسطين أو لمصيره، بل كان بسبب تخوّف أمريكا على مصالحها المستقبلية في فلسطين، وبسبب مطالبتها بريطانيا بتحديد هذه المصالح والاتفاق عليها قبل إقرار صك انتدابها على فلسطين.

ففي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٠ تقدَّم الوفد الأمريكي إلى مجلس الحلفاء بمذكرة مفاجئة، يطلب فيها أن يؤخذ رأيه في شروط الانتدابات بسبب اشتراك بلاده في الحرب. وقد انخدع الكثيرون ـ ومنهم شعب فلسطين ـ بهذا الاعتراض، وظنّوه لمصلحة الحرية وتقرير المصير. غير أن الأحداث لم تلبث أن كشفت عن حقيقة هذا الاعتراض، وعن منهج أمريكا الاستعماري الجديد. فقد فاجأت بريطانيا المخدوعين بترحيبها بالطلب الأمريكي وبموافقتها عليه. وعرضت على الوفد الأمريكي مشاريع الانتدابات ومشروع الانتداب على فلسطين، فكان الموضوع الأساسي الذي ناقشه الوفد الأمريكي هو الموضوع الاقتصادي في الدول المنتدب عليها، وضرورة الاتفاق

---

(١٧) زعيتر، القضية الفلسطينية، ص ٦٩.

(١٨) بريطانيا العظمى، اللجنة الملكية لفلسطين، المصدر نفسه، قسم «الانتداب» المنشور بكتاب أبيض رقم (٥٤٧٩) عام ١٩٣٧.

مقدماً على إعطاء فرصة المساواة الاقتصادية في البلاد المنتدب عليها لجميع الدول المشتركة في عصبة الأمم.

وفي ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٢٢ اتخذ مجلسا الشيوخ والنواب الأمريكيان قراراً مشتركاً بتأييد إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وبإقرار صك الانتداب، وببريطانيا دولة منتدبة على فلسطين، بعد أن أكدا ضرورة قيام مباحثات مع بريطانيا لعقد معاهدة تضمن المصالح الأمريكية في فلسطين في المستقبل[١٩].

وبعد هذا القرار والاتفاق مع بريطانيا أُقِر صك الانتداب على فلسطين، وصودق عليه في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٢. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٢٤ انتهت المباحثات البريطانية الأمريكية حول المصالح الاستعمارية والاقتصادية المشتركة في فلسطين؛ ووقعت المعاهدة المتعلقة بهذا الاتفاق[٢٠].

١١ ـ صك الانتداب على فلسطين

بعد أن تم الاتفاق بين أمريكا وبريطانيا على مصالحهما المستقبلية في فلسطين، بحث مجلس الحلفاء الأعلى مشروع الانتداب على فلسطين. وكانت بريطانيا قد قدمت هذا المشروع كما اقترحته الجمعية الصهيونية دون تبديل أو تعديل، فأقرّته عصبة الأمم بتاريخ ٢٤ تموز/يوليو عام ١٩٢٢ استناداً إلى المادة (٢٢) من الميثاق.

والصك يتألف من مقدمة و(٢٨) مادة. وقد أُشير في المقدمة إلى وعد بلفور وموافقة دول الحلفاء على إنشاء الوطن القومي اليهودي، ومسؤولية الدولة المنتدبة في إنشاء هذا الوطن، وإلى الصلة التاريخية التي تربط اليهود بفلسطين والأسباب الباعثة على إنشاء هذا الوطن فيها. وأوضحت المواد أكفل السبل لتهويد فلسطين والتخلّص من شعبها. واستكمالاً للبحث أُثبِتُ هنا نصوص بعض هذه المواد.

(١) للدولة المنتدبة السلطة التامة في الاشتراع والإدارة إلاّ في ما قيدها به هذا الصك.

(٢) تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي [كما جاء في ديباجة هذا الصك]، وعن ترقية مؤسسات الحكم الذاتي،

---

(١٩) «قرار مجلس النواب الأمريكي،» وهو منشور بكامله في: المصدر نفسه.

(٢٠) ورد في هذه المعاهدة ما يلي: «١ ـ مع مراعاة أحكام هذه المعاهدة توافق الولايات المتحدة على إدارة فلسطين من قبل بريطانيا وفقاً لصك الانتداب المدرج نصّه فيما تقدم. ٢ ـ تتمتع الولايات المتحدة ورعاياها بجميع الحقوق والمنافع المؤمّنة بشرط صك الانتداب لأعضاء عصبة الأمم. المادة ٧ ـ لا يتأثر شيء مما ورد في هذه المعاهدة بأي تغيير يجري في شروط صك الانتداب المدرج نصه فيما تقدم، ما لم تكن الولايات المتحدة قد وافقت على ذلك التغيير».

وتكون مسؤولة أيضاً عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين.

(٣) يعترف بوكالة يهودية صالحة كهيئة عمومية لإسداء المشورة والمعونة إلى إدارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين، ولتساعد، وتشترك، في ترقية البلاد، على أن يكون ذلك خاضعاً دائماً لمراقبة الإدارة. ويعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة، وعليها أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة جلالته البريطانية على معونة جميع اليهود الذي يبغون المساعدة في إنشاء الوطن القومي اليهودي.

(٦) على إدارة فلسطين، مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع جميع فئات الأهالي الأخرى، أن تسهّل هجرة اليهود في أحوال ملائمة. وأن تشجّع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة، حشد اليهود في الأراضي (بما فيها أراضي الحكومة والأراضي الموات غير المطلوبة)، للمقاصد العامة.

(٧) على إدارة فلسطين أن تتولى مسؤولية سَنِّ قانون الجنسية، ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص من شأنها أن تسهِّل لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم اكتساب الجنسية الفلسطينية.

(٢٢) يجب أن تكون الإنكليزية والعربية والعبرية لغات فلسطين الرسمية، وكل كلام أو نقش بالعربية على طوابع أو (أدمغة) أو عملة في فلسطين يجب أن يكرر بالعبرية، وكل كلام أو نقش بالعبرية يجب أن يكرر بالعربية.

(٢٥) يحق للدولة المنتدبة بموافقة مجلس عصبة الأمم أن تؤجل أو تمتنع عن تطبيق ما قد تعتبره من شروط هذا الانتداب غير قابل للتطبيق على الأحوال المحلية القائمة في البلاد الواقعة بين نهر الأردن - والحد الشرقي لفلسطين. ولها أن تتخذ من التدابير لإدارة تلك الأقطار ما قد تعتبره ملائماً لتلك الأحوال.

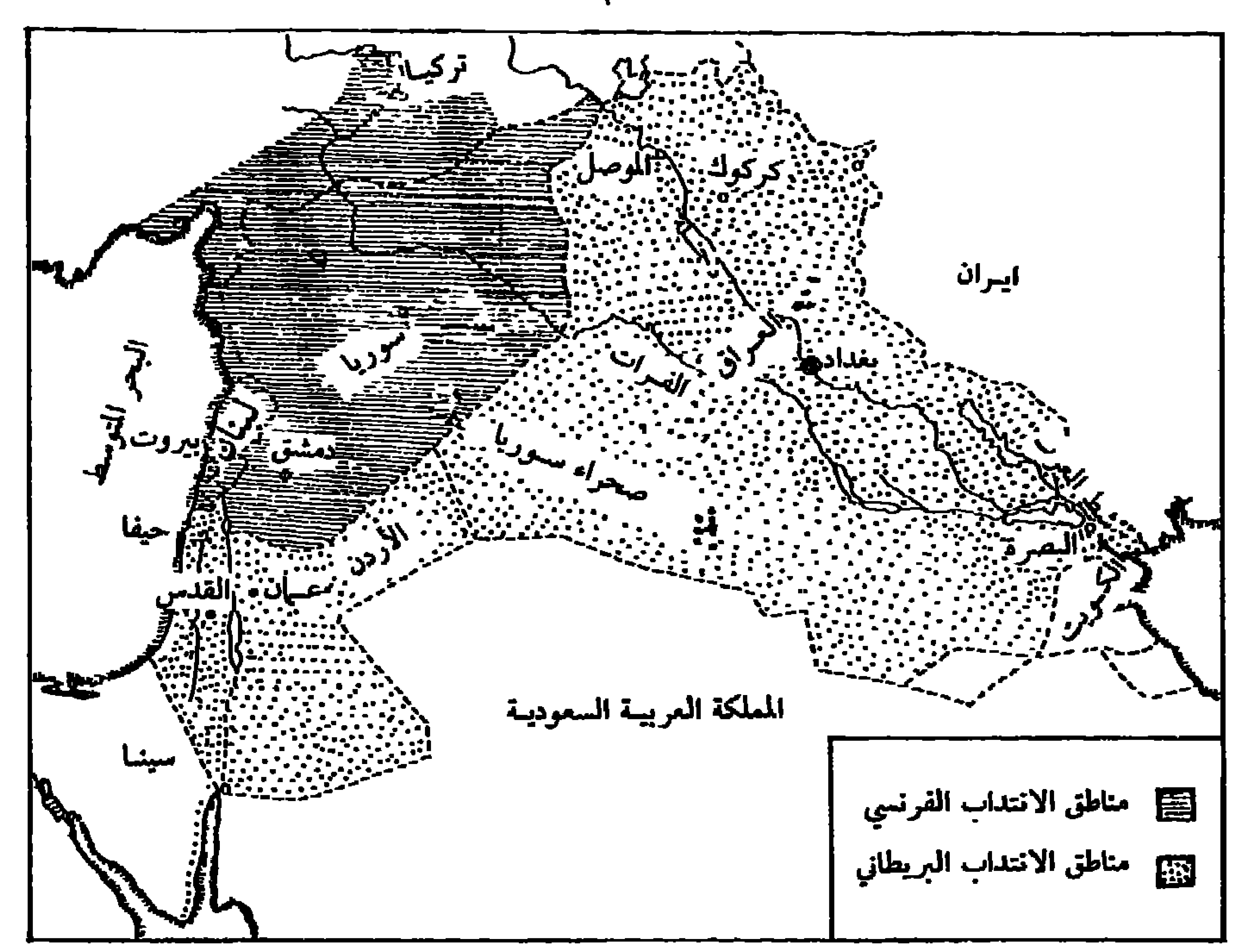
ومن الملاحظ صراحة في مادة الصك الثانية أن دول الاستعمار المجتمعة في سان ريمو، أقرّت بشكل سافر تنفيذ خطتها القديمة بإقامة الحاجز البشري الفاصل بين عرب آسيا وعرب أفريقيا، وأنها قرّرت أن تكون الصهيونية مادة هذا الحاجز، وأن تقوم بريطانيا صاحبة المشروع ذاتها بتنفيذ هذه المأساة الإنسانية. أما إخراج شرق الأردن ومنطقة الليطاني اللبنانية وسيناء المصرية من مشروع بريطانيا الأساسي، فقد قبلته بريطانيا لضرورات استعمارية مع فرنسا والعرب، ولمعارضة أمريكا في ضم سيناء للدولة اليهودية. وأقر مؤتمر الاستعمار الكبير في سان ريمو هذه التعديلات الأنكلو-فرنسية، وأثبتها في صك الانتداب على سوريا ولبنان، وفي المادة الخامسة والعشرين من صك الانتداب على فلسطين[٢١].

---

(٢١) بعد احتلال غورو الفرنسي دمشق عام ١٩٢٠ تحرك جيش عربي من الحجاز بقيادة الملك عبد الله بن الحسين ودخل مدينة معان في جنوب سوريا متجهاً إلى الشمال لطرد الفرنسيين، ونشبت ثورات محلية ضد فرنسا في أجزاء متفرقة من بلاد الشام، واتهم الفرنسيون الانكليز بتأييد هذه الحركة وتحريضها. كما عم السخط جميع=

ومن هنا انطلقت بريطانيا في عملية تهويد فلسطين وتشريد شعبها، مدفوعة بخططها الاستعمارية المبيّتة، ومؤيَّدة بوثيقة الاستعمار العالمي، المكتوبة في سان ريمو بدم شعب فلسطين.

خريطة رقم (٢ - ١)



=أنحاء البلاد العربية ضد خيانة بريطانيا مما حمل الدولتين على الاتفاق على هذه الأمور فأخرجت شرق الأردن من الحدود المقرّرة لفلسطين وللوطن القومي اليهودي أو لسوريا، واتفق على تشكيل حكومة عربية فيها لتخفيف نقمة العرب ولإيقاف الجيش الزاحف على دمشق. وورد مضمون هذا الاتفاق في إقرار المادة «٢٥» من صك الانتداب على فلسطين، وإقرار الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان بالحدود الدولية المعروفة. أما سيناء فقد عارض الرئيس ويلسون الأمريكي في ضمّها منذ البداية إلى الوطن القومي اليهودي أو حتى تقسيمها بين مصر وفلسطين بحجة مخالفة هذا الاجراء لمبدأ تقرير المصير. ولو أن الانكليز فسّروا ذلك بمخاوف أمريكا من امتداد النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط ويحسدها لبريطانيا ومركزها الدولي انظر: تساغن، أسرار قيام إسرائيل، الفصلان ٤ و٦.

الفصل الثالث

بريطانيا في فلسطين

لم تعرف فلسطين في تاريخها الطويل حاكماً أغدر ولا أشد لؤماً من الحاكم الانكليزي، ولم تشهد على كثرة ما غزيت واحتُلت محتلاً أسوأ ولا أبشع من الاحتلال البريطاني. فمنذ القديم وهي تتعرض للغزو والاحتلال، وتخضع لحكم الكثيرين من الحكام والغزاة سنوات وقروناً، دون أن تتمكن غزوة واحدة أو يستطيع حاكم ما إفناء شعبها العربي أو طرده وتشريده، مهما أُعطيا من سطوة وقوة، ومهما تهيأ لهما من امكانات ووسائل. غير أن الاستعمار البريطاني الصديق الحليف للعرب.. والمنتدب من عصبة الأمم للأخذ بيد عرب فلسطين نحو الرقي والحكم الذاتي... استطاع خلال ثلاثين عاماً فقط أن يمحو عروبة فلسطين ويصبغها بالصبغة اليهودية. وتمكن بمؤامراته وأساليبه من أن يشرد شعبها بكامله، وأن يُحلَّ محلّه جمعاً غريباً متناقضاً من الناس، استورده من كل أنحاء العالم باسم اليهودية المضطهدة!

دخلت بريطانيا فلسطين عام ١٩١٨ منقذة محررة، وفيها خمسون ألف يهودي وستمائة وخمسون ألف عربي، وخرجت منها عام ١٩٤٨ محررة أيضاً ولكن ليس فيها سوى مائة وثمانين ألف عربي وأكثر من ستمائة وخمسين ألف يهودي، استطاعوا في ظلّها أن يسيطروا على أكثر من ثلثي مساحة البلاد، وأن يستولوا على أملاك شعب فلسطين، وأن يمحوا اسمها ويقيموا فيها دولة باسم إسرائيل. وسأحاول في هذا الفصل بقدر ما تسمح ظروف البحث أن أعطي صورة صحيحة لسلوك بريطانيا في فلسطين، ولموقفها من الشعب العربي الفلسطيني، الذي سُلّم اليها وديعة في عنق مدنيّتها وحضارتها لتُعاونه وترشده حتى يصل إلى رشده ويتولى بنفسه كامل أمره!

بعد أن نجحت المؤامرة الاستعمارية الصهيونية في نزع الصفة العربية واستبعاد الصفة الدولية عن مستقبل الادارة في فلسطين، وفازت في وضعها تحت الانتداب

البريطاني، باشرت بريطانيا علناً هذه المرة في تنفيذ جريمتها التاريخية ضد شعب فلسطين. فقد شرع المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل، الصهيوني المعروف، في عملية تهويد الادارة، وفي تهيئة البلاد لقيام الوطن القومي اليهودي. فعينّ جميع رؤساء الدوائر الحكومية من اليهود أو من الانكليز المتعصبين للصهيونية، وسلم دائرة التشريع وإعداد القوانين ودائرتي التجارة والمهاجرة إلى صهيونيين معروفين. واعتبر العبرية لغة رسمية، وأعلن استقلال اليهود بإدارة مدارسهم وشؤون التعليم والمعارف، وأشرك معه اللجنة الصهيونية التنفيذية في إدارة شؤون اليهود، بينما حصر كل شؤون العرب في أيدي الموظفين اليهود والانكليز[١].

ومنذ أول أيام عهد صموئيل اهتم بنقل ملكية الأراضي إلى اليهود أو منظماتهم، فقدم نصف مليون دونم من أراضي الدولة التي يستغلها العرب إلى الجمعية الصهيونية، ونقل بمقتضى تشريعات جديدة ملكية أراضي ٢٢ قرية في الحولة ومرج ابن عامر إلى الدولة ثم فوّضها لليهود، وحرّم على أهلها ومستغلّيها، وعددهم أكثر من ٢٥ ألف نسمة، استغلالها أو البقاء فيها، وأمر بتشريعات أخرى بضرورة حجز أراضي الفلاحين العرب ومواشيهم تسديداً لقروض المصارف الزراعية، ورفع نسب ضرائب الأراضي وسرعة تحصيلها لحمل الفلاحين على بيع أراضيهم تسديداً للديون والضرائب[٢].

وعملت السلطات الانكليزية على تسليم اليهود موارد الثروة الرئيسية في البلاد، وعلى حصر الصناعات والتصنيع بهم وتشجيعها وحمايتها وتقديم الأراضي والامتيازات لها دون حساب. فقد سارعت بريطانيا الى منح شركة روتنبرغ اليهودية استغلال نهر الأردن وروافده وحوضه، ونهري اليرموك والعوجا لتوليد القوة الكهربائية. ونص الامتياز على انفراد اليهود في توليد القوة الكهربائية وتوزيعها في فلسطين ومعظم أنحاء شرق الأردن. ومنحتهم كذلك امتياز استخراج أملاح البحر الميت ومعادنه لمدة ٧٥ سنة، وأعطتهم امتياز جعل بحيرة طبريا خزاناً لمياههم اللازمة لمشاريع توليد الكهرباء[٣].

---

(١) استبدلت بريطانيا الإدارة العسكرية بأخرى مدنية، وعيّنت السير هربرت صموئيل مندوباً سامياً في تموز/يوليو ١٩٢٠. وأقرّ صك الانتداب من عصبة الأمم بتاريخ ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٢، ووضع موضع التنفيذ الرسمي في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٢٣.

السير هربرت صموئيل من أقطاب الحركة الصهيونية العالمية، وكان خلال الحرب العالمية الأولى وزيراً للدفاع البريطاني، وهو الذي وزّع المذكرة المشهورة عن مستقبل فلسطين عام ١٩١٥، وتبنّى تأسيس دولة يهودية في فلسطين وإلى جوار قناة السويس.

(٢) انظر: الجريدة الرسمية لفلسطين؛ أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٥)، وجامعة الدول العربية، اللاجئون: إحصاءات وبيانات.

(٣) انظر: الجريدة الرسمية لفلسطين؛ زعيتر، المصدر نفسه، وجامعة الدول العربية، المصدر نفسه.

وقد عمدت السلطات البريطانية إلى زيادة الضرائب والرسوم على الواردات مما تنتجه الصناعة اليهودية، وإلى تخفيض أو إعفاء الضرائب والرسوم عما تحتاجه الصناعة اليهودية. كل ذلك لتشجيع وحماية مصانع: (نيشر) للاسمنت، و(شيمن) للزيوت النباتية، و(مصانع النسيج) اليهودية، ولحمل العرب على استهلاك منتوجات هذه المصانع بدل استهلاك المنتوجات العربية السورية أو المصرية.

واهتم صموئيل أيضاً بفتح أبواب البلاد للمهاجرين اليهود، وبتوطين اليهود الذين دخلوا فلسطين مع الجيش البريطاني، أو أثناء عهد الادارة العسكرية البريطانية. فكان أول تصريح أصدره في فلسطين هو ما أكد فيه: «ان سياسة حكومة جلالته التي جاء لتطبيقها، هي تشجيع اليهود حتى تصبح لهم السيطرة على البلاد، وحتى يمكن إنشاء حكومة يهودية فيها»[٤]. وسار منذ تعيينه على سياسة تؤدي حتماً إلى وضع فلسطين في أحوال موافقة للسيطرة اليهودية الكاملة عليها في أسرع وقت ممكن. فأتاح لخمسة وعشرين ألف يهودي دخلوا البلاد مع جيش الاحتلال إحراز الجنسية الفلسطينية، وهيأ لهم بتشريعات خاصة حق التوطّن والعمل، وأقطعهم أخصب الأراضي الفلسطينية[٥]. وأصدر قانون الهجرة بشكل سهّل لكلِ يهودي الانتقال إلى فلسطين، وألزم الحكومة بموجبه بتسهيل هذه الهجرة وحمايتها وتبنّيها بجميع الأساليب، وجعل الضامن الوحيد لها، ولهذه الامتيازات، شهادة اللجنة الصهيونية التنفيذية وموافقتها. بينما توضع من جهة أخرى كل العراقيل في طريق هجرة العرب وغير اليهود إلى فلسطين. حتى بلغ ما دخل البلاد من اليهود حتى عام ١٩٢٨ مائة وثلاثة آلاف مهاجر[٦].

وعلى الرغم من استنكار العرب لهذه السياسة واحتجاجهم عليها، وعلى الرغم من وعود الحكومة الانكليزية وتطميناتها لهم، فقد استمرت الادارة البريطانية في عمليات التهويد في كل المجالات، الادارية والاقتصادية والثقافية والتهجير. فتحدّت بعزم وإصرار حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال وتقرير المصير، واستخفّت صراحة بكل المبادىء الدولية والقيم الأخلاقية، وحاربت بظلم وقسوة ولؤم نضال الشعب ضد احتلالها ومؤامراتها على وجوده. وفي الوقت نفسه راح الاستعمار البريطاني العريق يتفنن في اختراع أساليب الخداع والتضليل لستر مؤامراته على فلسطين، وللظهور أمام

---

(٤) محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات، ٦ ج (صيدا: المطبعة العصرية، ١٩٥٠ ـ ١٩٥١)، ج ٤.

(٥) بريطانيا العظمى، وزارة الخارجية، الكتاب الأبيض الانكليزي، ترجمة ابراهيم عبد القادر المازني (القاهرة: مطبعة سعودي، ١٩٢٢).

(٦) انظر: تقرير رئيس لجنة الانتدابات في عصبة الأمم، محضر الجلسة الخامسة للّجنة لعام ١٩٢٤، ومحضر الجلسة ٢٢/٢٥ لعام ١٩٣٢، وجامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، الهجرة اليهودية إلى فلسطين: دراسة من ثلاثة أقسام (القاهرة: الادارة، [د.ت.]).

الرأي العام العالمي بمظهر الحريص على حل القضية حلاّ ديمقراطياً يرضي العرب واليهود.

وقد اتخذت بريطانيا من سياسة لجان التحقيق، والكتب البيضاء، والقرارات، وسيلة لإخفاء نواياها وأهدافها، ومادة لتخدير المخدوعين بسمعتها من العرب، وإعلاناً لخداع أحرار العالم وتضليلهم. فمنذ أن دخلت فلسطين محررة[7] حتى فرضت إسرائيل، وهي تصدر في كل مناسبة دولية وإثر كل انتفاضة عربية، قراراً بتأليف لجنة تحقيق، ثم بياناً وكتاباً أبيض بحرصها على حقوق العرب وسعيها الحثيث لاستقلال فلسطين، ثم لا تلبث أن تعود إلى سابق عهدها بالتآمر وبتنفيذ إجراءات التهويد. وكانت تصدر القرارات والبيانات وتضع في صميمها أسس رفضها وموتها، ثم لا تلبث أن تعود عنها بحجة تطرّف العرب ورفضهم لها!

وإذا كانت الدول الغربية الاستعمارية تتحمل قسطاً كبيراً من مسؤولية ما حدث في فلسطين، فإن بريطانيا المحتلة المنتدبة، منذ عام ١٩١٨ وحتى عام ١٩٤٨، تتحمل القسط الأكبر من محنة الحق والإنسانية في فلسطين. فقد كان موقفها الشامل لجميع حكوماتها المتعاقبة، ولكل أحزابها الحاكمة، هو التواطؤ المرسوم مع الصهيونية، والتآمر المدبِّر ضد فلسطين، والتعامي الجدير بالإدانة والاتهام[8].

وفي البحث المقبل صورة صحيحة لمسلك بريطانيا المتآمر في فلسطين من خلال بياناتها وقراراتها، وفيه نموذج صادق لادعاءاتها المضلِّلة وجهودها الخادعة في حل القضية الفلسطينية.

فلسطين في القرارات البريطانية (١٩٢٠ - ١٩٣٩)

على الرغم مما انطوى عليه ميثاق عصبة الأمم وصك الانتداب على فلسطين، من ظلم وتنكر للحقوق الطبيعية العربية، فقد كان من المفروض على الأقل أن تسير بريطانيا في فلسطين وفق أحكام هذا الميثاق والصك الصادر بموجبه. غير أنها لم تتقيد بأحكامهما، ولم تطبق منهما إلاّ ما يكفل جعل فلسطين يهودية كما هي انكلترا انكليزية. فسارت في طريقها لتحقيق هذه السياسة غير عابئة بالمواثيق والعهود والصكوك، وغير حاسبة لحقوق عرب فلسطين ورغباتهم، ولا لتذمرهم وشكاواهم أي حساب. فلم

(٧) أعلن الجنرال اللنبي قائد قوات الحلفاء يوم دخوله القدس في كانون الأول/ديسمبر ١٩١٧، أن الغاية من الاحتلال البريطاني هو تحرير فلسطين من النير التركي وإنشاء حكومة وطنية فيها.

(٨) Arnold Joseph Toynbee, , *A Study of History,* 12 vols. (New York: Oxford University Press, 1962-64), vol. 8, p. 304.

تقم بريطانيا خلال انتدابها الطويل بأية خطوة عملية صادقة في سبيل منح الفلسطينيين حق الحكم الذاتي، ولم تحقق للعرب في فلسطين انشاء أية مؤسسة من مؤسسات هذا الحكم كما تقضي بذلك الفقرة الثالثة من المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم. وبدلاً من الأخذ بيد الشعب نحو الرقي والتطور والاستقلال، راحت تغرق البلاد بسيول من المهاجرين اليهود الغرباء، وتضيّق على الشعب العربي في رزقه وحرياته، بالقوانين الاستثنائية الشاذة لسلب أراضيه وقتل اقتصاده وشلّ نشاطه خدمة للوطن القومي اليهودي. وسارعت منذ أيام انتدابها الأولى إلى الاعتراف بالوكالة اليهودية كحكومة داخل حكومة، وأشركتها معها في الإدارة والتشريع والمعارف وتهجير اليهود من كل أنحاء العالم إلى فلسطين.

غير أن بريطانيا لم تلبث أن اصطدمت في إجراءاتها هذه بأغلبية عربية فلسطينية واعية، وقفت في وجهها تفضح مؤامراتها وتواجهها بحقوق الشعب وبالتزاماتها، وتطلب إليها تصحيح هذه الاجراءات والسير في الطريق العادل المستقيم. ولّما لم تُعِر بريطانيا هذه الارادة الشعبية أي اهتمام، فوجئت بالمقاومة المنظمة في كل مجال. فقامت (الجمعيات العربية الإسلامية ـ المسيحية) في كل مدينة وقرية، جواباً على تقسيمات بريطانيا الطائفية، تعقد المؤتمرات الشعبية العامة، وتنظم العرائض والاحتجاجات والاستنكارات ضد الاحتلال وسياسة التهويد، وتواجه بها السلطات البريطانية في فلسطين وفي الجزر البريطانية.

ولما أمعنت بريطانيا في تجاهلها وتماديها، واجهت أول اضطرابات عربية مسلحة في القدس ويافا، وتطورت تلك الاضطرابات حتى انقلبت ثورة عربية مسلحة، قتل فيها كثير من اليهود المقيمين والمهاجرين. واتسع نطاق الثورة، وأدى إلى اصطدامات دامية بين العرب والقوات البريطانية. وعندها أيقنت بريطانيا أن مهمتها في فلسطين ليست بالسهولة التي حسبتها، ولا هي بالبساطة التي صوّرها لها اليهود، ولا بد لها من وسيلة تمكنها من السير في سياستها وسط هذه المقاومة العربية الواعية. فلجأت إلى أسلوبها التقليدي المعروف، أسلوب البيانات واللجان والتظاهر بالبحث عن أحسن الحلول، مع الإصرار ضمناً على تنفيذ مؤامرة التهويد وانتهاز أسلم المناسبات لإقامة إسرائيل.

١ ـ لجنة التحقيق العسكرية ١٩٢٠

وكانت أول لجنة ألّفتها بريطانيا في نيسان/ابريل ١٩٢٠، باسم (لجنة التحقيق العسكرية)، بحجة وقوفها على أسباب ثورة العرب ضد المهاجرين ومهاجمتهم اليهود في القدس وضواحيها. وكانت تأمل من وراء الاعلان عن تعيين هذه اللجنة الظهور أمام العرب بمظهر الحكم المخلص البريء في فلسطين، والتظاهر بمظهر الجاهل

لأسباب هذه الحوادث. . . الحريص على استئصال جذورها أمام شعب فلسطين.

غير أن تقرير اللجنة العاجل، المعزز بالأسباب والأدلة، جاء صفعة لكل تظاهراتها وادعاءاتها، وفضيحة لسياستها الخادعة ووجوهها المتعددة. فقد قررت اللجنة بعد البحث والاستقصاء، أن أسباب الثورة ترجع إلى النقاط التالية:

أ - خيبة أمل العرب لعدم تنفيذ الوعود باستقلالهم التي اتفقوا مع بريطانيا عليها أثناء الحرب:

ب - اعتقاد العرب بأن وعد بلفور يتضمن إنكاراً لحقّ مصيرهم، وخوفهم من أن انشاء الوطن القومي، يعني الزيادة الهائلة في الهجرة اليهودية التي ستؤدي إلى إخضاعهم لسيطرة اليهود الاقتصادية والسياسية.

ج - ازدياد حدة الشعور بسبب نمو فكرة الاتحاد العربي مع سوريا، التي أُعلن الأمير فيصل ملكاً على اقسامها الموحدة من جهة، وبسبب نشاط اللجنة الصهيونية مؤيّدة بموارد اليهود ونفوذهم في أنحاء العالم من جهة أخرى(٩).

وإزاء هذا الاتهام الصريح لبريطانيا، اضطرت الى التغاضي عن التقرير ومنع نشره في فلسطين. واستمرت في تظاهرها، وفي تآمرها، وفي مقاومتها لكل حكم ذاتي في فلسطين، وفي مساندتها للوكالة اليهودية في الاستيلاء على الأراضي، وفي جلب المهاجرين. وظل أمرها كذلك إلى أن كانت ثورة يافا في آذار/مارس ١٩٢١ ضد اليهود، وفي مهاجمة الثوار كل المستعمرات اليهودية وقتل عدد من المهاجرين اليهود. فاهتم الرأي العام الاستعماري بهذه الأحداث، واضطرت بريطانيا إلى تسليط الجيش والبوليس على العرب، وهزت أنباء قتلى العرب وجرحاهم بحراب الانكليز مشاعر العرب في كل مكان. فقامت المظاهرات في كل العواصم العربية تلعن بريطانيا وعهودها ومواثيقها، وتطالبها بإلغاء وعد بلفور وباستقلال فلسطين. وانتشرت الاضطرابات في فلسطين واتسعت حتى شملت معظم أنحاء البلاد.

٢ - لجنة هيكرافت ١٩٢١

ولما رأت بريطانيا انكشاف مؤامرتها وحرج موقفها، سارعت إلى الاعلان عن تأليف لجنة جديدة، عرفت باسم لجنة هيكرافت، للتحقيق في أسباب الاضطرابات وتقديم التواصي إلى مجلس العموم البريطاني. وقد كانت بريطانيا عند تقديرها هذه المرة أيضاً. فقد انخدع العرب بهذا الاعلان وأوقفوا ثورتهم، وعلقوا الآمال الكبيرة على

(٩) *A Survey of Palestine*, prepared for the information of the Anglo- American Committee of Inquiry..., 3 vols. ([Jerusalem]: Printed by the Government Printer, [1946]), vol. 1, p. 17.

هـذه اللجنة، وخصـوصاً أنها بـرئاسـة السير توماس هيكـرافت قاضي القضـاة، وأنها ستتناول في تحقيقها أسس القضية، وسترفع توصياتها إلى مجلس العموم.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢١ انهت اللجنة تحقيقاتها، ورفعت تقريـرها المفصـل بالأسباب والتوصيات إلى مجلس العموم. فجاء هذا التقرير أيضاً ادانة لموقف بريطانيـا واجـراءاتها، وكـان فضحاً لسيـاستها وأسـاليبها المنـافية للشرف وللمبـادىء والأعراف الدولية. فقد جاء في مقدمة هذا التقرير ما يلي[١٠]:

«.. ونحن متيقنون بأن ليس هناك دافع لوقوع الاضطرابات غـير الشعور السـائد في البـلاد ضد اليهود، وهو ناشيء عن خطة الحكومة فيما يتعلق بالـوطن القومي اليهـودي. وقد أكـد لنا الكثـيرون، وتحققنا نحن بأنفسنا، أنه لولا وجود القضية اليهوديـة في فلسطين لما لاقت الحكومـة أقلّ صعـوبة في ادارة الشؤون المحليـة، ويعتقد أنّ كـره العرب للحكـومة البـريطانيـة نشأ عن مسـاعدتهـا للسيـاسـة الصهيـونيـة. ولا أسـاس للتهمـة التي كـان اليهـود يـوجهـونها إلى العـرب بـأنهم قـد دبـروا هـذه الاضطرابات، هم أو قادة الأفكار بينهم، ورتبوا وقوعها في اليوم الأول من أيـار. فما دام اليهـود أقلية لا أهمية لها كما كانوا في عهد الحكومة التركية، فلا يضايقهم ويكرههم أحد، ولكن عندما بـدأ العرب يعتقدون أن اليهود أصبحوا ذوي نفوذ عظيم على الحكومة، نشأ شعور في البلاد لم يحتج إلاّ إلى تحرّش قليل من جانب عدد صغير من اليهود الممقوتين لإضرام نار السخط العام ضد اليهود عموماً.

وقد تقدم إلينا طوعـاً أشخاص يمثّلون كـافة فئـات الشعب من غير اليهـود، ليشرحوا لنـا لماذا ثـار الشعور العام ضد اليهود. وكـان هؤلاء الشهود من المسلمـين والأرثوذكس والـلاتين والموارنة والـروم الكاثوليك والأنغاليكان، بما في ذلك كهنة الطوائف المسيحية المذكورة، فاستنتجنا أن كـل الشعب من غير اليهود تقريباً كان متّحداً في العداء لليهود».

ولخص التقرير شكاوى العرب بما يلي:

«١ ـ إن الصهيونيين جعلوا حكومة بريطانيا العظمى عند استلامها زمام ادارة فلسطين تتخذ خطة موجهة في الغالب نحو تأسيس وطن قومي لليهود وليس لمنفعة كافة الفلسطينيين على السواء.

٢ ـ إن حكومة فلسطين وفقاً لهذه الخطة قد اتخذت كهيئـة استشاريـة رسمية لهـا، جمعية صهـيونية مرتبطة بها، تهتم بالمصالح اليهودية قبـل غيرهـا، ومؤلفة بمـوجب امتيازاتهـا العديـدة كحكومـة داخل حكومة.

٣ ـ انه يوجد في خدمة الحكومة عدد كبير من اليهود تزيد نسبتهم على عدد طائفتهم.

٤ ـ ان قسماً من خطة الصهيونيين هو غمر فلسطين بشعب ذي مقدرة في الأمور التجارية والادارية أكثر من العرب فينتج عن ذلك تفوقهم على بقية الأهالي.

٥ ـ ان المهاجرين خطر اقتصادي على أهالي فلسطين بسبب مزاحمتهم، ولأن المـزاحمة تسهّـل تفوق اليهود عليهم.

---

(١٠) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٨.

٦ ـ إن اليهود والمهاجرين يسيئون للعرب بتعجرفهم واحتقارهم العادات الاجتماعية العربية.

٧ ـ انه بالنظر للاحتياطات غير الكافية فقد سمح لليهود بالدخول إلى البلاد، وأن هؤلاء الأشخاص قد سعوا لإحداث نزاع اجتماعي واضطراب اقتصادي في فلسطين».

ولا يخفى أن تصريحات الدكتور ايدر بصفته محيطاً بأفكار الصهيونيين واعتقاداتهم الرسمية من جميع وجوهها تعتبر ذات شأن عظيم. وقد قال أيضاً بصريح العبارة «انه يجب أن يسمح لليهود لا للعرب بحمل السلاح، وأكد أن تسلح اليهود يحسّن العلاقات بينهم وبين العرب، وأنه يجب أن يسمح للجمعية الصهيونية بتقديم الاعتراضات على تعيينات الحكومة، وأن تقدم إليها أسماء الذين ترغب في ترشيحهم لمنصب المندوب السامي فتنتخب الحكومة منهم واحداً».

ولكن مصير التقرير والتوصيات كان كمصير عهود بريطانيا ووعودها وتحقيقاتها السابقة، فلم يكن له أي أثر في سياستها وإجراءاتها في تهويد فلسطين. فبعد أن هدأت ثورة العرب عادت بريطانيا إلى تنفيذ سياسة التهويد، واستقبال قوافل المهاجرين اليهود من كل أنحاء العالم.

٣ ـ الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢[١١]

ولما لم يجد العرب أي تراجع من السلطات البريطانية عن سياستها في تهويد فلسطين، انتخبوا منهم وفداً سافر إلى بريطانيا لبسط قضية بلاده. فاتصل الوفد هناك بالهيئات البريطانية الرسمية ومجلس اللوردات والنواب، وعرض وجهة نظر الشعب الفلسطيني في مصيره، وأشار إلى عهود بريطانيا السابقة وإلى سياستها الرامية إلى القضاء على عرب فلسطين.

أ ـ ولقد اهتم مجلس اللوردات بوجهة النظر الفلسطينية أثناء بحثه صك الانتداب فقرر في ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٢٢ : «عدم الموافقة على هذا الصك لمناقضته لعهود بريطانيا للعرب، ولأنه لا يتفق مع رغبات سكان فلسطين». وطلب من الحكومة البريطانية إعادة النظر في سياستها الفلسطينية من أساسها. غير أن مجلس العموم، الذي تعرض لضغط صهيوني شديد، تغاضى عن هذا القرار وأيد سياسة الحكومة التي كان يوجّهها مستر تشرشل وزير المستعمرات آنذاك.

ب ـ وتقدم الوفد الفلسطيني بمذكرة إلى وزير المستعمرات جاء فيها: «ما دام وضع فلسطين على ما هو عليه اليوم من استئثار الحكومة البريطانية بالسلطة اعتماداً على قواها المحتلة، واستعمالها تلك السلطة في إرغامها أهل البلاد ضد رغباتهم على قبول هجرة واسعة النطاق من اليهود الغرباء، فلن يقبل أهل فلسطين بأقل من دستور يمكنهم من الاشراف على شؤونهم الخاصة إشرافاً تاماً.

---

(١١) النص الكامل للكتاب منشور في: الوقائع الفلسطينية، رقم ١٧٠٠ (١٩٤٥).

ولو أعادت الحكومة البريطانية النظر في سياستها الحالية في فلسطين، ووضعت حداً لنظام الحكم الذاتي الذي تسيطر عليه الصهيونية، وأوقفت هجرة الغرباء ايقافاً تاماً، ومنحت سلطات تنفيذية وتشريعية إلى السكان الذين هم بحكم الحق والخبرة خير من يميز ما هو خير أو شر لبلادهم، لكان في الإمكان البحث في نصوص الدستور في جو آخر»[١٢].

وقد أزعجت هذه البادرة الأولى من عرب فلسطين وزير المستعمرات والدوائر الصهيونية، فأرادوا أن يضعوا حداً لمحاولاتهم وحماستهم. فأرسل المستر تشرشل، وزير المستعمرات آنذاك، جوابه المشهور للوفد الفلسطيني الذي جاء فيه: «ان الحكومة البريطانية لا تسمح بوضع دستوري في فلسطين يحول دون تنفيذ عهد خطير قطعته بريطانيا كوعد بلفور، ولا توافق على تأليف حكومة وطنية في هذه المرحلة، لأن ذلك يحول دون الإيفاء بعهدها للشعب اليهودي».

ج ـ ولما لم يزد موقف الحكومة البريطانية هذا، عرب فلسطين إلاّ ايماناً بحقهم وإصراراً على الوصول إليه، اضطرت الحكومة البريطانية في حزيران/يونيو ١٩٢٢ إلى إصدار كتاب أبيض عن سياستها القائمة والمستقبلة في فلسطين، أشارت فيه إلى المراسلات التي جرت بينها وبين الوفد الفلسطيني، وزعمت أن عهودها للحسين شريف مكة لا تشمل فلسطين، وأكدت معارضتها لقيام حكم وطني في فلسطين بحجة أن ذلك سيحول دون تنفيذ وعد بريطانيا لليهود. ورفضت صراحة جميع المطالب والاقتراحات المقدمة من الوفد الفلسطيني، وأعلنت تصميمها على استمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين وعلى تنفيذ سياسة الانتداب.

وتطميناً للعرب وتبديداً لمخاوفهم، لجأت الحكومة البريطانية إلى تفسير الوطن القومي ومداه فقالت: «ان الحكومة البريطانية تؤكد وعد بلفور الذي لا يقبل التغيير، وتؤكد قيام وطن قومي لليهود في فلسطين. غير أن ذلك لا يعني جعل فلسطين بكاملها يهودية، بل إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وتنفيذاً لهذه السياسة من الضروري أن تتمكن الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عدد أفرادها بواسطة المهاجرة، ولا يجوز أن تكون هذه الهجرة كبيرة لدرجة أنها تزيد على مقدرة البلاد الاقتصادية. والحكومة لا تفكر في إفناء الشعب العربي أو اللغة أو الثقافة العربيتين. وأنها تريد أن تعطي قسطاً من الحكم الذاتي في فلسطين، وستكون خطوتها التالية تأسيس مجلس تشريعي تكون أكثرية أعضائه من المنتخبين».

د ـ المجلس التشريعي: وعندما نشرت حكومة الانتداب الكتاب الأبيض في جريدة فلسطين الرسمية في أيلول/سبتمبر ١٩٢٢، لوحظ أنها ضمنته دستوراً لفلسطين، واعتبرت نفاذه من تاريخ نشره. وقد تضمن هذا الدستور تشكيل مجلس تشريعي لفلسطين، مؤلف من ٢٢ عضواً، موزعين كما يلي: ١٠ موظفين انكليز

---

(١٢) *A Survey of Palestine.*

يعينهم المندوب السامي، و٨ مسلمين بالانتخاب، ومسيحيان بالانتخاب، ويهوديان بالانتخاب. وقد نص المشروع على أن يكون المندوب السامي رئيساً، وأن يكون له حق الترجيح والنقض، وأن يحرم على المجلس التعرض لمبدأ الانتداب، أو الوطن القومي، أو الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

وكانت بريطانيا متأكدة سلفاً من أن العرب سيرفضون هذا المشروع لأكثر من سبب واحد. فمعارضتهم وكفاحهم ونقمتهم كانت كلها منصبّة على سياسة الوطن القومي اليهودي والهجرة اليهودية إلى فلسطين، ثم على الاحتلال البريطاني ومبدأ الانتداب. وما دام الدستور قد حرم على المجلس التشريعي التعرض لهذه الأخطار، فقد أصبح في نظرهم مجرد أسلوب تخدير وتلهية للعرب عن مواصلة الكفاح ضد الاستعمار البريطاني والصهيونية الغازية.

هذا إضافة إلى أن توزيع التمثيل بحد ذاته مبدأ لا يقرّه العرب، فهو يؤمن للانكليز واليهود أغلبية واضحة، ويؤمن لسياسة التهويد السند الشرعي والدستوري والقانوني. فمهمة الانتداب وموظفي الانتداب تنفيذ وعد بلفور وانشاء الوطن القومي، والدستور الجديد أعطى هذه السياسة ١٤ صوتاً مقابل ١٠ أصوات وأعطاها الصلاحيات المطلقة التي منحها للمندوب السامي البريطاني.

وكان العرب يؤلفون عند وضع الدستور ٩١ بالمائة من مجموع السكان، وكانوا يأملون أن تطبّق بريطانيا أحكام الفقرة الثالثة من المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم، فتعمل على قيام حكومة ديمقراطية منتخبة من الشعب، لا أن تفاجئهم بهذا الدستور الغريب!

وبالفعل فقد حدث ما رسمته بريطانيا وتوقعته، فقد رفض العرب الدستور، ورفضوا ما سمي بالمجلس التشريعي. وكانت بريطانيا تنتظر هذا الرفض، لتعلن عجزها عن اقامة حكم ذاتي في فلسطين، لعدم تعاون العرب معها. . . فما كاد العرب يرفضون العرض البريطاني حتى عدلت عنه واستمرت في سياستها السابقة.

ومن الجدير بالذكر في هذه المناسبة أن نشير إلى ما كتبه وايزمن الصهيوني في مذكراته (ص ٣٦٠) عن الكتاب الأبيض والمجلس التشريعي، حيث قال: «ان هربرت صموئيل المندوب السامي لفلسطين هو الذي وضع مشروع ذلك الكتاب، وان بريطانيا عرضته على اللجنة الصهيونية قبل اصداره للاطلاع عليه وابداء وجهات نظر زعماء اليهود بشأنه، وطلبت من اليهود قبول الأسس والمبادىء الواردة فيه تمهيداً للحصول على موافقة مجلس العموم البريطاني عليه، وإبرام صك الانتداب من جانب عصبة الأمم والبرلمان البريطاني. ووافق الزعماء اليهود كتابة على الكتاب الأبيض بتاريخ ١٨ حزيران/يونيو ١٩٢٢، فأصدرته بريطانيا رسمياً في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٢٢».

هـ ـ المجلس الاستشاري: وعلى اثر عدول بريطانيا عن تنفيذ مشروع المجلس التشريعي، تظاهرت بحرصها على تنفيذ ما سمّته الكتاب الأبيض (خطة إقامة مؤسسات للحكم الذاتي في فلسطين). فلقد أعلن المندوب السامي في آذار/ مارس ١٩٢٢ عن تعيين مجلس استشاري برئاسته، مؤلف من مندوبين عن المسلمين والمسيحيين واليهود والموظفين الانكليز بنسب التمثيل نفسها التي رفضوا من أجلها الاشتراك في المجلس التشريعي.

و ـ الوكالة العربية: وتنفيذاً لما ورد في صك الانتداب، عرض المندوب السامي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٣ على العرب تأليف وكالة عربية على غرار الوكالة اليهودية. وقد رفض العرب هذا الاقتراح أيضاً لعدم فائدته، ما دام كل عرض بريطاني يجعل من وعد بلفور والوطن القومي والهجرة اليهودية أموراً منتهية لا تجوز مناقشتها ولا التعرض لها، ولأن قبولهم بهذا العرض يساويهم ـ وهم الأكثرية الساحقة ـ بالأقلية اليهودية الغريبة الغازية. ثم لأنّ قبولهم بهذا العرض يمكن تفسيره بأنه قبول بالانتداب ووعد بلفور والوطن القومي اليهودي، وهم قد رفضوها وحاربوها تمسكاً بالحرية وتقرير المصير.

ز ـ المجلس الاستشاري البريطاني اليهودي: ولما حققت بريطانيا كل الخطوات التي رسمتها وقدرتها لموقف عرب فلسطين من كتابها الأبيض الأول وعروضه، وتهيأت لها كل المبررات الشكلية لممارسة خطتها المرسومة لتهويد فلسطين، أعلنت عن ضرورة تعيين مجلس استشاري للمندوب السامي في فلسطين. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٣ عين المندوب السامي البريطاني مجلساً استشارياً لفلسطين، مؤلفاً من الموظفين الانكليز ومن اليهود فقط. وظل العرب الذين يؤلفون ٩١ بالمائة من سكان فلسطين بعيدين عن شؤون بلادهم الداخلية والخارجية، وراح الموظفون الانكليز واليهود يتفننون في وضع التشريعات والترتيبات الرامية إلى جعل فلسطين يهودية كما هي انكلترا انكليزية.

٤ ـ الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠[١٣]

وفي آب/اغسطس ١٩٢٩ ثار العرب ضد بريطانيا والصهيونية، واتسع نطاق هجمات الثوار حتى شمل معظم أنحاء فلسطين، واشترك في الثورة كثير من أبناء الوطن العربي، وتكبّدت بريطانيا والصهيونية أفدح الخسائر نتيجة هذه الثورة. وعلى

(١٣) النص الكامل للكتاب منشور في: الوقائع الفلسطينية (١٩٣٠)، وهي الجريدة الرسمية لفلسطين. وقد أثبتت خلاصة وافية له في: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: المجموعة الأولى، ١٩١٥ ـ ١٩٤٦ (القاهرة: الادارة، ١٩٥٧)، ص ١٦٧ ـ ١٨٧.

الـرغم من إعلانـات الثورة المتكـرِّرة بأنها تسعى لاستقـلال فلسطين، وقيـام حكومـة وطنية منتخبة فيها، وعلى الرغم من معرفـة الانكليز لأسبـاب هذه الثـورة وأهدافهـا، فقد عادت بريطانيا إلى تطبيق أسلوبها التقليدي المعروف.

أ ـ لجنـة شو: ففي عـام ١٩٣٠ أعلنت عن تأليفهـا لجنة للتحقيق عن الأسبـاب المباشرة التي أدت إلى الانفجار، ولتقديم التوصيات بالتدابير التي يجب اتخـاذها لإزالـة هذه الأسباب. وقد أطلق عليها اسم لجنة شو نسبة إلى رئيسها السـير والتر شـو قاضي القضاة البريطاني السابق. وقـدمت اللجنة المـذكورة تقـريراً عن تحقيقـاتها وتـوصياتهـا للوزارة البريطانية، أكدت فيها الظلم الواقع على العرب في كـل المجالات، السيـاسية والاقتصادية والزراعية. وأوصت اللجنة الحكومة البريطانية عدة توصيات نورد منهـا ما يلي:

(١) وضـع حـد لإجـلاء المـزارعـين العـرب عن أراضيهم، وإعـادة فتـح البنـك الزراعي، وتحسين أحوال العرب المعاشية والزراعية.

(٢) اصدار بيان صريح عن الهجرة اليهودية بقصـد وضع حـد لتكرار الـزيادة من الهجرة.

(٣) وأوردت اللجنـة العبارة التـالية تحت عنـوان الحكم الذاتي: «ان الشعب العـربي متحد اليوم في مطالبته بحكومة نيابية، وقد يجوز أن يضعف هذا الاتحاد في الغاية غير أنه قابل للإحياء على أشده عند وقوع أية مشكلة كبيرة تشتمل على مسـائل قـومية. ونحن نعتقـد أن مشاكـل الحكومـة تزيدها خطورة حالة الاستياء التي يشعر بهـا العرب من جـراء عجزهم على الـدوام عن الحصـول على درجـة من درجات الحكم الـذاتي، فقد كـان لهم بمـوجب الـدستـور العثـماني ممثلون في مجلس نـواب الأستانة، وأن اخـوانهم العرب في الأقـطار المجاورة يتمتعـون بحكومـات وطنية نيـابية». ونصحت اللجنة الحكومـة البريـطانية بـإصدار تصريـح عن سياستهـا يزيـل مخاوف العـرب من الهجرة اليهودية وتسرب الأراضي لليهود.

ب ـ وتحت وطأة الثورة العربية واكتساحها اضطرت الحكومـة البريـطانية إلى المضي في دراسة توصيات اللجنة المذكورة. فعينت لجاناً فنية لدرس مـواضيع الهجـرة وانتقال الأراضي، كـانت منها لجنـة السير جـون هوب ـ سمبسـون، الخبير الـبريـطاني بشؤون الأراضي، ولجنة لويس فـرنش، ولجنة كـروسبي من الخبراء الـبريطانيـين. وقد رفعت اللجان المذكورة تقاريرها إلى الحكومة البريطانية، فتضمنت معلومات وتوصيات دقيقـة وخطيرة. إذ كشفت النقاب بدراسة مبوبة مركزة ومدعومة بالأدلة والأرقام، عن المآسي السيـاسية والاقتصـادية والتشريعيـة التي تكتنف سياسـة الانتداب في مسـائـل الهجـرة اليهودية وانتقال الأراضي وحقوق العرب الزراعيـة والسياسيـة. وأوصت هذه اللجـان

بتحسين حالة العرب وحماية حقوقهم والمحافظة على أراضيهم ومنحهم الحكم الذاتي[١٤].

ج ـ وفي الوقت نفسه أرسل عرب فلسطين وفداً إلى لندن، طالب الحكومة البريطانية بوقف الهجرة اليهودية ومنع انتقال الأراضي لليهود، وبإنشاء حكومة وطنية ديمقراطية. وأجرى محادثات مع المسؤولين البريطانيين حول هذه المطالب، انتهت بالاختلاف والفشل. وأذاعت السلطات البريطانية على أثر ذلك بلاغاً موجهاً الى الفلسطينيين بتاريخ ٣٠ أيار/مايو جاء فيه[١٥]:

«إن المحادثات التي جرت في لندن، بين وزراء حكومة جلالته والوفد الفلسطيني العربي، انتهت الآن. وقد أعرب الوفد عن آرائه بشأن مسائل الهجرة والأراضي ومنح دستور للبلاد، فأوضحت الحكومة له أن التغييرات الدستورية الواسعة النطاق التي طلبها غير مقبولة برمتها، إذ إنها تجعل من المستحيل على حكومة جلالته القيام بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها بصفتها الدولة المنتدبة ع لى فلسطين. ولما لم يغير الوفد موقفه فقد ظهر جلياً أن ليس من فائدة ترجى من متابعة البحث في هذه المسألة».

د ـ الكتاب الأبيض: غير أن استمرار الثورة العربية واستفحالها، وصدور تقارير كل اللجان لمصلحة وجهة النظر العربية، اضطرت الحكومة البريطانية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٠ إلى اصدار الكتاب الأبيض الثاني، المعروف بكتاب «باسفيلد» نسبة إلى اسم وزير المستعمرات البريطاني آنذاك.

وقد أكدت الحكومة في هذا الكتاب عزمها على تطبيق توصيات لجان شو وهوب ـ سمبسون وكروسبي، ووضعت بالفعل نصوصاً تقيد انتقال الأراضي العربية لليهود، كما حددت الهجرة ورسمت خطوط الاصلاح الزراعي والاجتماعي في البلاد، وقالت: ان الوقت قد حان للتقدم خطوة أخرى في سبيل منح فلسطين درجة من الحكم الذاتي... وأعلنت عن عزمها على تأليف مجلس تشريعي ينطبق على ما بينته في الكتاب الأبيض الأول عام ١٩٢٢.

ولم يرفض العرب المشروع كما كانت بريطانيا تتوقع، بل سارعوا إلى الاعراب عن استعدادهم للنظر فيه على الرغم من أنه لا يختلف عن سابقه كثيراً. ولكن بريطانيا التي فاجأها الموقف العربي الجديد، أخذت تتردد في تطبيق المشروع الذي قدمته، وانبرى تشرشل وغلاة الاستعماريين الانكليز يعارضونه وينقدون الحكومة ويطالبون بالغائه. وأيّدهم في هذه الحملة المدبّرة كثير من أعضاء مجلس العموم من كل الأحزاب

(١٤) *A Survey of Palestine,* vol. 1, p. 25.

(١٥) بلاغ الحكومة البريطانية الصادر عن الوفد واللجان الفنية، في: الوقائع الفلسطينية (١٩٣٠).

البريطانية. ومن جهة أخرى راحت محافل الصهيونية العالمية تندد بما سمته الخيانة البريطانية، وتقيم الدنيا وتقعدها حسرة على اليهود الشهداء في فلسطين. . . وقامت المظاهرات اليهودية في أوروبا وأمريكا احتجاجاً على هذا الحدث الخطير. واستقال وايزمن من رئاسة الوكالة اليهودية أيضاً احتجاجاً على المشروع البريطاني الجديد!

فما كان من بريطانيا التي أصدرت هذا المشروع، وهي تعتقد أن العرب سيرفضونه، إلّا أن تعلن أمام موافقة العرب واحتجاج اليهود تراجعها عنه. فقد نشر اللورد باسفيلد وزير المستعمرات في جريدة التايمس بتاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٠، مقالاً أنكر فيه كثيراً مما ورد في الكتاب الأبيض. وأرسل السير رمزي ماكدونالد رئيس الوزراء بتاريخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٣١، كتاباً إلى وايزمن يؤكد له فيه تمسك الحكومة بتعهداتها بشأن الوطن القومي اليهودي، ويفسر المشروع تفسيرات نسفت محتوياته من أساسها. ولما تقدمت الحكومة البريطانية إلى مجلس العموم اعتبرت ما ورد في كتاب مكدونالد لوايزمن هو رأيها في المشروع، فصفق لها النواب طويلاً، وطلبوا منها سحب الكتاب الأبيض فسحبته. وهكذا عادت بريطانيا في قضية فلسطين إلى النقطة التي بدأت منها، واستمرت في سياستها التهويدية واجراءاتها التعسفية(١٦).

٥ ـ مشروع المجلس التشريعي لعام ١٩٣٥(١٧)

وبعد هذا الموقف البريطاني الواضح من قضية عرب فلسطين، تركزت حركة المقاومة العربية ضد بريطانيا وقواتها ومؤسساتها في فلسطين. وأدت حركة المقاومة العربية عام ١٩٣٣ وما بعدها، إلى حمل بريطانيا على التفكير في وسيلة جديدة لتهدئة الثورة العربية وتخدير الشعب من جديد. فعرضت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٥ على ممثلي العرب واليهود مشروع تأليف مجلس تشريعي على أسس جديدة، وقام المندوب السامي البريطاني بحملة دعاية واسعة لهذا المشروع ولنيات بريطانيا الصادقة، معتقداً أن العرب سيرفضون هذا المشروع، وأنهم سيمتنعون عن التعاون مع بريطانيا بعد موقفها من مشروع ١٩٣٠. فاقترح تأليف المجلس من ٢٨ عضواً موزعين كما

---

(١٦) نص كتاب ماكدونالد باللغتين العربية والانكليزية مثبت في: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: المجموعة الأولى، ١٩١٥ ـ ١٩٤٦، ص ١٨٨ ـ ٢٠٢. وتأكيدات ماكدونالد ومناقشة مجلس العموم ضد الكتاب الأبيض مأخوذة عن محضر مناقشات مجلس العموم البريطاني، جلسة ١٢ شباط/فبراير ١٩٣١.

(١٧) *A Survey of Palestine,* vol. 1, and
محمد أمين الحسيني، حقائق عن قضية فلسطين، صرّح بها. . وكشف الستار عن بعض المؤامرات الدولية واليهودية التي كانت من أهم الأسباب في كارثة فلسطين (القاهرة: مكتب الهيئة العربية العليا لفلسطين، ١٩٥٤).

يلي: ١١ عضواً مسلماً، منهم ثمانية أعضاء منتخبون وثلاثة معينون، و٣ أعضاء من المسيحيين، منهم عضو منتخب وعضوان بالتعيين، و٧ أعضاء من اليهود ثلاثة منهم بالانتخاب وأربعة بالتعيين، ويعين المندوب السامي عضوين من التجار الأجانب، وخمسة من الموظفين البريطانيين. فيكون مجموع الأعضاء العرب من المسلمين والمسيحيين (١٤) عضواً، ومجموع اليهود والأجانب (١٤) عضواً أيضاً.

ونص المشروع على اختصاصات المجلس بما يلي:

١ ـ ليس للمجلس حق التعرض لمناقشة الانتداب والوطن القومي.

٢ ـ للمجلس حق ابداء الرأي في الهجرة اليهودية دون أن يلزم هذا الرأي المندوب السامي في قراراته.

٣ ـ للمندوب السامي حق الموافقة والرفض بالنسبة لقرارات المجلس.

٤ ـ للمندوب السامي حق اصدار القوانين دون استشارة المجلس.

٥ ـ يكون رئيس المجلس من خارج فلسطين.

وزيادة في تأكد بريطانيا واليهود من رفض العرب لهذا المشروع، أعلن المندوب السامي واكهوب للممثلين رسمياً قبل إجابتهم، بأن بريطانيا ستؤلف هذا المجلس رغم أية معارضة من الطرفين ولو بتعيين ممثلي الطرف المعارض. وعلى الرغم من أن هذا المشروع كان دون مطالب العرب بكثير، فقد فوّت الجانب العربي على بريطانيا هذه المرة أيضاً نجاح مؤامراتها. فأعلن العرب قبول المشروع مبدئياً، واقترحوا تعديلات عليه. ولكن اليهود الذي خيب موقف العرب ظنهم أجابوا برفضه، وأعلنوا عدم اشتراكهم في أي مجلس لا يؤمن لهم نصف الأعضاء على الأقل. وكانت بريطانيا قد رفعت نسبتهم من السكان إلى ٢٨ بالمائة في ذلك الوقت، بعد أن كانوا ٥ بالمائة عام ١٩١٨.

وعندما عرضت هذه المقترحات على مجلسي اللوردات والعموم بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير و٢٥ آذار/مارس ١٩٣٥، هوجمت بشدة في كلا المجلسين من جميع الأحزاب البريطانية. فقد أثار اليهود حملة واسعة ضدها في الصحافة وفي الأوساط الحكومية والحزبية البريطانية، وبدا أن الحكومة البريطانية غير متحمسة لها، وهي على استعداد لطيّها والرجوع عنها.

وعلى الرغم من طي هذا المشروع، فقد تظاهرت الحكومة البريطانية إزاء اعلانها السابق بعزمها على التنفيذ، مهما كانت المعارضة، بدعوة الزعماء العرب إلى لندن للتفاوض معهم من جديد. غير أن نشوب ثورة عربية جديدة احتجاجاً على تآمر

بريطانيا، ويأس الزعماء العرب من صدق نواياها تجاه قضيتهم، حالا دون تنفيذ هـذه الدعوة. فاستمرت بريطانيا في اجراءاتها التهويدية، واستمرت الوكالة اليهودية في إحضار اليهود من الخارج والاستيلاء على أراضي العرب وموارد البلاد.

٦ ـ اللجنة الملكية البريطانية لفلسطين[١٨]

على اثر موقف بريطانيا من مشروع عام ١٩٣٥، أيقن العرب بأن بريطانيا إنما تراوغهم وتخدعهم باللجان والقرارات، وأنها تستمهلهم لتتمكن من تأمين أغلبية يهودية في فلسطين، متحكمة في جميع شؤونها الاقتصادية والزراعية والسياسية. فقاموا بثورتهم المعروفة عام ١٩٣٦ ـ ضد الاستعمار البريطاني مباشرة، واتسع نطاق ثورتهم حتى شمل كل فلسطين، وانخرط في صفوفها معظم أفراد الشعب الفلسطيني، وساهم فيها أبناء الوطن العربي من خارج فلسطين.

ولما رأت بريطانيا رجال الثورة يسيطرون على البلاد، ويكيلون الضربات القاسية لقواتها في كل معركة، سارعت في آب/أغسطس ١٩٣٦ إلى الاعلان عن تأليف اللجنة الملكية البريطانية. وحدّدت مهمة هذه اللجنة: بالتثبت من الأسباب الأساسية للاضطرابات... والتحقيق في كيفية تنفيذ صك الانتداب... والتثبت مما إذا كان لدى العرب أو لدى اليهود أية ظلامات مشروعة عن الطريقة التي اتبعت فيما مضى، أو التي تتبع الآن في تنفيذ الانتداب... والقيام برفع التواصي لإزالة تلك الظلامات ومنع تكررها!

ويلاحظ أنّ مهمة هذه اللجنة هي مهمات اللجان المتعددة السابقة نفسها التي دأبت بريطانيا على تأليفها إثر كل انتفاضة عربية، والتي أهملت بريطانيا تقاريرها وتواصيها المنصبّة على ضرورة إعطاء العرب سكان فلسطين حقهم في الحرية والاستقلال الوطني، وحماية كيانهم من خطر الغزو اليهودي، واستمرت بعد كل تقرير بتنفيذ عكس توصياته والذهاب بعيداً في خطط تهويد فلسطين.

وقدّمت اللجنة تقريرها إلى الحكومة البريطانية، وكان يتألف من مقدمة وعدة فصول، تناولت القضية الفلسطينية من جميع وجوهها، ومن خاتمة اشتملت على التوصيات والتسوية النهائية المقترحة. وقد لخصت اللجنة أسباب الثورة العربية بما يلي[١٩]:

---

(١٨) بلاغ رسمي أصدرته حكومة الانتداب تحت رقم ٣٧/٩، ونشرته باللغة العربية بتاريخ ١٩٣٧/٦/٧.

(١٩) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: المجموعة الأولى، ١٩١٥ ـ ١٩٤٦، ص ٢٠٣ ـ ٢٣٨.

١ ـ رغبة العرب في نيل الاستقلال القومي.

٢ ـ كرههم لإنشاء الوطن القومي اليهودي وتخوُّفهم منه...

وهذان السببان هما بذاتها اللذان أديا إلى الثورات السابقة، ولقد كانا على الدوام متصلين معاً بصورة لا تنفصم عراها. وهناك كثير من العوامل الأخرى التي ساعدت على نشوب الثورة نذكر أهمها في ما يلي:

(١) انتشار روح القومية العربية خارج فلسطين (٢) ازدياد الهجرة اليهودية (٣) سيطرة اليهود على الرأي العام البريطاني (٤) عدم ثقة العرب في اخلاص بريطانيا (٥) فزع العرب من سياسة انتقال الأراضي (٦) عدم وضوح مقاصد الانتداب في فلسطين.

٧ ـ مشروع تقسيم فلسطين

وبعد أن استعرضت اللجنة تاريخ فلسطين وحاضرها، وحلَّلت القوانين التي تسير عليها الادارة البريطانية وانتقدتها، خلصت إلى التوصيات والحلول التي اقترحتها، فذكرت: «ان جميع التواصي التي ذكرتها لن تزيل الظلامات ولن تمنع تكرارها ولن تحل المشكلة، ولكنها أفضل المسكنات التي يمكن وصفها للداء المتأصل في فلسطين. وهي لا يمكنها أن تستأصل شأفة هذا الداء، وان الأمل الوحيد بشفائه لا يأتي إلاّ عن طريق عملية جراحية... وقد ثبت مع الزمن أن الالتزامات التي تعهدت بها بريطانيا نحو العرب واليهود غير قابلة للتوفيق ولا أمل في ذلك في المستقبل. وتوطيد السلام في فلسطين في ظل الانتداب لا يمكن إلاّ باللجوء إلى القمع، والقمع لن يحل المشكلة، بل يؤدي إلى تفاقم الشحناء. ولن يساعد على انشاء دولة واحدة في فلسطين تحكم ذاتها بذاتها، فلا بد من طريقة أخرى، وهذه هي التقسيم».

ومصاعب التقسيم مما يمكن التغلب عليه، وهو سبيل السلام لا يتيحه مشروع آخر. وترى اللجنة إنهاء أجل الانتداب على فلسطين على أساس التقسيم، وإبداله بنظام معاهدات على غرار ما جرى في العراق وسوريا، وذلك مع دولتين إحداهما عربية تضم شرق الأردن مع القسم العربي الفلسطيني الذي حددته اللجنة وثانيتهما دولة يهودية في القسم الفلسطيني الذي ارتأت اللجنة أن يكون لليهود. وذلك على أن تتضمن المعاهدتان ضمانات مشددة لحماية الأقليات في الدولتين، وأن تلحق بهما مواثيق عسكرية حول إقامة القوات البحرية والعسكرية والجوية والمحافظة على الموانىء والطرق والسكك الحديد وأنابيب البترول.

«وعدا الدولتين لا بد من منطقة ثالثة تشمل القدس وبيت لحم، وتمتد حدودها من نقطة شمال القدس إلى نقطة جنوب بيت لحم، وييسر لها الاتصال بالبحر بواسطة ممر يمتد من القدس إلى يافا شاملاً مدينتي اللد والرملة. وهذه النقطة تظل تحت الانتداب على الا يسري عليها تصريح بلفور،

وتكون اللغة الانكليزية اللغة الرسمية الوحيدة فيها، ويجب أن يشمل هذا الانتداب الناصرة وشواطىء بحيرة طبريا لقدسيتها».

أما حدود الدولتين، فقد اقترحت اللجنة خطاً تقريبياً مع التوصية بتعيين لجنة حدود لتخطيطها بصورة قاطعة. وبموجب تخطيط اللجنة تشمل الدولة اليهودية جميع ألوية حيفا والجليل حتى حدود لبنان، وأما الدولة العربية فتشمل، عدا شرقي الأردن، مناطق غزة وبئر السبع وصحراء النقب والخليل ونابلس والقسم الشرقي من مناطق طولكرم وجنين وبيسان ويافا.

واقترح في مقابل ما يخسره العرب من البلاد التي يعتبرونها بلادهم، ولأن مساحة الدولة اليهودية أوسع من مساحة ما يمتلكه اليهود الآن من أراض، ان تدفع الدولة اليهودية اعانة مالية إلى الدولة العربية عندما ينفذ التقسيم، كما يجب أن يطلب من البرلمان الانكليزي أن يوافق على دفع منحة إلى الدولة العربية قدرها مليونا جنيه، بسبب تأخر أحوال شرقي الأردن المالية وما يأخذه سنوياً من إعانات من بريطانيا. ومن الواجب أن يشرع في تبادل السكان والأراضي بين الدولتين. ومن إحصاء سكان ومساحة الدولتين يتبين أن الدولة اليهودية المقترحة يسكنها نحو (٣٢٥) ألف عربي يمتلكون ثلاثة ملايين وربع مليون دونم، مقابل (٣٠٠) ألف يهودي يمتلكون مليونا وربع المليون دونم، في حين يبلغ اليهود في القسم العربي ١٩٥٠ يهودياً فقط!

وبما أنه لا بد من فترة انتقال قبل أن ينفذ النظام الجديد، فإن اللجنة توصي في دور الانتقال بمنع شراء الأراضي من قبل اليهود في المنطقة العربية، ومنع شراء الأراضي من قبل العرب في المنطقة اليهودية. وكذلك لا يسمح بهجرة اليهود إلى المنطقة العربية، أما في المنطقة اليهودية فيقرر مقدارها على أساس قدرة الاستيعاب الاقتصادية لفلسطين باستثناء المنطقة العربية فيها. هذا، ويعمل في أثناء فترة الانتقال بالتوصيات الثانوية التي أشرنا إليها.

أ ـ قرار بريطانيا في اقتراح التقسيم

وفي ٧ تموز/يوليو ١٩٣٧، نشرت الحكومة البريطانية بيانها عن تقرير اللجنة فجاء فيه:

«ان حكومة جلالته على اتفاق مع اللجنة الملكية فيما أوردته من الاستدلالات وانتهت إليه من الآراء. وانها بعد اختبارات سبعة عشر عاماً وتجاربها العديدة، مسوقة إلى الاستنتاج بأن هنالك تعارضاً غير قابل للتوفيق بين أماني العرب وأماني اليهود في فلسطين، وأن هذه الأماني لا يمكن بلوغها بموجب شروط الانتداب الحاضر، وأن مشروع التقسيم الذي أوصت به اللجنة، مبينة أسسه العامة، يمثل أفضل حل لهذه المعضلة المستعصية وأدعى الحلول إلى الأمل في النجاح. وحكومة جلالته تنوي

القيام بما يلزم لتنفيذ مشروع التقسيم، وتأمل جداً أن يظفر بقسط فعّال من الموافقة عليه من لدن الجماعات التي يخصها الأمر، وستتخذ الحكومة موقتاً في أثناء تقرير تفاصيل المشروع، اجراءات لمنع المعاملات في الأراضي التي قد تمس المشروع بسوء. وترى أن يسمح بهجرة ثمانية آلاف يهودي خلال ثمانية أشهر، من آب/أغسطس سنة ۱۹۳۷ إلى آذار/مارس سنة ۱۹۳۸، مع رعاية مقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين».

ب ـ العرب يرفضون المشروع

ولم يكد تقرير اللجنة الملكية البريطانية يعلن ومعه بيان الحكومة البريطانية حتى بادرت الدوائر العربية في فلسطين وفي الوطن العربي إلى رفضه وتفنيده، مستندة في هذا الرفض إلى سببين أساسيين:

الأول: إن الحل الذي أوصت به اللجنة الملكية يؤدي إلى التقسيم، وإلى قيام دولة يهودية في فلسطين، وهذا ما لا يرضى عنه العرب مطلقاً ويقاومونه، فهم يطالبون دوماً بدولة فلسطينية واحدة مستقلة.

الثاني: إن الدولة اليهودية المقترحة تضم (۳۰۰) ألف يهودي و(۳۲٥) ألف عربي، فكيف يمكن تسميتها بالدولة اليهودية ومعظم سكانها من العرب؟ وكذلك فإن الأراضي في الدولة اليهودية المقترحة تبلغ (٤,٥) مليون دونم، يملك اليهود منها (۱,۲٥) مليون دونم فقط، ويملك السكان العرب (۳,۳٥) مليون دونم. فتكون الدولة اليهودية المقترحة تضم أغلبية عربية من السكان والأراضي. ولا يمكن أن تفسر إلّا انها هدية من بريطانيا للصهيونية العالمية على حساب أهل فلسطين وأراضي فلسطين.

وكان أغرب ما في التقرير هو توصية اللجنة بتبادل السكان بين الدولتين المقترحتين العربية واليهودية، وقد ذكرت أن عدد السكان العرب في الدولة اليهودية هو (۳۲٥) ألف عربي، بينما عدد السكان اليهود في الدولة العربية هو (۱۹٥۰) شخصاً فقط. ولم يعرف العرب كيف يمكن استبدال ۱۹٥۰ بـ(۳۲٥) ألف شخص!

ج ـ موقف اليهود من التقرير

أما اليهود، فعلى الرغم من أن التقرير أعطاهم دولة لا يملكونها، فإن مؤتمرهم الصهيوني الذي انعقد في سويسرا رفض هذا الحل باعتباره يخالف وعد بلفور، ويناقض تعهدات بريطانيا لهم بجعل فلسطين يهودية كما هي انكلترا انكليزية!

د ـ التقسيم في عصبة الأمم

وفي ١٣ أيلول/سبتمبر عام ١٩٣٧، عرض المستر ايدن وزير خارجية بريطانيا آنذاك، سياسة حكومته الخاصة بتقسيم فلسطين في عصبة الأمم، وأظهر استعداد بريطانيا لإيفاد لجنة فنية لوضع خطة مفصلة للتقسيم. وقد انبرى لمعارضة هذه السياسة ممثلو البلدان العربية، وفندوا قرار الحكومة البريطانية وأعلنوا مقاومتهم له بحزم وشدة. ولكن مجلس العصبة قرر في النهاية: «تكليف بريطانيا بمتابعة دراسة قضية فلسطين، مع توجيه نظرها إلى إيجاد حل ينطوي على تقسيم البلاد، مؤجلاً النظر في أساس المسألة حتى يصبح في وضع يمكّنه من معالجتها في مجموعها محتفظاً حتى ذلك الوقت برأيه وقراره فيها».

٨ ـ اللجنة الفنية للتقسيم[٢٠]

وعلى أثر اعلان قرار اللجنة الملكية بتقسيم فلسطين، وتبنّي الحكومة البريطانية لهذا القرار، اتسعت الثورة في فلسطين وشملت جميع أطرافها. وعلى الرغم من تَدَهْور الادارة البريطانية هناك فقد ألّفت بريطانيا لجنة لتخطيط التقسيم، وكلّفتها بالسفر إلى فلسطين متظاهرة بعدم اكتراثها برأي العرب أو اليهود في تنفيذ مشروعها الجديد. غير أن سيطرة الثورة العربية على فلسطين سيطرة تامة، حالت دون سفر اللجنة حتى نيسان/ابريل عام ١٩٣٨. وفي فلسطين استقبلها الشعب العربي بشعاره المعروف: «ليس في الوطن العربي أقسام للمنح، فمن شاء فليهب من ماله ومن أراد فليمنح من ملكه الخاص»، كما استقبلها الأهالي بالاضطرابات الشاملة والمقاطعة في كل مكان، ولم يتقدم أمامها أي شاهد. وقد شعرت بالخطر على حياة أفرادها، وخصوصاً بعد أن احتل الثوار مدينة القدس القديمة، فعادت إلى لندن في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٣٨. وفي تقريرها الذي قدمته أشارت إلى حقيقتين أساسيتين:

الأولى: مقاومة العرب، سكان البلاد، لكل مشروع يرمي إلى إقامة دولة يهودية، وقالت: «في أثناء إقامتنا في فلسطين لم يتقدم إلينا أي شخص عربي لأداء الشهادة أو التعاون معنا بأي وجه من الوجوه، بل كانت مقاطعتهم لنا تامة شاملة. وقد وجدنا الجو مشبعاً بالبغضاء والمرارة الشديدتين. وقمنا بتحرياتنا في هذا الجو الذي ساده الظلام والعنف والاضراب الشامل والصمت الرهيب».

الثانية: أوضحت اللجنة استحالة تقسيم فلسطين إلى دولتين تتوافر فيهما مقتضيات الدفاع العسكري فقالت: «انه من المتعذر تقسيم فلسطين إلى مناطق لا يكون لحدودها أي قيمة

---

(٢٠) أثبت في: المصدر نفسه، ص ٢٤٢ ـ ٢٦٢، خلاصة لتقرير اللجنة كما عرض على مجلس العموم البريطاني في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨، تحت عنوان الوثيقة رقم (٣٥). وهو مثبت أيضاً في بلاغ حكومة الانتداب المشار إليه سابقاً.

دفاعية أو عسكرية، ففلسطين بلاد صغيرة لا تتجاوز مساحتها مساحة مقاطعة ويلز، وكل ما يمكن عمله هو ايجاد حدود يمكن الدفاع عنها ضد أشخاص مسلحين بالبنادق». ثم انتقلت في تقريرها إلى صلب مهمتها فقسمت تقريرها إلى ثلاثة أبواب وخاتمة، أو على الأصح ضمنته ثلاثة مشاريع: مشروع اللجنة الملكية ورأيها فيه، ورمزت إليه بمشروع (أ)، وقدمت من عندها مشروعين جديدين رمزت إليهما بمشروع (ب) ومشروع (ج).

مشروع أ: وقد نقدت في هذا الباب مشروع اللجنة الملكية، وبيّنت استحالة تنفيذه لعدة أسباب جوهرية هذه أهمها:

(١) ان عدد اليهود في الدولة العربية لن يتجاوز بأي حال ١ بالمائة من عدد سكانها، وهو لا يزيد على ٧ آلاف شخص، يملكون ٩٠ ألف دونم من أراضي الدولة العربية، بينما يبلغ عدد العرب في الدولة اليهودية المقترحة أكثر من ٥٠ بالمائة من سكانها ويزيدون على ٣٢٥ ألف نسمة، يملكون ما يقرب من ٤ ملايين دونم من أراضي الدولة اليهودية، التي يسكنها حوالى ٦٠٠ ألف نسمة، ولا يملك اليهود من أراضيها سوى مليون ومائة وأربعين ألف دونم. أي أن العرب يشكّلون في الدولة اليهودية المقترحة أغلبية تزيد عن النصف من حيث السكان ويملكون نسبة تساوي ٨٠ بالمائة من أراضيها الزراعية.

(٢) من المستحيل تماماً إجراء عملية تبادل السكان والأراضي بين الدولتين، نظراً للتفاوت الهائل بين الطرفين. فالأراضي التي يملكها العرب في الدولة اليهودية هي أخصب أراضي فلسطين وأكثرها استفادة من الري الدائم. بينما معظم الأراضي المقترحة في الدولة العربية هي أراضٍ إما جبلية وإما شبه صحراوية تسقى بماء المطر فقط. هذا إضافة إلى عدم وجود أراضٍ يهودية تعطى للعرب مقابل أراضيهم التي سيأخذها اليهود.

(٣) ان منطقة (الجليل) في شمال فلسطين، ومنطقة يافا ـ تل أبيب، أي المنطقة الجنوبية من الدولة اليهودية المقترحة، اللتين أوصت اللجنة الملكية بضمّهما للدولة اليهودية، منطقتان عربيتان. فالعرب في الأولى يكوّنون ٩٩,٦ بالمائة من السكان ويملكون ٩٩ بالمائة من أراضيها، والعرب في الثانية يشكلون ٩٠ بالمائة من السكان ويملكون ٩٩ بالمائة من أراضيها. ومثل هذا الوضع في الدولة اليهودية سيسبب مصاعب وعقبات لا يمكن التغلب عليها، وستكون سبباً لاستمرار العنف والاضطرابات.

(٤) ان العرب لا يقبلون النزوح عن أراضيهم ومواطن آبائهم وأجدادهم طوعاً واختياراً، وليس هناك ما يبرر استعمال العنف والإرهاب لإرغام هذه المجموعات الكبيرة على النزوح عن بيوتها وأراضيها.

(٥) إن أيّ ارغام للعرب بهذه الوسيلة، سيكون مؤقتاً، وستظل هذه المنطقة بسبب عروبتها مصدر ازعاج واضطراب وعدم استقرار.

(٦)... نحن مقتنعون بأن المسلمين يستنكرون أشد الاستنكار إقامة دولة يهودية في جوار مدينة القدس، وسيظل هذا الأمر سبباً للعداء والنزاع بين العرب واليهود.

واستناداً إلى هذه الأسباب الجوهرية وغيرها مما ذكرته لجنة التقسيم في تقريرها، أوصت الحكومة البريطانية بعدم تبني مشروع اللجنة المَلكية، وقدّمت المشروعين التاليَيْن:

١ ـ مشروع ب: وهو في الحقيقة تعديل لمشروع اللجنة الملكية، فقد اقترحت اللجنة في هذا المشروع ما يلي:

(١) يستثنى من الدولة اليهودية أقصى القسم الجنوبي منها ويُضَمُّ إلى الدولة العربية، وهو القسم الممتد من جنوب يافا حتى حدود منطقة المجدل الشمالية.

(٢) تستثنى منطقة الجليل من الدولة اليهودية وتبقى تحت الانتداب البريطاني، على أن تدخل (حيفا) والميناء في الدولة اليهودية.

غير أن اللجنة عندما درست هذا المشروع مجتمعة، وعندما جرى أخذ الأصوات عليه قرّرت عدم توصية الحكومة البريطانية بتبنيه، وذكرت في قرارها الحقيقة الماثلة أمام كل مشروع يرمي إلى اقامة دولة يهودية، حيث قالت: «وترى اللجنة أن أي مشروع للتقسيم يضع عدداً كبيراً من العرب تحت سيطرة اليهود، سيقاومه العرب، ولن يحقق السلام».

٢ ـ مشروع ج: بعد أن أوصت لجنة التقسيم الفنية برفض مشروع اللجنة الملكية، واستحالة تنفيذ مشروعها (ب)، قدمت مشروعاً جديداً اسمته (ج). وعلى الرغم من تبنّي أكثرية أعضائها لهذا المشروع، فقد اعترفت هي أيضاً وسلفاً بالاعتراضات التي ترد عليه من حيث الأساس والشكل والتطبيق، وتوقعت سلفاً مقاومة العرب العنيفة لهذا المشروع. وقد اقترحت فيه تقسيم فلسطين على الشكل التالي:

أ ـ منطقة الانتداب، وتتألف من الأقسام التالية:

(١) شمالي فلسطين «منطقة الجليل» ومن ضمنها ميناءا حيفا وعكا، وذلك بصفة موقتة حتى يتفق العرب واليهود على إلغائه.

(٢) جنوب فلسطين «منطقة النقب» وذلك حتى تصبح الدولة العربية قادرة على تخصيص المال اللازم لتعميره.

(٣) منطقة القدس (والأماكن المقدسة) وذلك بشكل دائم تنفيذاً لمسؤوليات بريطانيا بحماية الأماكن المقدسة.

ب ـ تقام في (وسط فلسطين) دولتان: (١) دولة عربية، (٢) دولة يهودية.

ولم تستطع اللجنة في مشروعها تعيين الحدود بين هذه الأقسام واكتفت بالقول: «.... وبالنظر إلى الاعتبارات فإن لجنتنا ترى نفسها مضطرة أن تعترف بأنها لن تتمكن من التوصية بحدود للمناطق المقترحة من شأنها أن تؤدي حقيقة إلى انشاء دولة عربية ودولة يهودية تكون كل من الدولتين في النتيجة قادرة على تأمين اكتفائها الاقتصادي».

اللجنة تحكم على تقريرها بالموت: وأثبتت اللجنة مع تقريرها بالتقسيم هذه الحقيقة التالية:

«ان العرب سيقاومون هذا المشروع بكل قواهم، وستنشب الثورة ضده حتماً، ولذلك لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة العسكرية التي يجب حتماً أن تفوق قوة العرب. أما عدد القوات اللازمة لهذا الأمر، والمدة الكافية لها لتنفيذ المشروع، والنفقات، والخسائر، والأرواح، وشعور الحقد والعداء والكراهية التي ستنتج عن هذه العملية، فنحن غير مكلفين ببحثها. وكذلك هل تؤدي هذه العملية بعد نجاحها، إلى إقامة سلام في فلسطين؟ فهذا أيضاً ما لا نستطيع أن نتفاءل بوقوعه... ان واجبنا ان نعرض شكلاً للتقسيم وهذا هو الشكل الذي توصلنا إليه».

ولقد تحرك ضمير أحد أعضاء «لجنة التقسيم»، وهو المستر ريد، ورفض جميع الحلول المقترحة، واعترض عليها ورأى عبث معالجة قضية فلسطين ببحث أحسن حل للتقسيم. ولذلك فقد أرفق تقرير اللجنة الذي عارضه برأيه الخاص، وقد أورد في مخالفته ما يلي:

«إذا خرجنا عن دائرة اختصاصنا واجهتنا حقيقة أساسية، هي ان الانتداب البريطاني في فلسطين قد أوفى بوعده الذي أعطاه لليهود تحت ضغط ناتج عن ظروف الحرب... وتقسيم فلسطين هو أمر يختلف كل الاختلاف عن وعد بلفور، انه انقلاب أساسي لا يجوز أن يجريه الأوصياء المنتدبون دون رضاء وموافقة شعب فلسطين. وهو شعب قادر على اتخاذ قرار يتعلق بمستقبله دون حاجته إلى وصي يعبر عنه، ان نية تقسيم فلسطين قد حولت الاضطرابات في فلسطين إلى ثورة عربية قومية يديرها ويشترك فيها العرب من الأقطار العربية الأخرى».

بريطانيا ترجع عن قرارات التقسيم: بعد صدور قرار لجنة التقسيم، أصدرت الحكومة البريطانية قرارها المتعلق بهذا الموضوع في شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٣٨، وقد جاء في هذا القرار ما يلي:

«بعد أن درست حكومة جلالته تقرير لجنة التقسيم، تبين لها أن الصعوبات السياسية والادارية والمالية التي يتتجها إنشاء دولتين مستقلتين في فلسطين، واحدة عربية وأخرى يهودية، كبيرة، وهي مما لا يمكن معه أن يكون حل القضية على أساس التقسيم حلاً عملياً، ولذلك فإن حكومة جلالته قررت

الاستمرار بتحمل مسؤولياتها في حكم فلسطين بأكملها. وان ايجاد التفاهم بين العرب واليهود، هو الأساس السليم لإقامة السلام والرفاهية في فلسطين، وحكومة جلالته ستبذل الجهد الأكيد للتمهيد لهذا التفاهم. وتحقيقاً لهذه الغاية ستوجه الدعوة إلى ممثلين عن العرب في فلسطين، وفي البلدان العربية المجاورة، وإلى الوكالة اليهودية، للبحث معهم في السياسة المقبلة لفلسطين وفي قضية الهجرة إليها. . وان بريطانيا تحتفظ بحقها في رفض قبول الزعماء العرب الذين تعتبرهم مسؤولين عن حملة الاغتيالات والعنف»[21].

ان هذا القرار البريطاني أثبت ثلاث حقائق أساسية في قضية فلسطين:

الأولى: اعترفت بريطانيا باستحالة تنفيذ أي حل لقضية فلسطين يستهدف جعلها وطناً قومياً لليهود، أو يرمي إلى انشاء دولة يهودية فيها مهما كانت مساحة هذه الدولة صغيرة.

الثانية: اعتراف بريطانيا بأن فلسطين عربية وقضيتها تخص الشعب العربي، لا في فلسطين وحدها، بل في كل الأقطار العربية.

الثالثة: فشل جميع المؤامرات والخطط البريطانية لجعل فلسطين يهودية كما هي بريطانيا انكليزية، وتسليمها للصهيونية العالمية عام ١٩٣٤. ولذلك فقد أعلنت استمرارها في محاولتها لتهويد فلسطين عندما ربطت بين مستقبلها وبين موافقة الأقلية اليهودية.

ومهما كانت دوافع بريطانيا لاتخاذ هذا القرار، فالأمر الذي لا شك فيه، هو أن ثورة الشعب العربي ضدها وضد حكمها في كل جزء من أجزاء فلسطين، وتمسّك شعب فلسطين بوحدته وبقيادته، قد قلب الخطط الانكليزية رأساً على عقب، واجبر بريطانيا على تغيير أسلوبها. . . ولكن لا لمصلحة الحق والعدالة ولا ايماناً بحرية شعب فلسطين وحقه في تقرير مصيره، وإنما لمصلحة مؤامراتها، ولمصلحة استعمارها، ولمصلحة الصهيونية العالمية.

٩ ـ مؤتمر لندن والكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩[22]

وتنفيذاً للقرار الذي أصدرته الحكومة البريطانية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨،

---

(٢١) انظر: بلاغ الحكومة البريطانية رقم ٣٨/٨، وبلاغها الذي ألقاه وزير المستعمرات في مجلس العموم بتاريخ ١٩٣٨/١١/٢٤، رقم ٣٨/٩. وقد نُشر البلاغان باللغة العربية من قبل حكومة الانتداب في فلسطين، وهما مثبتان في: المصدر نفسه، تحت الوثيقتين رقم (٣٦) و(٣٧)، ص ٢٦٤ ـ ٢٧٥.

(٢٢) *Conferences on Palestine: United Kingdom- Arab Meetings, 4th February - 17th March 1939* (London: [n.pb.], 1939), and

بلاغ حكومة الانتداب الرسمي رقم ٣٩/٢ المتضمن النص الكامل للكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩، وقد أصدرت الحكومة نسخة منه باللغة العربية.

بعد فشل كل مشاريع التقسيم، وجهت الدعوة إلى حكومات: مصر والسعودية والأردن والعراق واليمن، للاشتراك في مؤتمر بريطاني - عربي - يهودي يعقد في لندن، ويشترك فيه ممثلون عن عرب فلسطين، لمعالجة الحالة في فلسطين معالجة جذرية وحاسمة. وفي شباط/فبراير ١٩٣٩ انعقد المؤتمر، وكان الانكليز يجتمعون مع العرب في الصباح ومع اليهود في المساء. وأصرّ العرب منذ الجلسات الأولى على ضرورة بحث القضية بصدق وبساطة، والكفّ عن الاستمرار في تمثيل السياسة ذات الوجوه المتعددة التي جرت عليها بريطانيا، والتي كانت السبب في كل الاضطرابات والضحايا في فلسطين. ولخصوا مطلبهم باعلان فلسطين دولة مستقلة موحدة، والغاء الانتداب ووقف الهجرة اليهودية وانتقال الأراضي، وتسوية العلاقات بين بريطانيا والدولة الفلسطينية بمعاهدة مماثلة لمعاهدات العراق وسوريا ولبنان مع بريطانيا وفرنسا.

وكان من الممكن التوصُّل في هذا المؤتمر إلى تسوية للقضية، لولا انجذاب بريطانيا الدائم الى خططها ومشاريعها الاستعمارية المبيتة، ولولا تدخل أمريكا آنذاك لمصلحة الصهيونية وخضوع الدولتين للضغط الصهيوني. فعلى الرغم من عدالة المطلب العربي وديمقراطيته، راحت بريطانيا تلف وتدور حوله، محاولة ايجاد ثغرة في الصف العربي الموحَّد، أو في مطلبه البسيط العادل. فقدمت من عندها مشروعاً لحلّ القضية يتلخص بالمبادىء التالية:

أ - الموافقة مبدئياً على قيام حكومة فلسطينية مستقلة ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة تضمن مصالحها العسكرية والاقتصادية.

ب - تسبق قيام الحكومة فترة انتقال لا تقل مدتها عن عشر سنوات، تجري خلالها تطورات دستورية، كأن تضم إلى المجلس الاستشاري والمجلس التنفيذي أعضاء من العرب.

ج - يشترط موافقة العرب واليهود على أسس هذا المشروع أولاً، كما يشترط نجاح التطورات الدستورية ثانياً، حتى يمكن إنهاء فترة الانتقال بعد انقضاء السنوات العشر، ويمكن إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة.

وقد رفض ممثلو العرب واليهود هذا المشروع؛ رفضه العرب لطول فترة الانتقال، ولاشتراط انهائها واعلان الحكومة المستقلة بموافقة اليهود وتعاونهم. ورفضه اليهود لأنه يعلن استقلال فلسطين دولة موحدة ديمقراطية، وهم أقلية غير قادرة على تسلّم زمام السلطة أمام أغلبية العرب الساحقة، ولأنه يخالف اتفاقهم مع بريطانيا على جعل فلسطين يهودية كما هي انكلترا انكليزية.

الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩: وعلى اثر فشل مؤتمر لندن، أعلنت الحكومة

البريطانية بأنها ستقرر سياسة نهائية فلسطين، وأنها ستنفذ هذه السياسة الجديدة بقطع النظر عن قبولها أو رفضها من أي الفريقين العربي واليهودي. وفعلاً أصدرت بريطانيا في ١٧ أيار/مايو ١٩٣٩ كتاباً أبيض، ضمنته هذه السياسة الجديدة. وفيما يلي خلاصة لهذه السياسة:

أ ـ تصرح حكومة جلالته بعبارة لا لبس فيها ولا إبهام أنه ليس من سياستها جعل فلسطين دولة يهودية، لأن ذلك يخالف التزاماتها نحو العرب، كما أنها لا تستطيع أن توافق على أن مراسلات حسين ـ مكماهون تشكل أساساً عادلاً للادعاء بوجوب تحويل فلسطين إلى دولة عربية مستقلة. إن حكومة جلالته ترغب في أن ترى قيام دولة فلسطينية مستقلة يشترك فيها العرب واليهود لممارسة الحكم فيها، ولكن لا بد من أن يسبق ذلك نشوء علاقات طيبة بين العرب واليهود. وعليه لا بد من فترة انتقال تحتفظ خلالها حكومة جلالته بالمسؤولية النهائية بصفتها السلطة المنتدبة.

ب ـ وفي ضوء هذه السياسة الجيدة أعلنت بريطانيا المبادىء الثلاثة الآتية:

(١) إن سياسة حكومة جلالته هي أن تقوم خلال عشر سنوات دولة فلسطينية مستقلة.

(٢) وبعد انقضاء خمس سنوات على توطيد الأمن والنظام، تقوم هيئة ملائمة من ممثلي أهل فلسطين وحكومة جلالته بوضع الترتيبات الدستورية خلال فترة الانتقال ودستور فلسطين.

(٣) إذا ظهر لحكومة جلالته بعد انقضاء عشر سنوات، أن الظروف تتطلب ارجاء تشكيل الدولة الفلسطينية المستقلة، فإنها تستشير ممثلي أهل فلسطين وعصبة الأمم والدول العربية قبل اتخاذ قرار بشأن هذا الإرجاء. ولكن إذا قر رأيها على هذا الإرجاء، فإنها تدعو هؤلاء الفرقاء للتعاون معها في وضع السياسة المقبلة.

ج ـ وسجّلت بريطانيا في كتابها المذكور بعض الحقائق واتخذت القرارات الهامة التالية:

(١) اعترفت بأنها ساعدت على نشوء الوطن القومي اليهودي مساعدة فعالة بحيث صار من الصواب أن يتمتع أهل فلسطين بما أمكن من السرعة بحقوق الحكم الذاتي التي يمارسها أهالي البلاد المجاورة.

(٢) وقررت تحديد الهجرة اليهودية إلى فلسطين نهائياً، فأعلنت السماح لآخر مرة بهجرة ٧٥ ألف يهودي خلال خمس سنوات، ثم ايقاف الهجرة نهائياً إلا إذا قبل بها العرب.

(٣) وأعلنت كذلك عزمها على معالجة مشكلة الأراضي باصدار تشريعات، تمنع، أو تحدد، أو تبيح، انتقال الأراضي لليهود حسب ظروف كل منطقة من مناطق فلسطين.

وعندما تقدمت بهذا المشروع الى مجلس العموم البريطاني، تعهدت رسمياً وبشرف بريطانيا والامبراطورية بتنفيذ هذه السياسة في فلسطين، دون مراعاة لرفض العرب أو اليهود.

العرب يتحفظون تجاه المشروع: وعلى اثر اعلان السياسة الجديدة عكفت الدوائر العربية على دراسة تفاصيلها وأهدافها وظروف تنفيذها، فوجدت أن موضوع التطور الدستوري واعلان الدولة الفلسطينية جاء غامضاً ومطّاطاً، وفيه ما يجعل تنفيذها رهناً بموافقة اليهود أولاً واقتناع بريطانيا أخيراً. وقد علمتهم التجارب السابقة عدم الثقة بوعود بريطانيا وعهودها، خصوصاً إذا كانت تحت تأثير الكفاح العربي وضرباته الشديدة، وأكسبتهم خبرتهم ببريطانيا ونواياها خلال ربع قرن من العلاقات والنضال، أنها مصممة على اقامة الدولة اليهودية في فلسطين، وأنها تستسنح الفرص لتحقيق هذا الهدف. فقد أعلنت أكثر من مرة ـ تحت وطأة الثورات العربية ـ مثل هذه السياسة، ولكنها كانت لا تلبث أن تعود عنها بعد أن تحقق أهدافها المحلية من وراء هذا الاعلان.

كل هذه العوامل جعلت العرب يقابلون المشروع بتحفظ شديد، فأصدرت اللجنة العربية العليا لفلسطين بياناً من بيروت بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٣٩، تندِّد فيه بسياسة اللف والدوران والغموض التي اتبعتها بريطانيا في كتابها الأبيض الجديد، وتنتقد ربط تنفيذ السياسة الجديدة بموافقة اليهود الذين لا يمكن أن يوافقوا عليها. وكذلك وقفت البلدان العربية المشتركة في مؤتمر لندن موقفاً متحفظاً من المشروع، تاركة للزمن الذي حددته بريطانيا كشف حقيقة نواياها، طالما أنها أعلنت بأنها ستنفذه بصرف النظر عن معارضة العرب واليهود.

اليهود يرفضون الكتاب الأبيض: أما اليهود فقد سارعوا إلى رفض المشروع البريطاني الجديد، وأذاعت الوكالة اليهودية بياناً مطولاً ضده، ذكّرت بريطانيا فيه باتفاقاتها السرية والعلنية، وبسياستها وتصريحاتها التي تخالف الأساس الذي قام عليه هذا المشروع. وذكرت الوكالة في نهاية بيانها: «ان سياسة الكتاب الأبيض منافية لحقوق اليهود الطبيعية في فلسطين، وأن أبطال اليهود الذين برهنوا على قوتهم وصلابتهم في تأسيس الوطن القومي اليهودي يعرفون كيف يدافعون عن الهجرة اليهودية والوطن القومي اليهودي والحرية اليهودية».

ومن الجدير بالذكر في مجال الحديث عن الكتاب الأبيض، ان نعيد إلى الأذهان انه

صدر خلال ثورة العرب الكبرى في فلسطين، التي نشبت عام ١٩٣٦ واستمرت حتى عام ١٩٤٠، حينما قضت ظروف الحرب العالمية الثانية بايقافها. وقد كانت الثورة تسيطر عام ١٩٣٩ على معظم أجزاء فلسطين، وكانت جيوش بريطانيا تقف عاجزة عن اخمادها أو التقليل من ولاء الشعب العربي لها ولقيادتها وقوانينها.

بريطانيا تتولى تهجير اليهود إلى فلسطين

١ ـ مراحل الهجرة

في هذه الفترة التي تظاهرت بريطانيا خلالها بالعمل لحل المشكلة الفلسطينية كانت تعمل علناً وسراً وبكل الوسائل، على وضع البلاد في حالات اقتصادية وعددية يهودية تمكّنها من إقامة دعائم الوطن القومي، تمهيداً لقيام إسرائيل. فبعد أن وضع هربرت صموئيل أسس سياسة التهويد الاقتصادية والادارية والتشريعية، وبعد أن رسم طريق انتقال الأراضي لليهود، راحت بريطانيا تسعى بالاشتراك مع اللجنة الصهيونية لحشد اليهود في فلسطين لتأمين هذه الأغلبية العددية.

فعلى الرغم من كل وعود بريطانيا وبياناتها المطمئنة للعرب على كيانها وثقافتهم ولغتهم، وعلى الرغم من كل محاولاتها الخادعة، فقد كان تعيينها لهربرت صموئيل الصهيوني المعروف أول مندوب سام لفلسطين، يحمل معنى تصميمها على تهويد فلسطين، وفيه استرعاء لانتباه جميع اليهود إلى هذا التصميم. فقد أثار تعيين هذا الوزير البريطاني، المعروف بحماسته للوطن القومي، عواطف يهود العالم وحماستهم إلى دولتهم الموعودة، ودفعت تشريعاته المناقضة لكل تصريح بريطاني الكثيرين منهم إلى دخول فلسطين. كما أدى تشجيع الحكومة البريطانية وتسهيلاتها للمهاجرين اليهود ولرؤوس أموالهم في فلسطين، إلى انتصار رأي الصهيونيين المتطرفين على رأي اليهود المعتدلين، الذين كانوا يرون في التحمس للدولة اليهودية في فلسطين خطراً على اليهود في كل بلد يقيمون فيه.

وأمام النجاح الذي وفرته بريطانيا للصهيونيين منذ أوائل عهد ادارتها في فلسطين، سارعت المؤتمرات الصهيونية الى اصدار قراراتها الاجماعية بتأييد قيام الدولة اليهودية في فلسطين، وإلى حث كل يهود العالم على الهجرة ونقل رؤوس الأموال إلى فلسطين. وأنشأت وكالات التهجير العلنية والسرية، ورصدت الأموال الطائلة، ورسمت الخطط وهيأت الوسائل لذلك في معظم دول العالم.

وأدت رعاية السلطات البريطانية وحمايتها للمؤسسات والمنظمات اليهودية في داخل فلسطين، إلى اتساع أعمال اليهود واستغلالهم، وتملكهم، وإلى نمو مصالحهم

ونفوذهم. حتى أصبح لليهود وللوكالة اليهودية بشكل خاص ما لحكومة الانتداب من صلاحيات في كل المجالات، وأصبح لوايزمن في شؤون فلسطين مثل صلاحيات المندوب السامي إن لم يكن أكثر من ذلك[٢٣].

وبعد هربرت صموئيل سار جميع المندوبين السامين على اثره رغم البيانات والحلول التي كانت بريطانيا تطلع بها بين الحين والآخر لتغطية خططها ولتخدير عرب فلسطين، بل فاقه بعضهم في تشجيع الهجرة اليهودية الرسمية وغير الرسمية، وفي تسهيل اقامة المهاجرين وتجنيسهم وتملكهم وممارسة استغلالهم في فلسطين. حتى ان عدد المهاجرين الرسميين بلغ في عهد آرثر واكهوب (١٩٣١ - ١٩٣٦) ١٦٤,٢٦٧، وبلغ عدد المهربين منهم (٨٨,٥٣٠). أي ما يعادل (٤١,٠٦٨) سنوياً، مع أن معدّل الهجرة السنوي لم يزد على سبعة آلاف مهاجر منذ عام ١٩١٨ حتى عام ١٩٣١. ولم يتورّع آرثر واكهوب نفسه من الاعتراف بهذه الحقيقة عام ١٩٣٣ فقال: «يحزنني جداً أن أرى عدداً كبيراً من اليهود يدخلون البلاد تهريباً بصورة غير مشروعة، وعددهم لا يقل في الواقع عن عدد اليهود غير المهربين». وارتفع عدد اليهود في عهده من ١٧٠ ألفاً عام ١٩٣١، إلى ٣٢٤,٢٦٧ في أواخر عام ١٩٣٦[٢٤].

ولم تستطع اللجنة الملكية البريطانية إلاّ أن تؤكد في تقريرها تغاضي بريطانيا عن هجرة اليهود المهربين فقالت: «وقد كان دخول اليهود الى فلسطين دخولاً غير مشروع، ظاهرة الظواهر البارزة في سنتي ١٩٣٣ - ١٩٣٤، فكان هؤلاء يقطعون الحدود من سوريا وشرق الأردن ومصر أحياناً، كما كانوا يصلون إلى المياه الفلسطينية في سفن مستأجرة خصيصاً لهذا الغرض، وينزلون إلى الساحل تحت ستار الظلام يساعدهم في ذلك يهود مقيمون في فلسطين»[٢٥].

كل هذا وبريطانيا لا تحرك ساكناً، بل تكتفي بأن تكرر في كل بيان تذيعه، وتؤكد في كل حل تقترحه اهتمامها بتحديد الهجرة ومراقبتها وربما توقيفها، حرصاً على قدرة البلاد الاستيعابية، وعلى حقوق السكان، ثم تلجأ إلى اصدار كتاب أبيض لتطمين العرب على مستقبلهم، وتبديد مخاوفهم، على كيانهم وحقوقهم ولغتهم وثقافتهم!

---

(٢٣) محمد رفعت، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٩)، الفصل ٢٥، «فلسطين».

(٢٤) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ادارة فلسطين، الهجرة اليهودية إلى فلسطين: دراسة من ثلاثة أقسام؛ سعدي بسيسو، الصهيونية: نقد وتحليل (القدس: المطبعة التجارية، [١٩٤٥]). وفي عام ١٩٣٣ كانت مصر والعراق والأردن تخضع للانتداب البريطاني، وكانت سوريا تخضع للانتداب الفرنسي، وكان موظفو الانتداب في هذه الأقطار ينفذون سياسة حكوماتهم بتشجيع الهجرة اليهودية. (المؤلف).

(٢٥) بريطانيا العظمى، اللجنة الملكية لفلسطين، تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، عرض على البرلمان بأمر جلالته في شهر تموز ١٩٣٧ (القدس: مطبعة فلسطين، ١٩٣٧)، ص ٣٨٢.

وفي مقارنة سياسة بريطانيا العملية التي كان يطبقها مندوبوها السامون في فلسطين، مع تصريحاتها الرسمية عن الهجرة اليهودية، التي كانت تضمنها كتبها البيضاء، تتضح حقيقة الخطة البريطانية تجاه العرب والصهيونية في المستقبل الذي رسمته لفلسطين.

أ ـ فقد ذكرت عن الهجرة في الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢ ما يلي: «أما فيما يتعلق بسكان فلسطين اليهود فالظاهر أن بعضهم يخشى أن تنحرف حكومة جلالته عن السياسة المدرجة في التصريح الصادر سنة ١٩١٧، ولذا من الضروري التأكد مرة أخرى بأن هذه المخاوف لا أساس لها، وان ذلك التصريح الذي تأيد في مؤتمر دول الحلفاء الكبرى المنعقد في سان ريمو ثم في معاهدة سيفر هو غير قابل للتغيير. ومن الضروري لأجل تطبيق هذه السياسة، تمكين الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها بالمهاجرة، ولكن هذه المهاجرة لا يمكن أن تكون كبيرة إلى حد يزيد، في أي ظروف كانت، على مقدرة البلاد الاقتصادية على قبول مهاجرين جدد إذ ذاك. ومن الضروري ضمان عدم صيرورة المهاجرين عالة على أهالي فلسطين عموماً، وعدم حرمان أية فئة من السكان الحاليين من أشغالها، وقد جرت المهاجرة حتى الآن على هذه الشروط وبلغ عدد المهاجرين منذ الاحتلال البريطاني نحواً من ٢٥ ألف مهاجر».

ب ـ وذكرت في الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠ ما يلي: «وُضع مؤخراً النظام الذي تتبعه حكومة فلسطين في مراقبة الهجرة إلى فلسطين على بساط البحث والتدقيق من جميع وجوهه. وثبت أنه بموجب هذا النظام ادخل كثير من الأشخاص ممن لم يكن في استطاعتهم أن يحصلوا على التأشير على جوازاتهم لو كانت جميع الحقائق عنهم معلومة، والحكومة لا تباشر مراقبة فعالة في ما يتعلق باختيار المهاجرين من الخارج إلى فلسطين».

«ان حكومة جلالته في نور التحقيق الذي جرى في مشكلتي المهاجرة والبطالة تعتبر أن توقيفها المهاجرة بموجب جدول العمل في شهر أيار/مايو الماضي كان مبرراً تماماً. ذلك أن حكومة جلالته عندما قررت توقيف اصدار الشهادات أخذت بعين الاعتبار الآراء التي أعرب عنها في تقرير لجنة شو من جهة عدم وجود أراض كافية ومن جهة ضرورة تشديد المراقبة على المهاجرة.

«وهناك ناحية أخرى غير مرضية هي أن عدداً كبيراً من المسافرين الذين يدخلون البلاد بالاستناد إلى اذن يخولهم الاقامة مدة محدودة يبقون في البلاد دون موافقة، ويقدر عدد الذين دخلوا من هذا الصنف في السنوات الثلاث الأخيرة بنحو ٧٨٠٠ شخص، ثم يلي ذلك ناحية خطرة أخرى هي عدد الذين يدخلون البلاد مجتنبين أماكن المراقبة على الحدود».

ج ـ وفي بيان الحكومة الانكليزية عام ١٩٣٧ عن توصيات اللجنة الملكية ذكرت ما يلي:

«إن التقسيم سيؤمّن وطناً قومياً يهودياً ويجعله في نجوة من كل احتمال بأن يوضع في المستقبل تحت حكم العرب، وهو يحول وطن اليهود القومي إلى دولة يهودية لها السيطرة الكاملة على الهجرة، ويكتسب رعايا هذه الدولة وضعية مماثلة للوضعية التي يتمتع بها رعايا البلدان الأخرى، وفي النهاية ينتهي اليهود من الحياة «كأقلية».

د ـ وفي تقرير اللجنة الملكية سنة ١٩٣٧ جاء ما يلي: «وأما بخصوص المهاجَرة فينبغي إذا ظل الانتداب معمولاً به أن يبقى مقدار الهجرة اليهودية مقيداً في الدرجة الأولى بقدرة فلسطين الاقتصادية على الاستيعاب، على أن يكون خاضعاً أيضاً لما تسمّيه اللجنة بالحد الأساسي الأعلى، على أن يكون للهجرة اليهودية من كافة الأصناف حد أعلى لا يجوز أن تتجاوزه، وهذا الحد الأعلى يجب أن يحدد باثني عشر ألف مهاجر في السنة خلال السنوات الخمس المقبلة».

هـ ـ وفي الكتاب الأبيض الانكليزي الصادر في سنة ١٩٣٩ أشارت بريطانيا للهجرة بما يلي:

«تكون الهجرة اليهودية خلال السنوات الخمس التالية بمقدار من شأنه أن يزيد عدد السكان اليهود في فلسطين إلى ما يقرب من ثلث مجموع سكان البلاد، بشرط أن تسمح قدرة الاستيعاب الاقتصادية بذلك، فإذا أخذت بعين الاعتبار الزيادة الطبيعية المتوقع حصولها في عدد السكان العرب واليهود وحساب عدد المهاجرين اليهود غير الشرعيين الموجودين الآن في البلاد فإن ذلك يسمح بادخال نحو من (٧٥٠٠٠) مهاجر يهودي خلال السنوات الخمس التالية اعتباراً من أول نيسان/ابريل من السنة الحالية، ولدى انقضاء السنوات الخمس المشار إليها لا يسمح بهجرة يهودية أخرى إلا إذا كان عرب فلسطين على استعداد لقبولها».

٢ ـ إحصاءات الهجرة السنوية

وعلى الرغم من هذه التصريحات الرسمية المطمئنة، فقد بلغ عدد المهاجرين اليهود بالطريق الرسمي حتى عام ١٩٢٩، (٩٩٨٠٦) مهاجرين، وبلغ عددهم (٢٨٢,٦٤٥) مهاجراً حتى عام ١٩٣٦، وارتفع عددهم في عام ١٩٤٦ إلى (٤٠٥,٤٤١) مهاجراً يهودياً[٢٦]. يضاف إلى هذا العدد (٢٥) ألف مهاجر دخلوا البلاد مع الجيش البريطاني أثناء الاحتلال، و(٨٨,٥٣٠) دخلوا البلاد مهرَّبين خلال عهد آرثر واكهوب بين عامي ١٩٣٣ و١٩٣٦. وارتفع عدد اليهود في فلسطين من (٥٠) ألفاً عام ١٩١٨ إلى (٦٢٩) ألف يهودي عام ١٩٤٧، حسب آخر احصاء بريطاني.

ومقابل هذه الهجرة اليهودية الكاسحة إلى فلسطين، وقفت بريطانيا بكل أساليبها وتشريعاتها في وجه أية هجرة عربية أو غير عربية. فلم يدخل فلسطين خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٢٠ و١٩٣٧ سوى (٢٠,٠٧٣) مهاجراً من غير اليهود[٢٧].

---

(٢٦) بريطانيا العظمى، تاريخ فلسطين السياسي تحت الإدارة البريطانية: المذكرة التي قدمتها بريطانيا العظمى سنة ١٩٤٧ إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، ترجمة فاضل حسين (بغداد: مطبعة الرابطة، ١٩٥٦).

(٢٧) بريطانيا العظمى، اللجنة الملكية لفلسطين، المصدر نفسه.

٣ ـ جنسيّات المهاجرين اليهود

والمهاجرون اليهود الذين وفدوا على فلسطين ليسوا من سكان فلسطين، ولم يكونوا يوماً كذلك، لا هم ولا آباؤهم أو أجدادهم. إنما هم غرباء وفدوا من أوروبا وآسيا وأفريقيا، ولم تربطهم بفلسطين أية رابطة سابقة سوى الديانة اليهودية. وكانت تسيطر عليهم الفكرة الصهيونية العدوانية المتعصبة، وتدفعهم أحلام مهووسة لإجلاء أهل فلسطين وإقامة إسرائيل.

فقد دخل البلاد بين عامي ١٩١٩ و١٩٤٣ (٣٨١,٨٧٤) يهودياً. كان منهم (١٤٢,٣٢٢) بولندياً، و(٤٥,٠٥١) ألمانياً، و(٣١,٢٢٣) سوفياتياً، و(٩٩٠٨) غساوياً، و(٧٢١٨) يونانياً، و(٨٠٨٤) أمريكياً من الولايات المتحدة، و(١٠٩٠٤) تشيكوسلوفاكيّاً، و(٢٢,٦٠٩) رومانيّاً، و(١٤,٨٩٠) مهاجراً من جمهوريات البلطيق، و(٤١١٥) مجرياً، و(٧٠٨١) تركياً، و(٦١٠١) عراقياً، و(١٤,٠٢٠) يمنيّاً. وكان البقية من بلاد أوروبية وافريقية وآسيوية أخرى. وكذلك دخل البلاد خلال فترة الحرب العالمية الثانية (٤٥,٨٥٠) مهاجراً معظمهم من دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية[٢٨].

هذه لمحة موجزة عن أساليب بريطانيا في تهويد فلسطين، وعن نوعية المهاجرين اليهود وعددهم خلال هذه الفترة الوجيزة. فإذا عرفنا أن سكان فلسطين عام ١٩١٨ كان (٧٠٠) ألف نسمة، منهم (٦٥٠) ألف عربي وخمسون ألف يهودي، أدركنا الخطة المجرمة التي رمت إليها بريطانيا من عملية التهجير الواسعة السريعة. فقد كانت تأمل أن تؤمن أغلبية عددية يهودية في فلسطين، تمكنها من فرض الحل المبيت لمستقبلها في أسرع فرصة ممكنة. غير أن وعي العرب على مؤامرتها ومقاومتهم لخططها بالثورات الشعبية المتعاقبة، وكثرة تناسلهم ضيعتا عليها حلمها وخطتها[٢٩].

هكذا سارت بريطانيا في فلسطين منذ احتلالها عام ١٩١٨، وهكذا خلقت قضية الأقلية اليهودية التي راحت تدعي في ما بعد عجزها عن حلها لانعدام التفاهم بين العرب واليهود!

وقد وصف الكاتب الأمريكي اليهودي الفريد ليلنتال بريطانيا في فلسطين فقال:

«وإذا شئنا أن نعدد الخدمات التي قدمتها بريطانيا لليهود لوجدناها كثيرة وواضحة: ففي خلال انتدابها على فلسطين سمحت للمؤسسات اليهودية بادارة شؤونها بحرّية، كما سمحت بإنشاء الوكالة

---

(٢٨) نشرة الوكالة اليهودية الاحصائية لعام ١٩٤٥.

(٢٩) Chaim Weizmann, *Trial and Error: The Autobiography of Chaim Weizmann* (New York: Harper and Row, 1966).

اليهودية واعترفت بها كهيئة رسمية تنطق باسم فلسطين. وكذلك سهَّلت الهجرة اليهودية بشتى الطرق والوسائل، حتى بلغ عدد اليهـود المهاجـرين في نهاية الحـرب العالميـة الثانيـة نصف مليون». ورغم احتجاجات العالمين العربي والإسلامي المتواصلة على هذه السياسـة الراميـة إلى تهويـد فلسـطين، فقد ارتفعت نسبـة اليهود من ١١ بـالمائـة عام ١٩٢٢ إلى ٣٢ بـالمائـة عـام ١٩٤٥. وأكثر من ذلك فقد زودت بريطانيا يهود فلسطين بالأسلحة الحديثة والدبابات والاعتدة الحربية ليتسنى لهم الدفاع عن أنفسهم وكيانهم عند الاقتضاء[٣٠].

(٣٠) ألفريد ليلنتال، ثمن إسرائيل، ترجمة حبيب نحولي وياسر هـواري (بيروت: سلسلة كتـاب الملايين، ١٩٥٣).

الفصل الرابع

الشركة الانكلو - امريكية في فلسطين

١٩٣٩ - ١٩٤٧

التنافس الأنكلو ـ أمريكي على الاستعمار في الشرق الأوسط

كانت بريطانيا عازمة عزماً أكيداً على تهويد فلسطين وخلق إسرائيل، لا منذ احتلالها فحسب، وإنما منذ رسمت سياستها الاستعمارية في مطلع القرن العشرين. وقد عملت على تحقيق هذا الهدف بشتى الطرق وبمختلف الوسائل، وكانت هي والصهيونية العالمية طيلة هذه الفترة على اتفاق تام حول الأسس والأساليب والنتائج.

غير أن بريطانيا كانت دائماً تحاول التهرب من الاعتراف صراحة بهذه الحقيقة. فقد كان بينها وبين العرب عهود ومواثيق، وكان لها في بلادهم قواعد عسكرية ومصالح اقتصادية، وكان يربطها مع كثير من حكامها علاقات تحالف وود وصداقة تقليدية. فكان لهذه الاعتبارات أثر واضح في خطط بريطانيا التنفيذية، وكان لها علاقة مباشرة بالمظهر الذي يجب أن تظهر فيه في فلسطين العربية.

وكذلك فقد كان لوعي العرب الفلسطينيين على مؤامرتها ضدهم، ومقاومتهم العنيفة لسياستها واجراءاتها، وثوراتهم المتتالية على احتلالها، أثر قوي أيضاً على خططها وأساليبها التهويدية.

لذلك فقد مضت بريطانيا في تنفيذ خطتها ولكن على طريقتها الخاصة، تسير في سياسة التهويد خطوة خطوة، تستغل الظروف وتنتهز الفرص للقضاء على عروبة فلسطين وإخراج إسرائيل الى حيز الوجود. فكانت تضطر أمام سخط العرب وثوراتهم العنيفة الى التوقف عن التنفيذ حيناً، أو إلى التظاهر بالتراجع عن سياستها هذه أحياناً. وكانت كلما هددت مركزها أو مصالحها، موجة سخط أو عاصفة نقمة وكراهية في بلاد العرب نتيجة سياستها الصهيونية، أسرعت إلى التظاهر بمظهر المظلوم

في فلسطين، وراحت تتستر وراء مهمة الانتداب الصعبة، وتتغنى بشعار الحكم الذاتي وفترة الانتقال وحق تقرير المصير. ولكنها كانت لا تلبث بعد أن تحس بنجاح الخديعة والتخدير، أن تعود إلى نفس طريق التهويد، وتعمل بعزم وتصميم على تحقيق هدفها المرسوم.

وكانت الصهيونية العالمية تعرف حقيقة هذه النوايا البريطانية وتثق باخلاصها، ولكنها كانت دائماً تستعجل التنفيذ؛ فقد كانت تخشى على حلمها من تدخل الوعي العربي المفاجىء، وتخاف عليه من نمو قوة العرب العسكرية، ومن ازدياد قوة مركزهم السياسي والاقتصادي والاستراتيجي في مخططات الصراع العالمي. فقد كانت تشتد في حث بريطانيا على الاسراع في سياسة التهويد، وتستعجلها تنفيذ الاتفاق دونما مراعاة لأي اعتبار. وكانت بريطانيا تتريث وتستمهل تمشياً مع مركزها كدولة منتدبة، وحفاظاً على مركزها في الوطن العربي وعلى مصالحها المنتشرة في كل مكان فيه.

هكذا كان موقف بريطانيا في فلسطين، تتجاذبه تيارات متعاكسة عدة. فهي مصممة على تهويد فلسطين وخلق إسرائيل، ولكنها مقيدة بمراعاة مركزها ومصالحها في بلاد العرب من جهة، ومكرهة على الخضوع لواقع المقاومة الفلسطينية من جهة أخرى. وحليفتها الصهيونية واثقة من نواياها، ولكنها ترفض قبول هذا التفسير، وتلح عليها بسرعة التهويد وتستعجل ساعة التنفيذ.

وظل أمر بريطانيا كذلك، إلى أن اضطرت تحت وطأة الثورة العربية الفلسطينية إلى إصدار كتابها الأبيض لعام ١٩٣٩. فعلى الرغم من أن صدور هذا الكتاب الجديد كان في ضوء نفس الاعتبارات التي ذكرناها، والتي صدرت في ضوئها كل الكتب البريطانية السابقة، فقد اتسعت بسببه شقة الخلاف بينها وبين الصهيونية. وتردّت العلاقات بينهما بعد اقراره، الى الحد الذي شجع الوكالة اليهودية على مخاطبة بريطانيا بقولها: «ان ابطال اليهود الذين أثبتوا قوتهم في تأسيس الوطن القومي يعرفون كيف يدافعون عن الهجرة اليهودية والحرية اليهودية». هذا مع العلم بأن الخلاف بينهما لم يكن خلافاً على الأساس والجوهر، إنما كان خلافاً على الزمن والأسلوب فقط.

والتهديد اليهودي لبريطانيا، لم يكن ـ طبعاً ـ تهديداً بالقطيعة واعلان الحرب عليها، فالصهيونية اعقل من أن تنحو هذا المنحى في علاقاتها مع الانكليز، الذين احتضنوها ورعوها ومنحوها وطناً قومياً في فلسطين. إنما كان تهديداً بتجميد خدمات الصهيونية العالمية للاستعمار البريطاني والرأسمال البريطاني، والانحياز إلى منافسها الجديد القوي «الامبريالية الأمريكية»، الباحثة عن مناطق النفوذ الجديدة والمتطلعة بشوق إلى المنطقة العربية قلب الشرقين الأدنى والأوسط.

أما أمريكا، فلم يبدأ اهتمامها الفعلي بالقضية الفلسطينية إلا بعد أن نشط الرأسمال

الأمـريكي في البحث عن قـواعـد أمينـة لــه في الشرقـين الأدنى والأوسط، ليؤمن من خلالها التسرب والسيطرة والاستغلال في جميع أجزاء المنـطقة. ومنـذ اللحظة الأولى في هذا النشاط، اكتشف الاحتكاريون الأمريكان، بأن بريطانيا هي منافستهم القويـة في هذا الجزء من العـالم، فهي تسيطر سيـطرة فعلية عـلى شؤون معظم بلدانـه السياسيـة والاقتصادية والعسكرية.

وكان تضخم الرأسمال الأمريكي وجشعه للامتداد والسيطرة، قد بلغا الذروة العام ١٩٣٩. وكـانـت الاحتكارات الـبريـطانيـة القـويـة المتمـركـزة في معـظـم منـاطق أمله وتطلعه، والروح الألمانية الجديدة المتوثبـة للاستعـمار والاستغلال، تضـايقانـه وتسدان الأبواب في وجهه؛ فقـد كانت منـطقة الشرقـين الأدنى والأوسط هي قبلة أنظار جميـع القـوى الاستعمارية المتنافسـة، بسبب مركـزها وخـيراتها الكثـيرة، وتـأخـر شعـوبهـا، وصـلاحهـا كسـوق استهـلاكيـة عـظيمـة. إذ ان منـاطق الشرق الأقصى وأوروبـا والأمـريكتين وجنـوب إفريقيـا، كانت كلهـا تقريبـاً مناطق مغلقـة بوجـه أي استعـمار جـديد. فـاليابـان وهولنـدا وبريـطانيا وفـرنسا متمـركزة في الشرق منـذ عهـد بعيـد، والولايات المتحدة تحتكر الأمريكيتين، وأوروبا محجوزة لدولها تقريباً.

وبحث الاحتكاريون الأمريكان عن مستقبلهم خارج أمريكا في ضوء هذا الواقـع، فقـادهم حسهم الاستغلالي المـرهف، إلى ما يمكن أن يحققـه لهم قيام دولـة يهوديـة في فلسطين بمساعدتهم المادية والمعنويـة، سواء في حـربهم التنافسيـة مع خصمهم الأقـوى بريطانيا، أو في استخدامها كقاعدة أمينة ورأس جسر ثـابت لامتدادهم وسيـطرتهم في جميع أطراف المنطقة.

وكانت الصهيونية، كما لا تزال، تشكل جناحاً قوياً في الرأسمالية الأمريكيـة. وهي آنذاك، على الرغم من وثيق صلتها ببريطانيا، قد أصبحت قلقة خائفة على مغـامرتهـا في فلسطين من تردد السياسة البريطانية وتباطؤها في تنفيذ وعودها لها واتفاقاتها معهـا. وبـاتت تخشى تأثـير ثورات العـرب المتكررة، ونمـو مركـزهم في المنطقـة، على مـوقف بريطانيا منها ومن حلفهما المقدس، ومن آمالها في فلسطين. وكذلك بدأت تـلاحظ نمو شريكها الأمريكي المـتزايد، وشـدة تطلعـه إلى المراكـز والآفاق الجـديدة، وإمكـانيات تنفيذه الهائلة، وملامح مستقبله الـزاهر، فـوضعتها كـل هذه الاعتبـارات أمام مهمـة الترجيح والاختيار بين السيدين والمنفذين في هذه المرحلة.

ولم يكن صعبـاً على الصهيـونية آنـذاك أن ترجـح أو أن تختار. فقـد كانت الثـورة الفلسطينية الكبرى ضد بريطانيـا والصهيونيـة على أشـدها، وكـان مؤتمر لنـدن العربي الـبريطاني للعـام ١٩٣٩، والسياسـة البريـطانية الجـديدة التي تضمنهـا هذا الكتـاب. فاختارت السيد الأمريكي وارتمت في احضانه، ووضعت نفسها وامكانيـاتها في خـدمة

استعماره الجديد، سواء في صراعه التنافسي مع زميله البريطاني، أو في حربه مع الحركات الوطنية في مناطق أمله وتطلعه الجديد. وبدأت هي بالمقابل تدفعه لخدمة أغراضها في فلسطين، وتحارب باسمه ونفوذه كل حلّ للقضية لا يستهدف تهويد البلاد وإقامة دولة إسرائيل.

ومن الجدير بالمعرفة في هذا المكان من البحث، ان الصراع الذي ذكرنا أسبابه وظروفه وأطرافه، لم يكن بسبب الخلاف على مستقبل فلسطين، ولا انتصاراً من بريطانيا لحقّ العرب الصريح فيها، إنما كان صراعاً بين الاستعمارين الأمريكي والبريطاني على المراكز ومناطق النفوذ، وكان تنافساً بينهما على الاستئثار بخدمات الصهيونية الآنية والمقبلة في دولة إسرائيل المنتظرة في فلسطين. فالولايات المتحدة وبريطانيا كانتا متفقتين على كل الخطوط الاستعمارية العامة في المنطقة، وعلى ضرورة قيام إسرائيل في فلسطين. إلّا أن مثل هذا الاتفاق بينهما، أو بينهما وبين فرنسا، لم يَحُلْ في أي وقت دون تنافس هذه الدول ونشوب الصراع الداخلي في ما بينها، إمّا على الاستعمار، أو من أجل الاستئثار والانفراد في مراكز الاستغلال والاحتكار لكل منهما دون الآخرين. فالرأسمال الأمريكي لم يتوان ـ على الرغم من تحالفه مع الاستعمار العالمي ـ عن العمل بكل السبل لصالحه الخاص، أو لإزاحة النفوذين الانكليزي والفرنسي والحلول محلهما في كل منطقة من مناطق الاستعمار والنفوذ القديمة أو المأمولة.

وانحياز الصهيونية إلى الجانب الأمريكي في هذه المرحلة لا يعني قطع صلاتها نهائياً بالاستعمار البريطاني، ولا يمكن أن يعني تخلي بريطانيا عن رعايتها أو عن هدفهما المشترك في فلسطين، بل كانت العملية كلها صورة من أساليب الصهيونية في اغتصابها لفلسطين، وصورة من صور تنافس الدولتين الديمقراطيتين وتسابقهما على كسب إسرائيل لحساب كل منهما على انفراد، ولو كان ذلك على حساب الحق والعدالة وحق الشعوب في الحرية وتقرير المصير.

في ضوء هذه الاعتبارات عالجت الدولتان الديمقراطيتان قضية فلسطين، وفي ضوئها يمكن تفسير موقفهما من حق عرب فلسطين خلال فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها، وفي ضوء هذه الاعتبارات ذاتها يمكن تعليل حماستهما لانقاذ يهود أوروبا، ويمكن تصور الدوافع الحقيقية التي كانت تكمن وراء المزايدات والمنافسات الأنكلو ـ أمريكية في العطف على اليهود، وفي رسم مستقبل فلسطين. وفي هذا الفصل من البحث سأعرض الصورة التي عولجت بها هذه القضية من قبل الدولتين الديمقراطيتين.

١ ـ التنافس الأنكلو ـ أمريكي في فلسطين

كانت الصهيونية، وهي على صلة بهذه التطورات التنافسية بين بريطانيا وأمريكا، قد نشطت في اثارتها واستغلالها إلى أبعد حد. ونجحت في اقحام أمريكا في ميدان القضية الفلسطينية، كطرف قوي متحمس، إلى جانبها. وجعلت من هذا التدخل وسيلة قوية لإعلان الحرب على كل سياسة بريطانية، تتردد أو تتهاون في تهويد فلسطين. وجعلت منه أيضاً سبباً لاثارة مخاوف بريطانيا وشكوكها أولاً، ثم لإشعال نار التنافس بينها وبين أمريكا على ارضائها وتأييد مغامرتها في فلسطين في النهاية.

وفي الوقت نفسه كانت الصهيونية قد استطاعت أن تضلل بعض قطاعات الرأي العالمي وتوهمها بأن قضية اليهود المضطهدين في البلدان النازية، وقضية الصهيونية في فلسطين هما قضية واحدة. وإن كل عون ومساعدة للصهيونية في فلسطين، هما حتماً مساهمة في انقاذ أولئك المضطهدين، ومعالجة مجدية لتلك المأساة الإنسانية المحزنة. وسخرت هذا الشعور الإنساني المضلل لاستدرار عطف العالم الغربي على عدوانها على فلسطين، واتخذت منه وسيلة لاقتناص الوعود والتصريحات والمساعدات، الدولية والشعبية، لمساعدتها في بناء الوطن القومي اليهودي كملجأ لأولئك المضطهدين.

وهكذا دخلت أمريكا، أول معاركها التنافسية الاستعمارية مع بريطانيا في فلسطين، وخاضتها مستترة بثياب الحرية والإنسانية.. المعذبتين في معسكرات المانيا النازية، ومؤيدة بصيحات الاحتكاريين المرتبة وعواطف البسطاء المضللين.

ولقد توهمت بريطانيا في البداية، ان التدخل الأمريكي في قضية فلسطين مدفوع بعوامل انسانية خالصة، وأنه سيكون لمصلحة خطتها وأغراضها في النهاية. ولكنها لم تلبث، بعد وقت قصير، ان اكتشفت حقيقة هذه الدوافع، ولمست أغراض هذا التدخل وأهدافه، في فلسطين وفي المنطقة العربية. فبادرت إلى التخلي عن ترددها وتريثها، وسارعت تجاري أمريكا وتنافسها في ارضاء حليفتها الصهيونية، حفاظاً على حلفهما، وأملاً بالمركز في خدمات إسرائيل المنتظرة!

وكانت أول ملامح التدخل الأمريكي قد ظهرت في أوائل العام ١٩٣٩، عندما انعقد المؤتمر العربي البريطاني بلندن لبحث مستقبل فلسطين، واضطرت بريطانيا آنذاك، تحت وطأة الثورة الفلسطينية المشتعلة، إلى مباحثة العرب بشروط إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة. فقد تدخل الرئيس الأمريكي فجأة لدى بريطانيا، وطلب عدم الإقدام على اتخاذ مثل هذا القرار. ورضخت بريطانيا باسم التحالف والصداقة لضغط أمريكا وأعلنت، بناء على توسطها، ايقاف المباحثات.

ولكنها ما لبثت أن تبينت بعد هذا القرار، أن التدخل الأمريكي لم يكن عادياً ولا

طبيعياً، وان دوافعه لم تكن ودّية لها، أو انسانية بالنسبة لليهود. فقد كشف رد فعله في أمريكا وفي الأوساط الصهيونية عن مظاهر اتفاق أمريكي صهيوني، وأضفت التعليقات عليه صفة النصر الذي أحرزه هذا الاتفاق على السياسة البريطانية في فلسطين.

ودفعت هذه المظاهرة الجديدة بريطانيا إلى البحث والتحقيق في حقيقة العلاقات الأمريكية الصهيونية، وفي مدى علاقتها بمركزها ونفوذها لدى الصهيونية، وفي منطقة الشرقين الأدنى والأوسط. وقد قادها حسها الاستعماري المرهف، وحذرها الاحتكاري الشديد، إلى اكتشاف الحقيقة المفزعة، وإلى تحديد موقفها القريب والبعيد تجاهها. فسارعت إلى الاتصال بالصهيونية وطمأنتها على حلفهما في فلسطين، وأعلنت دون أسباب جديدة ـ فشل مؤتمر لندن، وانتهاء المباحثات العربية البريطانية.

ومنذ هذه المرحلة من تاريخ القضية، بدأ السباق الأنكلو ـ أمريكي على ارضاء الصهيونية وكسبها. وكانت حقوق عرب فلسطين هي المادة الأساسية في هذا السباق، وكانت فلسطين كلها هي السلعة التي جرى عليها المزاد الأنكلو ـ أمريكي لحساب الصهيونية.

فعندما اضطرت بريطانيا مرة أخرى، تحت ضربات الثورة الفلسطينية الكاسحة، وتحت ضغط الظروف المهددة بالحرب العالمية الثانية، إلى الاعتراف بالحد الأدنى من حقوق عرب فلسطين، واصدار الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩، سارع عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي يمثلون الحزبين، الحاكم والمعارض، إلى الطلب من لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس بحث اقتراحهم المستعجل بالغاء الكتاب الأبيض فوراً، وبإعلان فلسطين دولة يهودية[1].

وما كاد نبأ هذا الاقتراح يعلن ويذاع حتى بادر حزب العمال البريطاني إلى عقد مؤتمر لهيئته البرلمانية لبحث القضية الفلسطينية، وأصدر بالمقابل القرار التالي: «إن سياسة الكتاب تمثل استسلاماً آخر للعدوان، وهي نكسة للقوى التقدمية. لذا فهو يطلب من الحكومة البريطانية أن تتجاوز عن هذه السياسة وأن تعيد فتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية»[2].

إلّا أن تلبد الجو الدولي المنذر بنشوب الحرب الثانية آنذاك، اضطر الحكومتين المتنافستين الى اقرار مبدأ عدم تظاهرهما بالانسياق علناً مع هذه الخطة الموجهة، مراعاة

---

(١) محمد امين الحسيني، حقائق عن قضية فلسطين، صرّح بها.. وكشف الستار عن بعض المؤامرات الدولية واليهودية التي كانت من أهم الأسباب في كارثة فلسطين (القاهرة: مكتب الهيئة العربية العليا لفلسطين، ١٩٥٤)، الفصل ٧: «موقف أمريكا».

(٢) قرار حزب العمال، الهيئة البرلمانية (موث بورت، ١٩٣٩).

لشعور العرب العام، وتفادياً للاضطراب والسخط في منطقتهم البترولية والاستراتيجية الحساسة. فطلب جورج مارشال وزير الخارجية الأمريكية إلى لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس، عدم بحث اقتراح مجلس الشيوخ وتأجيله بالنسبة للظرف الدولي[٣]. وخطب المستر ماكدونالد وزير المستعمرات البريطاني في مجلس العموم، مؤكداً ضرورة السياسة البريطانية الجديدة في فلسطين، ومدللاً على واقعيتها ووقوعها ضمن نطاق صك الانتداب. ووعد المجلس باعطائه فرصة أخرى لدراسة الموقف هناك، إذا اقتضت الظروف أية تغييرات في هذه السياسة[٤].

وأجبرت ظروف الحرب العالمية الثانية التي نشبت آنذاك، وحراجة موقف بريطانيا فيها، ودقة الموقف العربي ولزومه لها، دول الاستعمار على ايقاف منافساتها مؤقتاً والنظر بعين الواقع والمصلحة إلى علاقاتها مع العالم العربي. فتلاشت آثار التنافس في هذه الفترة، وخفتت الأصوات الأنكلو ـ أمريكية الهاتفة باسم إسرائيل، وحل محل ذلك اقتراب أنكلو ـ أمريكي رسمي من العرب، وترديد لقضيتهم وحقوقهم في فلسطين. فسارعت بريطانيا في مطلع العام ١٩٤٠ الى اصدار بعض أنظمة الأراضي تنفيذاً لأحكام الكتاب الأبيض، وصادق عليها مجلس العموم إظهاراً لحسن النوايا البريطانية، وتدليلاً على صدقها واحترامها للحقوق العربية. وقام الرئيس الأمريكي رزوفلت، على الرغم من عدم اشتراك بلاده في الحرب، باتصالات مع الدول العربية لإقناعها بتأييد بريطانيا والوقوف إلى جانبها في تلك الحرب، واعداً اياها بلسان موفديه بتسوية القضية الفلسطينية تسوية عادلة بعد انتهاء الحرب، مؤكداً تدخله لرسمي والشخصي لحماية الحقوق العربية في فلسطين[٥].

ولكن بريطانيا وأمريكا ما لبثتا، بعد نجاحهما في حمل العرب على توقيف ثورتهم، وانضمام دولهم إلى معسكر الحلفاء، أن غيّرتا موقفهما الطارىء من العرب، وعادتا إلى سابق عهدهما في تأييد الوطن القومي اليهودي وفي التنافس على إرضاء إسرائيل. فقد طلع حزب العمال البريطاني المشترك في حكومة الحرب البريطانية آنذاك، بقراره المشهور العام ١٩٤٠ معلناً: «ان الفترة الأولى من الحرب قد أوضحت مأساة اليهود الكبرى في

(٣) الحسيني، المصدر نفسه، الفصل ٧.

(٤) انظر أحداث عام ١٩٣٩، في:

A Survey of Palestine, prepared for the information of the Anglo-American Committee of Inquiry..., 3 vols. ([Jerusalem]: Printed by the Government Printer, [1946]).

(٥) انظر الفصل ٧ في: الحسيني، المصدر نفسه، حيث ذكر أن روزفلت أوفد عام ١٩٤١ الكولونيلين دوفان وهوسكينز إلى البلاد العربية لمقابلة الزعماء العرب وإقناعهم بالوقوف الى جانب بريطانيا، وأن دوفان قابله باسم روزفلت في بغداد ووعده بتسوية القضية بعد الحرب.

أوروبا، وأنه لإزالة السبب الأساسي لآلامهم، ولضمان بقائهم ونموهم الحر، يجب أن يدعم الوطن القومي اليهودي في فلسطين والهجرة إليها بمساعدات دولية»[6].

وبعد أن أكد المؤتمر قراره السابق في عام ١٩٣٩ قرر: «وجوب استمرار الهيئة البرلمانية للحزب في سياستها للتخلي عن الكتاب الأبيض وسياسته الفلسطينية الجديدة».

وبالمقابل نشطت أمريكا رسمياً وشعبياً في اثارة مآسي اليهود في أوروبا، وفي المطالبة بالوطن القومي اليهودي وبالهجرة اليهودية إلى فلسطين، كحل للمشكلة اليهودية. فقد بادر جورج مارشال وزير الخارجية، إلى ارسال كتاب إلى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ يقول فيها: «ان الاعتبارات التي حملته في السابق على معارضة بحث اللجنة لاقتراح إلغاء الكتاب الأبيض واقامة الدولة اليهودية في فلسطين قد زالت الآن»[7].

وهكذا عادت القضية الفلسطينية في تلك الفترة الى أسوأ مما كانت عليه قبل ثورة عام ١٩٣٧ وقبل الكتاب الأبيض، وأصبحت موضع مزايدة رخيصة وتنافس غير عادل ولا شريف بين الاستعماريين الحليفين، البريطاني القديم والأمريكي الجديد، فقد أهملت بريطانيا الكتاب الأبيض جملة وتفصيلاً، وراحت رغم انشغالها بالحرب تنافس أمريكا في تأييدها للصهيونية، وتشجيعها للهجرة اليهودية. فتدفق اليهود على فلسطين من كل أنحاء العالم دون قيد وبلا حساب، وأغدقت أمريكا عليهم المال والسلاح، وأمدتهم بريطانيا بالأراضي والمدربين. وما جاء العام ١٩٤٢ حتى أصبحوا في فلسطين قوة عددية وعسكرية واقتصادية، عبر عنها بن غوريون في خطاب القاه في تل أبيب بقوله: «ان الصهيونية انتهت من وضع خططها النهائية لاعلان فلسطين دولة يهودية، وأن اليهود لا يستغنون عن أي قسم منها، حتى ولو كان قمم الجبال أو أعماق البحار!».

وعلى الرغم من التطورات التي ذكرناها، فإن بريطانيا لم تعلن رسمياً حتى عام ١٩٤٢ تراجعها عن الكتاب الأبيض، ولكنها لم تقم حتى ذلك التاريخ بأي اجراء جوهري مما نص عليه الكتاب في وسائل تنفيذه، فقد تغاضت كلياً عن اجراء الحكم الذاتي، وعن مقتضيات فترة الانتقال، ووقف الهجرة اليهودية. وحتى أنظمة انتقال الأراضي التي أصدرتها ووافق عليها البرلمان، ظلت ناقصة من جهة، ومقيدة بإرادة المندوب السامي من جهة أخرى.

وظلت بريطانيا تتستر على هذا الموقف المائع بالتدخل الأمريكي وبظروف الحرب، حتى أعلن المؤتمر الصهيوني العام ١٩٤٢ قراراته، وظهر رد الفعل لهذه المبررات في كل

---

(٦) قرار مؤتمر حزب العمال (بورتسماوث، ١٩٤٠).
(٧) الحسيني، المصدر نفسه، الفصل ٧.

من بـريطانيـا والولايـات المتحدة. فعنـدئذ انكشفت المؤامـرة الأنكلو ـ أمريكيـة عـلى فلسطين وانفضحت أساليب بريطانيا ذات الوجوه المتعددة.

ففي شهـر أيـار/مـايـو ١٩٤٢ عقـد المؤتمـر الصهيـوني العـالمي دورة استثنـائيـة في نيويورك، واصدر على الـرغم من ظروف الحـرب قرارات هـامة وخـطيرة نوجـزها بمـا يلي[٨]:

١ ـ رفض الكتاب الأبيض للعام ١٩٣٩.

٢ ـ انشاء كومنولث يهودي في فلسطين كجزء من العالم الديمقراطي وإجلاء سكانها العرب إذا عارضوا ذلك.

٣ ـ فتح باب الهجرة اليهودية غير المحدودة إلى فلسطين.

٤ ـ تخويل الوكالة اليهودية حق الرقابة على هجرة اليهود واستقرارهم في فلسطين.

٥ ـ تأليف قوة يهودية عسكرية تقاتل مع الحلفاء تحت علمها وكيانها الخاصين.

فسارعت الهيئات الأمريكية على اختلاف صفـاتها إلى تـأييد المؤتمـر تأييـداً مطلقـاً، وانـبرت الأحزاب والصحـافة والحكـومة في الـولايات المتحـدة الى احتضان قـراراته. فرحبت به الصحافة تـرحيباً حـاراً، وأعلن الرئيس روزفلت وكثـيرون من رجال المـال والسياسة الأمريكيين تأييدهم له وحماستهم لواقعيته!

وتجاوبت بريطانيا مع هذه الحماسة الأمريكية، ووقفت علنـاً هذه المـرة ضد سيـاسة الكتاب الأبيض. وجعلت من قرار المؤتمر الصهيوني، ومن تصريحات الرئيس روزفلت مبرراً لهذا التوقف، وحجة لإثبات عجزها عن تنفيذ تلك السياسة مع وجود مثـل هذه المعارضة. مـع أننا لا نـزال نذكـر جيداً، بـأن بريـطانيا أعلنت في مجلس العمـوم وفي الكتاب الأبيض نفسه، بأنها ستنفذه رغم أية معارضة عربية أو يهودية[٩].

وعقد حزب العمال البريطاني، وكان لا يزال مشتركاً في الحكومة البريطانية آنـذاك، مؤتمـراً في لندن عـام ١٩٤٣ لبحث المشكلة اليهوديـة. وأعلن إثـر انتهـاء المؤتمـر: «ان النصر يجب أن يؤمن لليهـود مسـاواة تـامة مـع الأمم الحليفـة في النـواحي الاجتـماعيـة والسيـاسيـة والاقتصادية والقومية. وأنه يجب بناء فلسطين كوطن قـومي لليهود، واعـطاء الوكـالة اليهـودية سلطة مطلقة لاستغلال مقدرة فلسطين على استيعاب المهاجرين إلى أقصى حد»[١٠].

---

(٨) مؤتمر بلتمور، النص الكامل لمقرراته مثبت في: جامعة الدول العربية، الأمانـة العامـة، إدارة فلسطين، الـوثائق الـرئيسية في قضيـة فلسطين: المجموعة الأولى، ١٩١٥ ـ ١٩٤٦ (القـاهرة: الإدارة، ١٩٥٧)، نقـلاً عن: *Book of Documents*، المقدّم من الوكالة اليهودية للأمانة العامة للأمم المتحدة.

(٩) انظر أحداث عام ١٩٤٢، في: *A Survey of Palestine.*

(١٠) مؤتمر حزب العمال (لندن، ١٩٤٣).

ولقد تطور التنافس الأنكلو ـ أمريكي في هذه المرحلة من المأساة الفلسطينية من سيّىء إلى أسوأ، إذ لم يقف عند حد تنافس الدولتين الكبيرتين فحسب، بل تعداهما إلى تنافس الأحزاب في كل منهما على كسب الصهيونية وتأييد قيام إسرائيل، فبريطانيا وأمريكا كانتا ـ على الرغم من اتفاقهما على تهويد فلسطين ـ تتنافسان على الاستئثار بإسرائيل كل لحسابها على انفراد. وكذلك كان حزبا العمال والمحافظين في بريطانيا، والحزبان الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة، ينافس كل منهما الآخر على ارضاء الصهيونية وكسب ودها، دون التقيد بالمبادىء والعدالة ودون أية مراعاة لوجود شعب فلسطين، أو لحقه في الحرية والحياة وتقرير المصير.

ولم يحلّ العام ١٩٤٤ إلاّ وقد زال كل أثر للكتاب الأبيض من أذهان الانكليز والأمريكان، ومُحي من مخيِّلاتهم كل رسم لشعب فلسطين العربي وكفاحه وتضحياته. فأصبحت حقوق أهل فلسطين، غير ذات موضوع عند بحث قضية فلسطين من قبل كل الأطراف الأنكلو ـ أمريكان، وأصبحت قضية فلسطين من وجهة نظرهم، هي قضية اليهود فقط، ومعالجتها ليست سوى خلاف وجدل بينهم على شكل الدولة اليهودية، ورقعتها، وسكانها ووقت ولادتها، وتبعيتها!

فبعد أن انتصرت الصهيونية بتجميد الكتاب الأبيض، وبعد أن سارت بريطانيا في سياسة التهويد من جديد بخطى سريعة، خشيت أمريكا تأثير هذا الموقف البريطاني الجديد على عواطف اليهودية وخدماتها فطلع الرئيس روزفلت في ١٦ آذار/مارس ١٩٤٤، بتصريح جديد قال فيه:

«ان أمريكا لم توافق قط على الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩، واني سعيد لأن أبواب فلسطين مفتوحة اليوم أمام اليهود. وعندما توضع القرارات في المستقبل فسوف ينصف أولئك الذين ينشدون وطناً قومياً لليهود...»[١١].

وعلى أثر هذا التصريح اجتمع مؤتمر الحزب الجمهوري المعارض للرئيس روزفلت وأصدر في ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٤٤ قراراً مقابلاً جاء فيه:

«اننا ندعو لفتح أبواب فلسطين لهجرة اليهود غير المقيدة، وتملكهم الأراضي لكي تصبح كومنولثاً حراً ديمقراطياً. ونحن ندين الرئيس روزفلت لتقصيره في الاصرار على الدولة المنتدبة لتنفيذ ذلك، بينما هو يتظاهر بتأييده...»[١٢].

وجواباً على هذا القرار اصدر الحزب الديمقراطي، حزب الرئيس روزفلت، قراراً

---

(١١) كتاب الوثائق (*Book of Documents*)، المقدم من الوكالة اليهودية للأمم المتحدة.

(١٢) جميع قرارات حزب العمال البريطاني، والحزبين الديمقراطي والجمهوري، مثبتة في: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين. المجموعة الأولى، ١٩١٥ ـ ١٩٤٦، باللغتين العربية والانكليزية، نقلاً عن: *Book of Documents.*

في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٤٤، جاء فيه: «نحن نحبذ فتح أبواب فلسطين لهجرة يهودية غير محدودة ولاستعمار يهودي، واتخاذ سياسة تؤدي إلى انشاء كومنولث يهودي ديمقراطي هناك»[١٣].

وفي انتخابات الرئاسة الأمريكية في العام ١٩٤٤، تبارى المرشحان روزفلت وديوي في تأييد الصهيونية وأطماعها في فلسطين، وأعلنا في كل مناسبة التزامهما بالعمل على فتح أبواب فلسطين لهجرة يهودية غير محدودة ولاستعمار يهودي في فلسطين، لتحويلها إلى دولة يهودية!

وردت بريطانيا على هذا الاندفاع باندفاع أقوى وأوسع؛ فقد أصدر حزب العمال البريطاني في ديسمبر/كانون الأول ١٩٤٤ قراراً خطيراً قال فيه: «لا معنى لوطن قومي لليهود ما لم نسمح لهم بدخول فلسطين بأعداد كبيرة لكي يصبحوا أكثرية. فليشجع العرب على الخروج منها بينما اليهود يدخلون. وليجزل العطاء للعرب في التعويض عن أراضيهم، وينظم استيطانهم في الأماكن الأخرى. وبالحقيقة يجب علينا أن نعيد دراسة امكانية توسيع حدود فلسطين الحالية بالاتفاق مع مصر وسوريا وشرق الأردن»[١٤].

هذه هي النظرة الحقيقية التي كانت الدولتان الديمقراطيتان تنظرانها إلى مفهوم القضية الفلسطينية، وهذه صورة من معالجتهما لهذه المشكلة الخطيرة خلال فترة الحرب وما بعدها. فقد كانت بريطانيا وأمريكا وجميع الدول الاستعمارية، متفقة ضمناً، ومنذ نشوء المسألة الفلسطينية، على تهويد فلسطين وعلى فرض إسرائيل. وكانت بريطانيا وأمريكا بشكل خاص، تعملان على تأمين الأسس اللازمة لتحقيق هذا الهدف المشترك من جهة، وتتنافسان فيما بينهما على الاستئثار بمركز إسرائيل وخدماتها من جهة أخرى. وكانتا خلال الزمن الذي قدرتاه لتأمين قواعد الدولة اليهودية في فلسطين، تتظاهران بمعالجة القضية خداعاً للعرب وتخديراً لهم.

٢ ـ العرب والصراع الأنكلو ـ أمريكي على تهويد فلسطين

أما موقف العرب من المؤامرة خلال هذه الفترة، فقد كان يدعو للرثاء والشفقة. فعندما أصدرت بريطانيا كتابها الأبيض في العام ١٩٣٩، كانت ثورتهم في فلسطين على أشدها، وكان قد مضى على نشوبها أكثر من ثلاث سنوات، فرضت خلالها سيطرتها الواقعية على معظم أنحاء البلاد، وأنزلت ببريطانيا هزائم ساحقة وكبدتها خسائر فادحة.

وإزاء هذا الموقف العربي اضطرت بريطانيا آنذاك، أن تعلن في مجلس العموم بأنها

---

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) تقرير مؤتمر حزب العمال عن «التسوية الدولية بعد الحرب»، لندن، كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٤، في: المصدر نفسه.

ستنفذ سياستها الجديدة، بصرف النظر عن معارضة أي من الطرفين المتنازعين، أو كليهما. وقد أيد مجلس العموم هذه السياسة وأبرمها، وأعلنتها بريطانيا في بلاغ رسمي أبلغته للعرب واليهود دون انتظار موافقتهم.

وعلى الرغم من موقف العرب المتحفظ تجاه السياسة الجديدة، فقد توقفت ثورتهم الكبرى بعد نشوب الحرب العالمية الثانية، وأعلنت معظم دولهم آنذاك اشتراكها في تلك الحرب إلى جانب الحلفاء ضد ألمانيا النازية. وكانوا يأملون هذه المرة أن تفي بريطانيا بتعهداتها، وأن تخلص للسياسة التي وضعتها بنفسها وأعلنت عن عزمها على تنفيذها، مهما كان موقف الطرفين المتنازعين منها.

ولكن بينما كانت الجيوش العربية تعمل الى جانب الحلفاء، وبلاد العرب ميدان لقواعدهم ومطاراتهم ومستودعاتهم، وبينما كان اقتصادهم وبترولهم وانتاجهم في خدمة المجهود الحربي الحليف، فوجئوا بالتغيير البريطاني المفاجيء نحو قضيتهم، وبتدفق الهجرة اليهودية على بلادهم من جديد. وتعرضوا لسياسة بريطانية قاسية وظالمة في فلسطين، خلافاً لسياسة الكتاب الأبيض، وخلافاً لوعود وتصريحات الحلفاء والحكومة البريطانية. وصعقتهم، قبيل نهاية الحرب، حملة التسابق المسعورة بين بريطانيا وأمريكا على انكار حقهم وتأييد مطالب الصهيونية، وأدهشتهم إعدادات اليهود السياسية والعسكرية والاقتصادية لإعلان دولتهم في فلسطين.

فلقد كان العرب طيلة سنوات الحرب الأولى في غفلة عما يجري في لندن وواشنطن، وكانوا في معزل عن أخبار المنافسات والمزاودات البريطانية الأمريكية. ولم يحسوا بها ويشعروا بمداها، إلا عندما لمسوا آثارها على وطنهم في فلسطين. فقد كانت قيادة الحركة العربية في فلسطين مطاردة من قبل الانكليز، وكانت مشتتة في أنحاء العالم. وكانت بريطانيا قد ضربت كل التنظيمات الشعبية لعرب فلسطين، واعتقلت قادتها والبارزين من أعضائها بحجة النشاط المعادي للحلفاء. وكانت معظم الدول العربية خلال الحرب محتلة من قبل الجيوش البريطانية أو الفرنسية، وكان الإدارة العسكرية هي المسيطرة على كل الشؤون العامة في فلسطين، وفي البلاد الخاضعة للانتدابين البريطاني والفرنسي، وحتى المرتبطة مع دول الغرب بمعاهدات ثنائية أو دفاعية. فعملت تلك الادارة على كتم أية أنباء لا تريد اذاعتها أو نشرها عليهم، وفتحت الأبواب في العالم العربي كله لدعاياتها وتوجيهاتها فقط.

ولم يكن بين الأقطار العربية المستقلة آنذاك، من يستطيع مخاطبة الحلفاء والتأثير على سياسة أمريكا العربية سوى العربية السعودية، فهي - بالإضافة إلى كونها مالكة وحامية لأكبر مصادر البترول الحليفة في الشرق العربي - تربطها بأمريكا علاقات مصلحة وتجارة ورأس مال. فأرسل الملك عبد العزيز آل سعود في ١٠ آذار/مارس

١٩٤٥ رسالة للرئيس روزفلت رئيس الولايات المتحدة: «ذكّره فيها بحق العرب الصريح في فلسطين، ونبّهه إلى دعايات الصهيونية الكاذبة، وإلى ما أعدوه للعدوان على العرب مما علم الناس ببعضه وبقي الكثير منه في طيّ الخفاء. وبعد أن أشار الملك ابن سعود الى تاريخ القضية وعهود الحلفاء ووعودهم ختم رسالته بقوله: «وكل ما نرجوه أن تكونوا على علم بحق العرب، ليمنع ذلك تقدم اليهود في أي أمر جديد يكون خطراً على العرب ومستقبلهم، وليكون العرب مطمئنين الى العدل والانصاف في أوطانهم...»[١٥].

وردّ عليه الرئيس روزفلت برسالته المؤرخة في نيسان/ابريل ١٩٤٥، وجاء فيها قوله: «تتذكرون جلالتكم موقف الحكومة الأمريكية تجاه فلسطين الذي أبلغتكم اياه في المحادثات التي جرت بيننا منذ أمد غير بعيد، وأوضحت رغبتنا بأن لا يتخذ قرار أساسي في قضيتها بدون استشارة تامة مع العرب واليهود. وتذكرون أيضاً أنه خلال محادثاتنا الأخيرة أكدت لكم أني سوف لا اتخذ أي عمل بصفتي رئيساً للفرع التنفيذي لهذه الحكومة يبرهن على أنه عدائي للشعب العربي. وانه لما يسرني ان أجدد لجلالتكم التأكيدات السابقة بخصوص موقف حكومتي وموقفي من هذه القضية...»[١٦].

ومن هاتين المذكرتين يتضح مدى فهم البلدان العربية آنذاك لموقف الحكومة الأمريكية ورئيسها من القضية العربية في فلسطين، ومدى الآمال التي كان يعلقها العرب على عدالة أمريكا وإيمانها بمبادىء الحق والسيادة وتقرير المصير... ومنها يتضح أيضاً مدى اهتمام أمريكا بالمبادىء والمثل التي خاضت الحرب دفاعاً عنها، ومدى احترام ساستها لوعودهم وتصريحاتهم في الوصول إلى أغراضهم. فعلى الرغم من تصريحات الرئيس الأمريكي بتأييد الصهيونية على حساب فلسطين، وعد العرب في مناسبات عدة بالوقوف إلى جانب حقهم، دون أن يرى تناقضاً أو غضاضة في تلك المواقف!!

٣ ـ الحلف الأنكلو ـ أمريكي في فلسطين

واستمر الموقف العربي في جهله لما تدبّره الحكومتان البريطانية والأمريكية ضد فلسطين بالاتفاق مع الصهيونية، واستمرت السياستان الأمريكية والبريطانية في تغفيل الحكام العرب وخداعهم، حتى حدثت تطورات حاسمة في مجرى القضية كشفت النقاب علناً عن وجه الحكومتين الحليفتين، وأزالت الغشاوة التي لبثت طويلاً على عيون العرب. فبعد انتهاء الحرب بفوز الحلفاء، أسفر اليهود في فلسطين عن مطامعهم، وأعلنوا مقاومتهم المسلحة للكتاب الأبيض؛ وطالبوا بإصرار بقيام الدولة

(١٥) النص الكامل للرسالة مثبت في: المصدر نفسه، ص ٣٤٦ ـ ٣٥١، نقلاً عن أصلها في سجلات الأمانة العامة للجامعة العربية.

(١٦) النص الكامل للرسالة مثبت في: المصدر نفسه.

اليهودية. وكانت وفاة روزفلت قد رفعت ترومان إلى كرسي رئاسة الولايات المتحدة، والانتخابات البريطانية العامة قد جاءت بحزب العمال الى الحكم في بريطانيا. والرئيس ترومان، وحزب العمال، من أشد المتحمسين للصهيونية، ومن طلائع المنادين بتهويد فلسطين كلها، واجلاء سكانها عنها، وجعلها دولة يهودية كما هي بريطانيا انكليزية.

ولم تلبث حدة التنافس المسعور بين بريطانيا وأمريكا، أن تلاشت بعد هذا التبديل في قيادة البلدين، وحلت محلها روح التعاون الايجابي البناء لمصلحة الصهيونية في فلسطين. فقد تظاهر اليهود بالثورة على الكتاب الأبيض في فلسطين، وأعلن الرئيس ترومان الحرب على السياسة البريطانية التي تضمنها هذا الكتاب، وطالب حكومة العمال البريطانية بفتح أبواب البلاد لهجرة يهودية غير محدودة. وتظاهرت حكومة العمال بالحرج والحيرة في موقفها بين التيارات المتعاكسة، بينما كان حزبها قد طالب سلفاً وفي مؤتمرات عدة بإلغاء الكتاب الأبيض واعطاء فلسطين كاملة لليهود.

وفي هذا الجو المصطنع بين أطراف المؤامرة الثلاثة، كانت بريطانيا وأمريكا والصهيونية تنسق الخطط وتبحث عن أحسن الوسائل لتحقيق هدفها المشترك في فلسطين. ولم يطل بها البحث طويلاً، فقد أدلى المستر بيفن وزير الخارجية البريطانية في مجلس العموم بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥، ببيان مفصّل عن القضية الفلسطينية، نسف فيه الكتاب الأبيض من أساسه، وأعلن رسمياً ادخال الولايات المتحدة طرفاً في القضية وفي أي حل لها[١٧].

فقد استهل بيفن بيانه بقوله: «ان مشكلة فلسطين مشكلة شاقة وعويصة. فصك الانتداب يوجب تسهيل الهجرة اليهودية وتشجيع اليهود على الاحتشاد في فلسطين، مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق الآخرين. وعدم التوصل إلى تعريف صريح لهذه الالتزامات المزدوجة، هو السبب الرئيسي لما قاسته فلسطين من عناء خلال الست وعشرين سنة الماضية.

ولا مندوحة من مواجهة الأمر الواقع، فمنذ إقرار الانتداب استحال ايجاد أسس مشتركة للتفاهم بين العرب واليهود. فإن كلاً من الشعبين يدّعي فلسطين، ففريق يدّعيها بسكناها ألف عام، والآخر يدعيها بحق تاريخي مشفوع بتعهد اعطي في الحرب العالمية الأولى لتأسيس وطن يهودي فيها.

ولقد تجاوزت اصداء هذا النزاع حدود البلد الصغير الذي نشأ فيه، فللصهيونية أنصار أقوياء في أمريكا، وفي بريطانيا والممتلكات المستقلة وغيرها. وقضية عرب فلسطين قد احتضنها العالم العربي بأسره، وأصبحت الآن مثار اهتمام تسعين مليوناً من اخوانهم المسلمين في الهند. والواجب الذي ينبغي الاضطلاع به الآن هو ايجاد وسيلة للتوفيق بين وجوه هذا التباين. وكل حل للقضية لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار، الصداقة الدولية والسلام العالمي، فضلاً عن ناحيتي الانصاف والانسانية».

---

(١٧) النص الكامل للخطاب مثبت في: المصدر نفسه، ص ٣٥١ - ٣٥٨، نقلاً عن النص الأصلي المنشور من قبل حكومة الانتداب في بيان رسمي تحت رقم (٩) لعام ١٩٤٥.

وبعد ذلك انتقل بيفن الى اعلان السياسة الأنكلو ـ أمريكية الجديدة فقال: «وبعد النظر بعين الاعتبار الى الحالة من جميع نواحيها، قرّ رأي حكومة جلالته أن تدعو الولايات المتحدة للتعاون معها في تأليف لجنة تحقيق انكليزية ـ أمريكية مشتركة، لبحث مسألة يهود أوروبا، والقيام باستعراض آخر لمشكلة فلسطين ويسرني أن أعلن للمجلس أن حكومة الولايات المتحدة قد لبّت هذه الدعوة».

وبعد ذلك انتقل بيفن إلى اعلان إلغاء الكتاب الأبيض ضمناً فقال: «وبعد ان تقدم لجنة التحقيق توصياتها، تتداول بريطانيا مع العرب واليهود والولايات المتحدة لاتخاذ التدابير المؤقتة، ثم تعد مشروع الحل الدائم وتعرضه على الأمم المتحدة للموافقة عليه».

وعلى الرغم من أن هجرة الخمسة والسبعين ألفاً من اليهود، المنصوص عليها في الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ قد استنفدت، فقد أعلن بيفن عن استمرار الهجرة اليهودية فقال: «. . . ومن الواضح أن حكومة جلالته لا يمكنها، إلى أن تقدم اللجنة تقريرها، أن تتخلى عن الواجبات والالتزامات المترتبة عليها بمقتضى صك الانتداب، ولذلك فإنها ستستشير العرب بغية وضع ترتيب يؤمن عدم تعطيل الهجرة اليهودية حسب المعدل الشهري الحالي».

بهذا البيان المليء بالمغالطات التاريخية والسياسية والواقعية انهى بيفن سياسة التريّث والتردد البريطانية، وبإعلان السياسة الجديدة التي احتواها قضى على عهد التنافس الأنكلو ـ أمريكي في فلسطين، وأحل محله عهد اتفاق وتعاون أنكلو ـ أمريكي ـ صهيوني، من أجل بناء الوطن القومي اليهودي وفرض إسرائيل.

ومهما تكن حجج بريطانيا ومبرراتها في سلوكها هذا المسلك الجديد في القضية، فإنه يكفي للحكم على الروح والنوايا التي انطوى عليها بيانها، أن نشير الى البند الخامس عشر من الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩، والذي كان سياسة الحكومة البريطانية النهائية لمشكلة فلسطين أيضاً. فقد أعلن في هذا البند: «ان حكومة جلالته مقتنعة أنه متى تمت الهجرة بعد السنوات الخمس (٧٥ ألف مهاجر) لن يكون لها مبرر، كما أنها ـ أي بريطانيا ـ لن تكون تحت طائلة أي التزام، لتسهيل انشاء الوطن القومي اليهودي عن طريق السماح بهجرة أخرى بقطع النظر عن رغبات السكان العرب».

وكذلك فإن هزيمة النازية وانتصار الديمقراطيات في الحرب العالمية الثانية، دليل كاف على سخافة التذرع بالاضطهادات النازية لليهود لإلغاء الكتاب الأبيض ومنحهم فلسطين. فمجرد انتصار الحلفاء يعني زوال هذا الاضطهاد، ويعني اعادة فتح الأقطار الأوروبية من جديد لسكانها اليهود وعيشهم فيها بطمأنينة وسلام. هذا فضلاً عن أنه لا يقبل بحال مساعدة المضطهد ـ باضطهاد انسان آخر، ولا يجوز بمقتضى أيّ عرف أو قانون حلّ مشاكل شعب مشرَّد بتشريد شعب آخر. ولكن السياسة الأنكلو ـ أمريكية المتآمرة مع الصهيونية على فلسطين، وجدت في هذه الأسباب المصطنعة أحسن سبيل للنفاذ إلى غاياتها، متسترة بشعارات الحق والعدل والإنسانية!

وبعد هذا البيان، والسياسة الجديدة التي تضمنها، سارت الحكومتان الأمريكية والبريطانية جنباً إلى جنب، وبخطى سافرة وسريعة في طريق القضاء على السكان العرب وخلق إسرائيل. فلم تعد بريطانيا تتحسب كثيراً لرأي العرب فيها، أو لمعارضتهم سياستها. إذ وجدت في شراكة أمريكا، وفي القوة العددية والعسكرية التي كوّنتها لليهود خلال الحرب، حجة قوية للرد عليهم، وأعطاها انتصارها في الحرب دعماً جديداً للإفصاح عن نواياها بحريّة وجرأة. وحصلت أمريكا بالبيان البريطاني الجديد، على جواز رسمي بحرية العمل المطلقة في قضية فلسطين. وخلصت الصهيونية من حرب التنافس والتحريض التي شنتها بين الدولتين الحليفتين، وانتهت من الحرب التكتيكية التي اصطنعتها ضد بريطانيا في فلسطين. وتوحّدت جهود القوى الثلاث وامكانياتها السياسية والمادية ضد عرب فلسطين العزل، وشنتها عليهم حرباً لا مكان فيها لمبادىء الحق والحرية أو تقرير المصير.

فما كادت تعلن السياسة الجديدة، حتى انطلق الرئيس الأمريكي ترومان في إعطاء البيانات والتصريحات لمصلحة الصهيونية والهجرة اليهودية المطلقة إلى فلسطين. وتجاوبت معه بريطانيا على الفور، فأعلن المندوب السامي لفلسطين: «بمقتضى بيان المستر بيفن، لم يتوصل إلى نتائج نهائية. لذلك قررت الحكومة البريطانية، لأسباب قوية، السماح باستمرار الهجرة اليهودية الى فلسطين بمعدل ألف وخمسمائة مهاجر شهرياً!!».

وهكذا قضت بريطانيا نهائياً على الكتاب الأبيض، وتنكرت لكل بياناتها ووعودها، ونقضت كل سياساتها السابقة، وعادت بالقضية الفلسطينية إلى نقطة البداية من جديد، بحجة أنه لا يمكنها التنصل من واجباتها ومسؤولياتها المفروضة بموجب صك الانتداب. متناسية تفسيرها لهذه الواجبات، وقرارها المثبت في البند الخامس عشر من الكتاب الأبيض، من أنها قامت بهذه الواجبات والمسؤوليات نحو اليهود على أوسع شكل، وأنه لم يبق عليها نحوهم أو نحو الوطن القومي اليهودي أي واجب، وأنها لم تعد تحت طائلة أي التزام!

٤ ـ لجنة التحقيق الأنكلو ـ أمريكية

وبعد المشاورات وتبادل المذكرات بين بريطانيا وأمريكا، أعلن في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٥ في لندن وواشنطن، تشكيل اللجنة الأنكلو ـ أمريكية وأسماء أعضائها[١٨]. وقد تكونت من اثني عشر عضواً، نصفهم من الانكليز والنصف الآخر

(١٨) النصوص الكاملة للمذكرات المتبادلة مثبتة باللغتين العربية والانكليزية في: المصدر نفسه، نقلاً عن أصلها المحفوظ في سجلات الجامعة العربية.

من الأمريكان، أشير إلى معظمهم بأنهم من غلاة المؤيدين للصهيونية وإلى قيام إسرائيل في فلسطين.

وقبل أن يجتمع أعضاء اللجنة أو يتسلموا مهمتهم، أعلنت الولايات المتحدة رسمياً وصراحة سياستها المقبلة لفلسطين. فأوحت بذلك للّجنة وللعرب واليهود ولكل العالم، أنها مصممة على تهويد فلسطين، وعازمة على جعلها وطناً قومياً لليهود. فقد عقد الكونغرس الأمريكي في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٥ اجتماعه التاسع والسبعين، واتخذ في جلسته الأولى القرار التالي:

«حيث ان الكونغرس في اجتماعه السابع والستين يوم ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٢٢ قرر بالإجماع: «إن الولايات المتحدة الأمريكية تحبذ انشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين. . .، وحيث إن اضطهاد اليهود المجرد من الرحمة في أوروبا أوضح الحاجة إلى وطن لهم. . .، وحيث ان الرئيس أيد هذه الحاجة بالسماح لمائة ألف يهودي بالدخول إلى فلسطين، وحيث إن تدفق اليهود إلى فلسطين قد أدى إلى تحسين أحوالها. . .، وحيث إن الرئيس ورئيس الوزارة البريطانية قد اتفقا على تعيين لجنة تحقيق. . .،

لذلك فإن المجلس الممثل للأمة (مجلس النواب والشيوخ) يقرر بالإجماع: إن الاهتمام الذي أبداه الرئيس في حلّ هذه المشكلة كان في محله، وان الولايات المتحدة سوف تستعمل مساعيها لدى الدولة المنتدبة لجعل أبواب فلسطين مفتوحة لدخول اليهود بحريّة الى ذلك البلد الى أقصى قدرته، وسوف تتوفر هناك فرصة كاملة للاستعمار والتنمية، بحيث تكون لهم الحرية في استئناف بناء فلسطين كوطن قومي لليهود، وبالاشتراك مع سائر عناصر السكان لجعل فلسطين كومنولث ديمقراطياً، حيث يكون الجميع، بغضّ النظر عن الجنس والمذهب متساوين في الحقوق»[١٩].

ومن الملاحظ أن هذا القرار جاء مطابقاً في مضمونه لقرارات المؤتمر الصهيوني الذي انعقد في نيويورك عام ١٩٤٢ وأيده الحزبان الديمقراطي والجمهوري وأيده مرشّحا الرئاسة روزفلت وديوي. وهو أيضاً يتمشى مع الخطة البريطانية المرسومة لفلسطين، ويتوافق مع قررات حزب العمال البريطاني المتعددة بشأن مستقبل فلسطين.

في مثل هذا الجو اجتمعت لجنة التحقيق وباشرت عملها في الرابع من كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ في واشنطن، ثم في لندن، ثم في القاهرة وبعض دول أوروبا الشرقية. ووصلت إلى فلسطين في السادس عشر من شهر آذار/مارس، ومكثت فيها حتى اليوم الثامن والعشرين منه، ثم زارت دمشق وبيروت والرياض وبغداد وعمّان.

ولقد استمعت اللجنة في فلسطين والبلاد العربية الى الهيئات الرسمية والشعبية، فاتفقت جميعاً على المطالبة بدولة فلسطينية مستقلة، وفنّدت مزاعم الصهيونية،

---

(١٩) نقلاً عن كتاب الوثائق (*Book of Documents*)، عن الوكالة اليهودية والمشار إليه سابقاً.

وكشفت مؤامرة بريطانيا، واعترضت على تدخل الولايات المتحدة. واستمعت اللجنة إلى الهيئات والمنظمات اليهودية في فلسطين، وبريطانيا، والولايات المتحدة، ودول أوروبا الشرقية. فاتفقت جميعها على المطالبة بتنفيذ قرارات المؤتمر الصهيوني العالمي لسنة ١٩٤٢، وألحّت على ضرورة اصدار مئة ألف شهادة هجرة إلى فلسطين في الحال. وفي ٢٠ نيسان/ابريل عام ١٩٤٦، غادرت اللجنة الشرق العربي إلى لوزان، حيث وضعت تقريرها وضمنته توصياتها النهائية.

٥ ـ توصيات وتعليقات لجنة التحقيق الأنكلو ـ أمريكية[٢٠]

وقد قسمت اللجنة تقريرها إلى مقدمة، وعشر توصيات، وبعض الملاحق. فذكرت في المقدمة مهمتها والبلاد التي زارتها، وخصصت التقرير للتوصيات المتعلقة بفلسطين فقط وها هي:

التوصية الأولى: ان المعلومات التي حصلنا عليها تجعلنا على يقين من أن جميع البلدان، ما عدا فلسطين، لا يمكن الاعتماد عليها في اعداد مساكن لليهود الذين يرغبون في ترك أوروبا، أو أنهم يرغمون على تركها. ولكن فلسطين وحدها لا تستطيع استيعاب جميع اليهود، ولذا فإننا نوصي حكومتينا بأن تشرعا فوراً بالتعاون مع البلدان الأخرى، بالسعي لايجاد مساكن جديدة. وكذلك فإننا نوصيهما بأن تسعيا لضمان أحكام ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو الى «تشجيع الاحترام الشامل لحقوق الانسان مع المحافظة على الحريات الأساسية للبشر أجمع».

التوصية الثانية: أولاً: أن يصدر في الحال اجازة تخوّل دخول فلسطين لليهود الذين كانوا ضحية اضطهاد النازية أو عسف الفاشية.

ثانياً: وان تمنح هذه الإجازات، ان أمكن، خلال العام الحالي، وأن تتمّ هجرة هذا العدد الفعلية بأسرع وقت تسمح به الظروف.

وقد قدرت اللجنة عدد الضحايا في تعليقها على هذه التوصية بمائة ألف شخص، يرغب معظمهم، إن لم يكن كلهم، في الهجرة إلى فلسطين. وقالت في تبرير هذا الطلب: ولا نعرف بلاداً أخرى يمكن للأكثرية الساحقة من هؤلاء اليهود أن تهاجر اليها غير فلسطين.

التوصية الثالثة: لأجل البتّ نهائياً في مطالب العرب واليهود بشأن الاستئثار بفلسطين، نرى من الضروري التصريح عن المبادىء التالية:

---

(٢٠) النص الكامل مثبت في كتاب: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ادارة فلسطين، المصدر نفسه، نقلاً عن النسخة العربية لتقرير اللجنة المنشور في فلسطين وبريطانيا وأمريكا.

١ ـ ان لا سيادة لليهود على العرب، ولا للعرب على اليهود في فلسطين.

٢ ـ ان لا تكون فلسطين دولة يهودية ولا دولة عربية.

٣ ـ ان الشكل النهائي للحكم الذي سينشأ في فلسطين يجب أن يتضمن ـ بموجب ضمانات دولية ـ حماية ورعاية مصالح الديانات المسيحية والإسلامية واليهودية في الأراضي المقدسة.

وفي التعليق على هذه التوصية قالت اللجنة: ان فلسطين أرض مقدسة في نظر أصحاب الديانات الثلاث على السواء، فهي ليست، ولا يمكن أن تكون، ملكاً لأي شعب على انفراد. ولذلك ليس من العدل في شيء، أن تصبح فلسطين دولة عربية تهيمن فيها أكثرية عربية على مقدرات ـ أقلية يهودية، أو دولة يهودية تهيمن فيها أكثرية يهودية على مقدرات أقلية عربية. فلا يجوز أن يجعل الدستور الكلمة العليا للأغلبية العددية إذا أريد اقامة حكم ذاتي حقيقي لكلا الشعبين.

التوصية الرابعة: ريثما يتلاشى العداء بين العرب واليهود نوصي باستمرار الحكم في فلسطين على ما هو عليه تحت الانتداب الى أن يتم الاتفاق على تنفيذ وصاية الأمم المتحدة عليها.

التوصية الخامسة: اننا نوصي، ونحن نتجه بأنظارنا إلى شكل من الحكم الذاتي يتفق والمبادىء الثلاثة المذكورة في التوصية الثالثة، بلزوم ـ قيام الدولة ـ سواء أكانت منتدبة أو وصية ـ باعطاء ـ التصريح التام وهو: ان تقدم العرب الاقتصادي والعلمي والسياسي في فلسطين يجب أن يكون مساوياً لتقدم اليهود في هذا المضمار «كما ينبغي رفع مستوى المعيشة عند العرب الى الحد الذي يتساوى مع مستوى المعيشة عند اليهود».

التوصية السادسة: ريثما تحال قضية فلسطين قريباً إلى الأمم المتحدة وينفذ فيها نظام الوصاية، فإننا نوصي بوجوب ادارة فلسطين من الدولة المنتدبة بموجب صك الانتداب الذي يصرح: **بأن ادارة فلسطين مكلفة بتسهيل الهجرة اليهودية في أحوال ملائمة مع عدم الإضرار بحقوق الطوائف الأخرى.**

التوصية السابعة: اننا نوصي بما يلي: ١ ـ إلغاء القوانين المتعلقة بانتقالات الأراضي الصادرة في عام ١٩٤٠، واستبدالها بقوانين تستند إلى سياسة حرة في بيع الأراضي وإيجارها واستعمالها بقطع النظر عن الجنس أو الطائفة أو المذهب، مع حماية صغار الملاك والزراع المستأجرين. ٢ ـ اتخاذ التدابير اللازمة لحظر النصوص التي تتضمنها صكوك الانتقال وتشترط عدم استخدام الأرض إلا من قبل أفراد عنصر واحد أو طائفة واحدة.

وفي التوصيتين الثامنة والتاسعة أوصت اللجنة ببحث مشاريع التنمية الزراعية والصناعية لفلسطين، لا مع الوكالة اليهودية فحسب، بل أيضاً مع الدول العربية المجاورة لعلاقتها المباشرة فيها. كما أوصت باصلاح نظم التعليم للعرب واليهود، على أن يشمل هذا الاصلاح ادخال التعليم الاجباري خلال فترة معقولة من الوقت. وأوصت الحكومة بأن تضمن اسهام التعليم في التوفيق بين الطرفين المتنازعين.

التوصية العاشرة: اننا نوصي في حالة العمل بهذا التقرير، بأن يوضح للعرب واليهود بأن كل محاولة لاستخدام العنف أو الارهاب، أو لتنظيم جيوش غير قانونية للحيلولة دون تنفيذه سوف تقمع بالقوة.

٦ ـ أهداف التقرير ومصيره ـ الإعداد لخطوة التهويد

لقد كان واضحاً للعرب منذ البداية، ان هدف بريطانيا وأمريكا من تأليف اللجنة هو: الغاء الكتاب الأبيض رسمياً ونهائياً وإزالة كل أثر من آثاره، ومن ثم فتح أبواب فلسطين على مصراعيها للهجرة، لتأمين أغلبية يهودية فيها قبل الإقدام على اتخاذ الخطوة النهائية بإعلان دولة إسرائيل. وقد تحققت في توصيات اللجنة كل هذه الأهداف، وسارع ترومان إلى إعلان ابتهاجه بقرارها، وامتنانه لتوصياتها بقبول طلبه بهجرة مائة ألف يهودي في الحال. فألف لجنة وزارية أمريكية ذات صلاحيات واسعة للقيام بما يلزم من أجل تنفيذ التقرير، وقامت اللجنة في الحال بتأليف اللجان الفنية في واشنطن ولندن من أجل هذه الغاية.

أما اليهود فقد رحبوا بإلغاء الكتاب الأبيض، وطالبوا بسرعة تنفيذ فتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية، وبإطلاق حرية انتقال الأراضي. ولما اطمأنوا إلى اهتمام بريطانيا واستجابتها لهاتين التوصيتين، استعجلوا الخطوة النهائية وطالبوا بإعلان الدولة اليهودية حالاً في فلسطين. ولما كانت بريطانيا قد حددت كل خطوة من خطواتها بوقتها وظرفها المناسبين، فقد تظاهر اليهود من جديد بالثورة على سياستها وقواتها في فلسطين، واسترسلوا في أعمال العنف والتظاهر بالكثرة والقوة. واستخذت بريطانيا كعادتها مع اليهود، وراحت بعد الغاء الكتاب الأبيض وفتح فلسطين للهجرة اليهودية تتظاهر بالبحث عن حل جديد للقضية الفلسطينية.

وبررت بريطانيا موقفها هذا على لسان رئيس وزرائها المستر اتلي، بالخطاب الذي ألقاه في مجلس العموم في الثاني من تموز/يوليو حيث قال: «إن الثورة اليهودية مدبرة ومرسومة وتنفذها هيئة عسكرية مجهزة». ثم أشار إلى قوة اليهود العسكرية في فلسطين، فتحدث عن جيش الهاغانا اليهودي وقدّره بسبعين ألف محارب تسندهم قوة آلية هائلة. وعدّد المنظمات العسكرية الأخرى، فسمّى البالماخ والإرغون وشتيرن... ولا ندري أكان

بـذلك الخـطاب يريـد ارهاب العـرب لقبول الـدولة اليهـودية، أو يـريد اقنـاع نفسه وحكومته والعالم، بأن بريطانيا لم تكن تعلم شيئاً عن وجود هذه القـوة، ولم تعمل هي عـلى خلقها وتـدريبها وتسليحهـا، بينما كـانت تحارب بقسـوة حتى المنظمات السيـاسية والاجتماعية العربية في فلسطين؟

أما عرب فلسـطين فقد وجـدوا أنفسهم فجأة، أمـام غدر بـريطانيـا بهم وخيانـاتها لواجباتها كدولة منتدبة، عزلاً من الحماية والسلاح، مقابل جيش من اليهود الأوروبيين مدربين على ايدي الضباط البريطانيين ومسلحين بالأسلحة الأمريكية. فبادرت جـامعة الدول العربية ـ وكانت قد تولت معالجة قضية فلسطين كما سيأتي ذكـره ـ إلى الاجتماع ودراسة الموقف الجديد واصدار القرارات.

وهكـذا بعد أن حققت الشراكـة الأنكلو ـ أمريكيـة أهدافهـا المرحليـة المرسـومـة، فألغت الكتاب الأبيض وآثاره، وطمست كل السياسات والوعود والتقارير الـبريطانيـة السـابقة، وفتحت أبـواب فلسطين لهجـرة اليهود واستقبـال الأسلحة الثقيلة والخفيفـة لمنظماتهم، بدأت في الاعداد لتنفيذ خطوة التهويد الأخيرة.

الفصل الخامس

خلق إسرائيل

على الرغم من توصية اللجنة الأنكلو ـ أمريكية بمعارضة قيام دولة عربية أو يهودية في فلسطين، وبضرورة بقاء الدولة المنتدبة في ادارة البلاد، وفق أحكام صك الانتداب، وإلى حين وضعها تحت الوصاية الدولية، فقد كانت الخطة الأنكلو ـ أمريكية تستهدف في خطواتها المقبلة، اعلان إسرائيل كدولة في فلسطين. وكانت الدولتان، منذ تعيين اللجنة، تمهدان لاتخاذ هذه الخطوات، وتبحثان عن الأسباب والمبررات اللازمة لذلك، للتستر وراءها والاستناد إليها[1].

وكان العرب واليهود، مع اختلاف الأسباب والأهداف، قد انتقدوا توصيات اللجنة، وهاجموا السياسة البريطانية، وأعلن كل منهما الكفاح ضدها حتى تحقق أهدافه، فاصطنع اليهود اضطرابات العام ١٩٤٦ المعروفة لدعم الخطة المتفق عليها، واتخذت جامعة الدول العربية قرارات عدة، كان منها دعوة بريطانيا للمفاوضة مع العرب من أجل التوصل إلى حل نهائي عادل للقضية الفلسطينية.

بريطانيا تجد الطريق للتهويد

وفي هذا الموقف العربي اليهودي من السياسة الجديدة، وجدت بريطانيا فرصتها الذهبية. وعثرت في الدعوة العربية للمفاوضات على وسيلتها الناجحة، وعلى المبرر

---

(١) في أوائل شهر تموز/يوليو ١٩٤٦ جرت مباحثات انكلو ـ أمريكية حول مستقبل فلسطين، وفي ٣١ من الشهر نفسه تلا المستر هربرت موريسون البريطاني في مجلس العموم نتائج هذه المباحثات، وفي أيلول/سبتمبر ١٩٤٦ قدّم الوفد البريطاني خطاب موريسون نفسه كمقترحات بريطانية لمؤتمر لندن، وكان مشروع موريسون هو الحل البريطاني المقترح.

المناسب للتحلل من هذه السياسة ولإعلان خطواتها المقبلة، فدعت إلى عقد مؤتمر لندن الثاني بينها وبين العرب واليهود، بحجة بحث القضية الفلسطينية من جميع نواحيها، وللتوصل إلى حل نهائي لهذه المشكلة. إذ كانت تعرف سلفاً بأن العرب لا يقبلون بغير وقف الهجرة اليهودية واعلان استقلال فلسطين، وأن اليهود يرفضون أي حلّ لا يعترف بقيام دولة إسرائيل، وهي من خلال هذا التناقض تستطيع بمساعدة أمريكا ونفوذها، أن تجابه العرب والعالم بعجزها عن معالجة القضية، ثم تنفرد هي بالقرار الممهد لخلق إسرائيل.

١ ـ مؤتمر لندن الثاني لعام ١٩٤٦[٢]

وفي اليوم العاشر من أيلول/سبتمبر ١٩٤٦، عقد المؤتمر أول جلسة. وقد مثل العرب فيه مندوبون عن العراق ومصر وسوريا والأردن واليمن وفلسطين، وحضره مندوبون من الوكالة اليهودية عن اليهود. وامتدت المباحثات حتى اليوم الثاني من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٦. وكانت بريطانيا أثناء انعقاده تجلس مع العرب في الصباح ومع اليهود في المساء.

وقد افتتح المستر أتلي رئيس الوزارة البريطاني المؤتمر بخطاب ألقاه على التوالي أمام ممثلي العرب واليهود، استعرض فيه القضية الفلسطينية وصك الانتداب والحلول السابقة، وخلص منه إلى ترديد النغمة البريطانية الجديدة، وهي صعوبة الحل وازدواج المسؤولية. ثم أشار إلى مشروع بريطاني معدّ سيقدم للمؤتمرين، وخاطبهم قائلاً: «إننا لم نتخذ أي قرار بشأن المشروع قبل مناقشته معكم، فها هو الاقتراح أمامكم ولكل وفد كامل الحرية لاقتراح أية تعديلات أو لعرض أية مشروعات توصل إلى تسوية بطرق أخرى».

وبعد أن عرض رؤساء الوفود العربية وجهات نظر حكوماتهم، عكف المؤتمرون على دراسة المشروع البريطاني الذي أطلق عليه اسم مشروع «موريسون»، نسبة إلى واضعه المستر موريسون رئيس مجلس العموم العمالي.

٢ ـ مشروع موريسون

يتضمن المشروع تقسيم فلسطين إلى مناطق ادارية، تتمتع بقسط من الحكم الذاتي

---

(٢) النصوص الكاملة لخطاب المستر أتلي وخطب رؤساء الوفود العربية، وكذلك النص الكامل لخطاب موريسون في مجلس العموم والمشروع المسمى باسمه، والنص الكامل للمشروع العربي، المقدمة إلى مؤتمر لندن، مثبتة في كتاب: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: المجموعة الأولى، ١٩١٥ ـ ١٩٤٦ (القاهرة: الإدارة، ١٩٥٧)، ص ٣٩٣ ـ ٤٥٨، نقلاً عن أصولها المحفوظة في سجلات الجامعة العربية.

وتخضع لإشراف حكومة مركزية. وقد اقترح فيه تقسيم البلاد إلى المناطق التالية:

أ ـ منطقة يهودية: وتشمل الجزء الأعظم من مساحة الأراضي التي استقر فيها اليهود، ومساحة كبيرة حول مستعمراتهم وفيما بينها. أي معظم الساحل الفلسطيني من الحدود اللبنانية حتى اسدود جنوب يافا ومساحات أخرى حول المستعمرات اليهودية وفيما بينها في الجليل وفي شمالي النقب ووسط فلسطين.

ب ـ منطقة القدس: وتضم مدينة القدس ومدينة بيت لحم وضواحيهما المباشرة.

ج ـ منطقة النقب: وتشمل مثلث الأرض الفضاء الكائن جنوبي فلسطين عبر الحدود الحالية (آنذاك) للأرض المزروعة.

د ـ منطقة عربية: وتشمل باقي فلسطين وتكون في الغالب عربية محضة من ناحيتي الأرض والسكان.

وعرّف المشروع حدود هذه المناطق بأنها حدود إدارية محضة، تُعيّن المنطقة التي يقع في داخلها مجلس نيابي محلّي مخوّل سن القوانين في أمور معينة، وهيئة تنفيذية تقوم بتطبيق هذه القوانين. ولن تكون لهذه الحدود أية أهمية من ناحية الدفاع أو الجمارك أو المواصلات، إنما تصبح بمجرد تقريرها غير قابلة لأي تغيير، إلا باتفاق بين المنطقتين المختصين.

وتخوّل الحكومات الاقليمية سلطة التشريع والإدارة داخل مقاطعاتها في نطاق واسع من المسائل ذات الصبغة المحلية، وتخول أيضاً السلطة لتحديد عدد الأشخاص الراغبين في الإقامة الدائمة في أراضيها، وتقرير مؤهلاتهم. ويجب على الحكومات المحلية أن تتخذ الطرق الدستورية اللازمة لضمان الحقوق المدنية والمساواة لجميع السكان أمام القانون، وكذلك لضمان حرية الانتقال والتجارة. وتعطى لها سلطة جمع الأموال اللازمة للقيام بواجباتها.

وتنفرد الحكومة المركزية بالسلطة في وسائل الدفاع والعلاقات الخارجية والجمارك والضرائب، وبكل السلطات التي لم ينصّ على منحها للمناطق. وللمندوب السامي حق تعيين الهيئات التنفيذية للمقاطعات من بين أعضاء المجالس التشريعية المنتخبة بعد استشارة الزعماء، وموافقته ضرورية على جميع القرارات التي تصدرها الهيئات التشريعية. ويقوم المندوب السامي في البداية بممارسة الوظائف التشريعية والتنفيذية للحكومة المركزية، يعاونه في ذلك مجلس تنفيذي معيّن من قِبَله.

ونصّ المشروع على بقاء الرقابة على الهجرة اليهودية في يد الحكومة المركزية مع اشتراط عدم ممارستها، إلاّ على أساس توصيات الحكومات المحلية وفي نطاق

الاستيعاب الاقتصادي. فمن حقّ المقاطعة العربية منع الهجرة اليهودية اليها، غير أنّ المنطقة اليهودية تتمتع بدورها بحق قبول أي عدد من المهاجرين ترغب فيه حكومتها. وعلى هذا فقد نص المشروع سلفاً على امكان هجرة المئة ألف يهودي الذين أوصت بهم لجنة التحقيق المشتركة الى المقاطعة اليهودية، وعلى استمرار حركة المهاجرة إليها بعد ذلك، على أن يكون نقل المائة ألف مهاجر وضمان معيشتهم مدة شهرين في فلسطين على حساب الحكومة المركزية.

ونصّ المشروع على إنشاء مجلس في منطقة القدس يتمتع بسلطات تماثل سلطات المجالس البلدية، يجري انتخاب بعض أعضائه، ويعين الآخرون من قبل المندوب السامي. أما منطقة النقب فقد نص المشروع على وضعها تحت ادارة الحكومة المركزية في الوقت الحاضر.

وقد رفض العرب هذا المشروع فور عرضه، لأنه لا يختلف عن مشروع اللجنة الأنكلو-أمريكية المشتركة، وبنوا رفضهم له على الأسس التالية:

(١) انهم يعارضون كل مشروع يرمي إلى تقسيم فلسطين.

(٢) ان مشروع موريسون يضع عدداً كبيراً من العرب - يفوق عدد اليهود في المنطقة اليهودية ذاتها - تحت سلطة الدولة اليهودية، ويدخل مساحات من الأراضي العربية الزراعية، تفوق ثلاث مرات مساحة الأراضي اليهودية، في المنطقة اليهودية. وان كل هجرة يهودية وإن كانت محددة اسماً للمنطقة اليهودية، ستكون خطراً على العرب وعلى ممتلكاتهم في المنطقة اليهودية.

(٣) ان المشروع لا يحقق الاستقلال لفلسطين، ولا يبقي حتى على وحدة أراضيها.

(٤) إن المشروع يخالف الكتاب الأبيض للعام ١٩٣٩، وهو أدنى حد من مطالب العرب اعترفت به بريطانيا نفسها.

وقد ردّ بيفن وزير الخارجية البريطانية ورئيس الجانب البريطاني في المباحثات، على ملاحظات الوفود العربية ضد المشروع بقوله: «على العرب ألا يتجاهلوا خطوات الزمن». وكان واضحاً أنه يعني بذلك، عدم تمسك بريطانيا بالكتاب الأبيض، واختلاف وضع اليهود في العام ١٩٣٩ عنه في العام ١٩٤٦. ثم طلب المستر بيفن ان يتقدم العرب بمشروع حل مقابل للقضية، ليجري بحثه بدلاً من مشروع موريسون.

وكذلك رفض اليهود هذا المشروع جملة وتفصيلاً، ولم يتقدموا للمؤتمر بأي مشروع مقابل، وأعلنوا مقاومتهم لكل مشروع لا يستهدف تهويد فلسطين وإقامة إسرائيل.

٣ - المشروع العربي

وقدم العرب مشروعاً مقابلاً لمشروع موريسون يقوم على الأسس التالية:

أ - يقوم المندوب السامي بتعيين حكومة فلسطينية مؤقتة، مؤلفة من سبعة وزراء عرب وثلاثة من اليهود، تمارس السلطات التشريعية والتنفيذية التي تمارسها ادارة فلسطين الحالية، ويحتفظ المندوب السامي بحق الاعتراض على قرارات هذه الحكومة اثناء فترة الانتقال.

ب - يبدأ المندوب السامي بمساعدة الحكومة المؤقتة في اعداد سجل انتخابي، أساسه الانتخاب على درجة واحدة للذكور البالغين الذين اكتسبوا الجنسية الفلسطينية، أو يمكنهم اكتسابها بموجب قانون الجنسية الفلسطيني لسنة (١٩٢٥ - ١٩٤١)، وأقاموا في فلسطين اقامة دائمة. وبمجرد الانتهاء من إعداد السجل تُجري الحكومة انتخاب أعضاء جمعية تأسيسية بموجب قانون انتخاب تصدره، وتمثل فيه العناصر الرئيسية للسكان بنسبة تعدادها.

ج - تعدّ الحكومة المؤقتة، وتقدم للجمعية التأسيسية، مشروع الدستور الفلسطيني، ويجب أن ينصّ فيه على المبادىء الآتية:

(١) تكون فلسطين دولة موحدة، دستورية ديمقراطية ذات مجلس نيابي منتخب من السكان بطريق الاقتراع السري المباشر.

(٢) ضمان حرمة وقداسة الأماكن المقدسة، وحرية زيارتها والمحافظة عليها، وحق العبادة فيها لجميع الديانات طبقاً للحالة الراهنة.

(٣) كفالة حقوق المواطنين الفلسطينيين والهيئات الدينية وغيرها من الجمعيات والمؤسسات، وفي أن يكون لها، بالإضافة إلى المؤسسات الحكومية العامة، مؤسسات تعليمية ودينية واجتماعية خاصة.

د - توقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين حالاً، ما لم يصدر تشريع من الحكومة الفلسطينية ينص على خلاف ذلك.

هـ - تؤسس في فلسطين محكمة عليا للنظر في دستورية القوانين، ويجوز لكل مواطن مراجعتها.

و - بعد اقرار الدستور تجري انتخابات برلمانية عامة. ويعين أول رئيس دولة فلسطينية بموجب أحكام الدستور، وتنتقل إليه كافة الصلاحيات الدستورية، ويعلن انتهاء الانتداب واستقلال فلسطين.

ز - تعقد بين الدولة الفلسطينية وبريطانيا معاهدة تحالف، تحدد بموجبها جميع العلاقات بين الدولتين.

ح - يجب أن لا يتأخر تنفيذ هذه الاجراءات عن يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٤٨.

ولقد جاء هذا المشروع العربي مفاجأة للخطة الأنكلو - أمريكية الصهيونية، إذ قبل العرب لأول مرة اعتبار المهاجرين اليهود المقيمين فلسطينيين، وقبلوا إشراكهم في حق تقرير المصير. كما قبل المشروع بكل الضمانات التي كانت بريطانيا تتستر خلفها للتهرب من اعطاء شعب فلسطين حق تقرير المصير، وقبل بمبدأ التحالف البريطاني الفلسطيني، واعترف لليهود بجميع الحقوق كمواطنين وكفئة دينية وقومية في نطاق الشعب الفلسطيني والدولة الفلسطينية الموحدة.

وعندما لم يجد أطراف المؤامرة الثلاثة، أيّة حجة أساسية أو منطقية لمهاجمة المشروع فوراً، تقدمت بريطانيا بطلب مهلة كافية لدراسته. فأجيبت إلى طلبها، وحدّد اليوم السادس عشر من كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ موعداً لاستئناف اجتماعات المؤتمر. وفي خلال هذه الفترة دبّ النشاط من جديد في الأوساط الحليفة الثلاثة، فطلع الرئيس الأمريكي ترومان بتصريحه المشهور، مطالباً بعدم تعليق هجرة المئة ألف يهودي على نتائج مؤتمر لندن، ومعلناً أسفه وحزنه لتأجيله، ومكرراً وعده ووعيده لكل سياسة تناقض توصيات اللجنة المشتركة، ومؤكداً من جديد استعداد حكومته لتولي الإنفاق على تهجير اليهود إلى فلسطين. وقام اليهود بتمثيل مسرحية الارهاب من جديد، فقتلوا بعض الضباط الانكليز وخطفوا آخرين، واعتدوا على بعض العرب ونسفوا بعض الجسور.

ووقف الانكليز من كل هذه الأحداث موقف المتفرج الحائر، كعادتهم عندما تكون الأحداث من صنعهم أو من ضمن خطتهم. فتظاهروا بالحرج أولاً، ثم ببحث المشكلة مع أمريكا، ثم مع الوكالة اليهودية تحت شعار أمن فلسطين واستقرارها!

وعندما استأنف مؤتمر لندن مباحثاته في الثامن والعشرين من كانون الثاني/يناير ١٩٤٧، رفض اليهود الاشتراك فيه إلّا إذا كانت أبحاثه تستهدف قيام الدولة اليهودية. وسارع المستر بيفن إلى ابلاغ العرب رفض بريطانيا لمشروعهم، وتمسكها بمشروع موريسون كأساس لأحسن حل للقضية الفلسطينية. بل زاد على المشروع بعض تعديلات في المنطقة اليهودية، فضمّ أقساماً من أراضي النقب العربية إليها، مما حدا بالعرب إلى رفض المشروع وكلّ حل يستهدف تقسيم فلسطين.

٤ ـ مشروع بيفن

وعلى الرغم من الموقف الديمقراطي المتساهل الذي وقفه الجانب العربي في مقترحاته، استمرت بريطانيا في مسرحيتها، متظاهرة بالسعي لايجاد حل للقضية، بينما هي في الواقع تسعى لخلق مبرراتها لاتخاذ الخطوةالتهويدية الأخيرة. فقد قدم المستر بيفن للمؤتمر مشروعاً بريطانياً جديداً، أطلق عليه اسم مشروع بيفن. وهو يتلخص بالمبادىء التالية:

أ ـ تنشأ في فلسطين ولايات عربية ويهودية في الحدود المبيّنة في مشروع موريسون السابق، وتعطى هذه الولايات حق تشكيل حكومات وبرلمانات محلية، وتمنح الاستقلال الداخلي.

ب ـ تبقى الهجرة اليهودية حرّة إلى فلسطين، على أن تنحصر في المنطقة اليهودية.

ج ـ تشرف حكومة الانتداب، على ادارة الشؤون العامة للولايات العربية واليهودية مدة خمس سنوات، ثم يعاد بعد ذلك درس القضية الفلسطينية والبحث عن الحل الملائم من جديد.

وهذا المشروع لا يختلف عن مشروع موريسون كثيراً، ولو أن بريطانيا حاولت فيه تحاشي ذكر التقسيم. فهو يحرم سكان فلسطين من حق تقرير مصيرهم، ولا يعترف لهم بالاستقلال الناجز أو المؤجل، ولا يحقق وحدة البلاد. وفي الوقت نفسه يضع عدداً من العرب يفوق عدد اليهود، ومساحات من الأراضي العربية تساوي اضعاف أراضي اليهود، في الولاية اليهودية وتحت ادارة الحكومة اليهودية. هذا بالإضافة إلى تركه باب الهجرة اليهودية مفتوحاً على مصراعيه إلى فلسطين، على حساب الحقوق والأراضي العربية، ولو في المنطقة اليهودية. لذلك فقد رفضه العرب، وتمسكوا بلزوم إنهاء الانتداب، وإعلان استقلال فلسطين، وإعطاء شعبها حق تقرير مصيره.

وعند هذا الحد من المناورات والخداع، وصلت بريطانيا إلى آخر الطريق في خطواتها الأخيرة. فقد رفض العرب واليهود جميع اقتراحاتها لحل القضية، وهذا ما كانت تنتظره سنداً لخطوتها المقبلة، ومبرراً لسياستها الجديدة. فأذيعت النتيجة المرتقبة... وأعلن فشل مؤتمر لندن وانتهاء مباحثاته مع أسف بريطانيا وألمها، لعدم تمكّنها من ايجاد تسوية عادلة... ترضي الطرفين المتنازعين!

وعلى الرغم من أنها كانت تعرف سلفاً، بأنه لا يمكن التوفيق بين مطالب العرب سكان البلاد ومطالب اليهود المهاجرين الغزاة، وأنه من المستحيل ايجاد حل باتفاق الطرفين، فقد خطب المستر بيفن في مجلس العموم في السادس والعشرين من شهر

شباط/فبراير ١٩٤٧، وأعلن: «أن القضية الفلسطينية قضية معقدة بسبب التناقض الحاصل في صك الانتداب، وأن بريطانيا عجزت عن التوفيق بين السماح لليهود بغزو فلسطين وتأمين عدم الإضرار بسكانها الآخرين. وقد أصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض الذي منع الهجرة لفلسطين وصادق عليه البرلمان، فكان سبباً في معارضة اليهود وتشدد العرب وإصرارهم على الاستقلال. وقد زاد في تعقيد القضية حشر أمريكا نفسها فيها وتوالي تصريحات ترومان، ولو كان أمر هذا التدخل الأمريكي يقف عند حد إدخال مائة ألف مهاجر يهودي لأمكنت معالجته، ولكن الحديث يدور حول إدخال الملايين... وانه ليس من العدل المساواة بين مصالح العرب أصحاب البلاد، وبين اليهود الطارئين في فلسطين. غير أن بريطانيا لا تستطيع أن تفرض حلاً نهائياً بالقوة لأنها دولة منتدبة، ولذلك أصبح من واجبها رفع الأمر إلى الأمم المتحدة لتقرر وتفرض الحل الذي تراه ..»[٣].

ولقد حاول بيفن في خطابه، ان يظهر بريطانيا بمظهر البريء المكره على اتخاذ هذه الخطوة. فاعترف بحق العرب في فلسطين، ولكنه تستّر وراء تعنّت اليهود وتدخل أمريكا لتبرير عدم اعتراف حكومته بهذه الحقوق. واعترف بالكتاب الأبيض وبخطر الهجرة اليهودية وضرورة توقيفها، ولكنه احتج بعدم إمكانية حكومته فرض هذا الحل بالقوة. وكل ذلك ليوهم العرب من جديد بحسن نوايا حكومته، وبراءتها من جريمة نكث العهود والتآمر على عروبة فلسطين.

غير أن العرب والمتتبعين لسياسة بريطانيا في فلسطين كانوا على علم بالخطة اليهودية ـ الأنكلو ـ أمريكية، وكانوا على معرفة برأي حزب العمال ووزير خارجيته بيفن في القضية الفلسطينية. فلم تفاجئهم ادعاءات بريطانيا ومبرراتها، ولم تخدعهم محاولات بيفن الدفاع عن بريطانيا في ما آلت إليه قضية فلسطين. فبريطانيا هي التي منحت فلسطين لليهود بمقتضى وعد بلفور، وهي التي سعت لوضعها تحت انتدابها، وقدّمت نصوص صك الانتداب. وبريطانيا هي التي حالت منذ العام ١٩١٨ حتى العام ١٩٤٨، بين عرب فلسطين والاستقلال، وهي التي فرضت اليهود بالقوة، وقادت قوافل مهاجرتهم وحمتها إلى فلسطين، وهي التي درّبتهم وسلّحتهم ومهّدت لهم السبيل للاستيلاء عى فلسطين. وكيف تشكو بريطانيا من تعنّت اليهود وتدخل أمريكا، وهي التي نقضت الكتاب الأبيض وأشركت أمريكا في هذه القضية؟

ان الحقيقة التي لم يشك فيها اثنان من العرب، حتى ولو كانا من أصدقاء بريطانيا وصنائعها، هي أنها خانت العرب وتآمرت على فلسطين، وتنكّرت لكل المبادىء الأخلاقية والواجبات الدولية في سياستها الفلسطينية، إذ جعلت من التآمر والنفاق والتضليل أسلوباً لعملها مع العرب، ومن انتدابها وإمكانياتها عوناً على تهويد

---

(٣) نشر خطاب المستر بيفن في فلسطين باللغات الثلاث: العربية والانكليزية والعبرية، وهو موجود لدى جامعة الدول العربية، ادارة فلسطين، بنصه الرسمي.

فلسطين. وكانت خطوتها بالتخلي عن الانتداب أسلوباً من هذه السياسة، وكان إشراك أمريكا والتنديد بموقفها طريقاً جديداً وإمكانية اضافية لتهويد فلسطين. وحتى الجنرال غلوب، كتب يصف القرار البريطاني الأخير فقال: «لقد كان هذا واحداً من القرارات الحبلى بالمآسي الإنسانية، وكانت نبوءتي يا للحسرة هي الوحيدة التي أثبتت الأحداث صحتها...»(٤).

وقد هلّلت الحكومة الأمريكية لهذا القرار البريطاني الحكيم، وإن كان قد ساءها تعريض بيفن بتدخلها، واعتبره الرئيس ترومان نصراً لسياسته. وكذلك كان موقف اليهود منه. أما موقف العرب من كل هذه الأحداث، فقد تولته جامعة الدول العربية، مما سيأتي تفصيله في الفصول المقبلة.

٥ ـ الأمم المتحدة تعلن قيام إسرائيل

قال وايزمن في مذكراته: «لقد اتفقنا مع بريطانيا على جعل فلسطين يهودية كما هي بريطانيا انكليزية، على أن يكون ذلك العام ١٩٣٥. ولكن وعي العرب وثوراتهم العديدة، حالا دون تحقيق ذلك في وقته المحدد»(٥). وبالفعل كان هذا هو هدف بريطانيا من اعطاء وعد بلفور، ومن انتدابها على فلسطين، ومن صياغة الصك بالشكل المعروف. غير أن وعي العرب العام، ومقاومة عرب فلسطين، فوّتا عليها هذه الفرصة. وعجزت بإمكانياتها وسلطاتها وبجهود الصهيونية العالمية ونفوذ أمريكا، حتى عن تأمين أغلبية يهودية في فلسطين، أو في أي جزء منها. فجاء عام ١٩٣٥ واليهود لا يشكلون بالنسبة لمجموع السكان أكثر من ١٩ بالمائة، ولا يملكون أكثر من ١٠ بالمائة من مجموع أراضي فلسطين.

فاتجهت نيّة بريطانيا أمام هذا الواقع إلى تغيير خطتها، والعمل على إقامة الدولة اليهودية مؤقتاً ولو في جزء من فلسطين. فتبنت منذ ذلك التاريخ فكرة التقسيم واستطاعت أن تقنع الصهيونية العالمية وأمريكا في ما بعد بصواب خطتها. وهذا ما يفسر محاولاتها العديدة: العام ١٩٣٧ تحت ستار تحقيقات اللجنة الملكية، ثم العام ١٩٤٥ من وراء لجنة التحقيق الانكليزية الأمريكية المشتركة، وفي مشروعي موريسون وبيفن العام ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧. إذ جعلت من قول اللجنة الملكية العام ١٩٣٨: «ما دام العرب يعتبرون اليهود غزاة، وما دام اليهود يستهدفون التوسع على حساب العرب، فالحل الوحيد هو الفصل بين الشعبين بتقسيم فلسطين إلى دولتين، عربية ويهودية»، ستاراً تخفي حقيقة خطتها

---

(٤) جون باغوت غلوب (الجنرال)، جندي مع العرب (بيروت: دار العلم للملايين، [د.ت.]).

(٥) Chaim Weizmann, *Trial and Error: The Autobiography of Chaim Weizmann* (New York: Harper and Row, 1966).

وراءه. وراحت تجرّب كل أساليبها، وتسخّر كل امكانياتها ونفوذها وقوتها، لتحقيق هذا الحل المرحلي للقضية اليهودية. فأشركت معها أمريكا، وقبلت التفاوض مع الدول العربية، واستعملت العنف والارهاب في فلسطين، وتنكرت لكل وعودها ومواثيقها وسياستها في سبيل الوصول إلى ذلك.

وعندما تأكدت بريطانيا وحلفاؤها من استحالة تحقيق هذا الهدف برضاء العرب، قرروا تسخير الأمم المتحدة لتنفيذه. فقد كانت الهيئة حديثة العهد بمشاكل الشعوب، وكانت ـ كثمرة من ثمرات انتصار الحلفاء على دول المحور ـ تخضع لآراء وتوجيهات الدول المنتصرة، وكانت أمريكا وبريطانيا تتمتعان فيها بمركز ممتاز. ولم تكن حركة التحرر الآسيوي الافريقي آنذاك قد ظهرت إلى الوجود، لا في الأمم المتحدة ولا على الصعيدين الدولي والشعبي.

ولّما درس أطراف المؤامرة الثلاثة كل هذه العوامل بدقة وإمعان، ووجدوا أن طريق الأمم المتحدة هو السبيل المضمون لنجاح الخطوة المرسومة، وهو الذي يضفي صفة الشرعية والدستورية عليها، أرسلت بريطانيا في أوائل نيسان/ابريل العام ١٩٤٧ مذكرتها التاريخية إلى الأمين العام للأمم المتحدة، تعلن فيها تخليها عن الانتداب وتطلب منه عرض القضية الفلسطينية في دورة خاصة.

٦ ـ لجنة التحقيق الدولية وتوصياتها

بعد أن تخلّت بريطانيا عن انتدابها على فلسطين وحولت قضيتها إلى الأمم المتحدة العام ١٩٤٧، عقدت الجمعية العمومية في ٢٨ نيسان/ابريل من العام نفسه جلسة خاصة للنظر في هذه القضية. وبعد مناقشات سطحية تقرر تأليف لجنة دولية للتحقيق، مكوّنة من ممثلين عن دول: ايران، بيرو، السويد، اورغواي، هولندا، الهند، غواتيمالا، يوغوسلافيا، تشيكوسلوفاكيا، استراليا، وكندا. وقد أرسلت هذه اللجنة إلى فلسطين، وبعد أربعة أشهر قدمت تقريرها للأمم المتحدة، وأوصت بالمبادىء التالية:

أ ـ ضرورة إنهاء الانتداب على فلسطين، ومنحها الاستقلال في أعقاب فترة انتقال قصيرة تكون السلطة أو السلطات المحلية فيها مسؤولة أمام الأمم المتحدة، ويكون النظام الأساسي للدولة أو الدولتين والدستور قائمة على أسس ديمقراطية تمثيلية تحترم فيها مبادىء حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات، ويحافظ فيها على وحدة اقتصادية لجميع أجزاء فلسطين.

ب ـ إبقاء الصفة الدينية لجميع الأماكن المقدسة.

ج ـ اعتماد الوسائل السلمية فقط لاقرار أي حل واستبعاد القوة والتهديد.

د ـ تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية.

وقد اختلف الأعضاء في مدى العلاقة بين هاتين الدولتين، فقدمت اللجنة مشروعين للدولتين المقترحتين في فلسطين، عرف الأول بمشروع الأكثرية، وعرف الثاني بمشروع الأقلية.

(١) مشروع الأكثرية:

وكان مشروع الأكثرية الذي أقرّه ممثلو: كندا، استراليا، بيرو، تشيكوسلوفاكيا، غواتيمالا، السويد، أورغواي، يقضي بتقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق:

(أ) المنطقة العربية: وتتألف من الجليل الغربي، ومنطقة نابلس الجبلية، والسهل الساحلي الممتد من (أسدود) جنوب يافا حتى الحدود المصرية، بما في ذلك منطقة الخليل وجبل القدس وغور الأردن الجنوبي. وتبلغ مساحة هذه المنطقة (١٢) ألف كلم٢، يقطنها ٦٦١ ألف نسمة، منهم ١١ ألف يهودي و٦٥٠ ألف عربي. ويملك اليهود فيها ١٠٠ ألف دونم أي ١٠٠ كلم٢ فقط، بينما يملك العرب الباقي تقريباً.

(ب) المنطقة اليهودية: وتتألف من الجليل الشرقي، ومرج ابن عامر، والقسم الأكبر من السهل الساحلي، ومنطقة بئر السبع والنقب. وتبلغ مساحة هذه المنطقة التي تعتبر أخصب أراضي فلسطين ١٤٢٠٠ كيلومتر مربع يقطنها ٩٩٠ ألف نسمة، منهم ٥٣٠ ألف يهودي و٤٦٠ ألف عربي، ويملك العرب ثلثي مجموع مساحة أراضي هذه المنطقة وعقاراتها. وأوصت الأكثرية بإنشاء دولتين مستقلتين في هاتين المنطقتين بعد مرحلة انتقال حددت بسنتين، تتولى بريطانيا خلالها إدارة فلسطين تحت إشراف الأمم المتحدة. كما أوصت بضرورة قبول ١٥٠ ألف مهاجر يهودي للدولة اليهودية خلال فترة الانتقال، وإذا زادت هذه الفترة يسمح بإدخال ٦٠ ألف يهودي في كل سنة. وأوصت كذلك بإنشاء اتحاد اقتصادي وجمركي في المرافق العامة بين الدولتين.

(ج) الأماكن المقدسة: وتشمل مدينة القدس ومنطقتها، وتوضع تحت نظام الوصاية الدولية، ويعين مجلس الوصاية للأمم المتحدة حاكماً غير عربي وغير يهودي لهذه المنطقة. وكان يقطنها ١٥٠ ألف عربي و١٠٠ ألف يهودي.

(٢) مشروع الأقلية:

أما الأقلية المؤلّفة من ممثلي الهند ويوغوسلافيا وايران، فقد رأت أن تكون الحكومتان العربية واليهودية مستقلتين استقلالاً ذاتياً، وتتألف منهما دولة اتحادية باسم دولة فلسطين، يتولى إدارة الشؤون السياسية والعسكرية والاقتصادية فيها مجلس اتحادي يتولّى انتخاب رئيس دولة واحد، ويشرّع دستوراً واحداً. ويقر رعوية

فلسطينية واحدة، ويعالج شؤون الهجرة اليهودية الى المنطقة اليهودية فقط، على أن تكون في نطاق قدرة البلاد على الاستيعاب.

ويلاحظ أن الطرفين اتفقا على تقسيم فلسطين وعلى إنشاء دولة إسرائيل، واختلفا فقط في تحديد العلاقة بين الدولتين. فالأكثرية ارادته تقسيماً على غرار مشروع اللجنة الملكية العام ١٩٣٧، وارادته الأقلية تقسيماً ضمن دولة فلسطينية اتحادية. وقد أوصى الفريقان ببقاء الادارة البريطانية مدة فترة الانتقال، لتتولى تحت اشراف الأمم المتحدة ادخال المهاجرين اليهود!

ولقد استقبل اليهود قرار الأكثرية بالارتياح، ولو أنهم تظاهروا بالمعارضة الشكلية لعدم شمول دولتهم كامل فلسطين. وكذلك فعلت الولايات المتحدة، وراحت بالاشتراك مع الصهيونية تعدّ العدّة لإنجاح المشروع في الأمم المتحدة. أما بريطانيا فقد تظاهرت بالصمت والحياد، وإن كانت الدوائر الأمريكية والصهيونية أشاعت آنذاك، بأنها تريد ضم منطقة النقب إلى شرق الأردن لضمان أغراضها الاستراتيجية!

وأثار قرار اللجنة بشقيه ثائرة العرب ومخاوفهم، فعقدت الاجتماعات الرسمية والشعبية في فلسطين وفي كل بلد عربي، واتخذت عدة مقررات واجراءات سيأتي تفصيلها في مكان آخر.

٧ ـ مهزلة التصويت في الأمم المتحدة(٦)

لقد كانت قضية فلسطين منذ بدايتها، صراعاً بين الحق والباطل، وحرباً بين الحرية والعدوان. وكانت الصهيونية وحليفها الاستعمار الأنكلو ـ أمريكي يمثلان في جميع مراحل هذه القضية السابقة، جانب الباطل والعدوان والاستعمار. ولقد نجحا الآن في نقل المعركة من فلسطين إلى ليك سكسس، ولكنهما يحاولان بشراسة إشراك الأمم المتحدة فيها إلى جانبهم.

غير أنه على الرغم من توصيات اللجنة المجحفة المرتجلة، ومن محاولات أطراف المؤامرة الثلاثة، كان لايزال أمام المؤمنين بحق الشعوب أمل في عدالة الأمم المتحدة، وكان لا يزال كذلك أمام المتآمرين على شعب فلسطين معركة قاسية، هي معركة المناقشة والإقناع والتصويت على أغرب وأخطر قرار في تاريخ هذه المنظمة. فكثيرون هم أولئك الذين كانوا يحسنون الظن بها، ويثقون بالضمير الدولي الممثل فيها.

---

(٦) محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات، ٦ ج (صيدا: المطبعة العصرية، ١٩٥٠ ـ ١٩٥١)، ج ٤ و٥، وأكرم زعيتر، القضية الفلسطينية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٥).

فسخروا من اقتراحات اللجنة، واستغربوا محاولات الصهيونية، وظلوا متفائلين ينتظرون نتائج المعركة والتصويت.

وبعد أن قدمت اللجنة تقريرها، عقدت الأمم المتحدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٤٧ جلسة خاصة لدراسة التقرير. وأي تقرير! ذلك الذي سيتقرر بنتيجته مصير وطن بكامله هو فلسطين، ويحكم بإقراره أو رفضه على مستقبل شعب بأكمله هو شعب فلسطين. ذلك التقرير الذي صنعه بضعة أشخاص لم يسبق لهم أن عرفوا فلسطين، أو عاشوا فيها، أو وقفوا على قضيتها وتاريخها، أو على تاريخ بريطانيا والصهيونية فيها، أو حتى تمكنوا من دراسة واقعها عند وضع هذا التقرير. اللهم إلاّ إذا كان ما استندوا إليه من تقارير قدمتها بريطانيا وهي أساس المشكلة، أو من مغالطات مدسوسة زودتهم بها الصهيونية وهي معتدية غازية، أو من همسات توجيه وتشجيع دسّتها أمريكا في آذانهم وهي ضالعة معها وشريكة في مأساة فلسطين، كانت كافية لوضع الحل لهذه المشكلة الإنسانية المزمنة!

وقد قررت الهيئة العامة إحالة تقرير اللجنة على لجنة خاصة ألّفتها لهذا الغرض وتمثلت فيها كل الدول الأعضاء، وسمح لمندوب فلسطيني عربي وآخر يهودي بالكلام أمامها. وقد شرح مندوب الهيئة العربية الفلسطينية القضية وتطوراتها كاملة، وانتهى إلى رفض التقسيم والهجرة والدولة اليهودية، وطالب بقيام دولة فلسطينية واحدة ديمقراطية مستقلة. وأعقبه مندوب الوكالة اليهودية بشرح القضية من وجهة النظر الصهيونية. وانتهى إلى اعلان قبول اليهود بمشروع الأكثرية، مع المطالبة بضم الجليل الغربي ومنطقة القدس إلى الدولة اليهودية، وأعلن استعداد اليهود لملء الفراغ الذي سيحدثه انسحاب الانكليز فوراً من فلسطين.

ثم تعاقب بعدهما الممثلون، فتكلم مندوب الولايات المتحدة وقارن بين ما حصل عليه العرب من استقلال في بلدان كثيرة وبين ما يعانيه اليهود، وانتهى إلى اعلان تأييد حكومته لقرار الأكثرية، على أن تجري عليه بعض التعديلات الطفيفة لصالح المنطقة العربية. . . وبالمقابل أعلن ممثل الاتحاد السوفياتي موافقة حكومته على التقسيم، بعد أن استعرض آلام اليهود، والتوتر بين العرب واليهود الذي أصبح اتفاقهما معه صعباً ومستحيلاً. . . ! وتكلم بعد ذلك عدد كبير من الممثلين. فكانوا بين متحمس للتقسيم، عاطفٍ على اماني الصهيونية، ومتردّد بين ارضاء أمريكا أو الوقوف إلى جانب حق العرب الضعفاء.

وعندما أحسّ المندوب البريطاني باحراز مشروع التقسيم أكثرية مناسبة، خرج عن صمته وطلب الكلام. وكان مما اهتم بإبلاغه للمندوبين، عزم حكومته على الجلاء عن فلسطين فوراً، وعدم استعدادها للاشتراك في تنفيذ أي حل لا يرضى عنه الطرفان

المتنازعان، وأكد ضرورة نقل سلطاتها أثناء عملية الجلاء إلى سلطة معترف بها من الأمم المتحدة، لأن حكومته ستنهي الجلاء عن فلسطين حتى آب/أغسطس ١٩٤٨، وخلال هذه الفترة بين انتهاء الانتداب وإتمام الجلاء لا يمكن أن تكون القوات البريطانية آلة لفرض أيّ حل ضد رغبة العرب أو اليهود، كما لا يمكن لبريطانيا الاستمرار في ممارسة الادارة خلالها، وانتهى من ذلك إلى إعلان امتناع حكومته عن التصويت على أي قرار.

وكان واضحاً من هذا الاعلان البريطاني، أنها تريد استعجال الأمم المتحدة في إقرار التقسيم وإعلان الدولة اليهودية، بحجة خطر الفراغ الاداري والعسكري على الأمن والاستقرار، في الفترة ما بين انتهاء الانتداب واقرار الحل للقضية. هذا، مع أنه من الأمور المسلّم بها أن تبقى بريطانيا كدولة منتدبة تمارس السلطات المخولة لها، حتى إقرار الأمم المتحدة سلطات وادارة جديدة في فلسطين. غير أن بريطانيا أعلنت انتهاء الانتداب في ١٥ آذار/مارس العام ١٩٤٨، وأعلنت انتهاء الجلاء في آب/أغسطس العام ١٩٤٨، وأكدت للممثلين أنها لن تمارس أية سلطات ادارية أو عسكرية، لا بموجب الانتداب ولا بمقتضى توصيات الأمم المتحدة، خلال الفترة الواقعة بين هذين التاريخين أو بعدها إلا إذا اتفق الطرفان المتنازعان. هذا مع أنها تعرف تماماً، كما يعرف الممثلون كذلك، أن تحقيق هذا الشرط أصبح مستحيلاً بعد أن وصلت القضية الى هذا الحد، وبعد أن أصبح اليهود يستندون إلى قرار لجنة التحقيق وإلى موافقة الدول الكبرى وأتباعها على قيام الدولة اليهودية.

وبعد هذه المفاجأة البريطانية المدبرة، اندفع الممثلون في تأييد التقسيم وقيام الدولة اليهودية التي تستطيع ملء الفراغ وحماية الأمن وحفظ الاستقرار! ولم يؤيد رأي العرب بقيام دولة فلسطينية واحدة مستقلة ديمقراطية، إلا ممثلو الدول العربية والإسلامية ومندوب الهند.

وعلى الرغم من كل البيانات والمحاذير التي أوردها العرب ومؤيدوهم، قررت اللجنة الخاصة تأليف لجنتين فرعيتين: واحدة من مؤيدي مشروع الأكثرية، والثانية من مؤيدي مشروع الأقلية، لوضعهما في صيغتهما النهائية المفصلة وعرضهما عليها للتصويت. فقدّمت الأولى مشروعاً يتلخص: «بانتهاء الانتداب في أول آب/أغسطس العام ١٩٤٨، على أن ينتهي الجلاء البريطاني خلال ذلك، وعلى أن تقوم بعد شهرين من هذا التاريخ حكومتان مؤقتتان عربية ويهودية، باجراء انتخابات لجمعيتين تأسيسيتين تضعان دستورين ديمقراطيين، على أساس المسؤولية الحكومية أمام البرلمان، وضمان المساواة وعدم التمييز في الحقوق لجميع السكان. وتركت اللجنة حدود الدولتين كما رسمت في مشروع الأكثرية، باستثناء فصل مدينتي يافا وبئر السبع العربيتين عن المنطقة اليهودية وضمهما للدولة العربية».

وقدّمت الثانية مشروعاً يتلخص: «بإنشاء حكومة مركزية واحدة تتولى مؤقتاً ادارة عموم فلسطين، على أن يتم الجلاء الانكليزي عن البلاد خلال سنة واحدة، ولا يبدأ إلا بعد قيام هذه الحكومة. وفي خلال هذه الفترة توقف الهجرة اليهودية وتبقى قوانين الأراضي سارية المفعول، على أن تعالج مشكلة اليهود بصورة عامة وبمقتضى اتفاقات دولية. وبعد ذلك تجري الحكومة الموقتة انتخابات عامة لجمعية تأسيسية، تضع دستوراً ديمقراطياً يضمن وحدة فلسطين واستقلالها، وتمتع جميع رعاياها بالحقوق والواجبات».

وعلى الرغم من أن هذا المشروع يؤدي في النتيجة إلى التقسيم وقيام الدولة اليهودية في نطاق الدولة الفلسطينية الاتحادية، فقد سارع المندوب البريطاني إلى نسفه من أساسه حينما أعلن عند بحثه في اللجنة الخاصة: «ان بريطانيا لا تسمح باستخدام جيوشها لتنفيذ أي نوع من المقترحات بشأن فلسطين، لا من أجل تقسيمها ولا من أجل جعلها دولة واحدة». وكان يريد بذلك أن يجرّد المشروع من أهم ضماناته، وهي تأليف الحكومة المركزية المؤقتة، وممارسة سلطاتها، ومنع الهجرة اليهودية خلال فترة السنة المحددة لتنفيذ هذه الإجراءات وبدء بريطانيا بالجلاء عن فلسطين. فقدم بذلك لليهود ولأنصار مشروع الأكثرية منفذاً ينفذون منه لمهاجمة مشروع الدولة الموحّدة، وحجّة يتذرعون بها ضده، تحت ستار فقدان سلطة حفظ الأمن وتنفيذ الاجراءات خلال فترة الانتقال!!

وعندما طرح المشروع على التصويت في الرابع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ سقط بالأكثرية، إذ رفضته ٢٩ دولة، وأيدته ١٢ دولة، وامتنعت عن التصويت عليه ١٤ دولة. وكانت الدول العربية قد تبنت هذا المشروع وصوتت إلى جانبه، وصوت معها عليه مندوبو الافغان وايران والباكستان وتركيا وكوبا وليبيريا. أمّا الكتلتان الرئيسيتان في الأمم المتحدة وهما كتلة أمريكا وكتلة الاتحاد السوفياتي فقد وقفتا ضد المشروع علناً، وأظهرتا تأييدهما لمشروع التقسيم سلفاً. وكان موقف بريطانيا وكتلتها في غاية الانكشاف والوضوح، إذ على الرغم من تظاهرها بالحياد بين المشروعين وامتناعها عن التصويت، قدمت لإسقاطه أكبر مساعدة ممكنة. فبالإضافة إلى نسف مقوماته كما ذكرت، حرّضت كل دول الدومنيون البريطاني على رفضه وتأييد مشروع التقسيم علناً.

وبعد سقوط مشروع الدولة الموحدة، أثار العرب اعتراضاً بعدم صلاحية المنظمة لفرض أي حل غير الاستقلال على شعب فلسطين دون رغبته وموافقته، وطلبوا إحالة القضية على محكمة العدل، فسقط الاقتراح بالأكثرية. ثم طلبوا مجرد استشارتها بصلاحية المنظمة لفرض التقسيم دون استفتاء، فسقط الاقتراح الثاني أيضاً.

وفي اليوم الخامس والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، عرض مشروع الأكثرية على اللجنة الخاصة، ففاز بالأكثرية، وصوتت إلى جانبه ٢٥ دولة،

وعارضته١٣ دولة، وامتنعت عن التصويت عليه ١٧ دولة. وكانت أمريكا خلال عملية التصويت وقبلها قد بذلت غاية جهدها، واستعملت كل نفوذها وإمكانياتها للحصول على هذه الأغلبية الشكلية الهزيلة في اللجنة الخاصة.

وبعد هذا القرار رفعت القضية إلى الهيئة العامة لمناقشتها والتصويت عليها من جديد. وكان لا بد للنتيجة التي يتوخاها الطرفان من معركة، فالأكثرية التي حازها مشروع التقسيم في اللجنة الخاصة كانت مطلقة، والأكثرية المطلوبة في الأمم المتحدة لإنجاحه هي أكثرية الثلثين. فبدأ الصراع عنيفاً بين العرب وحقهم المشروع الصريح، وبين ترومان وباطله بكل إمكانيات أمريكا وبريطانيا والصهيونية ونفوذها. وبدا الممثلون الغرباء عن القضية، إما حيارى مترددين بين الحق والقوة، وإما مقتنعين بوجهة النظر العربية. وظهر الموقف جلياً ضد مشروع التقسيم، ودلّت خطب الأعضاء على احتمال سقوطه أو فشله في الحصول على الأكثرية المطلوبة.

وهنا كشفت الولايات المتحدة عن نفسها ونواياها علناً، وراحت تعالج الموقف لا على أساس مبادىء الحق والحرية والسلام، إنما على طريقة رعاة البقر الأمريكان، مع بعض المندوبين، وبطريقة مؤسسات الاحتكار الأمريكية مع بعضهم الآخر. فاستعملت التهديد والترغيب، وسخّرت سياستها واقتصادها ومركزها المعنوي والعسكري في سبيل جمع الأكثرية للمشروع.

وليس أصدق في هذا المجال من الاستشهاد بالوصف الذي أثبته الكاتب الأمريكي اليهودي ألفريد ليلنتال، لمعالجة الهيئة العامة لقضية فلسطين، ولمسلك الولايات المتحدة في هذه المعالجة، حيث قال: «لقد كان من المقرر أن يطرح التقسيم للتصويت النهائي يوم ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ في جلسة مسائية، بيد أنه بعد أن أصبح الصهيونيون على يقين من افتقارهم إلى تأكيد قويّ بالحصول على ثلثي الأصوات، وهو العدد المطلوب لأي قرار في الجمعية العمومية، أجّلت الجلسة المسائية، وتم ذلك عن طريق الاقتراع بفارق ثلاثة أصوات... وكان يوم ٢٧ هو عيد الشكر الذي أضاف إلى هذا التأخير ٤٨ ساعة أخرى تمت في خلالها اجتماعات كثيرة». وبينما كان الاستعراض يسير في شوارع نيويورك كانت أروقة الأمم المتحدة تشبه حجرات التدخين. وفي ذلك يقول زعيم صهيوني: «لقد روجع كل حل بدقة، وبذل الجهد في تذليل كل شيء، حتى الدول الصغيرة أمكننا الاتصال بها وخطب ودّها، فلم نترك شيئاً للصدفة». فقد كان الجنرال كارلوس روميلو أعلن أن وفد الفيليبين تلقى تعليمات بأن يدلي بصوته ضد مشروع التقسيم، وكانت خطبته من الخطب ذات الأثر الفعّال التي ألقيت ضد مشروع التقسيم إذ دافع فيها عن حقوق الشعب الفلسطيني السياسية التي يجب ألا تنتهك، وخاصة حقه في تقرير مصيره السياسي والاحتفاظ بأراضي وطنه. وقال الجنرال: «اننا لا نستطيع أن نصدق أن الأمم المتحدة ستوافق على اتخاذ حل لمشكلة فلسطين ـ هذا الحل الذي سيعيدنا إلى طريق محفوف بالمبادىء الخطيرة حول الخصومات العنصرية والوثائق القديمة

للحكومات الدينية ـ ان مشكلة ازاحة يهود أوروبا مشكلة لها حلها، ولكن ليس عن طريق اقامة دولة يهودية مستقلة في فلسطين».

وقال انطونيو فييه ممثل هايتي للجمعية العمومية كي يزيد من موجة الفزع: «ان المبدأ الدولي الذي يعتبر من وسائل الدفاع لدى الدول الصغرى يتعارض مع الموافقة على مشروع هذه اللجنة».

وقد أدلت هايتي بصوتها ضد هذا المشروع فأثبتت كالفيليبين أنها لم تكن خاضعة للنفوذ الأمريكي. وتلقت سفارة سيام في واشنطن رسالة تفيد أن أوراق اعتماد الوفد الذي أدلى بصوته ضد مشروع التقسيم في اللجنة المكونة لهذا الغرض قد ألغيت ولم تقدم بعد أوراق اعتماد جديدة. وبذلك أصبح الصوت الذي أدلت به سيام صوتاً عديم الجدوى. واستطاع المناصرون للتقسيم أن يعدوا ١٥ أو ١٦ ضد مشروع التقسيم، فتطلب ذلك منهم تعبئة حوالى ٣٠ أو ٣٢ صوتاً لمصلحة المشروع. وفي هذه اللحظة الحرجة أعدت القوى التي تعمل من أجل التقسيم كشفاً بأسماء البلاد التي امتنعت عن التصويت، وصرحت بلجيكا وهولندا ونيوزيلندا بعد ذلك بأنها ستدلي بأصواتها، وهي على مضض، في مصلحته، كما سلكت لوكسمبرغ المسلك نفسه. أما باراغواي فلم تشهد أي اجتماع ولم تصوّت لأي من الجانبين، ولكن وفدها كان يتشاور مع مؤيدي الصهيونية.

ولقد أُجبر (برنارد باروخ)، وهو (رسمي أمريكي)، على الاتصال بالفرنسيين الذين استفادوا من مشروع مارشال، كما أن عدة شخصيات أمريكية من أصحاب النفوذ اتصلت بممثلي دول مختلفة، مثل هايتي والحبشة والفيليبين وباراغواي ولوكسمبورغ، وقد كانت هذه الدول تعتمد من الناحية الاقتصادية على الولايات المتحدة. . . وذكر درو بيرسن، ولم يكن عدواً للصهيونية، في العمود المخصص له، الطريقة التي اتصل بها أدولف بيرلي ـ وهو مستشار حكومة هايتي ـ تليفونياً برئيس جمهوريته، كما أوضح الطريقة التي اتصل بها هارفي فايرستون بحكومة ليبيريا التي يمتلك فيها زراعات واسعة من المطاط.

وصرح روبرت لوفيت عند مناقشته التصويت حول قرار التقسيم في حفل غداء أقامه مجلس الوزراء في أول كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، بأنه لم يتعرض في حياته أبداً إلى مثل هذا الضغط الذي استمر طيلة ثلاثة أيام، بدأت من صباح الخميس وانتهت مساء السبت، وكان من بين الذين يقومون بالإلحاح هربرت بايارد سوب وروبرت ناتان. وكما يقول لوفيت، أفادت شركة فايرستون للمطاط من الامتياز في ليبيريا، فأرسلت رسالة إلى ممثليها للقيام بالضغط على حكومة ليبيريا لكي تصوت في جانب مشروع التقسيم. ولاحظ لوفيت أن الحماسة اليهودية كانت شديدة، حتى إنه

كثيراً ما نجم عنها فشل تلك الأحداث التي كانوا يسعون إلى تحقيقها.

وكان الضغط على الفيليبين شديداً وكان ذلك يدعو إلى الأسى.. فأبحر الجنرال روميليو على الباخرة «كوين اليزابث» بعد ساعات من إلقاء خطبته النارية ضد قرار التقسيم، واتصل السفير اليزالدي تليفونياً بالرئيس روكساس وأخبره بالمحاولات التي بذلت للضغط على الجنرال روميليو ووفده. وقد شعر السفير انه من الحمق الاقتراع ضد سياسة تؤيدها الولايات المتحدة وتؤازرها رغم أنه كان على يقين من عدم حكمة قرار التقسيم، واعتبر ذلك من الحمق لوجود سبعة قوانين هامة بالنسبة للجزر لم يبت فيها بعد الكونغرس الأمريكي. ووافق السفير والرئيس روكساس على أنه من الممكن التأييد بسهولة وذلك عن طريق الاقتراع الصحيح حول فلسطين... وقد أبرق السفير الأمريكي في مانيلا بهذه الأخبار إلى وزارة الخارجية الأمريكية.

واشترك ٢٦ شيخاً من الموالين للصهيونية في برقية أعدّها روبرت واغنر من نيويورك، وكان لها أثرها، فلقد أرسلت إلى وفد الفيليبين و١٢ وفداً آخر في الأمم المتحدة، وكان نتيجتها أن اقترع خمسة منهم على قرار التقسيم وبذلك تغير اقتراعهم، وامتنع سبعة عن التصويت بدلاً من معارضة القرار. ولم يكن هناك بالمقابل أي قوة تدحض هذه القوة المؤيدة لقيام إسرائيل[7].

وكذلك فقد أثبت الكاتب الأمريكي ميلر بورروز وصفاً لهذا المسلك فقال: «... ومسؤولية إقرار مشروع التقسيم من جانب هيئة الأمم المتحدة إنما تقع على عاتق حكومتنا الأمريكية، فالواقع أن التصويت على التقسيم إنما فرض من جانب حكومتنا فرضاً، بعد أن التجأت هذه الحكومة من غير أن تخجل إلى اصطناع أساليب التهديد السياسي التي أكل الدهر عليها وشرب. ولم تكد الجمعية تقر هذا المشروع حتى رحب به الصهيونيون كنصر معنوي كبير. ولكنه في الواقع كان نصراً لا أخلاقياً. لقد كان برهاناً مخجلاً على أن أساليب التهويل والضغط الديبلوماسي غير المتحفظة وغير الأخلاقية تستطيع أن تسيطر على مؤسسة أنشئت لغرض نبيل، هو تحقيق العدالة الدولية. ولقد كان ضربة مفجعة لثقة العالم بالأمم المتحدة وبالولايات المتحدة الأمريكية»[8].

وفي يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ طرح مشروع التقسيم للتصويت، فقبل بأغلبية ٣٣ صوتاً، وعارضه ١٣ صوتاً، وامتنعت عن التصويت عليه ١٠ دول. أي ان ٣٣ دولة فقط من الدول الممثلة في الأمم المتحدة، أقرت تقسيم فلسطين وقيام الدولة اليهودية. وكانت هذه الدول هي: كندا واستراليا وجنوب إفريقيا ونيوزيلندا وإيرلندا من مجموعة الشعوب البريطانية، والولايات المتحدة وفنزويلا وبارغواي

---

(٧) ألفريد ليلنتال، كيف ضاع الشرق الأوسط، سلسلة اخترنا لك؛ ٣٨ (القاهرة: [الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت.]).

(٨) ميلر بورروز، إسرائيل جريمتنا (بيروت: دار العلم للملايين، [د.ت.]).

وبـوليفيا والـبرازيل واكـوادور وهايتي وغـواتيمالا والـدومينيكان ونيكـارغوا وبنما وبيرو والفيليبـين من مجموعـة الدول الأمـريكية، وفـرنسا وبلجيكـا ولوكسمبـورغ وهـولندا والسـويـد والنـرويـج والـدانمـارك من الـدول الأوروبيـة التي حـررتهـا الجيـوش الأنكلو ـ أمـريكية حـديثاً من الاحتـلال النازي، وجمهـوريـة ليبـيريـا فقط من الـدول الافـريقية تمشيـاً مع النفـوذ الأمريكي، وروسيـا البيضاء وتشيكـوسلوفاكيـا واوكـرانيـا وبولندا من دول الكتلة الشرقيـة. وقد كـانت ٧ دول من هذه المجمـوعة قـد أعلنت، قبـل تعرّضهـا للضغط الأمريكي، امتنـاعها عن التصـويت، وكانت واحـدة منها قـد أعلنت معارضتها لمشروع التقسيم. وما كان قيـام إسرائيل في فلسـطين ليحرز أغلبيـة الثلثين، لولا ضغط أمريكا على هذه الدول، وتغييرها موقفها في آخر لحظة نتيجة لهذا الضغط.

ولقد كان البيان الذي ألقاه وزير خـارجية بـاكستان بعـد انتهاء التصـويت، تعبيراً عن الأسى والمرارة وخيبة الأمل في المنظمـة الدوليـة، كما كـان فضيحة وتحـذيراً للدول التي زورت إرادة هـذه المنظمـة. فقد خـاطب الدول الغـربيـة بقـولـه: «تـذكـروا انكم ستحتاجون غداً إلى أصدقاء... وانه قد يعوزكم حلفاء في الشرق الأوسط... انني أطلب اليكم أن لا تنسفوا رصيدكم وتدمروه في تلك الأرض». وكان رد ممثل كنـدا على هـذا الخطاب صـورة حية عن مدى ايمان مؤيدي القـرار بعدالتـه، حيث قال: «اننـا نؤيد المشروع بقلوب مثقلة بالكدر، مفعمة بالريب الكثيرة».

وجاء قرار الأمم المتحدة صدمة عنيفة للعرب. فقد وجـدوا أنفسهم فجأة وحيـدين في المعركة دون حلفـاء، بعد أن اتفقت ـ لأول مـرة ـ الكتلتان الشرقيـة والغربيـة على تقسيم فلسطين وقيام إسرائيل. فأعلنوا بطلان القرار لمخالفته ميثاق المنظمة، وهـددوا بمقاومته بالقوة.

أما بريطانيا التي كانت تؤكد في كـل مناسبـة سابقـة، بأنها لن تشـترك في تقريـر أو تنفيـذ أي حل لا يـوافق عليه العـرب واليهود، والتي تـظاهرت بـالحيـاد وامتنعت عن التصـويت، فقد سـارعت إلى تأييـد القرار، وأعلن منـدوبُها عـزمَها عـلى تقـديم كـل المساعدات الممكنة لتطبيقه. وراحت تشترك بنواياها وخبرتهـا في وضع نصـوص القرار الأخيرة، جواباً على تهديدات العرب وضماناً لتنفيذ التقسيم وقيام إسرائيل.

٨ ـ نص قرار تقسيم فلسطين

«ان الجمعية العامة للأمم المتحدة، بعد أن عقدت دورة خاصة، وبناءً على طلب الدولة المنتدبة، بريطانيا، للبحث في تأليف وتحديد صلاحية لجنة خاصة يعهد إليها في تحضير اقتراح يساعـد على حـل المشكلة، وبعد أن تلقت ودرست تقرير اللجنة الخـاصة الـذي تضمن عدة تـوصيات قـدمتها اللجنـة بموافقة اجماعها، ومشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي الذي وافقت عليه أغلبية اللجنـة، تعتبر أن

الحالة الحاضرة في فلسطين من شأنها ايقاع الضرر بالرفاهية العامة والعلاقات الودية بين الأمم، وتأخذ علماً بتصريحات الدولة المنتدبة التي أعلنت بموجبها انها تنوي انهاء الجلاء عن فلسطين، وكل دولة أخرى من أعضاء الأمم المتحدة، بالموافقة وتنفيذ مشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي لحكومة فلسطين على الشكل الآتي:

أولاً: يجب على مجلس الأمن أن يتخذ التدابير الضرورية المنوه عنها في المشروع للعمل على تنفيذه.

ثانياً: يقرر مجلس الأمن في أثناء المرحلة الانتقالية ما إذا كانت الحالة في فلسطين تشكل تهديداً للسلم، فإذا قرر أن مثل هذا التهديد موجود فعلاً فيجب عليه للمحافظة على السلم والأمن الدوليين أن ينفذ تفويض الجمعية العامة باتخاذ التدابير اللازمة، وذلك بإعطاء الصلاحيات الضرورية للجنة الدولية للقيام في فلسطين بالأعمال الملقاة على عاتقها.

ثالثاً: يجب على مجلس الأمن أن يعتبر كل محاولة ترمي إلى تغيير نظام حققه وقضى به المشروع بواسطة القوة تهديداً للسلم وقطعاً للعلاقات السلمية وعملاً عدوانياً».

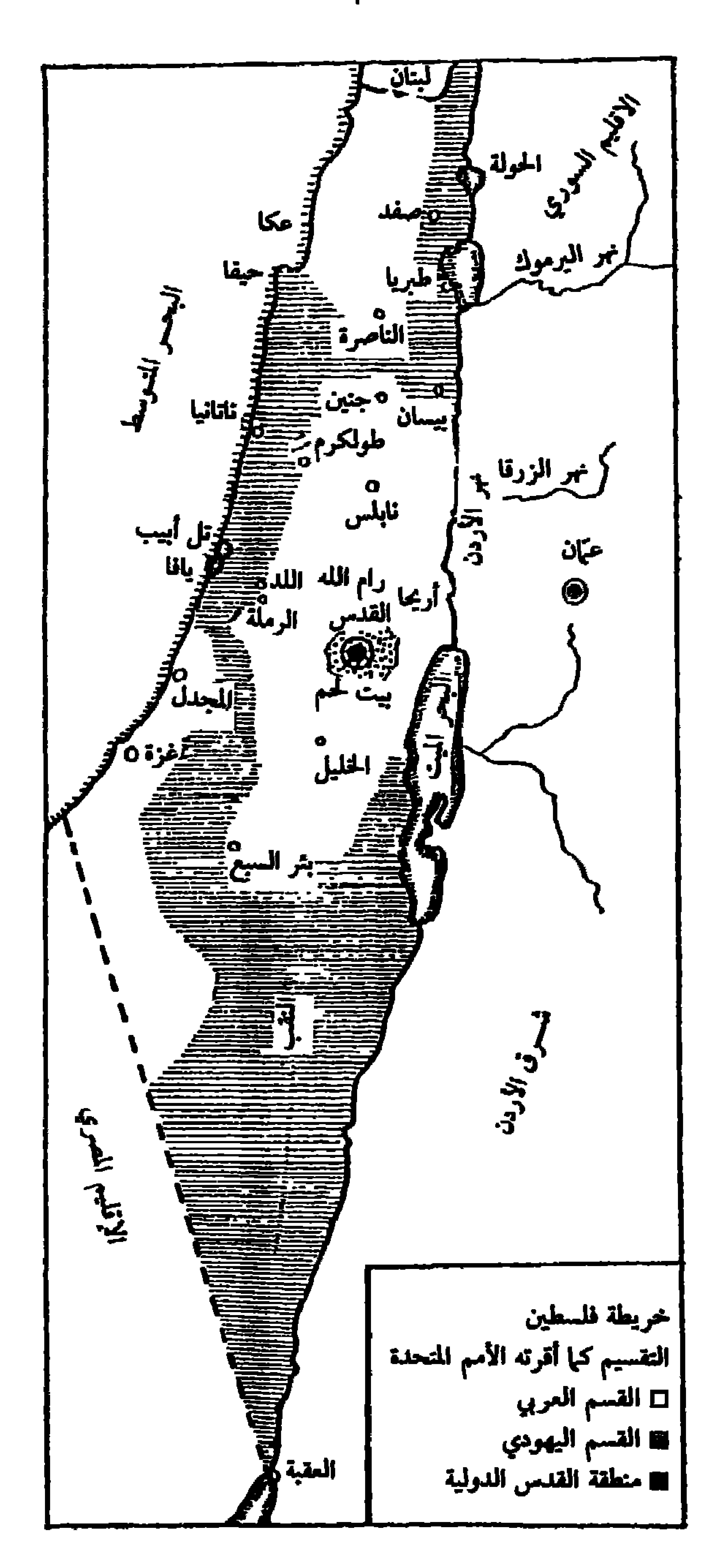
وقد قررت الأمم المتحدة أن تكون اللجنة الدولية مؤلفة من ممثلي دول: بوليفيا وتشيكوسلوفاكيا والدانمارك وبنما والفيليبين، لتذهب إلى فلسطين تحت اشراف مجلس الأمن وتتسلم الادارة من الحكومة البريطانية بعد جلائها».

هكذا عالجت الأمم المتحدة قضية فلسطين... وهكذا تم التصويت فيها على مصير شعب فلسطين. وبهذه الطريقة حكمت بتقسيم فلسطين وخلقت دولة إسرائيل... فحققت للاستعمار بذلك هدفاً طالما سعى إلى تحقيقه في المنطقة العربية، ونفذت لبريطانيا على الأخص خطة عزيزة من خططها الاستعمارية. فقد أقامت في قلب الوطن العربي، وعلى ملتقى آسيا وافريقيا وعلى حافة قناة السويس، دولة يهودية غريبة عن المنطقة.. عدوّة لشعبها.. صديقة للاستعمار.. وانقطع بقيامها، لأول مرة في التاريخ، الطريق البري الوحيد الذي يصل عرب المشرق في آسيا بعرب المغرب في افريقيا.. وهذا هو ما خطط له الاستعمار منذ القديم وعجزت بريطانيا عن تحقيقه، فحققته الأمم المتحدة باسم الإنسانية والعدالة!

لقد قامت إسرائيل، وسارعت أمريكا فاعترفت بها ليلة قيامها، ولحقت بأمريكا دول كثيرة. ولكن القرار الذي خلق إسرائيل في فلسطين، كان أيضاً النار التي ألقيت على الهشيم فألهبته، وامتدت النار من فلسطين حتى شملت الشرق الأوسط بأكمله، ولا تزال مشتعلة فيه تلتهم معاقل الاستعمار، وستظل حتى تأتي عليها كلها، ومنها إسرائيل.

إن قيام إسرائيل لم يكن نهاية المشكلة كما ظن المستعمرون، بل أثبتت الأحداث أنه كان بداية المشكلة الأساسية، مشكلة الاستعمار مع الحرية، لا في فلسطين وحدها، ولا في الوطن العربي فحسب، وإنما في آسيا وافريقيا.

خريطة رقم (٥ ـ ١)



الفصل السادس

كفاح العرب ضد المؤامرة

جاء قرار التقسيم صدمة مفجعة لكل عربي في فلسطين وفي جميع أجزاء الوطن العربي، فقد كشف بشكل لا يقبل التأويل عن حقيقة نوايا وخطط الاستعمار والصهيونية في فلسطين، وقضى نهائياً على كل أمل بإمكان قيام حكومة فلسطينية مستقلة بالطرق السلمية. ففي فلسطين كان القرار إيذاناً باستئناف الكفاح ضد المؤامرة، فاندلعت الثورة ونشبت الاضطرابات ووقعت المصادمات الدامية في جميع أنحاء البلاد من جديد، وفي الأقطار العربية كان القرار هزة عنيفة أيقظت الشعور الوطني، وفتحت العيون على الخطر الداهم الذي يجتاح فلسطين ويهدد كيان شعبها بالزوال، فعمت المظاهرات جميع أنحاء الوطن العربي، وهبّ الشعب في كل مكان يطالب حكامه بانقاذ فلسطين وبالقضاء على قرار التقسيم، منددا بالصداقة التقليدية... وبسياسة المفاوضات والمؤتمرات والقرارات منادياً بالزحف المسلح لإنقاذ فلسطين من العصابات اليهودية وللقضاء على الخطر الصهيوني الذي تمركز بولادة إسرائيل في فلسطين.

وقبل الاسترسال في وصف هذه المرحلة من الكفاح العربي التي أعقبت قرار التقسيم، أرى أن من ضرورات استكمال البحث في قضية فلسطين واللاجئين، استعراض كفاح العرب ضد المؤامرة من بدايته حتى نهايته. فمهما كانت نتائج هذا الكفاح فهو صورة حية من صور كفاح الشعوب المستعبدة، وهو تجربة لا يمكن إلا أن تعتبر في عداد التجارب التي مر بها النضال الشعبي في آسيا وافريقيا من أجل الحرية والاستقلال. فالكفاح العربي الذي بلغ الذروة في فترة ما بعد قرار التقسيم، واتسم بالصفة العربية الشاملة، واتخذ شكل الحرب في هذه المرحلة، لم يكن وليد قرار التقسيم فحسب، كما لم يكن بداية الكفاح العربي من أجل حرية فلسطين واستقلالها،

إنما كان استمراراً لكفاح قاس طويل خاضه شعب فلسطين مع الاستعمار والصهيونية، بدأ مع المؤامرة ورافق جميع ادوارها ومراحلها، وكانت مسرحية الحرب الفلسطينية التي أعقبت التقسيم آخر فصولها.

وفي استعراضي لكفاح العرب في فلسطين سأبرز مرحلتين أساسيتين فقط من مراحله، هما:

١ ـ مرحلة الكفاح الشعبي، وقد تولاها شعب فلسطين بمفرده يسانده الشعب العربي في كل مكان، وتولت هيئاته الوطنية وعلى رأسها الهيئة العربية العليا خلاله دور القيادة والتوجيه والتخطيط كاملاً.

٢ ـ مرحلة الكفاح الرسمي، وأسميها كذلك، لأن جامعة الدول العربية هي التي تولت في هذه المرحلة دور القيادة والتخطيط والتوجيه في الميدانين السياسي والعسكري، وبمعزل عن القيادة الفلسطينية في كثير من الأحيان.

فلقد كان لهذا التقسيم أثر واضح في سير الكفاح العربي ضد الاستعمار والصهيونية، سواء من حيث أسلوبه وأهدافه الحقيقية، أو من حيث النتائج التي أوصل القضية الفلسطينية اليها. وكذلك فقد كانت له علاقة وثيقة، عن قصد أو غير قصد، بخطط الاستعمار وأهدافه، في فلسطين خاصة وفي الوطن العربي بشكل عام...

مرحلة الكفاح الشعبي
(١٩١٨ - ١٩٣٩)

لقد كافح شعب فلسطين المؤامرة على وطنه وكيانه في هذه المرحلة بعناد وايمان وتضحية، واستنفد في كفاحه كل وسائله وامكانياته الشعبية المحدودة، وقدم من الضحايا والتضحيات على مذبح حريته وعروبته ما يعتبر بحق مثلاً يحتذى في كفاح الشعوب. غير أن لهذا الكفاح قصة هي قصة المؤامرة وأطرافها، وله مراحل مرّ بها هي مراحل المؤامرة ذاتها؛ فلقد تساندت ضده كل قوى الاستعمار والصهيونية في الميدانين السياسي والدولي، وتضافرت عليه كل هذه القوى مع الرجعية العربية في الداخل، واستعملت معه كل ضروب العنف والارهاب والوحشية، وكل أساليب الخداع والتضليل والتغرير في سبيل كبح جماحه تارة ومن أجل القضاء عليه تارة أخرى.

وكان دائماً، وفي كل معركة خاضها، يكاد يصل إلى حافة النصر والحرية، لولا توقفه المفاجىء نتيجة انخداعه وتضليله بعهود بريطانيا ووعودها، أو بسبب النداءات

والوساطات من قبل الرجعية العربية. الأمر الذي قلب انتصاراته دائماً إلى هزائم، وانتهى به الى ما انتهت إليه قضية فلسطين، وأدّى بأصحابه إلى المصير المؤلم الذي صار إليه اللاجئون.

لقد كان كفاح الشعب الفلسطيني خلال هذه المرحلة، شأنه شأن كفاح أي شعب آخر مستعمر مهدد، يتمشى مع ادواره ويتطور في أشكاله، تبعاً لأوضاع شعبه ووعيه وقوة قياداته وظروف معركته. فكان يتنقل بين الكفاح السلمي تارة والكفاح المسلح تارة أخرى، ويتوجه ضد الصهيونية ووعد بلفور حيناً، وضد الاحتلال البريطاني حيناً آخر، وضدهما معاً في أعلى مراحله.

فعندما انكشفت خيانة الحلفاء للعرب وأمانيهم الوطنية، واتضحت مؤامرة بريطانيا مع الصهيونية على فلسطين، بدأ عرب فلسطين نضالهم السياسي ضد المؤامرة ومن أجل الحرية والاستقلال في نطاق الحركة الوطنية العربية العامة. إذ كانت فلسطين آنذاك لا تزال جزءاً من بلاد الشام (سوريا)، وكان قادة فلسطين في عداد رجالات العرب الذين توافدوا على دمشق عاصمة الدولة العربية ومركز حركتهم الوطنية. وقد عبروا خلال هذه الفترة عن مقاومتهم للاحتلال ولوعد بلفور، وعن تمسكهم بوحدة فلسطين مع سوريا وباستقلال الدولة السورية، بالمؤتمرات الشعبية العامة، وبالمظاهرات والعرائض والاحتجاجات. وكانوا يبلغون ارادتهم الاجتماعية هذه إلى ادارة الاحتلال في فلسطين، وإلى مؤتمر الصلح في باريس، وإلى الحكومة العربية القائمة آنذاك في دمشق[1].

وعبروا عن موقفهم من محاولات بريطانيا وفرنسا، ومن مباحثات مجلس الحلفاء حول مشاريع الانتداب ومناطق النفوذ، بقرارات المؤتمر السوري الذي انعقد في دمشق عام ١٩١٩، وبقرارات المؤتمرات الفلسطينية التي عقدت بحضور لجنة الاستفتاء الأمريكية في معظم المدن والمناطق الفلسطينية[2].

ولقد نشط الفلسطينيون كثيراً في هذه الفترة بالرد على ادعاءات بريطانيا والصهيونية بفلسطين، فاشترك ممثلون مفوضون عنهم في اعلان وحدة سوريا واستقلالها، وفي تأكيد رفض البلاد السورية بمجموعها للانتداب ووعد بلفور، وفي عضوية الوفد العربي الذي مثل العرب لدى مؤتمر الصلح في باريس.

وبعد انجلاء موقف الحلفاء من الأماني العربية، واحتلالهم بلاد الشام وتقسيمها

(١) أشرنا إلى ذلك بالتفصيل في الفصل الثالث من هذا الكتاب تحت عنوان: «بريطانيا في فلسطين».

(٢) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب (لجنة كنغ ـ كراين ومؤتمر الصلح)، تحت عنوان: «فلسطين في العهود والمواثيق الدولية».

بينهم، تمركزت الحركة الوطنية الفلسطينية في فلسطين ذاتها، واستأنفت هناك قيادة الكفاح الشعبي وتنظيمه.

ولقد تميز كفاح شعب فلسطين في هذا الدور باتجاهه نحو مقاومة وعد بلفور وسياسة الوطن القومي اليهودي. فقد كانت الفكرة الاستعمارية غير واضحة لجماهير الشعب العربي في فلسطين، وكان خطر الغزو اليهودي هو الخطر المباشر الذي يحسه المواطن العادي على معاشه، وكيانه. فشعب فلسطين، شأنه شأن كل الشعوب التي كانت تخضع للعثمانيين، لم ينل حظاً كبيراً من العلم والمعرفة، ولم تتح لغالبيته فرصة الاطلاع على التطورات السياسية والاجتماعية في العالم. كما كانت تظاهرات بريطانيا الخادعة، بوقوفها موقف الحكم المنتدب، وبحرصها على حقوق العرب وتطويرهم نحو الحكم الذاتي، لا تزال تضلل عدداً كبيراً من أفراد الشعب، وتصرفهم عن رؤية أصل الداء وأساس الخطر على حياتهم وكيانهم.

وكذلك فإن امكانيات الحركة الوطنية في هذا الدور كانت محدودة، وخصوصاً بعد القضاء على الدولة العربية في دمشق وتشتيت جيش الثورة في معركة ميسلون، وبعد احتلال جيوش الحلفاء للعراق وجميع أجزاء سوريا الساحلية والداخلية، وانشغال هذه الأجزاء بمقارعة الاستعمار وجيوشه المحتلة. فكان، تجاه كل هذه الظروف، لا بد للحركة الوطنية الفلسطينية، وهي في طور التكوين بعد، من تنسيق كفاحها في هذا الدور مع وعي شعبها وسَوِيَّته، وبالنسبة لإمكانياته وظروفه، ومن ثم التدرج به تبعاً لنمو الوعي القومي واتساع الحركة الوطنية في الأوساط الشعبية، وتوفر امكانيات الكفاح. فتألفت لأول مرة في فلسطين «الجمعيات العربية الإسلامية المسيحية» ونشطت في شرح المؤامرة الاستعمارية الصهيونية وأخطارها لأوساط الشعب، وفي تنظيم المواطنين وتوحيد اتجاهاتهم ضدها.

وكذلك اتجه كفاح الشعب الفلسطيني أول ما اتجه إلى محاربة سياسة الوطن القومي والهجرة اليهودية، وكان سلاحه الغالب في معركته هو الوسائل السلمية ممثلة بالمؤتمرات والمظاهرات والاحتجاجات، ومتسمة بالسلبية تجاه ادارة الانتداب وكل اجراءاتها الداخلية. فمنذ سلخ فلسطين عن أمها سوريا حتى العام ١٩٢٨، نظم الفلسطينيون عدة مظاهرات واضرابات عامة ضد وعد بلفور والهجرة اليهودية، وأرسلوا إلى بريطانيا أكثر من وفد دعاية واحتجاج ومفاوضة، وعقدوا عدة مؤتمرات شعبية عامة. وكانوا في كل مناسبة شعبية أو رسمية في داخل فلسطين وفي خارجها، يعرضون قضيتهم مع بريطانيا والصهيونية بجلاء وقوة وإيمان، ويندّدون بأخطار وعد بلفور والهجرة اليهودية، ويطالبون باستقلال بلادهم ووقف الهجرة اليهودية وإقامة حكومة وطنية.

وكانت هذه الوسائل السلمية تتطور في بعض الأحيان، فتنقلب إلى مصادمات جزئية دموية بين العرب واليهود، نتيجة لاستفزازات انكلو ـ صهيونية مدبرة، أو بسبب تدفق المهاجرين اليهود على فلسطين بشكل جماعي مثير. فعلى أثر اعلان حاكم فلسطين العسكري نص وعد بلفور العام ١٩٢٠، وتأكيده له كحقيقة واقعة تعمل بريطانيا على تنفيذها بكل الوسائل، هاجم العرب المهاجرين اليهود بالسلاح، وقتلوا عدداً كبيراً منهم ودمروا مستعمراتهم. ولكن القوات البريطانية المحتلة أسرعت إلى نجدة اليهود، وقضت على الثورة العربية المحدودة بقسوة وفظاعة. وعلى أثر نزول قافلة كبيرة من المهاجرين اليهود الى ساحل يافا العام ١٩٢١، هاجم العرب المسلحون اليهود في يافا ومنطقتها وفتكوا بقسم كبير منهم. وكادت هذه الثورة أن تقضي على آمال الصهيونية نهائياً في فلسطين، لولا سرعة تدخل الجيش البريطاني لحماية مراكز المهاجرة وضرب الثورة بعنف ووحشية.

ولقد نجحت بريطانيا الى حد ما خلال هذه الفترة في الظهور بمظهر الطرف الحيادي البريء من المشكلة الفلسطينية، واستطاعت أن تصور وجودها في نظر الكثيرين بصورة الدولة المنتدبة فقط حيال طرفين متنازعين، إذ ان تصريحات مسؤوليها الكثيرة عن اهتمامها بالحقوق العربية، وتظاهراتها الخادعة بايفاد اللجان والتحقيق إثر كل شكوى وانتفاضة عربية.. خدعت الكثيرين في حقيقة موقفها ونواياها من العرب، وساهمت الى حد كبير في خداعهم وتخديرهم، وفي تغطية موقفها المتآمر ومهمتها الرئيسية في فلسطين. فسارت طوال هذه الفترة في اجراءات التهويد التشريعية والادارية والاقتصادية، ونشطت في تهجير اليهود وتوطينهم دون أن تكون هي الهدف المباشر للكفاح الشعبي في هذه الفترة.

ولكن إذا كان هناك من نتيجة إيجابية لكفاح الفلسطينيين في هذا الدور، فهي فقط في خلق الوعي القومي في جميع طبقات الشعب، وفي انمائه وتركيزه وتطويره إلى مستوى قضية الاستعمار البريطاني والصهيونية. فقد اتسعت الحركة الوطنية خلال هذه الفترة، وضمّت الى صفوفها فئات جديدة من الشباب المثقف والطلبة والعمال والفلاحين، وتنظمت قياداتها في كل المجالات الشعبية. وأصبح واضحاً لها في نهاية هذا الدور، ان معركتها الحقيقية هي مع الاستعمار البريطاني في الدرجة الأولى. فهو الذي خلق أسطورة الوطن القومي اليهودي، وهو الذي يأتي بالمهاجرين اليهود الغزاة ويحميهم ويرعاهم، وهو الذي يقف بين الشعب الفلسطيني وبين الحرية والاستقلال. إذ ليس لليهود في فلسطين حول ولا قوة، ومن السهل إنهاء مشكلة وطنهم القومي المزعوم، لولا تأييد بريطانيا ومساعدتها وحمايتها لهم، ولولا مسارعتها دائماً إلى ضرب الحركة العربية ومحاولة قتلها في مهدها.

ودلتها تجارب شقيقاتها في مصر وسوريا والعراق، وتجارب الشعوب المكافحة الأخرى، على أن معركتها مع بريطانيا تحتاج في الداخل إلى تنظيم شعبي أكثر وقيادات وطنية أوعى، وتحتاج في الخارج إلى رأي عالمي يؤازرها وتعبئة عربية واسعة تساندها. فظهرت في فلسطين لأول مرة التنظيمات الشعبية والحزبية بدل التكتلات العائلية والبلدية، واستأنفت نشاطها على أسس قومية عربية عامة، ووفق خطط وطنية واضحة، مبينة للشعب وللعالم دور الاستعمار الرئيسي في مشكلة فلسطين، ومحاولة الارتفاع بها من النطاق القطري الضيق إلى المستوى التحرري العامّ من الاستعمار والصهيونية معاً، وعلى الصعيدين العربي والدولي.

وفي هذا الجو الواعي المنظم، خاض شعب فلسطين معركة الحرية في دور كفاحه الثاني واستطاع خلالها أن يطور أساليب كفاحه، وأن ينتقل بها من أساليب المظاهرات والاحتجاجات إلى أساليب المقاومة العملية المنظمة. فلجأ في هذا الدور الى الثورات المسلحة ضد الاحتلال البريطاني والغزو الصهيوني، وإلى المقاطعة التامة في كل الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ضد الانتداب واليهودية. فاستطاع، على الرغم من امكانياته المحدودة وظروفه، أن يسجل في هذا الدور انتصارات باهرة، وأن يرتفع بقضيته من نطاقها الفلسطيني المحلي الى النطاق العربي العام، وأن يجذب اليها اهتمام أحرار العالم، وإن لم ينجح في إفهامهم حقيقتها، وإشراكهم في معركتها باعتبارها من قضايا الحرية ضد العدوان والاستعمار.

ففي العام ١٩٢٩ أقدمت بريطانيا، على الرغم من كل قرارات الفلسطينيين واحتجاجاتهم، على تهجير اعداد كبيرة من اليهود الى فلسطين، متحدية بذلك شعور العرب، ومستهترة بكل وعودها وتواصي لجانها. وقام اليهود من جانبهم بأعمال استفزازية مثيرة، فتظاهروا أمام البراق المتصل بالحرم الشريف، وهتفوا بحقهم في المبكى وزحفوا نحوه بأعداد كبيرة. فاضطر العرب إلى ايقافهم، ثم اشتبكوا معهم في معركة دموية، وامتدت نيران المعركة إلى يافا ونابلس والخليل وما حولها من قرى ومستعمرات. وأسرعت بريطانيا ـ كعادتها ـ إلى نجدة اليهود، ولكن بعد أن صُفّوا نهائياً في مدينتي نابلس والخليل وفي أماكن أخرى من فلسطين. فصبّت بريطانيا غضبها ونيران مدافعها على العرب العزل، وأخمدت ثورتهم، ولكن بعد أن فتكت بأعداد كبيرة منهم وفقدت عدداً من قواتها.

ولقد استغلت الحركة الوطنية هذا الإجراء البريطاني الوحشي على أوسع نطاق، وهزت فظاعته الرأي العام في كل مكان. ففي البلاد العربية قامت المظاهرات الشعبية ضد بريطانيا، واحتجت حكوماتها رسمياً لأول مرة على فظاعة الانكليز وتحيزهم ضد العرب في فلسطين، ونظمت الهيئات الشعبية كتائب المتطوعين ولجان جمع التبرعات،

وأنذرت بالزحف على فلسطين ومشاركتها بالكفاح المسلح ضد بريطانيا. وفي بريطانيا ذاتها صُعق الرأي العام لأنباء المجازر التي تنفذها قواته لمصلحة الصهيونية، وطالب الأحرار بمناقشة القضية في مجلس العموم.

وفي نهاية هذه المعركة حققت الحركة الوطنية أولى انتصاراتها الحاسمة. فلقد تكتل الشعب الفلسطيني حول لجنته التنفيذية، وتوارى أصدقاء الانكليز أنصار التعاون من الميدان، وبدا تضامن الشعوب العربية مع عرب فلسطين وقيادتهم كاملاً بأجلى صوره وأقوى مظاهره.

ولقد اضطرت بريطانيا أكثر من مرة خلال هذه الفترة، إلى التظاهر بالرجوع عن سياستها التهويدية والتسليم بمطالب العرب المشروعة.. فأوفدت عدة لجان وخبراء لدراسة هذه المطالب والتفاوض بشأن تنفيذها، ثم فاوضت وفوداً فلسطينية متعددة تحت ستار هذا الغرض، وأصدرت وعوداً وكتباً بيضاً، مما سبق تفصيله في مكان آخر[3].

غير أن العرب الذين خُدعوا بموقف بريطانيا ومهمتها في الفترة الأولى، انخدعوا مرة أخرى بأقوالها وبمدى التزامها بوجودها ومواثيقها وكتبها البيض. فقد كانت لا تلبث أن تتنكر لحقوقهم ولكل قراراتها ووعودها بعد انتهاء انتفاضاتهم وتوقُّف ثوراتهم، ثم تعاود من جديد تنفيذ سياستها المرسومة، ويستأنف العرب كفاحهم القاسي المرير ضدها من جديد.

وعندما تنكّرت بريطانيا لكتابها الأبيض لعام ١٩٣٦، ولكل تواصي لجانها وخبرائها، وهي آخر مسرحياتها في هذه الفترة، لجأ العرب إلى الاضراب العام في البلاد والمقاطعة التامة لها ولإدارتها ومصالحها كسلاح جديد في المعركة. فبعد مظاهرات صاخبة عمت جميع أنحاء البلاد، وبعد اصطدامات دموية استمرت أشهراً، أعلنت مدينة يافا في شهر نيسان/ابريل العام ١٩٣٦ الاضراب العام احتجاجاً على السياسة البريطانية، وتبعتها في هذا الاجراء كل المدن والقرى العربية في فلسطين. فأغلقت كل المحال العامة وتوقفت جميع الأعمال العادية في كل المرافق، وأعلن العصيان المدني، وامتنع الناس عن دور الحكومة وموظفيها، وألفت اللجان القومية في كل مدينة وقرية للإشراف على الاضراب وتنسيق النضال.

وعلى الرغم من كل محاولات الانكليز وتهديداتهم واجراءاتهم القاسية استمر الاضراب العام في قوته ونظامه، كأروع مثل على ايمان الشعب الفلسطيني وعزمه

---

(٣) أشرنا إلى ذلك بالتفصيل في الفصل الثالث من هذا الكتاب تحت عنوان: «فلسطين في القرارات البريطانية».

وتضحيته في سبيل حريته واستقلاله. وبلغ الكفاح الشعبي عند هذا الحد الذروة في تنظيمه وقوته وتصميمه، وفي ثقة المواطنين به وبقيادته الوطنية. فتألفت اللجنة العربية العليا من ممثلين عن اللجان القومية وكل الأحزاب الفلسطينية كقيادة للكفاح الشعبي، واسندت رئاستها للسيد أمين الحسيني، مفتي فلسطين وراعي الحزب العربي، وتولت قيادة الكفاح والتعبير عن عرب فلسطين.

ولقد نشطت اللجنة في تعميق هذه الانتفاضة الكفاحية، وفي توجيهها ضد بريطانيا وسياستها، وضد السند اليهودي في صك الانتداب. فأصدرت ميثاقاً وطنياً اعتبرته الحد الأدنى لمطالب الشعب في هذه الفترة، واشترطت إنهاء الإضراب العام باستجابة بريطانيا لهذه المطالب، وحددتها بالمبادىء التالية:

١ ـ إنشاء حكومة وطنية مسؤولة أمام سلطة تشريعية، منتخبة من السكان وفق الأسس الديمقراطية.

٢ ـ وقف الهجرة اليهودية نهائياً إلى فلسطين.

٣ ـ وقف انتقال الأراضي العربية إلى اليهود.

٤ ـ استمرار الاضراب العام حتى استجابة بريطانيا لهذه المطالب العادلة، وظهور بوادر هذه الاستجابة بتوقيف الهجرة اليهودية.

واستجاب الشعب بمجموعه لنداء اللجنة وتمسك بميثاقها الوطني، واستمر توقف كل مظاهر الحياة العامة في البلاد. وبدأت بريطانيا تواجه احراجات كثيرة، وتتعرض الى نقد لاذع حتى في أوساط الشعب البريطاني نفسه، فقد كتب أحد الكتّاب الانكليز معلقاً على هذا الاضراب بقوله: «ان استمرار الاضراب طيلة ستة أشهر يثبت بالتأكيد عمق وشمول الوعي الوطني عند عرب فلسطين، ويثبت بشكل واضح ما وصلته القيادة الشعبية هناك من قوة وعزم وتصميم».

غير أن بريطانيا، كعادتها، مدفوعة بخططها الاستعمارية وبتآمرها مع الصهيونية، حاولت تجاهل هذا الاضراب في أول الأمر، ثم حاولت اللف والدوران أمام أهدافه الوطنية العادلة، وجرّبت بكل وسائلها تحطيمه أو انهاءه، بالخداع والدسيسة تارة، وبالتآمر والتضليل والتغرير تارة أخرى. ولكنها رغم فشلها في كل محاولاتها هذه استمرت في مكابرتها، فلم تظهر أي بادرة تشير إلى استجابتها لحقوق العرب المشروعة ولكفاحهم البطولي.

وكان هذا هو تقدير القيادة العربية لموقفها، فلقد كانت مؤمنة بأن بريطانيا لا يمكن أن تسلّم بمطالب العرب المشروعة إلا تحت ضغط القوة وبالإرغام، ولذلك فقد بدأت

بتوجيه الاضراب العام نحو الثورة المسلحة ضد بريطانيا بشتى الوسائل. وما كاد الشهر الثاني يمر على الإضراب الكبير حتى ظهرت بوادر الثورة في أنحاء متفرقة من فلسطين، ثم عمت كل أنحاء البلاد وتجاوزتها إلى البلاد العربية المجاورة. فتوافدت قوافل المجاهدين من العراق وسوريا والأردن، وانهالت التبرعات بالمال والسلاح من الشعب العربي في كل مكان. وما هي إلا أيام حتى كانت الثورة تجتاح فلسطين بقيادة موحدة منظمة، وبجيش شعبي كبير.

وخاض هذا الجيش المنظم عدة معارك ضد جيش بريطانيا وألحق به خسائر فادحة، مما اضطرها إلى تغيير قيادتها أكثر من مرة، وإلى حشد قوات كبيرة من مستعمراتها في فلسطين، حتى بلغت قواتها آنذاك حوالى ٢٠ ألف جندي ومفرزة من سلاح الجو الملكي. كما دفعتها هزائمها أمام جيش التحرير إلى أعمال انتقامية وحشية ضد المدن والقرى والسكان الآمنين، فقتلت الألوف من الأبرياء وهدمت المئات من المنازل مما يندى له جبين الإنسانية.

ولما رأت بريطانيا حرج موقفها العسكري والسياسي أمام قوة شعب فلسطين وحقّه، لجأت إلى أسلوبها المعتاد، فأعلنت عن تأليف لجنة التحقيق الملكية للتأكد من أسباب الاضطرابات... وتقديم التواصي اللازمة لإزالة أسباب شكوى العرب أو اليهود من الظلامات المشروعة... التي قد يحتجون بها ضد التطبيق البريطاني للانتداب على فلسطين!

ولكن العرب لم يخدعوا هذه المرة بلعبة بريطانيا المكشوفة، فاستمروا في الاضراب العام وفي الثورة المسلحة ضد وجودها وضد الهجرة اليهودية. واتسعت الثورة حتى شملت كل فلسطين، وقويت بحيث سيطرت على البلاد سيطرة تامة، وراحت تدفع بالانكليز أمامها إلى مراكزهم الرئيسية في المدن الكبرى، وتضعهم تحت رحمة الفدائيين العرب يصطادونهم صيد العصافير.

ورأت بريطانيا أن خداعها وعنادها لن ينقذا موقفها المنهار في فلسطين، وعليها أن تختار بين التسليم بمطالب العرب المشروعة أو القضاء على ثورتهم الكاسحة بأسلوب بريطاني جديد. وهدتها خبرتها وتجاربها في المنطقة إلى الاستعانة بأصدقائها من الحكام العرب، فوسطت بعضهم لدى الفلسطينيين لإيقاف الثورة وإنهاء الإضراب. وبذل الأصدقاء كل جهودهم لإقناع الفلسطينيين بحسن نوايا بريطانيا وعدالتها، وطلبوا منهم إيقاف الثورة دون شروط مسبقة على بريطانيا، مراعاةً لصداقتها وعدالتها، ولمركزها الذي لا يسمح لها كدولة كبرى أن تقبل بالهزيمة أمام ثوار فلسطين!

غير أن هذه الوسيلة لم تنطلِ على الفلسطينيين، وأصرّوا على تمسكهم بالميثاق الوطني وبشروطهم لإيقاف القتال. فلجأت بريطانيا بعد هذه الصدمة إلى ملوك

العرب مجتمعين، واستعملت معهم كل نفوذها وارتباطاتها، الشخصية والرسمية، والسرية والعلنية، ودفعتهم للتوسط لدى الفلسطينيين لإيقاف الثورة وانهاء الاضراب دون شروط مسبقة، واعتماداً فقط على الصداقة التقليدية، وعلى حسن نوايا بريطانيا نحو العرب، ونحو قضية فلسطين!

وبالفعل لم يخيّب ملوك العرب طلب بريطانيا ولا تقديرها، فأصدروا بيانهم المشهور الى عرب فلسطين مباشرة، طالبين فيه اليهم ايقاف الثورة ضد بريطانيا، وانهاء الاضراب العام في فلسطين، معتمدين على حسن نوايا صديقتهم بريطانيا، وعلى رغبتها المعلنة لتحقيق العدل، واعدين بمواصلة السعي لمساعدة الفلسطينيين على نيل الحرية والاستقلال.

ولقد كان هذا النداء سبباً في ايجاد البلبلة واختلاف الرأي في اللجنة العربية العليا، وفي أوساط الشعب، وفي صفوف جيش التحرير، الأمر الذي أدى ـ حفاظاً على وحدة الصف ـ إلى الاستجابة إليه وإعلان وقف الاضراب الكبير والثورة المسلحة.

وهكذا انتهت في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر العام ١٩٣٦، الثورة التي كادت تطيح بالاستعمار البريطاني، وبالوطن القومي اليهودي في فلسطين، دون ضمان ودون نتائج، اللهم إلا حسن الظن بصداقة بريطانيا، وعدالتها. أوقفت الثورة بناءً على نداء ملوك العرب، وبعد أن قدم الفلسطينيون على مذبح مطالبهم العادلة المشروعة أكثر من ألف شهيد ماتوا برصاص الانكليز، وأكثر من ألفين وخمسمائة جريح، وعدداً من الأحياء الكبيرة والقرى هدمت بقنابل الانكليز. وانتهى الاضراب الكبير الذي ضرب الرقم القياسي في العالم بطول مدته وشموله ودقة تنفيذه، بعد أن ضاع على الفلسطينيين أيضاً ملايين الجنيهات، نتيجة توقيف اقتصادهم وفساد محاصيلهم، ونتيجة إيقاف كل أعمالهم ومرافق حياتهم طوال مدة هذا الاضراب.

أوقفت الثورة وأنهي الاضراب في الوقت الذي كادت بريطانيا فيه أن تنهزم عسكرياً أمام جيش التحرير، واقتصادياً وادارياً في فلسطين أمام مقاطعة العرب واضرابهم الشامل، الذي شل الحركة الاقتصادية في البلاد، وكلفها ملايين الجنيهات لتموين جيوشها وأصدقائها اليهود الغزاة.

وانتظر العرب نتيجة صداقة بريطانيا التقليدية، وانتظروا عدالتها، وجاءت النتيجة بتوصيات لجنة التحقيق الملكية، فكانت فعلاً هي نفس العدالة البريطانية المعروفة في قراراتها السابقة! إذ أوصت بتقسيم فلسطين واعطاء أكثر من نصفها لليهود الغزاة!! الأمر الذي قاومه الفلسطينيون وثاروا ضد بريطانيا لمنعها من تحقيقه، فثارت ثائرة

السكان، وعم الهياج انحاء البلاد من جديد، وارتفعت الأصوات منددة بالخديعة الكبرى، مطالبة باستئناف الثورة.

ولم يمض وقت طويل حتى نشبت ثورة العام ١٩٣٧، واحتدمت المعارك الدامية بين المجاهدين والانكليز في جميع أنحاء فلسطين. واتسعت الثورة وتضخم جيشها حتى شمل معظم السكان. وقوي نفوذها وازدادت سلطتها حتى أصبحت هي حكومة فلسطين الواقعية. وتجلت بطولة شعب فلسطين وتضحياته في هذه الثورة، ودلل بمدى احتماله وبذله وتضحياته على قوة ايمانه بحقه وحريته واستقلاله. فقد صمد ـ على الرغم من قلة امكانياته ـ أمام حشود بريطانيا وطائراتها، وتحمّل ـ على الرغم من ظروفه القاسية ـ كل ظلمها وتعسفها ووحشيتها، واستمر في كفاحه ضدها يسجل الانتصار تلو الانتصار، ويلحق بفيالقها أفدح الخسائر ويصيبها بأبشع الهزائم.

واستمرت الثورة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٧ حتى آذار/مارس ١٩٣٩، حين اضطرت بريطانيا الى التظاهر بالتراجع عن موقفها والتخلي عن قرار التقسيم. فقد أعلنت الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩، واعترفت بحق الفلسطينيين في الاستقلال، وبإيقاف الهجرة اليهودية بعد انتهاء فترة الانتقال. ولكن العرب الذين خبروا خداع بريطانيا وتضليلها، وعرفوا مدى تمسّكها بعهودها وقراراتها، وقفوا موقف المتشكك الحذر من هذا الإعلان، وطالبوا بالاستقلال ووقف الهجرة فوراً وهددوا باستمرار الثورة.

غير أن نشوب الحرب العالمية الثانية بعد ذلك بقليل، وحلول التعاون بين الإدارة الفرنسية في سوريا ولبنان والإدارة البريطانية في فلسطين وشرق الأردن محل التنافس والتآمر، وانضمام الدول العربية المجاورة لفلسطين الى جانب الحلفاء وتمركز جيوشهم فيها، اضطرت كلُّها قيادة فلسطين الوطنية الى ايقاف الثورة وانتظار تحقيق وعود بريطانيا وسياستها الجديدة.

وعلى الرغم من مصادقة مجلسي اللوردات والنواب على هذا القرار، ومن تعهّد بريطانيا بتنفيذه دون اعتبار لرأي العرب واليهود، فقد كان نصيبه من بريطانيا مثل نصيب القرارات السابقة؛ فما إن توقفت الثورة وتفرق جيشها، وزالت التنافسات الأنكلو-فرنسية في الشرق الأوسط، وانضمت الدول العربية إلى جانب الحلفاء، حتى تنكرت بريطانيا لحقوق فلسطين من جديد، وراحت تضيّق الخناق على قيادة الحركة الوطنية والثورة وتطارد أعضاءها وتعتقلهم أو تشردهم في أنحاء العالم. وما إن حل العام ١٩٤١ حتى كانت فلسطين العربية خالية من كل قياداتها ومنظماتها ومؤسساتها الوطنية والسياسية، وكانت مرتعاً خصباً لنشاط الصهيونية ولسياسة بريطانيا التهويدية.

هذه صورة موجزة وسريعة لكفاح شعب فلسطين خلال فترة قصيرة من تاريخه مع بريطانيا: قضاها بالنضال في كل الميادين، وقدم خلالها من الشهداء والتضحيات ما لا يستطيع المنصف أمامها إلا الانحناء إجلالاً وإكباراً. ألوف وألوف من الشباب قتلوا. . . وألوف أخرى شَوَّهتهم رصاصات الانكليز الغادرة. . وألوف من المنازل هدمت على رؤوس سكانها من الشيوخ والنساء والأطفال. . . وألوف آخرون ـ عذبوا في معتقلات الاستعمار أو شردوا في أنحاء كثيرة من العالم. . كل ذلك من أجل حرية فلسطين وعروبتها.

ولقد كانت تلك التضحيات، أو بعضها، كافية لتحرير فلسطين من الاستعمار البريطاني ولحمايتها من الغزو الصهيوني، لو لم تُبْتَلَ ببريطانيا، التي لا تعرف عهداً ولا تقيم للمبادىء الأخلاقية والإنسانية وزناً.

وليست هذه الصورة المعروضة هي الوحيدة والأخيرة من الكفاح العربي ضد بريطانيا في فلسطين، بل هي صورة مرحلة واحدة تلتها مراحل وصور أخرى، أكثر مرارة وأشد قسوة على عرب فلسطين، وأكثر لؤماً وأشد سواداً في تاريخ الامبراطورية. فإذا كانت نتائج المرحلة الأولى ضياع فرص الاستقلال وحشد اليهود في فلسطين، فقد نجحت بريطانيا في المرحلة الثانية بتهويد فلسطين وتشريد سكانها!

جامعة الدول العربية
تتسلم قضية فلسطين
(١٩٤٥ ـ ١٩٤٨)

١ ـ تكوين الجامعة العربية

على الرغم من كتاب بريطانيا الأبيض ومن وعودها الكثيرة الجديدة للعرب، وعلى الرغم من وقوف كل الدول العربية القائمة العام ١٩٣٩ إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، كان الشعب العربي في كل أقطاره يشكّ في نوايا الحلفاء عامة وبريطانيا خاصة نحو قضية فلسطين ونحو قضايا حريته ووحدة بلاده، ويرى في بريطانيا وفرنسا عدوّ حريته الأول والمباشر؛ فقد كانت فرنسا تستعمر أقطار المغرب العربي الثلاثة وسوريا ولبنان في الشرق، وكانت بريطانيا تحتل مصر والسودان وفلسطين والأردن والعراق وإمارات الجنوب والخليج، وتحكم شعبها بقوة الحديد والنار، وتحتكر أسواقها وتمتصّ ثرواتها. وكانت أيادي الانكليز لا تزال مخضبة بدماء عرب فلسطين، وكانت سياستهم ونفوذهم وإمكانياتهم قد أصبحت بعد توقّف الثورة الفلسطينية سلاحاً رهيباً بيد الصهيونية تستعمله ضد العرب، وفي عمليات تهويد فلسطين. وكانت دولهم

العربية آنذاك ضعيفة متفككة تتمتع من الاستقلال باسمه، وتخضع في معظم شؤونها للموظفين الأنكلو ـ فرنسيين في المشرق والمغرب. وكان حكامهم ضعفاء متفرقين، تربط معظمهم مع دول الحلفاء مصالح شخصية أو معاهدات حماية وانتداب، أو اتفاقات ثنائية غير متكافئة.

ولذلك فقد تلقّى العرب شعارات الحلفاء بالحرب انتصاراً للحرية والديمقراطية وتقرير المصير، تلقوها بالحذر والشك وقلة الاكتراث، واستقبلوا قرارات حكامهم بالاشتراك في هذه الحرب بالألم والحسرة والسخرية. فقد كانوا مؤمنين بأن نصيبهم من الحلفاء هذه المرة لن يكون أحسن من نصيبهم بعد الحرب العالمية الأولى، وأن دورهم فيها لن يكون أقل من استخدام بلادهم ومطاراتهم مراكز حشد وهجوم ودفاع، ومن استغلال ثرواتهم وجهدهم في خدمة مجهود جيوش الاحتلال.

ولم يمضِ وقت طويل حتى سعى الحلفاء أنفسهم إلى تحقيق ظنِّ العرب السيء في أخلاصهم لشعاراتهم، وعملوا بتصرفاتهم الاستعمارية العديدة على تحويل شك العرب في سوء نواياهم إلى يقين راسخ: ففي فلسطين أمعنت بريطانيا في تنكرها السافر للحقوق العربية، وراحت رغم انشغالها بالحرب تصفي الحركة الوطنية العربية بالاعتقالات والمحاكمات والتشريد بحجة مكافحة النازية، وتعمل على تهجير اليهود إلى فلسطين وعلى تدريبهم وتسليحهم وتوطينهم بحجة بناء خط الدفاع عن فلسطين. وعملت في البلاد العربية الأخرى على تجريدها من آخر مظاهر استقلالها، وحولتها شيئاً فشيئاً إلى مستعمرات لها وثكنات لجيوشها ومخازن تموين لمجهودها الحربي.

وكانت عملية الحلفاء في سوريا ولبنان وفي العراق العام ١٩٤١ لعبة مكشوفة، قضت على آخر وهمٍ عند العرب في صدق وعودهم أو حسن نواياهم. فبعد تحرير سوريا ولبنان من استعمار «فرنسا فيشي وبيتان» حليفة المحور، سلمهما الحلفاء لاستعمار «فرنسا ديغول» حليفة الحلفاء، وتعرض شعبهما العربي من جديد لظلم فرنسا ووحشيتها، بحجة مكافحة النشاط النازي الهدام، بعد أن ظن أنه تخلص منهما، بحجة النشاط الحليف الهدام، بزوال فرنسا فيشي!

أما العراق فقد حاولت بريطانيا أن تجعل منه مقراً وممّراً لجيوشها وعتادها وتموينها بأكثر مما كان عليه بموجب المعاهدة الثنائية غير المتكافئة، وحاولت أن تفرض على شعبه وجيشه ما فرضته على البلاد الأخرى. فرفض جيشها أن يكون أداة بيد الانكليز، واحتجت حكومتها على هذا الخرق البريطاني الفاضح لسيادة العراق وللمعاهدة الثنائية. غير أنّ بريطانيا التي استهدفت هذا التحرش لإعادة احتلال العراق واستعماره، استمرت في تحديها لشعب العراق وجيشه حتى اضطرتها إلى مقاومتها بالسلاح. وتمكنت بمعاونة عملائها وصنائعها وحلفائها من القضاء على الحكومة

العراقية والجيش العراقي الناشيء، واحتلت العراق من جديد، وجعلته قاعدة قواعدها وثكنة من ثكنات جيوشها، بعد أن صبغت تربته بدماء أبنائه.

وبعد هذه الأحداث المثيرة، عمّ السخطُ على بريطانيا والحلفاء جميع طبق الشعب العربي، وكل البلدان العربية في المشرق والمغرب. فالعرب الذين عاشوا خ بريطانيا والحلفاء لهم في الحرب العالمية الأولى، ولمسوا تنكّرها لعهودهم وعب بأمانيهم واستعمارها لبلادهم، يرفضون الآن تمثيل نفس المسرحية، ويأبون جرّهم جديد للاشتراك في الحرب الثانية خدمة للاستعمار وأهدافه، وليس من أجل حرّ واستقلال بلادهم.

واستغلت الدعاية النازية الفاشستية آنذاك شعور العرب العدائي ضد الحلف وراحت إذاعاتهم تضرب على نغمات الحرية والاستقلال للعرب، وتردد شعار الوحدة والدولة العربية، وتقارن بين موقف الحلفاء العدائي من هذه الأماني و موقفها الايجابي منها لو انتفض العرب ضد الحلفاء وانتصرت دول المحور. وخ بريطانيا مغبّة سياستها ونتيجة هذه الدعاية الرائجة، فأسرع وزير خارجيتها ا. ايدن العام ١٩٤٣ إلى اصدار بيانه المشهور للعالم العربي، محاولاً به التخفيف نقمته على بريطانيا وامتصاص بعض سخطه على الحلفاء. فأعلن من جملة ما أ «عطف بريطانيا على أماني العرب في الحرية والاستقلال. . . وتشجيعها لأي نشاط يبذا لاتحادهم».

وكان الصدى العاجل لهذا البيان مشاورات ومباحثات بين الدول العربية آنذ عرفت باسم مشاورات الوحدة العربية، وانتهت إلى وضع بروتوكول الاسكندرية ٧ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٤٥ كميثاق عربي تحضيري، ثم إلى وضع دس لجامعة دول عربية وقّعه ممثلون عن مصر والعراق والسعودية وسوريا ولبنان والأردد

وبموجب هذا الدستور وتوقيعه أُعلن عن تأليف جامعة الدول العربية، وأع اختصاصاتها وأهدافها، فكانت تتلخص «بتوثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها و خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شؤون العربية ومصالحها، وكذلك تعاون هذه الدول تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل منها وأحوالها في الا الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها»[٤].

---

(٤) النصوص الكاملة لبروتوكول الجامعة وميثاقها ومذكراتها المتبادلة مثبتة في ملحق كتاب: محم دروزة، حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات، ٦ ج (صيدا: المطبعة العص ١٩٥٠ ـ ١٩٥١)، ج ٥.

٢ ـ الجامعة العربية وقضية فلسطين

وكانت قضية فلسطين آنذاك، أهم ما يشغل بال الاستعمار البريطاني في المنطقة العربية. فالكتاب الأبيض الذي أصدرته بريطانيا العام ١٩٣٩ كحلّ لهذه القضية كان لا يزال قائماً، شكلاً على الأقل، وفترة الانتقال المحددة بموجبه أوشكت على الانتهاء، ووعد الاستقلال وتأسيس حكومة فلسطينية، اللذان بذلتهما بريطانيا للعرب، وزكّاهما ملوك ورؤساء الأقطار العربية لايقاف الثورة الكبرى العام ١٩٣٩، بدآ يترددان على كل لسان في فلسطين وفي البلاد العربية. وأصبحا يقترنان علناً بالشك في نوايا بريطانيا، ويرتبطان صراحة بمصير الوعود والعهود البريطانية للعرب في الحربين العالميتين الأولى والثانية.

وفي الوقت نفسه كانت قضية عرب فلسطين أهم ما يشغل بال الجماهير العربية بعد خيانة بريطانيا في العراق وسوريا ولبنان، وبعد استغلالها ظروف الحرب وقطعها أشواطاً بعيدة في سياسة التنكر للكتاب الأبيض، وفي اجراءات تهويد فلسطين. فقد ساءت كثيراً قضية العرب في فلسطين، وتردّت أوضاعهم السياسية خلال هذه الفترة، نتيجة اعتقال معظم قادة الحركة الوطنية وتشريدهم. وبسبب الاجراءات البريطانية التعسفية ضد العرب ومنظماتهم وكل أوجه نشاطهم الوطني.

وكان نشاط اليهود في تلك الفترة قد أصبح واضحاً في كل الميادين، العسكرية والسياسية والاقتصادية والدعائية، وزاد عددهم عن طريق الهجرة السرية والعلنية، وقويت معنوياتهم عن طريق الوعود والتأييد من قبل الدول الغربية. وراحوا يطالبون علناً بإلغاء الكتاب الأبيض، وينادون بقيام الدولة اليهودية، تسندهم في ذلك أمريكا رسمياً ومالياً، وتشجعهم بريطانيا ضمناً، بالتغاضي عن إرهابهم المفتعل، وعن هجرتهم السرية وتدريبهم وتسليحهم.

كل هذه العوامل واجهت تأسيس الجامعة، فخلقت لقيامها شتى التفسيرات والأسباب من جهة... ووضعتها أمامها وجهاً لوجه من جهة أخرى. فظهرت الجامعة وكأنها خلقت من أجل معالجة قضية فلسطين، بعد أن لم يُبقِ الاستعمار البريطاني على أية منظمة أو هيئة عربية في فلسطين. وحددت اختصاصاتها فكانت قضية فلسطين أهمها، إن لم تكن هي كل اختصاصها في تلك المرحلة، بالنسبة لأوضاع بعض دولها السياسية، وبالنسبة لارتباط البعض الآخر آنذاك بالدول الغربية.

وبالفعل فقد كان من أول أعمال مؤسسي جامعة الدول العربية في اجتماعات الاسكندرية الاتفاق على قرار خاص بفلسطين، أبرزت فيه ولاية الجامعة على هذه

القضية، وضُمِّن هذا القرار الاجماعي لبروتوكول الاسكندرية، واعتبر جزءاً أساسياً منه، وقد جاء فيه:

«ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية، وان حقوق العرب لا يمكن أن تمسّ من غير إضرار بالسلم والاستقرار بالعالم العربي. كما ترى اللجنة أن التعهدات التي ارتبطت فيها الدولة البريطانية، والتي تقضي بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي العربية والوصول الى استقلال فلسطين، هي من حقوق العرب الثابتة، التي تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب ونحو استتباب السلم وتحقيق الاستقرار. وتعلن اللجنة أنها ليست أقل تألماً من أحد لما أصاب اليهود في أوروبا من الويلات والآلام على يد بعض الدول الأوروبية الديكتاتورية، ولكن يجب ألا يخلط بين مسألة هؤلاء اليهود وبين الصهيونية، إذ ليس أشد ظلماً وعدواناً من أن تُحلَّ مسألة يهود أوروبا بظلم آخر يقع على عرب فلسطين على اختلاف أديانهم».

فلسطين في ميثاق الجامعة العربية:

وكذلك لم ينس المجتمعون لوضع ميثاق الجامعة العربية في القاهرة في آذار/مارس العام ١٩٤٥ أمر فلسطين، فأفردوا لها ملحقاً خاصاً أتبعوه بالميثاق وجعلوه جزءاً منه. وقد جاء فيه:

«منذ نهاية الحرب العالمية الأولى سقطت عن البلاد العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية، ومنها فلسطين، ولاية تلك الدولة وأصبحت مستقلة بنفسها غير تابعة لأية دولة أخرى. وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن فيها. وإذا لم تكن فلسطين قد مُكِّنت من تولي أمورها فإن ميثاق العصبة في سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذي وضعه لها إلا على أساس الاعتراف باستقلالها، فوجودها واستقلالها الدولي من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه، كما أنه لا شك في استقلال البلاد العربية الأخرى. وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلاً دون اشتراكها في أعمال مجلس الجامعة. ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظراً إلى ظروف فلسطين الخاصة، وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلاً، أن يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في أعماله...».

وبعد هذا القرار الصريح ظهر بوضوح أن الجامعة تولت قضية فلسطين كاملة وتسلمت قيادتها وإدارتها والتحكم بمصيرها دون منازع أو شريك، سواء من الهيئات الفلسطينية المعروفة أو من المنظمات والهيئات الشعبية في البلاد العربية الأخرى.

ومنذ إعلان ميثاق الجامعة أصبحت الجامعة العربية هي الناطقة باسم فلسطين، وهي المسيطرة والموجِّهة لحركة الكفاح العربي من أجل حريتها، سواء على الصعيد الدولي أو العربي، وسواء في الميدان السياسي أو العسكري. ولم يسمح منذ ذلك التاريخ لأية هيئة شعبية بممارسة هذه القيادة، أو المشاركة فيها، إلا من خلال الجامعة وبموافقتها باستثناء المندوب الفلسطيني المعين من قبل الجامعة ممثلاً لفلسطين فيها.

٣ ـ الجامعة العربية: مؤتمراتها وقراراتها

أ ـ مؤتمر انشاص

وعلى اثر تقرير لجنة التحقيق الأنكلو ـ أمريكية العام ١٩٤٦، الذي نشر في مكان آخر، تداعت دول الجامعة العربية إلى اجتماع عاجل وعلى مستوى عال، عُين مركز انشاص في مصر مكاناً لانعقاده. وفي أيار/مايو العام ١٩٤٦ انعقد مؤتمر الجامعة، وقد حضره الملك فاروق ملك مصر، والملك عبد الله ملك الأردن، والسيد شكري القوتلي رئيس جمهورية سوريا، والسيد بشارة الخوري رئيس جمهورية لبنان، والأمير سعود ولي عهد العربية السعودية، وولي عهد اليمن، نيابة عن والديهما.

وقد بحث المجتمعون تقرير اللجنة، وما انطوى عليه من تغيير أساسي في السياسة البريطانية لفلسطين التي أعلنت الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩، وما يمكن أن يؤدي إليه هذا التغيير من ضياع لحقوق عرب فلسطين نتيجة تدخّل أمريكا في القضية لمصلحة الصهيونية العالمية.. وفي نهاية البحث أصدر المجتمعون قراراً تاريخياً هاماً هذه أهم أسسه:

«إنّ فلسطين قطر عربي لا يمكن أن ينفصل عن الأقطار العربية الأخرى، إذ هو القلب في المجموعة العربية، وان مصيره منوط بمصير دول الجامعة كافة، وان ما يصيب عرب فلسطين يصيب شعوب الجامعة العربية ذاتها، وان الصهيونية خطر دائم ليس على فلسطين وحدها بل على البلاد العربية والشعوب الإسلامية جميعاً، وان أقل ما ترتضيه في سبيل حماية فلسطين هو، وقف الهجرة الصهيونية وقفاً تاماً، ومنع تسرب الأراضي العربية إلى الصهيونيين منعاً باتاً، والعمل على تحقيق استقلال فلسطين، وتشكيل حكومة فيها تضمن حقوق جميع سكانها الشرعيين من غير تفريق بين عنصر ومذهب. وان الأخذ بتوصيات لجنة التحقيق تعتبره دول الجامعة عملاً عدائياً موجهاً ضدها، وأنه ليقتضي أن تتخذ كل الوسائل الممكنة للدفاع عن كيان فلسطين الذي هو جزء لا يتجزأ من كيان البلاد العربية الأخرى.

«وان قضية فلسطين ليست قضية خاصة بعرب فلسطين وحدهم بل هي قضية العرب جميعاً، وان فلسطين عربية يتحتم على دول العرب وشعوبها صيانة عروبتها، وأنه ليس في امكان هذه الدول أن توافق بوجه من الوجوه على أي هجرة جديدة، ويعتبرون ذلك نقضاً صريحاً للكتاب الأبيض الذي ارتبط به الشرف البريطاني. ولهم عظيم الأمل الا يعكر صفو علائق المودة القائمة بين الدول والشعوب العربية من جهة والدولتين الديموقراطيتين الصديقتين من جهة أخرى، أي تشبث من جانبهما يرمي إلى اقرار تدابير ماسة بحقوق العرب في فلسطين، حرصاً منهم على دوام هذه الصداقة وتفادياً لرد فعل ينشأ بسبب ذلك ويفضي إلى اضطرابات قد يكون لها أسوأ الأثر على السلم العام».

تراجع أمريكا وبريطانيا

لقد كان الرأي السائد لدى الجماهير العربية عند تأسيس جامعة الدول العربية، أن الحلفاء، أو بريطانيا وأمريكا على الأخص، أرادوا الجامعة أداة لتنفيذ سياستهم في

البلاد العربية، ووسيلة مضمونة لتوجيه الرأي العام العربي في طريق السياسة والمصالح الغربية. وهكذا كانت تبدو الجامعة بالنسبة لارتباط معظم دولها آنذاك ببريطانيا بمعاهدات ومحالفات عسكرية واقتصادية وسياسية، بالنسبة للصداقة التقليدية، التي تربط معظم حكام هذه الدول بالسياسة البريطانية والشركات الأمريكية.

ولكن على الرغم من هذا فقد كان قرار الجامعة تعبيراً صادقاً عن الشعور العربي آنذاك الذي انفجر غاضباً ثائراً ضد هذه المحاولة المجرمة، والذي كان سيسحق كل من يقف بجانبها، سواء في فلسطين أو في أي بلد من بلدان الجامعة. إذ كان للتقرير الأنكلو ـ أمريكي المذكور وقع مثير للشعور القومي وللكراهية التي لا توصف لبريطانيا وأمريكا ولصداقتها الزائفة الكاذبة.

وجاء قرار الملوك والرؤساء، فكان له أثر حاسم لدى دول الاستعمار، إذ لم يكد يذاع قرار انشاص حتى بادر رئيس الوزارة البريطانية إلى القاء بيان قال فيه: «ان التقرير في حاجة إلى دراسة ومشاورة متعددة النواحي، وان التواصي ذات صفة استشارية وغير ملزمة، وأن حكومته أرسلت التقرير إلى الدول العربية واللجنة العربية العليا لفلسطين، لتبدي آراءها فيه قبل أن تتخذ أي خطوة». كما أكدت الولايات المتحدة «أنها ستعير احتجاج العرب وآراءهم اهتماماً كافياً، وأنها لن تخطو خطوة قبل التشاور معهم».

ب ـ مؤتمر بلودان

غير أن حماسة الملوك والرؤساء التي بلغت الذروة في انشاص، وقراراتهم الخطيرة التي تجاوبت مع رغبات الشعب العربي وشعوره، وأخافت بريطانيا وأمريكا وحملتهما على التظاهر بالرجوع عن محاولتهما لتقسيم فلسطين، لم تحافظ على مستواها الصحيح طويلاً. فبعد مؤتمر انشاص الذي عقد على مستوى الملوك والرؤساء، دعت الجامعة العربية إلى اجتماع غير عادي يعقده مجلس الجامعة المكوَّن من رؤساء الوزارات ووزراء الخارجية في مصيف بلودان السوري يوم ٨ حزيران/يونيو ١٩٤٦.

وفي اليوم المعين عقد الاجتماع العتيد واستمر انعقاده خمسة أيام كاملة، أُعلِن في نهايتها عن التوصل إلى قرارات وُصفت بأنها ستغير واقع الشرق الأوسط، كما أعلن بأن المؤتمر اتخذ قرارات علنية وأخرى سرية، تعالج موقف الدولتين البريطانية والأمريكية من قضية فلسطين، وموقف الدول العربية منها معالجة جذرية!

وعندما أعلنت القرارات العلنية، كانت مفاجأة للرأي العام العربي، وكانت خيبة أمل شديدة، فقد جاءت هذه القرارات سياسية وعامة لا تختلف عما سبقها في شيء، إن لم تكن قد أضعفت الموقف الشعبي في فلسطين الذي وصل في كفاحه ضد بريطانيا

والصهيونية الى مرحلة الكفاح المسلح. فشعب فلسطين الذي أجاب على قرار اللجنة الأنكلو ـ أمريكية باستعمال السلاح من جديد، رأى في قرارات بلودان العلنية رجوعاً بالقضية إلى الأساليب السياسية العقيمة التي لم تفد مع بريطانيا طيلة ثلاثين عاماً. ومن المفيد أن نثبت هنا نموذجاً من هذه القرارات، ليتمكن المتتبع من تكوين فكرة عن طريقة الجامعة في معالجة قضية فلسطين.

(١) قرارات بلودان العلنية

بعد المقدمات أوصى مجلس الجامعة الدول العربية بما يلي:

أ ـ نقد لجنة التحقيق وتحيّزها وتواصيها في مذكرة من الجامعة العربية، ومن كل حكومة عربية على انفراد، إلى الحكومتين الأمريكية والانكليزية. وقد قدمت المذكرتان وفيهما تفنيد لتوصيات اللجنة واعتبار الأخذ بها عملاً غير ودّي موجهاً إلى الحكومات العربية، يقصد به القضاء على كيان الشعب العربي الفلسطيني، ويعرّض البلاد إلى مشاكل لا حدّ لنتائجها وإلى اضطرابات تعكّر صفو السلم والعلاقات الطيبة بين أمريكا وانكلترا وبين البلاد العربية[٥].

ب ـ طلب المفاوضة مع الحكومة البريطانية لأجْل إنهاء الحالة الحاضرة في فلسطين، حتى إذا لم تنتهِ المفاوضة مع بريطانيا إلى حل مُرضٍ عَرضت القضية على هيئة الأمم المتحدة، لأن ميثاقها يقضي بألاّ يرفع إليها من المسائل إلا ما يتعذر حلّه مباشرة حلاً سلمياً.

ج ـ انشاء مكاتب للمقاطعة في كل دولة، ومنع تصدير المواد الأولية المساعدة للإنتاج اليهودي، واتخاذ الإجراءات الجمركية الكفيلة بالتأكد من جنسية البضائع المستوردة، ومقاطعة المؤسسات الصهيونية كالمصارف والشركات والوكالات والبيوت التجارية ووسائل النقل والمقاولين والخبراء اليهود.

د ـ وضع تشريع في كل دولة عربية يعتبر بموجبه بيع العقار من الصهيونيين، وتهريب اليهود إليها، والمساعدة على ذلك، جرماً جنائياً.

هـ ـ رفض أي شكل من أشكال التقسيم من حيث المبدأ كحلّ للقضية الفلسطينية.

---

(٥) النصوص الكاملة لمذكرة الجامعة، ولرأي الجامعة في توصيات اللجنة، ولمذكرات دول الجامعة لبريطانيا وأمريكا، مثبتة كلها في كتاب: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: المجموعة الأولى، ١٩١٥ ـ ١٩٤٦ (القاهرة: الإدارة، ١٩٥٧)، الوثائق (٤٨)، (٤٩) و(٥٠)، ص ٣٨١ ـ ٣٩٢.

و ـ إنشاء لجان دفاع عن فلسطين في كل دولة، وإصدار طابع باسم فلسطين يرصد ريعه للقضية الفلسطينية.

(٢) مقررات مؤتمر بلودان السرية

ولكن على الرغم من الشك الذي ساور الكثيرين في جدية دول الجامعة وفي عزمها على مواجهة الدولتين الصديقتين، بريطانيا وأمريكا، اللتين تقفان وراء اطماع الصهيونية في فلسطين، فإن الجو الذي أحيطت به مقررات بلودان السرية ظل يخفف من موجة اليأس والتشاؤم في موقف دول الجامعة وملوك العرب من قضية شعب فلسطين، وظل يدعو إلى شيء من الأمل في موقف حازم قد تقفه دول الجامعة، أو قد يُضطَر إليه ملوك العرب أمام حماسة شعوبهم تجاه موقف بريطانيا وأمريكا العدائي.

أمّا هذه المقررات السرية، كما اذيع عنها في ما بعد فقد كانت أيضاً ذات شقين: الأول، عسكري، يهدف إلى اتخاذ اجراءات عسكرية خاصة لشعب فلسطين. والثاني سياسي، يرمي بصورة خاصة إلى تهديد مصالح بريطانيا والولايات المتحدة الاقتصادية والبترولية في حالة إقدامهما على اتخاذ أي تأييد أو حل لقضية فلسطين يضر بالحقوق العربية. وذكر من هذه الإجراءات، دون تحديدها، القرارات التالية:

أ ـ عدم السماح للدولتين، أو إحداهما، أو رعاياهما، بأية امتيازات اقتصادية جديدة في البلاد العربية.

ب ـ النظر في إلغاء ما يكون للدولتين من امتيازات في البلاد العربية، وخصوصاً امتيازات البترول.

ج ـ عدم تأييد مصالحهما الخاصة في أية هيئة دولية.

د ـ مقاطعتهما مقاطعة أدبية.

هـ ـ شكواهما إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة.

غير أن أثر هذه المقررات لم يكن بأحسن من أثر شقيقتها العلنية، فقد ظهر في ما بعد أن الشعب العربي كان آخر من عرف تفاصيلها، وانها كانت معروفة من قبل المخابرات البريطانية والأمريكية واليهودية بعد اتخاذها مباشرة، على الرغم من كل احتياطات الكتمان والسرية التي أحاط مجلس الجامعة اجتماعاته وأبحاثه بها... وكيف لا تعرفها بريطانيا، ولها أكثر من صديق.. أو حليف.. في الاجتماع؟!.. بل كيف لا تعرفها وأكثر من دولة من الدول المجتمعة مرتبطة معها عسكرياً وسياسياً، أو يشرف ضباطها وموظفوها على ادارة جيش هذه الدولة أو تلك؟!

ومن الطبيعي أن لا توافق بريطانيا نفسها على محاربتها اقتصادياً أو سياسياً أو

عسكرياً في بلاد العرب. وكذلك لا يمكن أن تسكت عن أي اجراء عربي فعّال ضد سياسة هي رسمتها لفلسطين، وهي تعمل على تنفيذها منذ ثلاثين عاماً. ومن غير المعقول قطعاً أن لا تتخذ بريطانيا كل الاحتياطات اللازمة لإحباط هذه القرارات قبل إعلانها وتنفيذها، سواء بواسطة أصدقائها العرب أو عن طريق شريكتها الصهيونية وحليفتها أمريكا، وهكذا كان. فإن بريطانيا استطاعت بالضغط والتهديد على الدول العربية المرتبطة معها من جهة، وبالتشاور والتعاون مع أمريكا والصهيونية من جهة أخرى، أن تخنق هذه القرارات في مهدها، وأن تفقدها عنصري المفاجأة والتأثير، وأن تتجه بنشاط الجامعة في الوجهة الملائمة إلى حدٍ ما، لخططها وأغراضها.

الجامعة أمام الاختبار

فبعد مؤتمرات الجامعة وقراراتها العلنية والسرية، ومذكراتها العديدة لبريطانيا وأمريكا، بادرت بريطانيا إلى استلام زمام المبادرة في القضية الفلسطينية. فتظاهرت بالتراجع عن التمسك بتقرير اللجنة الأنكلو ـ أمريكية، وأشركت أمريكا معها في هذه المناورة، وأعلنت قبولها لدعوة دول الجامعة للتفاوض معها، ودعت إلى مؤتمر يعقد في لندن ويشترك فيه العرب واليهود لبحث قضية فلسطين[٦].

وقد فشل هذا المؤتمر على النحو الذي ذكرنا تفاصيله في الفصل الثالث من هذا الكتاب، وإنما نعيد ذكره هنا لنحدد موقفاً من مواقف الجامعة في معالجتها لقضية فلسطين، ولنقارن بين قراراتها العلنية والسرّيّة ومدى تطبيقها بالنسبة للمواقف البريطانية العدائية للحقوق العربية في فلسطين. فلقد رفضت بريطانيا في هذا المؤتمر المشروع العربي، وأصرّت على تبني مبدأ تقسيم فلسطين، وقيام دولة إسرائيل، وكان موقف الجامعة منها ومن أمريكا مشروطاً بوقوفها، أو بوقوف إحداهما، مثل هذا الموقف. فماذا كان مصير هذه القرارات بعد مؤتمر لندن؟

بعد فشل الجامعة العربية بإقناع صديقتها.. بريطانيا بقبول مشروعها على الرغم مما فيه من تنازلات من جانب العرب، استمرت بريطانيا في تنفيذ سياسة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، واستمرت في استقبال المهاجرين اليهود، وتمادت أكثر من كل مرة بالتنكر لحقوق شعب فلسطين، فرفضت أي حل لا يرضى عنه اليهود. وشاركتها أمريكا في هذه المرحلة علناً، واضعة كل نفوذها السياسي والاقتصادي والأدبي بجانب اليهود وضد عرب فلسطين.

وكان الرأي العام العربي ينتظر رد الفعل من قبل الجامعة العربية، ويترقب بفارغ

---

(٦) مؤتمر فلسطين المنعقد في لندن بتاريخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٤٦.

الصبر مقرراتها العلنية والسرية!! ضد بريطانيا وضد أمريكا ولكن دون جدوى. . . اللهم إلا التصريحات المخدِّرة لشعب فلسطين، والا الخطب الحماسية والاجتماعات المتتالية. فلم يتخذ أيّ اجراء اقتصادي أو سياسي أو عسكري ضد بريطانيا أو أمريكا، واستمر البترول العربي يتدفق لحساب الدولتين، واستمرت الامتيازات الاقتصادية تمنح لهما ولرعاياهما.

وبينما كانت بريطانيا تدرّب العصابات اليهودية في فلسطين، وأمريكا تغذيها بالمال والسلاح والنفوذ الأدبي والمهاجرين، كانت جامعة الدول العربية هادئة ساكنة. فلا هي تركت قضية فلسطين لشعبها يعالجها بالطريقة التي يراها ملائمة لأوضاعه وظروفه، ولا هي عالجتها بشكل مخلص صحيح. فكانت نتيجة ولايتها في هذه المرحلة بث الطمأنينة والاتكالية في شعب فلسطين، اعتماداً على نفوذها السياسي، وقوتها العسكرية، وحرصها على عروبة فلسطين.

وظلت الحال كذلك حتى أعلنت بريطانيا تخلّيها عن الانتداب على فلسطين، وأحالت قضيتها على الأمم المتحدة، فتحركت الجامعة العربية من جديد، ولكن بنفس الروح والأساليب السابقة.

ج ـ مؤتمر صوفر

فبعد إعلان تقرير لجنة التحقيق الدولية التي انتخبتها الأمم المتحدة في جلستها الأولى بعد مذكرة بريطانيا إليها في نيسان/ابريل عام ١٩٤٧ (مما سبق بحثه)، دعت الجامعة العربية إلى جلسة عاجلة للجنتها السياسية في صوفر، وحدِّد موعد لهذه الجلسة يوم ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٤٧، لبحث التقرير وتحديد موقف الدول العربية منه ومن قضية فلسطين. وبعد البحث اتخذ المجتمعون، وهم ممثلو جميع الدول العربية وممثل فلسطين، القرارات التالية:

أولاً: ترى اللجنة السياسية ان مقترحات لجنة التحقيق تنطوي على إهدار فاضح لحقوق عرب فلسطين الطبيعية في الاستقلال، كما تنطوي على خرق لجميع العهود التي قطعت للعرب، ولذات المبادىء التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة، وهي ترى في تنفيذ هذه المقترحات خطراً محققاً يهدّد أمن فلسطين والأمن والسلام في البلاد العربية جمعاء. ولذلك فقد وطدت العزم تحقيقاً لاستقلال فلسطين وحريتها ودفاعاً عن ذات كيان الدول العربية، على أن تقاوم بجميع الوسائل العملية الفعالة تنفيذ هذه المقترحات ومقاومة تنفيذ كل تدبير آخر لا يحقق استقلال فلسطين كدولة عربية.

ثانياً: لقد سبق لحكومات الدول العربية أن حذرت لجنة التحقيق من مغبة التوصية بإقامة دولة يهودية في فلسطين، وكاشفتها بما سيؤدي اليه ذلك حتماً من اضطرابات تعم الشرق الأوسط بأسره، وذلك أن عرب فلسطين لن يسلموا بأي تدبير من شأنه أن يقضي على وحدة بلادهم واستقلالهم، بل

انهم سيعلنون حرباً لا هوادة فيها لدفع ذلك العدوان عن بلادهم، ولا سيما أنهم يعرفون أن البلاد العربية جميعاً ستقف من ورائهم تناصرهم وتمدهم بالرجال والمال والعتاد للدفاع عن كيانهم، وأن الحكومات العربية نفسها لا تستطيع أن تكبت شعور شعوبها الثائرة من جراء الظلم الواقع عليها، ولا أن تقف مكتوفة الأيدي أمام خطر يهدد البلاد العربية جميعها، بل إنها ستضطر إلى مباشرة كل عمل حاسم يكون من شأنه أن يدفع العدوان ويعيد الحق إلى نصابه ولن يكون مثل هذا الموقف من جانب الشعوب العربية أو حكوماتها أمراً شاذاً، بعد أن ثبت لديها في مناسبات عديدة أن الصهيونيين يعتمدون في تسلحهم وحركاتهم الارهابية ونشاطهم الحربي للتنكيل بعرب فلسطين، على مساعدة مادية ومعنوية تقدمها لهم بعض الحكومات الأجنبية، وبعض الهيئات والمنظمات التي تشجعها تلك الحكومات الأجنبية. وذلك فضلاً عن أن مسألة نزع السلاح من اليهود، ومقاومة نشاطهم الارهابي، قد كان موضع طلبات واحتجاجات متكررة من جانب الحكومات العربية الآنفة الذكر، من غير أن تكلل هذه المساعي بأية نتيجة حاسمة.

ولذلك ترى اللجنة أن تكاشف الشعوب العربية جميعاً بحقيقة المخاطر التي تحيط بقضية فلسطين، وأن تدعو كل عربي إلى أن يقدر خطورة هذه المخاطر، وأن يقدم لفلسطين كل ما في وسعه من معونة وتضحية. وقد اتخذت اللجنة من جانبها من التدابير الفعالة ما يكفل تحقيق الأهداف العربية.

ثالثاً: قرّرت إرسال مذكرة إلى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، تعلمهما بأن كل قرار يتخذ في فلسطين من غير أن ينص على قيام دولة عربية مستقلة فيها يهدد بإثارة اضطرابات خطيرة في الشرق الأوسط، وأن الدول العربية عازمة على تأييد عرب فلسطين في كل ما يقومون به عندئذ من أعمال في سبيل الدفاع عن عروبة وطنهم وحريتهم.

وأسرعت كل حكومة عربية بعد ذلك بإرسال مذكرة في هذا الخصوص وبنص واحد جاء فيها:

«بما أن لجنة التحقيق قدمت مقترحات تهدم في مجموعها وفي مفرداتها استقلال فلسطين كدولة عربية، فإن عرب فلسطين وأهل البلاد العربية جميعاً يستنكرون هذه المقترحات ويرفضونها من أساسها، ويعلنون من الآن أنه ليست هناك سلطة شرعية تملك أن تقتطع جزءاً من فلسطين العربية وتمنحه للصهيونية لتقيم فيه دولة يهودية. كما يعلنون أنه ليست هناك سلطة شرعية تملك أن تجيز غزو فلسطين بقوم من اليهود لا صلة ولا حق لهم في دخولها». ثم قالت المذكرة:

«وترى الحكومة أن من واجبها أن تبصّر حكومتكم بالخطر المحدق فعلاً بالأمن والسلم في الشرق الأوسط وتحملها مسؤولية كل ما يمكن أن يتمخض من أحداث إذا ما اتخذ أي قرار من شأنه أن يمس حق فلسطين في أن تكون دولة عربية مستقلة».

رابعاً: قرّرت اللجنة تأليف اللجنة الفنية العسكرية من مندوبين عسكريين عن الدول العربية، أوكل إليها دراسة جميع النواحي العسكرية في فلسطين للعرب واليهود، وتقديم التوصيات لمجلس الجامعة على ضوء الاحتمالات الممكنة الوقوع بعد انسحاب القوات البريطانية من فلسطين.

وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧ انعقد مجلس الجامعة العربية في عاليه (لبنان)، وقد وزع عليه تقرير اللجنة الفنية العسكرية، وفيه بحث عما لدى اليهود من منظمات

عسكرية تضمّ ما لا يقل عن ستين ألف مقاتل، وعما لديهم من أسلحة جديدة وعتاد وافر ومعامل للذخيرة ولإصلاح السلاح، وعن وفرة المدربين والضباط المجرَّبين مع ضآلة سلاح العرب، وعدم صلاحه وقِدَمه وقلة عتاده، وندرة المدربين لديهم، ومدى الخطر الذي يتعرض له العرب في المناطق التي يكتظ فيها اليهود من فتك وقسوة فور جلاء القوات البريطانية عن فلسطين. ثم قدمت تواصيها التي تقضي بحشد الحكومات العربية بعض قطع من جيوشها على حدود فلسطين الشمالية والشرقية والجنوبية، والمسارعة إلى تسليح العرب في مناطق اكتظاظ اليهود ليستطيعوا الدفاع عن أنفسهم، والمسارعة إلى تدريب وتنظيم وتجهيز الشباب الذين هم في الخط الثاني ليكونوا قوة الظهر، وأن تشكل قيادة عربية عامة. وبعد المذاكرة قرر مجلس الجامعة العربية بالإجماع:

أولاً ـ مقررات بلودان السرية واجبة التنفيذ في حالة تطبيق أي حل من شأنه أن يمس حق فلسطين في أن تكون دولة عربية مستقلة.

ثانياً ـ بالنسبة إلى قرار الحكومة البريطانية المعلن أخيراً عن عزمها على التخلي عن انتدابها على فلسطين وجلائها عنها مع قواتها العسكرية وجهازها الاداري، ونظراً لوجود القوات الصهيونية ومنظماتها الارهابية التي تهدد سلامة العرب في فلسطين، فإن الحالة تستلزم من جانب دول الجامعة العربية اتخاذ احتياطات عسكرية على حدود فلسطين. ولهذا يوصي المجلس الدول العربية بأن تبادر إلى اتخاذ هذه الاحتياطات العسكرية على أن تيسر الدول المتاخمة لفلسطين سبيل الاشتراك والتعاون في هذا الواجب بالاتفاق بينها.

ثالثاً ـ يوصي المجلس دول الجامعة بالمبادرة إلى أداء المساعدات المادية والمعنوية الى العرب في فلسطين لتقويتهم وتعضيدهم في الدفاع عن أنفسهم وعن كيانهم، وأن ترصد دول الجامعة من فورها الأموال اللازمة لذلك.

وقد تقرر تأليف لجنة عسكرية لتهيئة وتنظيم وسائل الدفاع وتدريب الفلسطينيين وتجنيدهم، كما تقرر حشد قطع من الجيوش المصرية والسورية واللبنانية والأردنية والعراقية على حدود فلسطين.

٤ ـ عزل الفلسطينيين عن قضيتهم

لقد جاءت هذه القرارات على الرغم من تأخرها مطمئنة بعض الشيء، سواء من ناحية موقف دول الجامعة أو من ناحية التسليم بأن شعب فلسطين يجب أن يكون هو القوة الرئيسية في أية خطة عربية لإنقاذ فلسطين. ولكن ظل الكثيرون، وخصوصاً الحركة الوطنية الفلسطينية، يشكّون في قدرة دول الجامعة على حرية التصرف ضد سياسة بريطانيا وأمريكا، وهي مرتبطة معها سياسياً وعسكرياً. ولذلك استمروا

يطالبون بحصر مهمات دول الجامعة بتقديم العون المالي والسلاح إلى شعب فلسطين، وترك حرية العمل ضد الاستعمار والصهيونية، وضد فكرة التقسيم إليه وحده، وإلى قياداته الوطنية وتنظيماته الشعبية.

ولم تقف الهيئات الوطنية الفلسطينية عند هذا الحد فقط من معارضتها لخطة الجامعة العربية، فقد أعلن رئيس الهيئة العربية العليا لفلسطين عدم ثقته بنوايا بعض الحكام العرب وبخططهم الرامية إلى تجريد الحركة الوطنية الفلسطينية من حقوقها الطبيعية في قيادة الكفاح الوطني وتنظيمه وتوجيهه. وربط بين هذه الخطط وخطط الاستعمار والصهيونية التي تسعى لعزل الفلسطينيين عن قضيتهم وتسليمها للجامعة العربية، لما في مثل هذا الاجراء من اضعاف لحركة الكفاح وسهولة في توجيهه والتفاهم معه بحكم العلاقات القائمة بين بريطانيا وبعض الحكام العرب.

ولذلك فقد ظل مصراً على موقفه من تحديد مهمة الجامعة، وحصرها بتقديم العون المادي والأدبي للفلسطينيين في معركتهم. ولما لم تجدْ تحذيراته اذناً صاغية من العناصر الموثوقة في الجامعة، راح يعمل في حدود امكانيات الهيئة العليا على ايجاد السلاح والمال للتنظيمات الشعبية الفلسطينية، لمواجهة الجيش اليهودي وهجماته على الشعب الأعزل.

لقد أثبتت الأحداث في ما بعد، كما سيأتي بحثه، بأن الحركة الوطنية الفلسطينية كانت على حق في اقتراحاتها ومخاوفها وتقديراتها، فقد ظهر أن عزل الفلسطينيين عن قضيتهم كان هدفاً أساسياً من أهداف الخطة البريطانية في هذه المرحلة، سعت إلى تحقيقه بطريق غير مباشر وعن طريق بعض حكام دول الجامعة العربية. وكان نجاح بريطانيا في تحقيق هذا الهدف من العوامل الرئيسية التي أدت بالكفاح العربي إلى ما انتهت إليه قضية فلسطين، وأدت بشعب فلسطين إلى المصير الذي صار اليه اللاجئون.

غير أن النصر كان حليف الجامعة في هذه المعركة الصامتة، بينها وبين الحركة الوطنية الفلسطينية. فاستمرت في خططها واجراءاتها لمعالجة القضية بمعزل عن هذه الحركة، واستمرت الحركة الفلسطينية على موقفها المعارض بعد أن نجحت الجامعة باقصائها إلى حد ما عن ميداني المعركة السياسي والعسكري.

جواب العرب على التقسيم

١ ـ المقاومة المسلحة

ذكرت في صدر هذا الفصل، بأن قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، وقيام الدولة اليهودية فيها كان صدمة عنيفة للعرب، نزل على رؤوسهم نزول الصاعقة في

فلسطين وفي كل البلاد العربية. واستفاقوا من هول المفاجأة وذهول الكارثة فكانوا وحدهم في المعركة، فقد اتفق الشرق والغرب على تقسيم فلسطين، واتفقت أمريكا والاتحاد السوفياتي على قيام الدولة اليهودية في فلسطين. وكان عرب فلسطين أسرع من غيرهم في مقاومة الكارثة، فهاجموا الانكليز واليهود على السواء في جميع أنحاء فلسطين، واشتبكوا في مصادمات ومعارك دامية مع المستعمرين والغزاة، سلاحهم الايمان وبعض البنادق الألمانية والعثمانية القديمة. وعمت المظاهرات جميع أنحاء الوطن العربي، وهاجم المتظاهرون سفارات الدول التي أيدت القرار، وأحرقوا مكاتبها ومؤسساتها في العواصم العربية، وطالبوا حكوماتهم بتحرير فلسطين وانقاذ شعبها من العصابات اليهودية. واجتمعت برلمانات الدول العربية وأصدرت القرارات الإجماعية بضرورة التدخل لمساعدة شعب فلسطين.

واتجهت الأنظار كلها إلى الجامعة العربية، وإلى مقرراتها السرية والعلنية. . . وإلى اجراءاتها الحاسمة ضد الدول التي أيدت التقسيم. . . وأساءت إلى حقوق عرب فلسطين. . . وبالتالي إلى حقوق العرب كافة، وإلى الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وإلى السلام.

اتجهت الأنظار إلى الجامعة العربية وقد حدث ما كانت تربط تنفيذ قراراتها بحدوثه. . . حتى عرب فلسطين العزل سارعوا إلى خوض المعركة مع العصابات اليهودية المسلحة والمدربة من قبل الانكليز والأمريكان، معتمدين على عون الجامعة ودولها وامكانياتها، وعلى قراراتها الكثيرة والخطيرة!

٢ ـ قرارات الجامعة العربية

وفي غمرة الهياج والانتظار دعت الجامعة العربية إلى اجتماع يعقد في القاهرة في يوم ٨ كانون الأول/ديسمبر العام ١٩٤٨، حضره رؤساء وزارات البلدان العربية، وبحث فيه قرار الأمم المتحدة وموقف دول الجامعة منه ومن الأحداث التي نشأت في الوطن العربي بسببه. وتمخّض هذا الاجتماع عن نداء فقط أصدره مجلس الجامعة ووجّهه إلى الأمة العربية والرأي العام العالمي، جاء فيه بعد استعراض تقليدي لحقوق العرب في فلسطين، وبعد نقدٍ لقرار الأمم المتحدة في ضوء هذه الحقوق، ما يلي:

«ان الحكومات العربية لا تقر قرار الأمم المتحدة وتعتبر التقسيم باطلاً من أساسه، لذلك فهي إلى جانب الشعب العربي لدفع الظلم عن اخواننا في فلسطين ولتحقيق الاستقلال والسيادة لها.

ان الدول العربية تنفيذاً لإرادة شعوبها ستتخذ من التدابير الحاسمة ما هو كفيل بإحباط مشروع التقسيم الظالم ونصرة حق العرب. وقد وطدت العزم على خوض المعركة التي أجبرت على خوضها، وقررت السير فيها حتى النهاية وحتى تستقر مبادىء الأمم المتحدة في نصابها السليم، وتسود في الأراضي المقدسة مبادىء العدالة والمساواة بين الناس أجمعين».

ولم يشر نداء الجامعة إلى اتخاذها أي قرار من القرارات التي هددت باتخاذها ضد بريطانيا وأمريكا في اجتماعاتها السابقة، في صوفر وعاليه وبلودان، وان كان قد عرف في ما بعد ان الاجراء العملي الوحيد الذي قرره مجلس الجامعة في القاهرة، هو تنفيذ قراراته السابقة المتعلقة بمساعدة أهل فلسطين بالسلاح والمال والرجال. فقد سبق وقرر في صوفر في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٤٧: «تقديم أقصى ما يمكن من معونة عاجلة لأهل فلسطين من سلاح ومال ورجال في حالة تقرير التقسيم». وقرر في عاليه بتايخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر: «تقديم ما لا يقل عن ١٠ آلاف بدقية مع ما تحتاج إليه من عتاد إلى أهل فلسطين، مع تأليف لجنة عسكرية لتهيئة وتنظيم الدفاع عن عروبة فلسطين» فكان كل ما زاده مجلس الجامعة على قراراته السابقة، هو تقدير عدد الرجال الذين يجب ارسالهم إلى فلسطين بثلاثة آلاف متطوع تتولى لجنة الجامعة العربية العسكرية توزيعهم في جبهات فلسطين!

القوات اليهودية

لقد درس مجلس الجامعة العربية تقرير لجنته العسكرية التي ألّفها في أيلول/سبتمبر ١٩٤٧، والذي قدرت فيه القوات اليهودية المحاربة بستين ألف شخص مدرب ومسلح بأحدث الأسلحة. واطلع أيضاً على تقرير لجنة التحقيق الأنكلو-أمريكية لعام ١٩٤٦، والذي أثبتت فيه الحقائق التالية عن القوات اليهودية في فلسطين[٧]:

١ - جيش الهاغانا: وهي القوة الحربية الرئيسية والرسمية لدى اليهود في فلسطين، وتضم (٦٢) ألفاً من الأشخاص المدربين والمسلحين بأحدث الأسلحة. وهي منظمة تنظيماً عسكرياً وتخضع لقيادة واحدة ولها ثلاثة أقسام:

أ - سكان المدن والمستعمرات: وعددهم ٤٠ ألف مسلح.

ب - بوليس المستعمرات: ويضم (١٦) ألفاً من الأشخاص المدربين والمسلحين والمتفرغين.

ج - البالماخ أو فرقة الصاعقة: وهي تضم ستة آلاف مقاتل مدرب على فنون الحرب الحديثة، ومزودة بالمدفعية الخفيفة وبوسائط النقل المصفحة السريعة.

٢ - منظمة الإرغون: وهي من المنظمات العسكرية الشعبية وتضم في حالة الطوارىء ستة آلاف شخص مدرب ومسلح.

٣ - عصابة شترن: وهي من المنظمات الارهابية وتضم ثلاثمائة ارهابي مدرب ومسلح ومزود بجميع وسائل النقل.

---

(٧) انظر: «تقرير لجنة التحقيق الأنكلو-أمريكية،» ص ٣٩ - ٤١.

هذا بالإضافة إلى قوة البوليس اليهودي المركزية التي كانت تخضع للادارة البريطانية وعددها حوالى ألفي شخص مدرب ومسلح.

أما بخصوص أسلحة اليهود في فلسطين فيكفي أن أورد ما جاء في التقرير البريطاني الرسمي الذي أعلن العام ١٩٤٦، عما قدمته السلطات البريطانية للبوليس اليهودي في المستعمرات: إذ بلغ (١٤,٤٥٠) قطعة من الأسلحة الحديثة، منها (١٧) مصفّحة و(٤٠) راجمة و(٣٧٧) بندقية أوتوماتيكية و(٤٨) رشاشاً. وكذلك ما استورده اليهود خلسة من أوروبا وأمريكا واخفوه في المستعمرات. فقد اكتشف مخزن واحد في مستعمرة واحدة هي ياجور أثناء الأزمة البريطانية اليهودية في حزيران/يونيو العام ١٩٤٦، وعثر فيه على (٣٢٥) بندقية و(٩٦) مدفع هاون (٤٢٥) ألف طلقة و(١٠٢٨٤) قنبلة[٨].

وفي الحرب العالمية الثانية بلغ عدد اليهود الذين أدخلتهم القوات البريطانية في الجيش البريطاني حوالى (٣٠) ألف شخص، دربتهم تدريباً خاصاً وسلحتهم تسليحاً خاصاً في جميع فروع جيشها ليكونوا طابورها الخامس في فلسطين والشرق الأوسط إذا ما اضطرت إلى الجلاء عن هذه المنطقة أمام هجوم الألمان الكاسح في افريقيا الشمالية. أمّا ما اشتراه اليهود أو سرقوه من أسلحة الجيش البريطاني في فلسطين فهو أكثر من أن يحصر، وخصوصاً بعد أن أعلنت بريطانيا عن تخليها عن الانتداب وحددت تاريخ انسحاب قواتها من فلسطين[٩].

كل هذا في الوقت الذي يفرض فيه أيضاً أن مجلس الجامعة العربية يعرف تمام المعرفة بأن ليس في فلسطين آنذاك أية منظمات عسكرية عربية أو جماعات مسلحة. وهي الحقيقة التي توصل اليها تقرير لجنة التحقيق الأنكلو-أمريكية وأثبتها بكل صراحة مقابل اثباته للمنظمات اليهودية وأسلحتها الموجودة في فلسطين.

ولقد كان معروفاً أيضاً لمجلس الجامعة العربية بأن بريطانيا دأبت منذ ثورة ١٩٣٦ العربية في فلسطين، على جمع الأسلحة من الأهلين العرب تحت طائلة الحكم بالاعدام والأشغال الشاقة، وأنها جمعت في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٣٦ و١٩٤٨ حوالى (٨) آلاف بندقية ومسدس كما ورد في تقاريرها الرسمية[١٠].

---

(٨) *A Survey of Palestine*, prepared for the information of the Anglo-American Committee of Inquiry..., 3 vols. ([Jerusalem]: printed by the Government Printer, [1946]), vol. 2, p. 592.

(٩) بارلمان، جيش إسرائيل، ص ٣٤.

(١٠) *A Survey of Palestine*, p. 82

حقيقة المساعدات العربية لفلسطين

١ ـ الأسلحة والمتطوِّعون

إزاء هذا كله ماذا كانت تفيد (١٠) آلاف بندقية وثلاثة آلاف متطوع تقدمها الجامعة لعرب فلسطين، لمقاومة قرار التقسيم ومجابهة القوات الصهيونية المدربة والمسلحة من قِبَل انكلترا وأمريكا؟

وحتى هذه المساعدة التي قررتها جامعة الدول العربية لعرب فلسطين لم يطلع الرأي العام على حقيقتها. فهي ليست سوى بنادق قديمة ومن عينات مختلفة، تصلح لأن تكون نماذج في المتاحف الأثرية لا سلاحاً لقوات محاربة تواجه جيشاً منظماً مدرباً أحسن تدريب ومسلحاً بأحدث الأسلحة.

فعلى الرغم من أن قرار المساعدة اتخذ في ١٦ أيلول/سبتمبر في صوفر، وأكد في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر في عاليه، وتقرر تنفيذه في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، وعلى الرغم من المعارك الدامية التي كان يخوضها شعب فلسطين ضد الصهيونيين وقوات الاستعمار البريطاني منذ إقرار التقسيم، فإن هذه الأسلحة العتيدة... الجبارة... لم تصل إلى اللجنة العسكرية في دمشق إلا في شهر آذار/مارس عام ١٩٤٨، وكان توزيعها بين الدول العربية كما يلي:

البلـد	عدد البنادق	عدد الطلقات
الأردن	١٠٠	لا شيء
السعودية	١٠٥٠	لا شيء
سوريا	٢٦٤٥	١٤٨٩١٣٤
العراق	٢٧٦٠	٩٠٠٠٠
لبنان	٥٥٠	٦٤٠٠٠
مصر	٢١٠٨	٢٥٠٠٠٠
المجموع	٩٢١٣	١٨٩٣١٣٤

أما نوعية هذه البنادق وصلاحيتها للاستعمال والحرب فيكفي للتدليل عليها أن أذكر بأن جميع ما قدم لعرب فلسطين كان من البنادق القديمة، ومن مخلفات جيوش الدول التي قدمتها، ومن أنواع مختلفة لا يجمع بينها جامع عتاد. فالبنادق السعودية مثلاً كان منها الأنواع التالية:

العـدد	النـوع
٢٢٣	ألمانيّة
٢٣٧	غساوية من سلاح الجيش المصري في حربه مع الوهابيين
٤٧	انكليزية
٢١	روسية
٧٥	عثمانية
٧٧	عثمانية أمّ صندوق
١٧	ألمانية طويلة
٤	فرنسية
٢	تركية قديمة
١	هندية
٧٠٤	

ومن العسير جداً إيجاد الذخيرة لمثل هذه البنادق الأثرية، وإن وجدت فمن المستحيل جداً ايجاد قطع الغيار اللازمة لها، وكذلك الحال في البنادق الأخرى فقد كانت قديمة وكانت الذخيرة وقطع الغيار تنقصها، كما كانت كل الذخيرة المقدمة من البلدان العربية لا تعادل مخزون مستعمرة يهودية واحدة منها(١١).

في هذه الظروف غير المتكافئة خاض شعب فلسطين معركة حريته بعد قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين وقيام الدولة ، وبإمكانياته الضعيفة المحدودة هبّ بجميع فئاته يكافح المؤامرة منذ اعلان نهايتها في الأمم المتحدة(١٢).

وعلى الرغم من ذلك فلقد استطاعت الحركة الوطنية الفلسطينية بقيادة الهيئة العربية العليا، ان تعيد تشكيل جيش الجهاد المقدس المكون من الفلاحين والعمال والشباب المثقف الفلسطيني، واستطاع هذا الجيش الشعبي على الرغم من تسلحه بالبنادق البالية من مخلفات الحرب في الصحراء الغربية فقط، أن يؤدي دوراً واضحاً في حماية السكان العرب والمناطق العربية التي أسرعت القوات البريطانية بالجلاء عنها قبل الوقت المحدد لفسح المجال لليهود لاحتلالها. وأكثر من ذلك فقد خاض معارك

(١١) عارف العارف، النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، ١٩٤٧ ـ ١٩٥٢، ٦ ج (صيدا: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٩٥٦)، ج ١، ص ٥٤ ـ ٦١، نقلاً عن: تقرير اللجنة العسكرية للجامعة العربية.

(١٢) بلغ مجموع مساعدات الجامعة المالية لشعب فلسطين ١٤٢٥٠٠ جنيه، انظر: دروزة، حول الحركة العربية الحديثة. تاريخ ومذكرات وتعليقات، ج ٥، ص ٢٧.

دامية مع القوات اليهودية النظامية في المناطق الأخرى، وظل مسيطراً على أجزاء كبيرة من فلسطين قبل أن تصل قوات متطوعي الجامعة العربية.

٢ ـ جيش الانقاذ العربي

وفي أوائل العام ١٩٤٨، انتهت لجنة الجامعة العسكرية من اعداد وتدريب المتطوعين العرب في المعسكرات الخاصة التي أقامتها في دمشق. وفي الوقت نفسه دخلت فلسطين ثلاث كتائب من هؤلاء المتطوعين بلغ عدد أفرادها ثلاثة آلاف مسلح، أطلق عليهم اسم «جيش الانقاذ العربي».

وكان هذا العدد هو كل ما قدمته الجامعة في هذه المرحلة مساعدة لعرب فلسطين، مقابل القوات اليهودية ومقابل قوافل المتطوعين اليهود من أوروبا وأمريكا التي كانت تصل فلسطين تباعاً بكامل أسلحتها منذ اعلان التقسيم وقيام الدولة اليهودية[١٣].

ولقد استطاع المناضلون الفلسطينيون وجيش الانقاذ، على الرغم من رداءة تسليحهم وضعف تدريبهم وقلة امكانياتهم وانعدام الكثير من الحاجات الضرورية لأي فئة محاربة «استطاعوا بمعاونة شعب فلسطين الذي كان يؤلف غالبية السكان ويسكن معظم مدن وقرى فلسطين، أن يوجهوا ضربات قاصمة إلى القوات اليهودية، وأن يزعزعوا كيان الدولة اليهودية المصطنعة. وكادوا بما أبدوه من بطولات أن يقضوا على قرار التقسيم في مهده، وأن يجعلوا من قرارات الأمم المتحدة حبراً على ورق.

فقد تراجع اليهود في كل مكان، وانقطعت مواصلاتهم وشلت حركتهم نهائياً، وسيطر المجاهدون العرب على قلب فلسطين وأطرافها، وقبع اليهود في مستعمراتهم وراء الحصون، يتحينون الفرص لعمل غادر ضد قرية نائية عزلاء أو ضد الشيوخ والأطفال والنساء.

واضطرت لجنة التقسيم في هذا الوضع أن تعلن يأسها من قدرتها على تنفيذ قرار الأمم المتحدة ما لم تسندها قوة دولية، كما اضطرت أمريكا وبريطانيا أمام عزم العرب وتصميمهم إلى البحث عن وسيلة جديدة لتنفيذ مؤامراتها وخلق الدولة اليهودية. وقد وجدتا في النهاية أن الوسيلة الناجعة لا يمكن أن تكون باستعمال القوة، إنما هي في استخدام أصدقائها التقليديين، وفي استخدام عملائها المخلصين من العرب.

---

(١٣) رصدت الجامعة العربية مبلغ ٢١٤٢٥٠٠ جنيه لإنقاذ فلسطين، دفعت منها للجنتها العسكرية المشرفة على جيش الإنقاذ (مليوني جنيه) وكان الباقي هو ما دفعته للهيئة العربية وذكر في الهامش السابق. انظر: المصدر نفسه، ج ٥، ص ٢٧ وما بعدها.

تدخُّل مجلس الأمن

ونتيجة لتدهور أوضاع اليهود أمام مقاومة العرب وخشية من انهيار حلمهم أسرعوا عن طريق الوكالة اليهودية، وبـاتفاق مـع أمريكـا وانكلترا، إلى مجلس الأمن حاملين الشكوى ضد الدول العربية بتهمة التنكر لقرارات الأمم المتحدة والتآمر عليها ومقاومة تنفيذها.

وفي الجلسة المخصصة لسماع الشكوى اليهودية استمع المجلس لشهادة رئيس لجنـة التقسيم الذي قرر:

«استحالة العمل وسط القوة والعنف، ووصف السبيـل الوحيـد أمام الأمم المتحـدة لمعالجـة قضية فلسطين، بأنه أحد طريقين: أما إرسال جيش دولي لتنفيذ التقسيم بالقوة أو اهماله نهائياً».

التراجع عن التقسيم

ولقد كان لشهادة رئيس لجنة التقسيم، وللوضع الخطير الذي تردت فيـه فلسطين، أثر بالغ في تراجـع بعض الدول المؤيـدة لقرار التقسيم عن مـوقفها السـابق. حتى ان أمريكا، أكثر الدول حماسة وتـأييداً للمشروع، آمنت بعقمـه واستحالـة تنفيذه، أمـام رفض العرب ومقاومتهم، ولم يتمالك مندوبها أمام حق العرب الصريح من أن يعلن في الهيئة الدولية بتاريخ ١٩ آذار/مارس ١٩٤٨، سحب حكومته لتأييدهـا السابق لقـرار التقسيم لعـدم امكـان تنفيـذه إلا بـالقـوة. واقـترح بـالمقـابـل وضـع فلســطين تحت الـوصـايـة... واعـادة القضيـة إلى الأمم المتحـدة، ودعـوة الـطرفـين إلى هـدنــة في فلسطين...

وكذلك قـررت الدول الأربـع الكبرى البـاقية في مجلس الأمن: بـريطانيـا وفرنسـا والصين والاتحاد السوفياتي، البحث عن طريقة لحل مشكلة فلسطين بغير القوة.

وقـد دعا مجلس الأمن الـطرفين العـرب واليهود إلى عقـد هدنـة بينهما، كما ناشـد بريطانيا البقاء في فلسطين كدولة منتدبة تحت إشراف الأمم المتحدة إلى حـين التوصـل إلى حل نهائي لقضية فلسطين في الأمم المتحدة.

ـ الجامعة العربية ترفض الوصاية

أما الجامعة العربية فقد قررت باجتماع خاص عقدته لهذا الغرض في نيسان/ابريـل ١٩٤٨، رفض اقتراح وضع فلسطين تحت الوصـاية الـدولية، وجـاء في قرارهـا الذي أبلغ للأمم المتحدة ما يلي:

«ان الوصاية الدولية نظام مؤقت سيزيد اليهود خلاله قوة ويعطيهم وقتاً لتأمين تفوّق لهم على تفوق العرب الحاضر».

واشترطت الجامعة أيضاً لقبول الهدنة في فلسطين الشروط التالية:

١ ـ حل جيش الهاغاناه اليهودي.

٢ ـ وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

٣ ـ تجريد اليهود من السلاح.

وكذلك فقد رفضت الوكالة اليهودية نظام الوصاية الدولية، لأن قرار التقسيم أصبح وثيقة دولية، واشترطت لقبول الهدنة أن لا يكون في إقرارها ما يحول دون قيام الدولة اليهودية!

ـ مجلس الأمن يقرر الرجوع عن التقسيم

ونتيجة لكل ما سبق، وبالنسبة لموقف العرب في فلسطين، اتخذ مجلس الأمن في شهر آذار/مارس ١٩٤٨ القرار التالي:

١ ـ اعادة القضية للجمعية العمومية لاعادة النظر فيها في ضوء التطورات الجديدة.

٢ ـ دعوة العرب واليهود إلى عقد هدنة في فلسطين وتعيين قناصل، أمريكا، بلجيكا، فرنسا، في القدس مشرفين على تنفيذ اقتراح الهدنة.

٣ ـ دعوة الجمعية العمومية إلى دورة استثنائية خاصة تعقد في ١٦ نيسان/ابريل ١٩٤٨ للنظر مجدداً في قضية فلسطين.

وقد فشلت لجنة الهدنة في مهمتها، وأبرقت لمجلس الأمن بإعلان عجزها عن أداء المهمة الموكولة إليها.

لقد كان قرار مجلس الأمن انتصاراً رائعاً للعرب ولكفاحهم من أجل حقهم الطبيعي في تقرير مصيرهم ووحدة بلادهم، احرزوه بايمانهم وبدماء شهدائهم وتضحياتهم.

وعلى الرغم من وقوف الجامعة العربية في مركز القيادة في المعركة التي أدت إلى هذا النصر، فإن عرب فلسطين هم الذين دفعوا القسط الأكبر من ثمنه. وظلوا على استعداد لبذل المزيد من الشهداء والتضحيات في سبيل الحفاظ عليه والوصول به إلى

النصر النهائي الحاسم الذي تتحقق فيه مطالبهم المشروعة العادلة في الحرية والاستقلال.

ولكن مؤامرات بريطانيا وأمريكا، وانسياق الرجعية العربية التي كانت تسيطر على الجامعة العربية آنذاك، في فلك سياسة الدولتين الديمقراطيتين... الصديقتين... حالت دون ذلك، وانحرفت بكل كفاح العرب، وبكل تضحيات شعب فلسطين، عن أهدافها الحقيقية، ووضعتها كلها في خدمة خطط ومصالح الدولتين الديمقراطيتين الصديقتين...، بريطانيا وأمريكا، الضالعتين مع الصهيونية العالمية، والمتآمرتين على عروبة فلسطين.

الفصل السابع

بريطانيا تستغل الجامعة العربية لإتمام المؤامرة على فلسطين

بريطانيا تخون واجباتها الدولية والإنسانية

تظاهرت بريطانيا بالتزام الحياد في المعارك والاضطرابات التي نشبت بين العرب واليهود إثر صدور قرار التقسيم، وتظاهرت كذلك بالابتعاد عن جميع المناقشات التي دارت في مجلس الأمن، وامتنعت عن تأييد أي من الرأيين المتعارضين.

ولكن على الرغم من قرار مجلس الأمن بإعادة قضية فلسطين للجمعية العمومية لبحثها من جديد، وعلى الرغم من نداء المجلس الموجه إليها في ١٧ نيسان/ابريل بالبقاء في فلسطين كدولة منتدبة تحت اشراف الأمم المتحدة، إلى حين التوصل إلى حل جديد للمشكلة، وعلى الرغم من المجازر البشرية التي عمت جميع أنحاء فلسطين في أعقاب فشل مساعي لجنة الهدنة الثلاثية، أصرت بريطانيا على تنفيذ قرارها السابق بالانسحاب نهائياً من فلسطين بتاريخ أقصاه يوم ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨.

واستمرت بريطانيا في سحب ادارتها وقواتها من فلسطين غير عابئة بقرار مجلس الأمن ولا بندائه، وغير مكترثة لواجباتها الدولية المترتبة عليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة كدولة منتدبة مفروض عليها ادارة البلاد، وحماية السكان والأخذ بيدهم نحو التطور والحكم الذاتي، حتى تحل محل سلطاتها سلطات شرعية جديدة من أهل البلاد أو من قبل الأمم المتحدة، ودون أن يتحرك ضميرها كدولة متمدنة للمجازر البشرية التي عمت البلاد منذ ابتداء انسحابها في شباط/فبراير ١٩٤٧.

أصرت على الانسحاب من فلسطين وهي لم تقرّر حلاً لمشكلتها، وقبل أن تتوصل الأمم المتحدة إلى تسوية نهائية لقضيتها. وتركت البلاد نهباً للفوضى والاضطراب، وتركت الشعب الذي وضع أمانة في عنقها تحت رحمة القوة والعنف تتحكم فيه

وبمصالحه وحدها. وتنكرت لرسالة الانتداب المزعومة. ولكل مبادىء السلم والاستقرار التي كانت تتشدق بها وتتذرع بالمحافظة عليها كلما اقترفت جريمة ضد فلسطين أو عرب فلسطين تنفيذاً لخططها ومؤامراتها المرسومة.

أصرت بريطانيا على موقفها هذا، وفي نفس الوقت راحت تحرض الدول العربية ضد اليهود، وتخلي معسكراتها وتحصيناتها وتترك أسلحتها لليهود، وتعلن في نفس الوقت أيضاً أنها لن تقف إلى جانب أي من الطرفين المتنازعين، ثم ترفض الإذعان لقرار مجلس الأمن وتتجاهل مناشدته لها بالبقاء في فلسطين، وتتآمر على العرب مع اليهود!!

فماذا كانت بريطانيا تستهدف من وراء هذا الموقف الشائن المكشوف؟

هل كانت متفقة مع اليهود على هذا الموقف فتجاهلت قرار مجلس الأمن ونداءه، وتنكرت لواجبها كدولة منتدبة وكعضو في مجلس الأمن والأمم المتحدة وأرادت تنفيذ التقسيم؟

أم أنها كانت متفقة مع بعض دول الجامعة العربية حليفاتها على ضرب قرار التقسيم والقضاء على ادعاءات الصهيونية في فلسطين، فأصرت على الانسحاب لتسهيل دخول القوات العربية إلى فلسطين؟

أم كانت لها خطة مستقلة مدروسة في فلسطين خشيت عليها من تراجع الأمم المتحدة، ومن مقاومة العرب الشعبية فأرادت تنفيذها بوسائل جديدة؟

كلها أسئلة وردت على موقف بريطانيا من قرارات مجلس الأمن، وعلى سلوكها كدولة منتدبة على فلسطين، وكدولة هي عضو في مجلس الأمن ذاته! ولقد كان في سلوكها بعد ذلك، الجواب الكامل على هذه الأسئلة، وكان في اجراءاتها التفسير الصحيح لحقيقة موقفها من قضية فلسطين، ومن العرب، ومن الصهيونية، ومن المنطقة العربية بأسرها!

لقد كان لبريطانيا سياسة مرسومة في فلسطين، وكان عندها حل واحد لقضية فلسطين، وهو إيجاد دولة غريبة عن المنطقة وصديقة لها في ملتقى آسيا بافريقيا، وفي جوار قناة السويس. وقد التقت هذه السياسة بأحلام الصهيونية وبإمكانياتها، فقررت بريطانيا أن تكون هذه الدولة دولة صهيونية، وان تكون في فلسطين!

كان هذا هو هدف بريطانيا منذ مطلع القرن العشرين، عملت على تحقيقه منذ دخولها فلسطين عام ١٩١٨ بمختلف الوسائل. ولكن المقاومة العربية أحبطت خططها فأخّرت ساعة الصفر المتفق عليها مع الصهيونية العالمية حتى العام ١٩٤٨. وفي هذا العام، وبعد أن أيقنت بريطانيا أنها أوشكت على الانتهاء من هذه المهمة، وحصلت

على وثيقة دولية بقيام دولتها المنشودة، عادت فاصطدمت أهدافها بالمقاومة العربية من جديد. لا من عرب فلسطين فحسب، ولا من الشعب العربي في البلاد العربية فقط، ولكن حتى من البلدان العربية حليفاتها المخلصات اللواتي اضطرهن التيار الشعبي الجارف إلى السير في الطريق نفسه.

لذلك كان لا بد لبريطانيا من طريقة جديدة، ولا بد لها من وسيلة سليمة تحقق بها هدفها على الرغم من قرارات مجلس الأمن، وعلى الرغم من ثورة العرب، ودون أن تنكشف أو توصم بمقاومة الأمم المتحدة، أو بمحاربة العرب العلنية المباشرة.

وكانت بريطانيا واثقة من نجاحها في اقرار تقسيم فلسطين شكلاً في النهاية، حتى بعد قرار مجلس الأمن الأخير وبعد تغير موقف بعض الدول من قرار التقسيم وانقلابها عليه، ولكنها كانت تشك كثيراً في قدرتها وقدرة الأمم المتحدة على تنفيذ التقسيم عملياً أمام مقاومة العرب العنيدة القاسية. ولذلك كانت بحاجة الى خطة تحقق بها ذلك، وتؤدي إلى تنظيم حدود الدولة اليهودية عسكرياً واقتصادياً، وتنقذها من نصف مليون عربي قضى واقع فلسطين أن يكونوا من رعاياها، وهم يملكون ثلثي مساحة أراضي الدولة اليهودية الجديدة!

ان بريطانيا كانت تعرف بخبرتها الطويلة ومن تجاربها القاسية في فلسطين أنه لا يمكن إقرار التقسيم عملياً بمجابهة المقاومة العربية الموحدة، وإن أمكن إقراره بالقوة من قبل الدول الاستعمارية فسيظل المخلوق اليهودي الجديد مهدداً بالمقاومة العربية من قبل نصف مليون عربي في داخل حدود الدولة اليهودية، وسيظل العرب يشكلون نسبة معادلة لنسبة عدد اليهود في الدولة المزعومة. فعرب فلسطين وحدهم قاوموا الصهيونية وحاربوا بريطانيا وقواتها الجوية والمدرعة التي بلغت العام ١٩٣٩ (٦٠) ألف جندي، ثلاثين عاماً في فلسطين ببنادق الصيد والبنادق الألمانية القديمة، وهم وحدهم حالوا دون بريطانيا وحليفتها الصهيونية ودون تنفيذ مؤامرتها العام ١٩٣٤(*) كما كانوا يقدرون، فكيف إذا استندت هذه المقاومة إلى قوة الشعب العربي وجيوشه بشكل مخلص صحيح؟

من أجل التغلب على هذه العقبات وقفت بريطانيا ذلك الموقف الشائن، ومن أجل تذليلها وضعت خطتها الجديدة، وراحت تبحث عن الوسائل التي تمكّنها من تحقيق الأهداف الأولية التالية:

١ ـ تمكين العصابات اليهودية من الاستيلاء والسيطرة على أكبر عدد ممكن من

(*) العام ١٩٣٥ حسب ما جاء في كلام وايزمن في الفصل الخامس (المحرر)

القواعد والمواقع والمعسكرات البريطانية في فلسطين أثناء وجودها وبمساندتها.

٢ ـ تأمين الوسائل الضرورية لإجبار العرب على الجلاء عن المناطق التي رأت بريطانيا أنها ضرورية لقيام الدولة اليهودية وسلامتها.

٣ ـ انتزاع قيادة الكفاح العربي من الشعب الفلسطيني ومن هيئاته الوطنية ونقله إلى قيادة يمكن لبريطانيا توجيهها والتأثير عليها وعلى تصرفاتها.

أما انصياع بريطانيا لقرار مجلس الأمن ونداثه بالبحث عن حل جديد لقضية فلسطين وببقائها دولة منتدبة فيها، فكما أنه سيكون ضربة قاسية للانتصار الذي حققته لمؤامراتها باقرار مشروع التقسيم، فهو أيضاً سيكون تقوية لموقف العرب وحائلاً بينها وبين تحقيق أهدافها السابقة. فبدون التستر وراء الانسحاب، لا تستطيع بريطانيا تمكين العصابات اليهودية من الاستيلاء على قواعدها ومعسكراتها في فلسطين، وبدون وضع العرب تحت رحمة العصابات اليهودية المدربة والمسلحة بالأسلحة البريطانية والمتحصنة في القواعد الانكليزية لا يمكن لبريطانيا تأمين جلاء العرب وهجرتهم من تلك المناطق، ولا إتاحة الفرصة لحلفائها من الحكام العرب للتدخل في الكفاح وفق الشروط التي يشترطونها.

من أجل تحقيق هذه الأهداف تنكرت بريطانيا لواجباتها الدولية والانسانية في فلسطين، فَصَمَّت أذنيها عن قرارات مجلس الأمن ولجنة الهدنة الثلاثية، وأصرت على الاستمرار في سحب قواتها من فلسطين قبل أن يتقرر حل نهائي لقضيتها. ومن أجلها أيضاً جعلت انسحابها تدريجياً، بدأ من المناطق اليهودية، أو المناطق القريبة من تجمعات اليهود، بتاريخ ١٩ شباط/فبراير ١٩٤٧ وانتهى من المناطق العربية في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، وفق الخطة المتفق عليها مع العصابات اليهودية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف كذلك، شجعت بريطانيا، أو حرّضت، بعض الحكام العرب ممن كانوا معروفين بالولاء لها أكثر من الولاء لأي شيء آخر على التحمس والاندفاع لفكرة تدخل الجيوش العربية بفلسطين.

لقد كانت هذه هي خطة بريطانيا الجديدة رداً على مقاومة العرب العنيدة لقرار تقسيم فلسطين، وجواباً على تردد الأمم المتحدة في خلق الدولة اليهودية في فلسطين.

أما الوسائل التي اتبعتها بريطانيا في تنفيذ خطتها فقد ظهرت في الطريقة التي رسمتها لانسحاب قواتها وادارتها من فلسطين التي حاكتها بالاتفاق مع عملائها من الحكام العرب ضد الجامعة، وضد الجيوش العربية، وضد عرب فلسطين، وضد الكفاح العربي بأسره!

١ - كيف انسحبت بريطانيا من فلسطين

فمنذ أعلنت بريطانيا التخلي عن الانتداب بدأت تسحب قواتها من فلسطين، ولكن ليس من كل فلسطين، بل من المناطق اليهودية فقط. فجلت أول ما جلت عن منطقة تل أبيب، ثم عن المدن والقرى التي يقطنها اليهود. وكانت تسلم سلطات الادارة في هذه المناطق الى الوكالة اليهودية، كما تسلمها أو تتخلى لها عن المعسكرات والمطارات ومستودعات الذخيرة التي كانت أعز شيء في فلسطين في ذلك الوقت. وهكذا هيأت بريطانيا لليهود فرصة تشكيل أداة ادارية وعسكرية قبل ستة أشهر على الأقل من انسحابها الكامل من فلسطين. وكانت هذه الادارة تسيطر فعلاً على عدد من المعسكرات الحربية البريطانية ومن المطارات والقلاع والمراكز مع جميع ما في هذه الأماكن من أشياء ومعدات وذخائر وسلاح.

أما في المناطق العربية فقد ظلت جميع القوات البريطانية إلى آخر أيام الموعد المحدد، تمارس جميع صلاحياتها ضد الشعب العربي الفلسطيني، وضد استعداداته العسكرية للدفاع عن نفسه أمام الهجمات المنظمة التي بدأ اليهود يشنونها ضده. فقد قاومت إدخال الأسلحة، كما قاومت دخول المتطوعين الشعبيين من البلاد العربية الى فلسطين. حتى ان رئيس وزراء بريطانيا المستر اتلي قال في هذه الفترة:

«ان القوات البريطانية تتخذ التدابير اللازمة لمنع دخول الأسلحة إلى فلسطين، وانها ستعيد النظر في التزاماتها بشأن ارسال الأسلحة إذا ظهر أن دول الشرق الأوسط أو بعضها تمد بها فلسطين».

وكان يعني حتماً بعض الدول العربية المخلصة لتحرير فلسطين.

وفي المناطق التي كان يسكنها العرب واليهود، كان موقف بريطانيا فيها يتنافى مع أي عرف دولي أو انساني. ففي حيفا التي يسكنها العرب واليهود، والتي فيها ميناء فلسطين الرئيسي، أعلن القائد البريطاني عن عزمه على مقاومة أية قوات مسلحة قد تدخل الى هذه المدينة، كما أعلن عن استعداد الجيش لقمع أي اشتباك مسلح فيها، بحجة أن الجيش البريطاني المنسحب من فلسطين سيتجمع فيها ولذلك سيحميها حتى شهر آب/اغسطس العام ١٩٤٨. وقام بعد هذا الاعلان بحملة تفتيشية في الاحياء العربية، فصادر كميات كبيرة من أسلحة الأهلين... ولكنه فجأة، وبعد أيام فقط استدعى اللجنة القومية العربية فيها واعتذر لها عن اضطراره لإخلاء المدينة حالاً! وكان اليهود طبعاً أسبق علماً بهذا القرار، فكانوا أثناء اجتماع القائد مع اللجنة القومية العربية قد احتلوا جميع المراكز العامة والهامة في المدينة، واستولوا على جميع الطرق المؤدية إليها أو إلى الميناء أو إلى دوائر الحكومة، وكانوا يشنون هجوماً منظماً على الأحياء العربية بأسلحة اتوماتيكية بريطانية. هذا بينما كانت القوات البريطانية لا تزال تحمي الأحياء اليهودية ضد أي هجوم عربي.

ويصف الجنرال «غلوب» الانكليزي، قائد الجيش الأردني، الذي كان يعسكر آنذاك بطلب من بريطانيا في مناطق من فلسطين، منها: حيفا، والقدس، في كتابه «جندي مع العرب» هذه الفترة فيقول:

«راح القتال والاضطراب في فلسطين يزدادان كلما اقترب أيار/مايو عام ١٩٤٨، وطفق اليهود يغزون ببطء ونظام الأحياء العربية. وكانت المعارك تقع في الشوارع على بعد بضع مئات من الياردات فقط من وحدات الجيش البريطاني، وما كانت تتدخل إلا بعد روية... وكان الجيش الأردني يمارس عملياته في ذلك الظرف كجيش حليف للجيش البريطاني... وبقي في فلسطين بصورة مؤقتة.. ولم يدعُ الجيش البريطاني الجيش الأردني قط إلى الاسهام في العمليات الجارية، لا ضد اليهود ولا ضد العرب.. وبقي جنودنا حيث كانوا يحرسون المخازن الحربية المتراكمة» إلى أن يقول:

«إنه موقف يصح وصفه بأنه (فوضى مُجازة) تحمل براءة من السلطة. فآلة الحكومة البريطانية في فلسطين لا تزال في موضعها، والرسميون يمارسون وظائفهم والشرطة لا تزال في الشوارع، وشطر كبير من الجيش لا يزال في ثكناته. هذا والمعارك المحتدمة تستمر في البلاد دون عائق يذكر».

هذه صورة عن موقف بريطانيا في فلسطين قبل ١٥ أيار/مايو العام ١٩٤٨، وهو آخر يوم في حياة الانتداب البريطاني في فلسطين. ولكن لم يجيء هذا اليوم إلا وقد استولى اليهود على معظم مدن الساحل، من حيفا في الشمال حتى أسدود في الجنوب، تسلموها يداً بيد من السلطات البريطانية وقواتها التي كانت تعسكر في هذه المناطق، كما استولوا على المناطق اليهودية الداخلية وعلى ما يحيط بها وحصّنوها وسدّوا بالاستحكامات جميع الطرق المؤدية إليها.

ولم تكتف بريطانيا بهذا، بل أصدرت أوامرها قبل ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ بتسليم خط استحكامات إيدن، الذي أقامه الانكليز زمن الحرب ضد الغزو الألماني في الحدود الشمالية الشرقية من فلسطين، إلى اليهود. كما أمرت وحدات الجيش العربي المعسكرة على بعض الجسور التي تربط فلسطين بالأردن «كجسر المجامع»، الممر الوحيد بين الشرق والغرب في الشمال الشرقي من فلسطين، بنسف هذه الجسور.

ولقد رافق تنفيذ هذه الخطة البريطانية هجرة عشرات الألوف من المواطنين العرب من حيفا ويافا والقدس والقرى المحيطة بها والواقعة ضمن المناطق اليهودية أمام هجمات اليهود الوحشية وسكوت الجيش البريطاني ووقوفه موقف المتفرج، إن لم يكن المشجع.

وكذلك فقد قام اليهود بمجزرة «دير ياسين» المشهورة التي كانت ـ بحق ـ أبشع جريمة إنسانية فاقت جرائم النازية التي سببت العطف والتأييد ليهود أوروبا. ففي أوائل العام ١٩٤٨، وأثناء وجود بريطانيا كدولة منتدبة في فلسطين، وأثناء وجود قواتها على بعد كيلومترات من قرية دير ياسين، قام الجيش النظامي اليهودي الذي

درّبه الانكليز وسلّحوه، بأول معركة حربية ليختبر قوته ومدى كفاءته وحسن تدريبه، وقد اختار قرية دير ياسين القريبة من القدس، والتي يعمل عدد كبير من شبابها عمالاً في مدينة القدس هدفاً لمناورته. . وذلك أثناء غياب شبابها عنها. وفي غفلة من أهلها دخلت القوات اليهودية القرية التي ليس فيها سوى النساء والأطفال والشيوخ وبعض المرضى والمقعدين، ودون أن تجد أيّة مقاومة عملت فيهم قتلاً وتذبيحاً. وكان حصاد هذه المعركة ٢٥٠ قتيلاً ذبحوا ذبح النعاج وشوهت جثثهم ثم رميت في بئر القرية.

وما حدث في قرية دير ياسين، حدث في قرية «ناصر الدين» القريبة من طبريا، فقد هوجمت القرية الصغيرة التي تسكنها عائلات فقيرة تعمل بالفلاحة وتربية الماشية، وقتل جميع من فيها من الرجال والنساء والأطفال ليلاً وهم نيام، ونسفت قريتهم وأحرقت ومحيت من الوجود. وكان ذلك كله أثناء وجود الانكليز في فلسطين وأثناء وجود قواتهم على بُعد امتار من مكان المجزرة!

لقد تمت جميع هذه الجرائم التي كان لها أكبر الأثر في تشريد أكثر من (٢٠٠) ألف مواطن عربي من منازلهم وقراهم ومزارعهم على مرأى ومسمع من بريطانيا، وأثناء توليها سلطاتها في فلسطين، دون أن تحرك ساكناً أو تعاقب مجرماً، بل دون أن تتدخل قط، إلا عندما يكون الهجوم موجهاً ضد اليهود.

لقد تم الانسحاب الانكليزي من فلسطين بالصورة التي أوضحتها، وتم تسليم المعسكرات وبيع الطائرات وإهداء الأسلحة والذخيرة لليهود، وتم قيام ادارتهم الحكومية والعسكرية قبل ستة أشهر من ١٥ أيار/مايو العام ١٩٤٨ بالشكل الذي بينته. هذا بينما حالت بريطانيا حتى آخر يوم بين العرب والقيام بأي شيء من هذا القبيل.

فلماذا وقفت بريطانيا هذا الموقف؟ لماذا لم تتدخل لتحول دون المجازر التي كانت تستنكر مثلها في المانيا؟

هل هي الديمقراطية البريطانية أم الحياد بين الطرفين، كما كانت تدعي بريطانيا؟ طبعاً لا. انها خطة بريطانية لتهجير العرب من المناطق التي صممت على اقامة الوطن القومي اليهودي فيها!! وإنها أعمال من صميم السياسة البريطانية المقررة والمتفق عليها مع الصهيونيين. فبريطانيا كانت تعرف سلفاً بأنه لا وجود للدولة اليهودية ما دام العرب يشكلون أكثرية أو نسبة كبيرة في هذه الدولة. ولذلك وضعت خطة الانسحاب التدريجي، ثم خطة نشر الذعر والخوف بين العرب، ثم تسهيل خروجهم. وفي هذا يتمّ الحلم البريطاني، ويتحقق وعد بلفور، وتنتصر السياسة البريطانية.

ولقد أتمت بريطانيا هذا الفصل من مسرحيتها الجديدة بنجاح تام. فلقد استطاعت

بعمليات انسحابها المدبرة فتح الطريق أمام القوات اليهودية لاحتلال معظم أجزاء الساحل الفلسطيني، وتمكنت بإبقاء قواتها في مواجهة القوات العربية من شلها وجعلها هدفاً لهجمات اليهود المركزة المباغتة. واستطاع اليهود في هذه الفترة، على مرأى من الإدارة البريطانية وبحماية قواتها، قتل وتشريد معظم المواطنين العرب العزل المقيمين في مناطق الساحل أو في المناطق التي يكثر فيها اليهود.

٢ ـ بريطانيا تسخّر حلفاءها العرب لإتمام المؤامرة

في هذه الفترة، ساءت أحوال المجاهدين الفلسطينيين وقوات جيش الانقاذ بسبب تضييق القوات البريطانية الخناق على تسلحها وامداداتها وحركاتها، وبسبب موقف دول الجامعة العربية الجامد من مساندتها ومدّها بالسلاح والعتاد، ولم تعد هذه القوات قادرة، أمام المؤامرة الانكليزية من جهة، وأمام سكوت الجامعة عن مساندتها من جهة أخرى، أن تحتفظ بالمكاسب السياسية والعسكرية التي أحرزتها خلال الأشهر التي أعقبت صدور قرار التقسيم. فقد استطاع اليهود بالنسبة لظروفهم المذكورة، وبالنسبة لأفواج المتطوعين وقوافل السلاح الحديث التي تدفقت عليهم من الدول الغربية، احتلال الأقسام المخصصة لهم في قرار التقسيم، وتشريد سكانها العرب عنها، والاستيلاء على كل أموالهم وممتلكاتهم ومراكزهم.

كل هذا والجامعة العربية جامدة صامتة، تكتفي بالتصريحات والاجتماعات والبيانات والقرارات السرية. وكانت حال العرب وقواتهم الشعبية تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، وكانت بريطانيا وقواتها في فلسطين تمعن أكثر فأكثر في تسهيل سيطرة اليهود وفي شلّ حركة العرب. إلى أن كان شهر نيسان/ابريل ١٩٤٨، حيث عمّ الذعر والهلع جميع العرب، وارتفعت الهتافات ضد الحكام العرب في كل قطر عربي، وتحركت المظاهرات الشعبية الصاخبة مطالبة بلدان الجامعة بمعالجة الموقف الفلسطيني الذي تسلمت زمامه، منادية بتدخل الجيوش النظامية لانقاذ عرب فلسطين.

ولما رأت لجنة الجامعة السياسية حرج موقفها أمام شعوبها، اضطرت في ١٢ نيسان/ابريل ١٩٤٨ إلى اعلان قرارها بتدخل الجيوش العربية لإنقاذ عرب فلسطين. ولكنها على الرغم من سوء الحالة العربية في فلسطين، حددت يوم ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ موعداً لحركة هذه الجيوش، وأسفرت عن بعض واقعها المؤلم بالبيان الذي أصدره ملك مصر المخلوع فاروق، الذي ورد فيه: «ان دخول الجيوش العربية الى فلسطين لا يمكن أن يكون إلا كحل مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال أو التجزئة، وأنه يجب أن يفهم صراحة أنه بعد اتمام تحريرها تسلّم إلى أهلها ليحكموها كما يريدون». وقد وافق ملوك الدول العربية ورؤساؤها بالاجماع على هذا القرار، وأعلنوا للرأي العام العربي والعالمي عزمهم على تحرير فلسطين، أو ابطال قرار التقسيم، وإقامة حكومة مستقلة

في كل فلسطين. وبدأت اللجان السياسية والعسكرية التابعة للجامعة العربية توالي اجتماعاتها، وتضع خططها، وتهيىء وسائلها. وانقلب الهلع إلى فرح وأمل في الوطن العربي، وحل محل الجمود والصمت حركة وضجيج واستعداد في فلسطين وعلى حدودها مع كل دولة عربية.

غير أن هذا كله لم يَحُل بين بريطانيا والاستمرار في تنفيذ خططها المرسومة لمصير فلسطين، ولم يخفف من استغلالها لادارتها وقواتها حتى آخر لحظة من لحظات وجودها، في بناء إسرائيل وتثبيت كيانها. بل دفعها إلى زيادة جهدها واستخدام مركزها وكل نفوذها مع الحكومات العربية المرتبطة معها، لقتل هذا القرار في مهده، أو احباطه، أو التحكم فيه وتوجيهه الوجهة المساندة لخلق إسرائيل وتثبيت كيانها في فلسطين.

ولقد أثبتت الأحداث التي أعقبت هذا القرار أن بريطانيا نجحت في التحكم بتنفيذه، بل واستطاعت توجيهه في خدمة خططها، وسخرته لاتمام خلق إسرائيل، وتثبيت واقعها، وانقاذها من الأكثرية العربية، والاستفادة من أموالهم وممتلكاتهم في مجهودها الحربي وفي اقامة اقتصادها المنهار، بل أثبتت الأحداث، ان بريطانيا كانت على علم بكل الظروف والمشاورات التي أحاطت باجتماعات اللجنة السياسية، وكانت مؤيدة، إن لم تكن محرضة، على تقرير اشتراك الجيوش العربية في معركة فلسطين.

فقد ذكر الجنرال غلوب الانكليزي، قائد الجيش الأردني آنذاك، في كتابه الأخير، جندي مع العرب، تفاصيل ما اتفق عليه المستر بيفن وزير الخارجية البريطانية والسيد توفيق أبو الهدى رئيس الوزارة الأردنية بشأن فلسطين فقال: «في ربيع ١٩٤٨ ذهب وفد أردني الى لندن ليفاوض في جملة تعديلات للمعاهدة الأردنية البريطانية المعقودة العام ١٩٤٦، وكان الوفد يتألف من توفيق باشا أبو الهدى رئيس الوزراء ووزير الخارجية آنذاك ومني كمستشار عسكري»[1].

وقد جرت مفاوضات تعديل المعاهدة دون صعوبة تذكر، وعندما انتهى التفاوض طلب توفيق باشا مقابلة خاصة مع المستر بيفن وزير الخارجية البريطانية، ولما لم يكن الرئيس الأردني يعرف الانكليزية فقد طلب إليّ أن أرافقه كترجمان له، وجرت المقابلة في غرفة وزير الدولة في وزارة الخارجية حيث تطل الشبابيك العالية على ساحة الفرسان وأشجار حديقة سنت جيمس السوداء العارية.

---

(١) انظر: عبد الله التلّ، كارثة فلسطين: مذكرات عبد الله التلّ قائد معركة القدس (القاهرة: دار القلم، ١٩٥٩)، وجون باغوت غلوب (الجنرال)، جندي مع العرب (بيروت: دار العلم للملايين، [د.ت.]).

«أخذ توفيق باشا يشرح السبب الذي طلب من أجله المقابلة. بينما كنت أترجم أقواله جملة فجملة، قال: الانتداب البريطاني في فلسطين أصبح قريباً من نهايته، وقد أعد اليهود حكومة تستطيع أن تصطلع بالسلطة حالما ينتهي الانتداب في الخامس عشر من أيار. غير أن عرب فلسطين لم يعدّوا شيئاً لحكم أنفسهم، وليس لديهم من القادة في البلاد من هم أهل لتنظيم ادارة، بينما اليهود أعدوا قوة شرطة شكّلوها من أفراد بوليس فلسطين اليهود. والأهم من ذلك كله حتى الآن أن لليهود جيشاً في ثوب الهاغانا وليس لدى العرب قوى مسلحة ولا وسائل انشاء جيش. لا بد والحالة هذه إذا ترك الوضع على ما هو عليه أن يحدث أحد أمرين: إمّا أن يهمل اليهود مشروع الأمم المتحدة في التقسيم ويستولوا على فلسطين كلها حتى نهر الأردن، وإمّا أن يعود المفتي ويبذل جهده في أن يكون هو حاكم فلسطين. لقد كان المفتي ألد عدو لبريطانيا ويعتبر نفسه المنافس الشخصي للملك عبد الله.

هذا، وقد تلقى الملك عبد الله خلال الأسابيع الأخيرة، كما تلقت حكومة شرقي الأردن ولا تزال تتلقى كثيراً من الطلبات والعرائض من وجهاء عرب فلسطين. وجميعها تطلب حماية الجيش العربي وعونه في الوقت الذي تجلو به القوات البريطانية. وقد ارتأت حكومة شرقي الأردني وفقاً لذلك ارسال الجيش العربي عبر الأردن حين ينتهي الانتداب البريطاني واحتلال ذلك القسم من فلسطين المقرر للعرب والمجاور لحدود شرق الأردن.

اني لأشهد حتى اليوم جلسة المستر بيفن إلى مكتبه في تلك الغرفة واذكر انه عندما فرغت من الترجمة قاطع بيان توفيق باشا بقوله:

ـ يبدو انه الشيء الواضح للعمل!

وذكرت توفيق باشا متكلماً بالعربية ان الجيش العربي لا يستطيع احتلال غزة أو الجليل الأعلى، وهما المقاطعتان اللتان تدخلان في حصة العرب أيضاً. فأدلى توفيق باشا بموافقته على هذه الحقيقة، وترجمت مضمون كلامه إلى الانكليزية، وكرر المستر بيفن ما سبق له أن قاله:

يبدو أنه الشيء الواضح للعمل، ولكن لا تذهبوا وتغزوا الأراضي التي هي من نصيب اليهود. فأجابه رئيس وزراء الأردن:

ـ لن يكون لدينا من القوات ما يمكننا من ذلك حتى وان رغبنا فيه.

ثم تابع بيانه بأنه أوضح ان المعاهدة الانكليزية ـ الأردنية تحتم على الطرفين المتعاقدين التشاور فيما بينهما لدى كل ظرف حرج ينشأ، وأنه تمشياً مع هذه الفقرة من المعاهدة شرح نيات حكومة شرقي الأردن لوزير الخارجية البريطانية.

وشكر المستر بيفن توفيق باشا لعرضه الصريح موقف شرقي الأردن، وأعرب عن موافقته على الخطط الموضوعة. ثم نهضنا وصافحناه بحرارة وانصرفنا».

وأبو الهدى هذا، هو الذي كان يمثل الأردن في الجامعة العربية وفي اجتماعات لجنتها السياسية، وهو الذي كان يشترك في وضع القرارات الوطنية العامة التي تعلن عزم البلدان العربية على مقاومة مشروع التقسيم وإبطاله، وهو الذي اشترك، بعد رجوعه مباشرة من مفاوضاته مع بيفن، في اجتماعات لجنة الجامعة السياسية، ووافق على قرار ١٢ نيسان/ابريل التاريخي باشتراك الجيوش العربية في معركة فلسطين،

لإحباط مشروع التقسيم، وإزالة إسرائيل، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة الموحدة في كل أجزاء فلسطين!

والجنرال غلوب، هو الذي قاد الجيش العربي الأردني في حرب فلسطين، بل هو الذي تولى ضمناً رئاسة أركان حرب كل قوات الدول العربية الزاحفة على فلسطين. لقذف اليهود في البحر، وإزالة إسرائيل، والغاء التقسيم، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة[٢].

وليس من المستبعد، أو المستغرب، أن تكون بريطانيا قد أجرت مثل هذه المفاوضة السرية مع قطر أو أقطار أخرى من أقطار الجامعة العربية، سواء عن طريق وفدٍ لها في لندن أو عن طريق حكامها مباشرة بواسطة السفراء والمعتمدين أو الخبراء، أو المبعوثين في العواصم العربية. فإن أي مطّلع على حقيقة علاقة بريطانيا ببعض دول الجامعة العربية آنذاك، لا يمكنه أن يجد تفسيراً صحيحاً لاندفاع هذه الدول المفاجىء في تأييد دخول الجيوش النظامية غازية إلى فلسطين، إلا إذا وضع في حسابه أن بريطانيا كانت تقف وراء هذا الاندفاع، أو كانت هي التي رسمته ووجّهته وضمنت التحكم في حركته وزمامه!

فهل كانت سياسة بريطانيا الجديدة تعتمد في اتمام تنفيذها على الزحف العسكري الذي أعلنته الجامعة العربية لإنقاذ فلسطين؟ وإذا كانت هذه هي نيّة بريطانيا، فماذا كانت حقيقة نوايا دول الجامعة العربية من قرار الزحف العسكري الذي اتخذته وأعلنته وحدّدت موعده وطمأنت به عرب فلسطين خاصة، والعرب عامة على مصير فلسطين؟

إن الانصاف يقتضينا أن نميز بين قطر وقطر من أقطار الجامعة العربية في حقيقة الدوافع والأهداف في ذلك الموقف الخطير، الذي اتخذته الجامعة من قضية تحرير فلسطين، وأن نفرق في هذا الموقف بين نوايا الشعوب والجيوش وبين نوايا حكام تلك الدول. وللتوصل إلى مثل هذا التمييز، لا بد من بحث حقيقة العلاقات بين بريطانيا وكل قطر من أقطار الجامعة العربية آنذاك. ففي ضوء تحديد هذه العلاقات يمكن تحديد واقع أقطار الجامعة من قرار الزحف على فلسطين. وفي ضوء تصرف كل قطر في المعركة يمكن أيضاً تقرير مدى ارتباط هذا الواقع بخطط بريطانيا، أو بأهداف الأمة العربية في معركة التحرير التي قررت خوضها في فلسطين.

---

(٢) وُجد توفيق أبو الهدى مشنوقاً في نافذة منزله في عمّان في صيف عام ١٩٥٥. وطُرد الجنرال غلوب من قيادة الجيش الأردني بعد اتهامه بالتآمر على البقية الباقية من فلسطين، وقيام مظاهرات شعبية ضده، وانقلاب ضباط الجيش الأردني الأحرار عليه العام ١٩٥٦.

حقيقة العلاقات العربية والعربية ـ البريطانية العام ١٩٤٨

كانت بريطانيا العام ١٩٤٨، تسيطر سيطرة شبه فعلية، على شؤون أكثر من قطر من أقطار الجامعة العربية، سياسية كانت أو عسكرية، أو عن طريق طبقاتها الحاكمة، التي كانت ترتبط معها بأكثر من رابطة. . فمصر والعراق والأردن، كانت آنذاك مرتبطة مع بريطانيا بمعاهدات ثنائية غير متكافئة ومشتركة معها باتفاقات وبأحلاف عسكرية، فرضت كلها فرضاً على شعوب هذه الدول نتيجة الاحتلال العسكري وموافقة الطبقات الحاكمة[3].

فلقد كان لبريطانيا في الأردن قاعدتان جويتان، وكان لها إشراف كامل على الجيش الأردني. فالجنرال غلوب البريطاني هو القائد العام للجيش، والرئيس الأعلى لقوات الأمن الداخلي وقوات الصحراء، وكان هو المشرف على شؤون العشائر. وكان الضباط الانكليز يتولون قيادة وحدات الجيش الأردني الرئيسية، ويرئسون جميع اداراته العامة. وكانت بريطانيا هي المموّلة والمسلّحة والمدرّبة للجيش الأردني، كما كانت تدفع إعانة مالية سنوية لحكومة الأردن بموجب المعاهدة. وكان يشرف على جميع شؤونها العسكرية الخارجية مجلس دفاع مشترك بينها وبين بريطانيا، وكان يمثلها فيه الجنرال غلوب البريطاني نفسه أو من ينيبه[4].

وفي العراق كانت لبريطانيا قواعد جوية وبعثات عسكرية بموجب المعاهدة، وكان لها وعلى الأخص بعد ثورة العام ١٩٤١ نفوذ على السياسة والجيش، وكان بينها وبين العراق ميثاق عسكري مشترك، ولهما مجلس دفاع أعلى يشرف أيضاً على جميع الشؤون العسكرية الخارجية.

وكذلك كانت مصر ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة ومواثيق، على نسق تلك التي كانت تربط بريطانيا مع الأردن والعراق. وكان لبريطانيا فيها قاعدة «فايد» العسكرية، ولها في جيش مصر خبراء وبعثات عسكرية.

ويكفي لتقدير مدى علاقة بريطانيا آنذاك بالأقطار العربية المرتبطة معها بمعاهدات ثنائية، أن نعرف بأنّ هذه المعاهدات كانت تحتم على الطرفين التشاور عند كل ظرف يمكن أن يؤدي إلى حرب، أو إلى التهديد بحرب، بين أحدهما وطرف ثالث. وتحتم عليهما كذلك ضرورة التعاون لحل أي خلاف يمكن أن يؤدي إلى الظرف المذكور

---

(٣) انظر: المعاهدة المصرية البريطانية لعام ١٩٣٦، والمعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠، والمعاهدة الأردنية البريطانية لعام ١٩٤٦.

(٤) انظر: التلّ، المصدر نفسه، وبحثه عن وضع الجيش الأردني في عام ١٩٤٨.

بالطرق السلمية، وإذا حدث أن دخل أحد الطرفين حرباً مع طرف ثالث، فعلى الطرف الثاني أن يسارع إلى مساعدة حليفه، عسكرياً وبكل الوسائل اللازمة، أي أن بريطانيا كانت ملزمة، كما هي مصر والعراق والأردن ملزمة، بالاشتراك في أية حرب قد يخوضها الطرف المتعاقد الآخر!

هذا بالإضافة إلى أن حكام هذه الدول الثلاث كانوا يرون في بريطانيا الحليف الطبيعي والصديق التقليدي لهم، وكانت بريطانيا تجد فيهم الحليف المأمون لضمان مركزها ونفوذها في المنطقة العربية. فكانت بعثاتها العسكرية إلى جيوش هذه الدول تمارس أعمال التدريب والتسليح والتشاور في الظاهر، بينما كانت في الواقع تسيطر على تلك الجيوش وعلى جميع امكانياتها، من حيث السلاح والعتاد، ومن حيث الادارة والحركة في بعضها أحياناً. كما كانت بعثاتها الدبلوماسية في هذه البلاد تمارس نشاطها التقليدي في الظاهر فقط، بينما كانت في الواقع تشغل مراكز المندوبين السامين والحكام الفعليين في الشؤون السياسية.

وكذلك فإن السعودية كانت تربطها بأمريكا، شريكة بريطانيا في المؤامرة الصهيونية، أكثر من رابطة سياسية وبترولية واقتصادية، وتربطها ببريطانيا كذلك صداقة تقليدية عريقة. . . كان الطرفان يرددانها ويعلنانها في كل مناسبة.

ودول الجامعة المتحررة آنذاك من أية ارتباطات عسكرية أو سياسية مع بريطانيا أو أمريكا، كانت فقط سوريا ولبنان واليمن. أمّا اليمن فلم يكن بينها وبين فلسطين حدود مشتركة، ولم يكن بإمكانها الاشتراك فعلياً في أية عمليات عسكرية بفلسطين. وأما سوريا التي كانت تمثل الحرية العربية الصحيحة، والوعي القومي الصادق، والإخلاص العربي المتفاني لنصرة عرب فلسطين وانقاذهم، فقد كانت حديثة العهد بالاستقلال بعد استعمار فرنسي فظيع، وكان جيشها جيشاً ناشئاً في بدء تكوينه، قليل العدد والمعدات معدوم الإمكانيات، لم يمض على تأسيسه أكثر من عامين. وكذلك كان جيش لبنان، وحال لبنان، وإمكانيات لبنان، من حيث النتيجة.

ولقد كان اعتماد العرب الأساسي آنذاك، في خطوة الجامعة العسكرية والسياسية على مصر والعراق والأردن، وعلى جيوش هذه الأقطار، فهي الأقطار الأساسية في الجامعة، وهي حليفات بريطانيا سياسياً وعسكرياً في الوقت نفسه.

فهل كانت هذه الدول متفقة سلفاً مع بريطانيا على خطوتها العسكرية في فلسطين؟ وإذا كان مثل هذا الاتفاق حاصلاً بالفعل، فهل كان يشمل الأسباب الدافعة، وطبيعة الحركة والنتائج المتوخاة؟ هل كانت هذه الدول تنوي فعلاً من وراء خطوتها العسكرية احباط التقسيم، والقضاء على الخطر الصهيوني، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في جميع أنحاء فلسطين؟

إذا كان الأمر كذلك، فهذا يعني أن بريطانيا أيضاً كانت تريد احباط التقسيم، وكانت تعمل لقيام الدولة الفلسطينية الموحدة! ولكن إذا كان هذا هو هدف بريطانيا، فلماذا اذن تنكّرت لحقوق العرب، وقاومت كل حل عادل سليم لقضيتهم في فلسطين؟ لماذا تنكّرت لقرار مجلس الأمن الأخير، بنقض التقسيم وإعادة القضية الفلسطينية للأمم المتحدة اثر مقاومة العرب العنيدة للمشروع؟ لماذا رفضت نداء مجلس الأمن بالبقاء في فلسطين منعاً للمجازر البشرية، إلى حين التوصل إلى حل جديد لمشكلة فلسطين؟ ولماذا اذن وضعت العرب العزّل تحت رحمة القوات اليهودية، وشجعتها على احتلال مدنهم وتشريدهم؟

وإذا لم يكن أمر بريطانيا كذلك، وكان هدفها تثبيت التقسيم واقامة الدولة اليهودية، فبماذا اذن يمكن تفسير موقف الأقطار العربية من حليفات بريطانيا بالاصرار على اعتبار زحف الجيوش العربية على فلسطين هو السبيل الوحيد لتحريرها.. هل كانت هذه الأقطار مضللة من قبل بريطانيا، أم كانت متفقة معها على الأسباب والحركة والنتائج في خطوة الجامعة العسكرية؟

ان المتتبع لحقيقة تاريخ بريطانيا في فلسطين، وللاحداث التي رافقت تلك الفترة وأعقبتها من تاريخ المأساة الفلسطينية، لا يمكنه أن يعتقد بأن بريطانيا لم تكن ترمي من وراء أي موقف من مواقفها، منذ دخلت فلسطين العام ١٩١٨ حتى العام ١٩٤٨، إلى المحافظة على حقوق العرب، أو إلى نصرتهم ضد الخطر الصهيوني، أو إلى إقامة دولة فلسطينية واحدة يشكل العرب فيها حتماً أغلبية ساحقة، وإنما كان لها دائماً هدف واحد في فلسطين هو اقامة الدولة اليهودية، وكان لها سياسات ووسائل عدّة تستخدمها وفق الظروف والمقتضيات في سبيل تحقيق هذا الهدف.

فهل كانت خطوة الجامعة العسكرية احدى تلك السياسات البريطانية؟ وهل كانت حليفات بريطانيا العربيات وسيلتها لتحقيق تلك السياسة؟ ان تصوير الواقع العربي، وحقيقة العلاقات بين الدول العربية، وحكامها العام ١٩٤٨، يمكن أن تلقي ضوءاً على الجواب الصحيح لهذا السؤال.

أما علاقة أقطار الجامعة العربية ببعضها العام ١٩٤٨، فلم تكن في حقيقتها أحسن من واقعها المتناقض بين الاستقلال الظاهري والارتباط ببريطانيا أو أمريكا؛ فلقد كان واضحاً منذ تأسيس الجامعة، أن ظروف خلقها لم تكن ظروفاً عربية طبيعية، وأنها كونت منذ البداية من معسكرين عربيين متصارعين، هما: المعسكر الهاشمي الذي يضم الأردن والعراق، وأما المعسكر الثاني فهو الذي يضم مصر والسعودية. وأنها بدأت حياتها، ومارست اختصاصاتها القليلة، وهي متسمة بمظاهر تناحر هذين المعسكرين العائلي وتنافسهما الشخصي والسياسي والتوسعي، سواء على

الصعيد الدولي أو العربي وسواء في معالجة القضية الفلسطينية أو في غيرها.

فقد كان كلّ من المعسكرين ينشد السيطرة والزعامة على الجامعة والمشرق العربي، ويسعى لضم هذا القطر أو ذاك الزعيم الى صفّه أو دائرة نفوذه. وكان كلّ منهما يرى في المعسكر الآخر عدوه التقليدي، والخصم الذي يقف في طريق آماله وأحلامه. وكثيراً ما كان هذا الصراع يدفع بالمعسكرين معاً، أو ببعض دولهما، إلى الالتجاء سرّاً إلى بريطانيا وتبنّي خططها طمعاً بالتأييد، وسعياً وراء المساعدة.

ولقد تأثرت أطراف الجامعة العربية الأخرى بهذا الصراع، وامتدت أسبابه وأهدافه الى الحركة الوطنية الفلسطينية ذاتها. فسوريا التي استقلت العام ١٩٤٥، كانت قلقة جداً من مساعي الأردن إلى انشاء دولة سورية الكبرى، وكانت تخشى محاولات العراق لتحقيق مشروع الهلال الخصيب، وترى في مساعي الدولتين المرتبطتين مع بريطانيا خطراً على استقلالها الكامل، ومحاولة لوضعها في منطقة النفوذ الأجنبي من جديد. ولقد دفعتها تلك المحاولات إلى اتخاذ موقف الشك والحذر من المعسكر الهاشمي، وإلى الوقوف في المعسكر المقابل، عند نشوب أي صراع وفي كل معركة عربية داخلية.

وكذلك فإن الهيئة العربية العليا لفلسطين، لم تكن تطمئن لنوايا حكام الأردن والعراق وكانت تتهمهم بالتواطؤ مع الانكليز على تقسيم فلسطين لمصلحة العرش الأردني، وكان حاكِما الأردن والعراق يبادلانها عداء بعداء، ويتهمان رئيسها السيد أمين الحسيني بالتآمر عليهم، ويعتبره ملك الأردن الخصم الشخصي له والعقبة الوحيدة في طريقه إلى عرش فلسطين، ويعتبره الأمير عبد الاله الوصي على عرش العراق، مسؤولاً عن ثورة الكيلاني العام ١٩٤١ ضد الانكليز، وضد وصايته على عرش العراق.

وكثيراً ما كان يبرز هذا الصراع فجأة، على صعيد قضية عربية، أو عائلية، أو شخصية، بين دولة عربية وأخرى، فيتخذ شكل الجدل والنقاش في بادىء الأمر، ثم لا يلبث أن يتحول الى تفاخر ومهاترات واتهامات، ويمتد حتى يشمل معظم أطراف الجامعة. وغالباً ما كانت تتخذ قضية فلسطين، وهي قضية العرب الأولى، واختصاص الجامعة الوحيد، مادة أساسية في ذلك الصراع، وسلاحاً حاداً لتلك المهاترات والاتهامات بين الأطراف المتصارعة.

ومن الطبيعي أن تصبح قضية فلسطين، ووضع الأقطار العربية التي تسلمت قيادتها على هذا الشكل، عرضة للاتجار السياسي، وسلعة للمزاودات الوطنية ومادة طيبة للاستهلاك الشعبي في الأقطار العربية.

أما موقف دول الجامعة من قضية فلسطين ذاتها، ومن مقرراتها السرّية والعلنية، ومدى إخلاصها لها وإمكانياتها لتنفيذها، فلم يكن موقفاً موحداً إجماعياً رغم الاحتجاجات الكثيرة.. والمؤتمرات الخطيرة.. والقرارات الاجماعية. فقد كان لبعض حكام العرب علاقات مع بريطانيا تفوق حد التعاهد والتحالف والصداقة، وتصل أحياناً الى درجة الولاء المطلق لها دون سواها، أو حدّ التحكم والسيطرة في شؤونهم الداخلية والسياسية والعسكرية. وكان لبعض هؤلاء الحكام أهداف شخصية وعائلية وسياسة خاصة، تتعارض مع أهداف الآخرين، وتتعدى نطاق الجامعة، وتصطدم بكيانها وأسلوبها المقررين، وكانت لهم اطماع شعبية واقليمية واضحة في فلسطين.

وكانت بريطانيا تعرف كل هذه الظروف، وكانت على صلة وثيقة بكل تلك الآمال والأحلام والأهداف، وعلى علم بكل الخصومات والتناقضات بين الأقطار العربية وحكامها. فكانت تداعبها وتنعشها حيناً، وكانت تغذيها وتدفعها، كلما احتاجت إلى استخدامها لضرب العرب بعضهم ببعض، أو كوسيلة لتنفيذ سياسة من سياستها المرسومة لتحقيق هدفها الأوحد في فلسطين.

فمنذ تسلمت الجامعة زمام قضية فلسطين، لم تنجح في تنفيذ أي بند من قراراتها السلبية ضد بريطانيا أو أمريكا، وفشلت كلياً في تنفيذ أي قرار ايجابي بمساعدة عرب فلسطين، أو في تنظيمهم وتدريبهم وتسليحهم، رغم كل القرارات الاجماعية الخطيرة، السرية والعلنية. فالارتباط الوثيق بين بعض دولها وبين بريطانيا وأمريكا، وهما سند الصهيونية وحماتها في فلسطين، والتنافس السافر بين معسكري الجامعة على الزعامة والقيادة والمكاسب والعداء العائلي المتأصل بين الأسر الملكية الحاكمة في المعسكرين، جعل الحقد والريبة والوقيعة والخداع هي التي تسود العلاقات العربية، وجعل من قرارات الجامعة الاجماعية بشأن فلسطين مجرد تظاهرات دعائية فقط، قصد منها الاستهلاك الداخلي، وتخدير الرأي العام العربي، وصرف أنظاره عن مواقف بعض حكامه، وعن حقيقة الأهداف الاستعمارية في فلسطين. وما اتفاق أبو الهدى ـ بيفن العام ١٩٤٨، الا صورة واضحة للعلاقات بين الأقطار العربية آنذاك، وعلاقة البعض منها ببريطانيا، ومدى جديتها في محاربة التقسيم واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ومقدار اخلاصها لقراراتها الاجماعية الخطيرة ومدى تمسّكها بهذه القرارات.

هكذا كان واقع الأقطار العربية حتى العام ١٩٤٨، عندما تغير هذا الواقع فجأة، وحلت الحماسة للتعاون والتضامن بينها محل العداء والتناحر والتنافس. وهكذا كان موقف دول الجامعة العربية من قضية فلسطين ومن تنفيذ قراراتها الكثيرة الخطيرة، عندما برزت فجأة الدعوات الحارة لتدخل الجيوش النظامية لإبطال التقسيم، وتأديب العصابات اليهودية، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وهكذا أعلنت الجامعة، بين

سخط الجماهير العربية على دولها وحماستها الشديدة لنصرة عرب فلسطين، عزمها على دفع جيوشها إلى فلسطين لتحريرها، وللقضاء على المؤامرة الاستعمارية الصهيونية فيها.

فكيف أمكن اتفاق دول الجامعة السريع على الرغم مما بينها من خلافات وتناقضات، في الواقع، وفي المواقف، وفي الاتجاهات والأهداف؟ وكيف أمكن التوفيق بين السياسة البريطانية المرسومة لفلسطين وسياسة حليفاتها العربيات من جهة، وبينها وبين السياسة والأهداف المقررة والمعلنة للجامعة العربية تجاه فلسطين من جهة أخرى؟ هل كان هذا التوفيق لمصلحة القضية العربية، أو كان لمصلحة الخطة البريطانية؟ وماذا كانت بريطانيا تستهدف من وراء خطوة الجامعة العسكرية؟

لقد رافق فترة تدهور الموقف العربي في فلسطين في أوائل العام ١٩٤٨، موجة سخط عارمة ضد بريطانيا والدول العربية والجامعة العربية، اجتاحت أوساط الشعب العربي بأكملها. ورافق هذا السخط حماسة شعبية شديدة، ودعوات قوية للزحف على فلسطين. وكاد الأمر في تلك الفترة أن يفلت من يد الدول وحكامها، ويرجع من جديد إلى أيدي الشعب وهيئاته الوطنية. فخشيت بريطانيا أخطار هذا التطور المفاجىء في الموقف على خطوات خطتها، وسارعت إلى درسه في ضوء تجاربها السابقة. ولما رأت حرج موقف حلفائها العرب، واعتقدت معهم باستحالة تحقيق الأهداف المشتركة في تقسيم فلسطين بالوسائل السلبية أمام الانتفاضة العربية الموحدة، لجأت إلى أسلوبها الجانبي القديم. فوافقتهم على مشاركة العرب حماستهم، وأذنت لهم باشراك جيوشهم في الزحف على فلسطين، ولكن ليس لإبطال التقسيم، وإنما لتنفيذه واحباط كل خطة أخرى ضده، بين حماسة الشعب وهتاف الجماهير!! وكانت محادثة أبو الهدى ـ بيفن، نموذجاً صادقاً لمحادثات أخرى، ربما تمت، بين بريطانيا وحلفائها، قبيل اصدار القرار الاجماعي الخطير!

وكان اندفاع حليفات بريطانيا العربيات المفاجىء وراء ضرورة التدخل العسكري في فلسطين بعد معارضة وتردد، قد جعل الأقطار العربية الأخرى تعتقد بأنّ بريطانيا إن لم تكن حليفة للعرب فعلاً في هذه المعركة فهي على الأقل ستقف موقف الصديق المؤيد لخطوة الجامعة العسكرية، والمبارك لأهدافها. وزاد من هذا الايمان اشتراك الجنرال غلوب البريطاني، قائد الجيش الأردني، في التخطيط والإعداد للمعركة، وهو المعروف بتمثيله للسياسة البريطانية في المنطقة، وبارتباطه العسكري المباشر بقيادة قوات الشرق الأوسط البريطانية في قاعدة القنال بفايد.

ولقد دفعت هذه العوامل بالدول الأخرى إلى تناسي خلافاتها الأساسية مع بريطانيا وحليفاتها العربيات، والتغاضي عن مواقفها الواضحة من قضية فلسطين ومن السياسة

البريطانية المقررة فيها، وجعلتها تخضع في تصرفاتها معها لعامل واحد، هو كسب تأييدها وقوة جيوشها إلى جانبها في معركة تحرير فلسطين. فما كادت حليفات بريطانيا يلوّحن بالموافقة على التدخل العسكري في فلسطين، حتى سارعت أقطار الجامعة الأخرى إلى تلقف هذا الاقتراح وتبنّيه، والموافقة عليه، دون اهتمام لما رافقه من شروط وقيود وتدابير.

في هذه الأجواء أقرّت الجامعة، وبالاجماع، تدخل الجيوش النظامية في معركة فلسطين لإبطال التقسيم وتحرير فلسطين، ولكنها في الوقت نفسه أقرّت عدة قرارات فرعية، واتخذت بعض الاجراءات والترتيبات التنظيمية والضرورية لسلامة الجيوش الزاحفة، وسلامة جبهتها وحركاتها، ولتأمين مؤخرتها وتحقيق أهدافها! وكان من هذه القرارات التي اتخذت ونفّذت دون ضجة، وبمعزل عن اهتمام الجماهير المأخوذة بالحماسة وخطب الحرب واستعراضات الجيوش الاجراءات التالية:

أولاً: اعتبار الجيوش العربية هي الوسيلة الوحيدة الصالحة لحماية عرب فلسطين وإنقاذ عروبتها. وبحجة الإعداد والتجهيز لهذه الحملة العسكرية لم يتلقّ شعب فلسطين ولا منظّمات المجاهدين أية مساعدة من الدول العربية، منذ أوائل نيسان/ابريل العام ١٩٤٨، حتى دخول هذه الجيوش إلى فلسطين في منتصف ليل ١٥ أيار/مايو من العام نفسه. وبهذه الوسيلة خلا الجو للعصابات اليهودية، بمساعدة القوات البريطانية الضمنية، لشن الهجمات العنيفة على العرب، وعلى مدنهم وقراهم واحتلالها وإجلائهم عنها. كما تمكن اليهود خلال هذه الفترة من تصفية العرب من المناطق المخصصة لهم بموجب مشروع التقسيم، ومن تنظيم سلطاتهم فيها، ومن احتلال أقسام كبيرة من المناطق الدولية والعربية.

ثانياً: حلّ جميع المنظمات العسكرية الشعبية في فلسطين وتوقيف نشاطها وإبعادها عن ميدان المعركة. وكانت الحجة في هذا الاجراء، هي أن وجود هذه المنظمات مع وجود الجيوش العربية يعرقل العمليات الحربية في فلسطين. كما أن وجود الأسلحة مع المناضلين الفلسطينيين يمكن أن يؤدي إلى نتائج سيئة بالنسبة لسلامة الجيوش. إذ قد تستخدم هذه الأسلحة ضد عرب فلسطين أنفسهم بسبب الخصومات الحزبية والعائلية، مما قد يؤدي إلى اثارة الفوضى والاضطراب في ميدان المعركة!

ولقد كان هذا الاجراء هدفاً أساسياً من أهداف السياسة البريطانية في هذه المرحلة، إذ حاولت أكثر من مرة منذ اعلانها التخلي عن الانتداب ضرب الحركة الشعبية في فلسطين باعتبارها الخطر الأساسي على دولتها اليهودية، وباعتبارها العامل الأول الذي اضطر مجلس الأمن للتراجع عن التقسيم، وكاد يحطم كل جهودها وآمالها في تهويد فلسطين.

ثالثاً: عزل جميع الأحزاب والهيئات السياسية الفلسطينية عن مباشرة معالجة قضية فلسطين أو الاشتراك في العمليات العسكرية، وترك معالجة القضية كاملة للجامعة العربية والجيوش العربية.

ولقد كان هذا الاجراء أيضاً من أهداف السياسة البريطانية الأولية، فلقد وقفت هذه الهيئات بوجه الخطط والمؤامرات البريطانية بكل قوة وصلابة، وقادت حركة الكفاح ضد الاستعمار البريطاني والصهيونية بكل شجاعة. وكان من المستحيل اتفاقها مع بريطانيا، أو مع أية سياسة لا تحقق الوحدة والاستقلال لفلسطين.

وكانت الحجة في اتخاذ هذا الاجراء هي أن نشاط الهيئات الفلسطينية واشتراكها في معركة التحرير، وخصوصاً الهيئة العربية العليا التي يرأسها مفتي فلسطين السيد أمين الحسيني، قد يوحي بالشك والخوف لدى بعض الأقطار العربية أو بعض الرسميين في هذه الدول ممن لا يطمئنون إلى نوايا هذه الهيئة ورئيسها، فيدفعهم ذلك إلى التراجع والانسحاب. وتبعاً لهذا الاجراء مُنعت الهيئة العربية العليا من مزاولة أي نشاط سياسي أو عسكري معترف به من الأقطار العربية في فلسطين، وحرمت جميع منظماتها من عون الجامعة العربية منذ أوائل نيسان/ابريل العام ١٩٤٨. وحيل كذلك بين رئيس الهيئة العربية ودخول البلاد قبل ١٥ أيار/مايو المحدد لدخول الجيوش العربية، وحيل بينه واعلان الدولة العربية عند نهاية الانتداب.

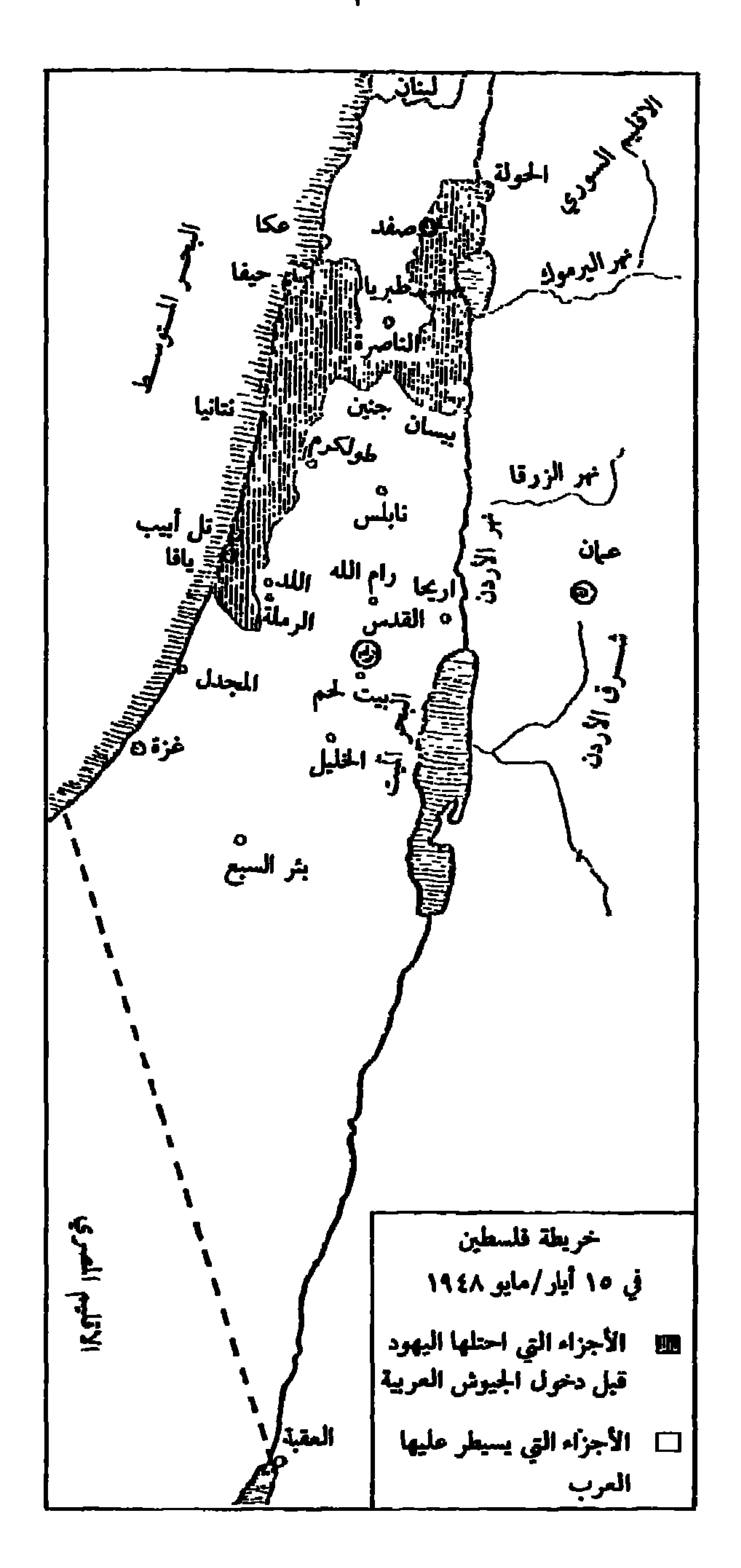
رابعاً: وضع خطة عسكرية مشتركة لجميع تحركات الجيوش العربية في فلسطين، وتكوين هيئة قيادة عامة واختيار القائد الأعلى للجيش الأردني رئيساً لهذه الهيئة. ويعني هذا القرار بالنسبة لأوضاع الأردن آنذاك، تعيين الجنرال غلوب البريطاني رئيس أركان الجيش الأردني قائداً فعلياً لعمليات الجامعة في فلسطين. ويعني كذلك معرفة بريطانيا التامة لكل صغيرة وكبيرة في خطط الجيوش العربية، وفي عددها وأسلحتها وتحركاتها ويعني أيضاً تحكم السياسة البريطانية وسيطرتها على حركة هذه الجيوش. وإذا ما أضيف الى واقع الجبهة العربية هذا أن الكولونيل دافيد ماركوس[٥]، الضابط في الجيش الأمريكي، يقود الجيش اليهودي في المنطقة الوسطى، اتضحت للمتتبع حقيقة السياسة الأنكلو - أمريكية من وراء مسرحية الحرب الفلسطينية.

خامساً: أما في البلاد العربية، فقد رافق قرار الجامعة الاجماعي بالتدخل العسكري الرسمي في فلسطين، اعلان حالة الطوارىء والأحكام العرفية، بحجة حماية المجهود الحربي ومؤخرة الجيوش الزاحفة... ووضعت التشريعات القاسية لضرب الحركات الوطنية تحت شعار مكافحة النشاط الهدام وجواسيس الصهيونية!

---

(٥) غلوب، جندي مع العرب، الفصل ٧: «معركة القدس أيضاً،» ص ١١٢.

خريطة رقم (٧ - ١)



لبنان
الحولة
الإقليم السوري
عكا
صفد
نهر اليرموك
حيفا
طبريا
البحر المتوسط
الناصرة
جنين
نتانيا
بيسان
طولكرم
نهر الزرقا
نابلس
تل أبيب
يافا
عمان
رام الله
اللد
اريحا
الرملة
القدس
المجدل
بيت لحم
غزة
الخليل
بئر السبع
العقبة
خريطة فلسطين
في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨
الأجزاء التي احتلها اليهود قبل دخول الجيوش العربية
الأجزاء التي يسيطر عليها العرب

هذه هي بعض الإجراءات التي رافقت اجماع الجامعة العربية على ضرورة تدخل دولها العسكري لانقاذ عروبة فلسطين وحماية سكانها العرب. فهل كانت لمصلحة قضية فلسطين، أم كانت لمصلحة السياسة البريطانية الجديدة في فلسطين؟ هذا ما ستوضحه حركة حملة الجامعة العسكرية، وخطة سيرها، والأهداف التي حققتها هذه الحملة لحركة الكفاح العربي في فلسطين.

مسرحية الحرب الفلسطينية

لم يأت يوم ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، وهو الموعد المحدد لانتهاء عملية الجلاء البريطاني عن فلسطين ولدخول الجيوش العربية اليها، إلا والعصابات اليهودية قد احتلت بمساندة بريطانيا المادية والمعنوية معظم المناطق المخصصة للدولة اليهودية، وأقساماً أخرى من المنطقتين الدولية والعربية، خالية من سكانها العرب. فتحقق لبريطانيا بذلك ما كانت تعمل طيلة ثلاثين عاماً على تحقيقه، فقامت الدولة اليهودية المنشودة، على رقعة واسعة من فلسطين خالصة من أصحابها العرب، الذين قتلتهم أو شردتهم العصابات اليهودية، واستولت على جميع ممتلكاتها أمام بصر بريطانيا وسمعها، وأثناء وجودها دولة منتدبة في فلسطين.

وفي اليوم المحدد، دخلت الجيوش العربية فلسطين، تنفيذاً لقرار اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية. وكان دخولها، على الرغم من كل التأويلات والتكهنات، حدثاً تاريخياً هاماً هز الشعور العربي العام، وغمر الوطن العربي بفرحة لا توصف. وراح العرب في كل مكان يصفقون وينتظرون النصر العاجل خلال أيام.

دخلت الجيوش العربية فلسطين على النحو الذي يعرفه الجميع. فاجتاح الجيش المصري خلال أيام جنوب فلسطين بأجمعه. وكانت خطوطه الأمامية من الشمال مدينة بيت لحم ومستعمرة تلبيوت في ضواحي القدس الجنوبية، وإلى الغرب حتى حدود منطقة يافا الجنوبية، وسيطر الجيش السوري وجيش الإنقاذ العربي والجيش اللبناني على الجليل بأكمله حتى جنوب بحيرة طبريا ما عدا بعض المستعمرات في الجليل الشرقي، وكانت خطوط جيش الانقاذ الأمامية إلى الجنوب من قرى مدينة الناصرة الجنوبية، وسيطر الجيش العراقي على قلب فلسطين وأحدق بتل أبيب، وكانت خطوطه الأمامية من الشمال إلى ما وراء مدينة جنين، ومن الغرب بيارات طولكرم وقلقيلية على بعد ٨ أميال من ساحل البحر الأبيض. واحتل الجيش الأردني غور الأردن الجنوبي ومنطقة القدس والقدس القديمة ومنطقة رام الله واللد والرملة، حتى التقى بالجيش العراقي في الشمال، وبالجيش المصري في الجنوب والغرب، وسيطر الجيش المصري سيطرة تامة على منطقة النقب الجنوبي وخليج العقبة بأكمله وحتى أطراف البحر الأحمر الشمالية.

ولقد كان من السهل على الجيوش العربية احتلال المناطق القليلة المتبقية من فلسطين، والتي احتلها اليهود أثناء وجود القوات البريطانية، لولا ظهور أول بوادر المؤامرة الانكليزية مع بعض الحكام العرب ولولا انتصار أمريكا المجنون لباطل الصهيونية.

فمنذ أيام القتال الأولى توقف الجيشان الأردني والعراقي في الأماكن المعينة لهما عند حدود المنطقة المخصصة لليهود ولم يتخطياها، وتردد الجيش الأردني كثيراً قبل أن يستجيب لنداءات العرب في مدينة القدس التي اعتبرها قرارُ التقسيم دوليةً. واستغل اليهود هذا الاعتبار، وابتعادَ الجيوش العربية عنها في أول مراحل القتال، وراحوا يحتلونها حياً حياً، ويضيقون الخناق على آخر الأحياء العربية التي تجمعت فيها قوى المجاهدين الفلسطينيين. وعندما اضطرت الحكومة الأردنية تحت اعتبارات شتى إلى نجدة العرب فيها، اكتفت باحتلال المدينة القديمة فقط، على الرغم من سيطرتها الكاملة على منطقة القدس بأسرها، وعلى الرغم من اندفاع الجيش الأردني لاحتلالها، وقدرته التامة على ذلك، وحماسته المنقطعة النظير[6].

وكذلك فقد توقف الجيش اللبناني الصغير الناشيء ولم يحقق أي تقدم يذكر، بينما اصطدم الجيش السوري الفتي باستحكامات خط ايدن المشهورة على الحدود السورية الفلسطينية، الذي سلمه الانكليز قبل جلائهم للعصابات اليهودية، وقدم كثيراً من الضحايا في المعركة التي خاضها عن عزم وايمان، وحقق انتصارات خالدة بالنسبة لإمكانيات المعركة وظروفها.

ولولا تلك المعارك البطولية التي خاضتها الجيوش العربية مدفوعة بإيمانها ووطنية بعض ضباطها، على الرغم من تآمر الاستعمار والرجعية العربية صدها، لكانت الحرب الفلسطينية فريدة في شكلها وظروفها بين الحروب. فهي لم تكن حرباً قط، إنما كانت مسرحية ألّفتها بريطانيا وأخرجها بعض الحكام العرب من حلفاء بريطانيا وشركائها، ليتوصلوا جميعاً من ورائها إلى أهداف مرسومة ما كانوا ليتوصلوا إليها عن غير هذا الاجراء، مع ما سبقه ورافقه من تدابير ضد شعب فلسطين وضد وعي الأمة العربية.

وفي غمرة الذهول من تصرفات بعض الجيوش العربية وتوقف بعضها واتخاذه موقف الدفاع، وفي غمرة الأمل التي اجتاحت الجماهير العربية بقرب احراز النصر بعد أن سيطرت الجيوش على جميع أطراف فلسطين، وباتت تهدد تل ابيب مركز

---

(٦) انظر: المصدر نفسه، الفصلان ٦ و٧، والتلّ، المصدر نفسه

العصابات اليهودية من كل الجوانب، خرجت أمريكا على العالم بشكل مهووس مجنون، تعلن ان الحالة في فلسطين تهدد السلم وتنذر بالخطر، وأسرعت الى مجلس الأمن تطلب تدخله السريع الحاسم لمنع القتال وتوقيفه ولو بالقوة وتطبيق العقوبات. وكذلك سارعت بريطانيا صديقة العرب وحليفتهم والمشجعة الأولى على خوض هذه المعركة، إلى اتخاذ اجراءات مزدوجة ضد العرب وضد تدخلهم العسكري في فلسطين. فمن جهة راحت تنذر الأقطار العربية بوقف القتال فوراً، وتهددها ان استمرت في عملياتها العسكرية، وتهمس في آذان أصدقائها وشركائها بالتوقف، ومن جهة أخرى هرعت أيضاً إلى مجلس الأمن تطلب تدخله السريع الحاسم لوقف القتال. واحتياطاً لأي موقف معاكس من حليفاتها تحت تأثير ضغط الأقطار العربية الأخرى أو شغوبها، أرفقت إجراءاتها بابلاغ الأقطار العربية المرتبطة معها بمعاهدات بأنها ستوقف فوراً تزويدها بالسلاح والعتاد إن لم تستجب لنداء وقف القتال.

وفي ٢٢ أيار/مايو ١٩٤٨، قرر مجلس الأمن، بناءً على اقتراح بريطاني، توجيه نداء بوقف القتال في فلسطين خلال ٣٦ ساعة تبدأ من منتصف ليل اليوم نفسه. وقد رفض العرب هذا النداء بمذكرة وجهها سكرتير الجامعة العربية الى مجلس الأمن ورد فيها ما يلي:

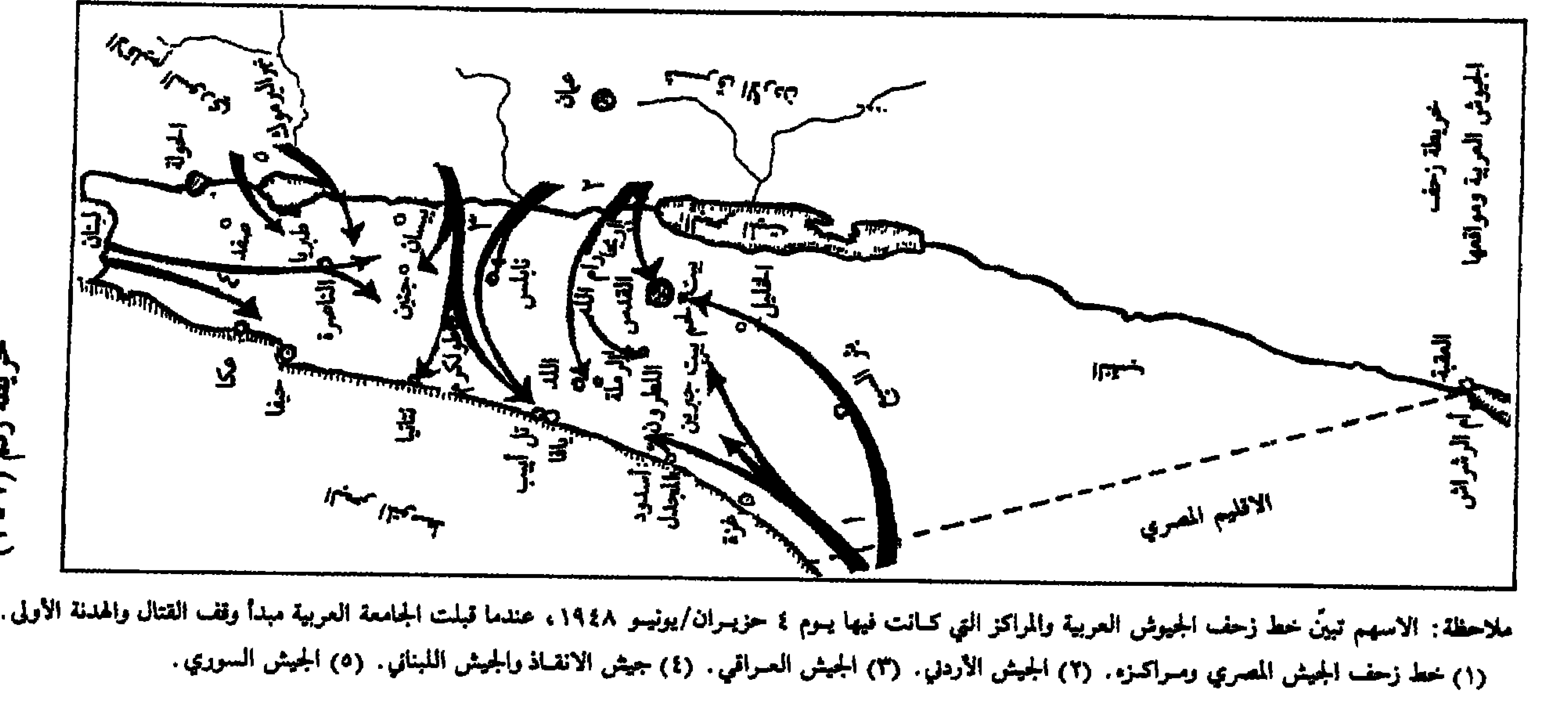
«ان العرب حريصون على أن يستقر السلم في فلسطين، وليس أحب إليهم من أن يجيبوا المجلس الى طلبه لو كانوا مقتنعين بأن وقف القتال يحول دون غارات اليهود على عرب فلسطين. فهل يمنع وقف القتال هجرة اليهود الى فلسطين؟ وهل سيحول دون تصدير الأسلحة اليهم، ويوقف الارهاب اليهودي ويضمن للعرب سلامتهم؟ ان اللجنة السياسية للجامعة العربية على استعداد لدراسة أي اقتراح يقدمه المجلس في غضون ثمان وأربعين ساعة لحل مشكلة فلسطين».

غير أن أمريكا وبريطانيا استمرتا في الضغط على مجلس الأمن وعلى الأقطار العربية، واستمرتا في شن حملة التهديد والوعيد والتآمر، مما حدا بمجلس الأمن إلى توجيه دعوة إلى الطرفين في فلسطين، بناءً على مشروع بريطاني جديد، بوقف القتال أربعة أسابيع مع الوعد بعدم إرسال متطوعين أو أسلحة وعتاد الى فلسطين خلال هذه الفترة، وانذار المخالف بتطبيق العقوبات العسكرية والاقتصادية ضده.

واستغل حلفاء بريطانيا وشركاؤها من العرب هذه النداءات والقرارات والتهديدات وأوقفوا عمليات جيوشهم، وراحوا يمارسون سياسة الضغط والتهديد والتخويف والواقعية ضد المعارضين لقبول نداء مجلس الأمن. وبعد اجتماعات سياسية وعسكرية وجد العاملون لتحرير فلسطين أنفسهم وحيدين في المعركة، في ميدانيها الدولي والعربي. فمجلس الأمن وكل الدول الأخرى انتصرت لباطل الصهيونية وطالبت بوقف القتال، وبعض الأقطار العربية وإن لم تكن متفقة مع بريطانيا وأمريكا

خريطة رقم (٧ - ٢)





ملاحظة: الاسهم تبيّن خط زحف الجيوش العربية والمراكز التي كانت فيها يوم ٤ حزيران/يونيو ١٩٤٨، عندما قبلت الجامعة العربية مبدأ وقف القتال والهدنة الأولى.

(١) خط زحف الجيش المصري ومراكزه. (٢) الجيش الأردني. (٣) الجيش العراقي. (٤) جيش الانقاذ والجيش اللبناني. (٥) الجيش السوري.

على وقف القتال، فهي لم تعد مستعدة للمشاركة في المعركة(٧).

وفي الثاني من حزيران/يونيو ١٩٤٨، أبلغت الجامعة العربية مجلس الأمن موافقة الأقطار العربية على قراره، مع أملها بأن يتمكن الوسيط الدولي الكونت برنادوت الذي عينه المجلس في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨، ولجنة الهدنة التي عينها في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٤٨، من إيجاد حل عادل لقضية فلسطين. وكان اليهود قد وافقوا على نداء الهدنة فور صدوره، مع التأكيد على رفض أي حل يتعارض مع واقع دولتهم الجديدة. وفي صبيحة اليوم السابع من شهر حزيران/يونيو ذاته توقف القتال في فلسطين لمدة أربعة أسابيع، على أن لا يؤثر وقف اطلاق النار على حقوق أي من الطرفين أو في موقفهم من القضايا المعروضة!

ولكن على الرغم من تعهدات مجلس الأمن ودوله الكبرى بحظر إرسال الأسلحة والمتطوعين إلى أيّ من الطرفين خلال فترة الهدنة، فقد بادرت العصابات الصهيونية العالمية، تؤيدها بريطانيا وأمريكا وفرنسا، إلى جلب المتطوعين وإدخال الأسلحة الثقيلة والخفيفة والطائرات من دول الغرب والشرق إلى فلسطين، مستخدمة ميناء حيفا الذي سارعت بريطانيا إلى اخلائه وتسليمه لليهود في شهر حزيران/يونيو ١٩٤٨، على الرغم من تحديدها شهر آب/اغسطس من العام نفسه موعداً للانسحاب منه.

هذا بينما وقفت كل الدول الكبرى في وجه كل محاولة عربية للحصول على السلاح، وطبّقت معظم دول العالم، بتأثير بريطانيا وأمريكا، قرار حظر ارسال الأسلحة الى الأقطار العربية بكل دقة وأمانة، حتى إن الأسلحة المقرر ارسالها لبعض الأقطار العربية من بريطانيا بموجب المعاهدات والاتفاقيات أوقف ارسالها، وحجزت في الموانىء البريطانية.

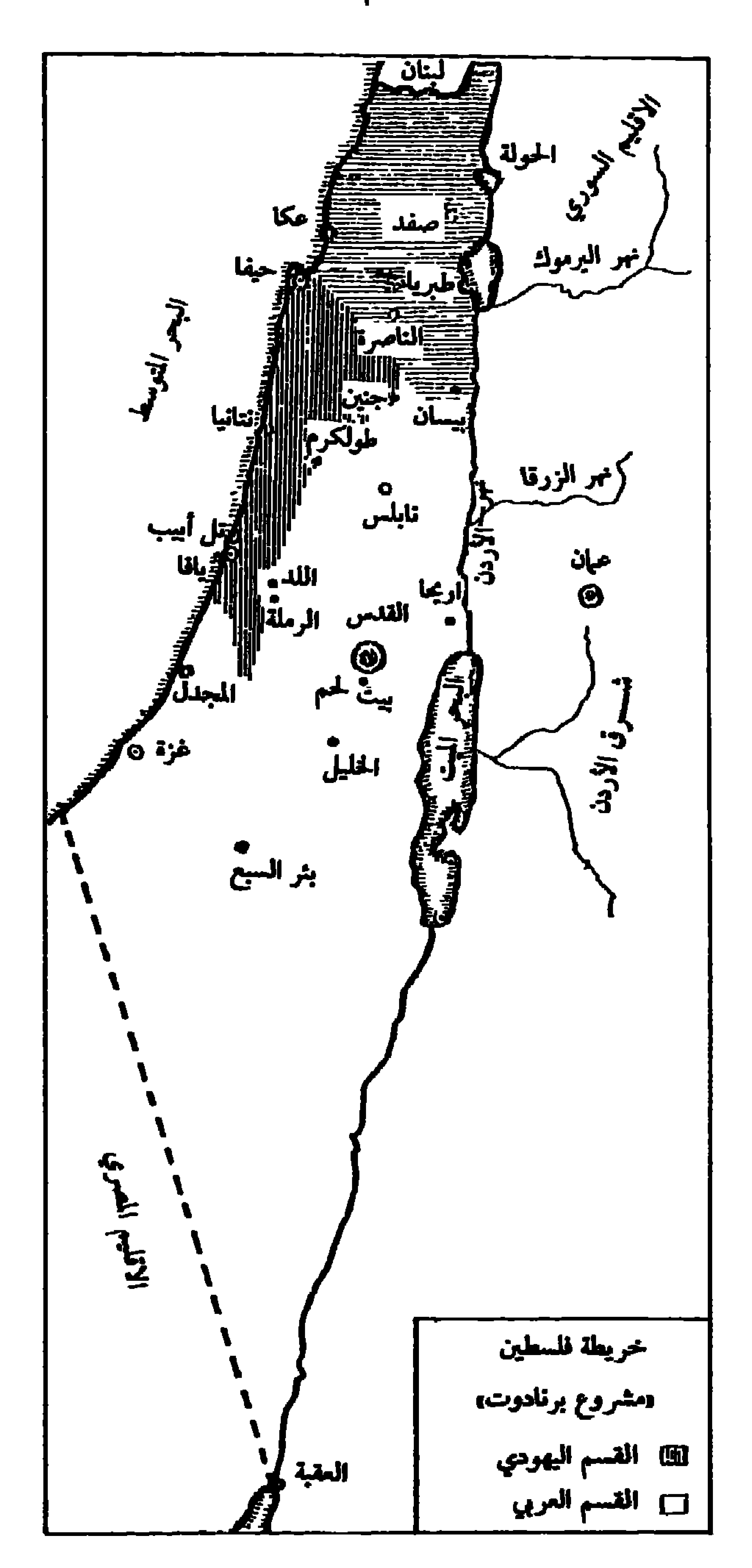
وفي هذه الأثناء كان الوسيط الدولي برنادوت منشغلاً بمهمة الوساطة وبوضع مقترحاته، فلم يصغِ لاحتجاجات العرب ولم يهتمّ لمؤامرة دول الاستعمار والصهيونية على مهمته، وعلى المبادىء التي أقرّ السلام بموجبها في فلسطين.

وفي الثلث الأخير من شهر حزيران/يونيو ١٩٤٨، أبلغ الوسيط الدولي مقترحاته للعرب واليهود، مشترطاً قبولها من الطرفين لتكون أساساً عملياً للتسوية النهائية. وكانت هذه المقترحات تتلخص:

---

(٧) انظر: غلوب، المصدر نفسه، الفصلان ٧ و٨، وبحثه في صغط الحكومتين البريطانية والأمريكية وتهديداتها للأردن، والتلّ، المصدر نفسه، الفصلان ٧ و٨، وبحثه في ظروف وملابسات الهدنة الأولى.

خريطة رقم (٧ - ٣)



لبنان
الحولة
الإقليم السوري
عكا
صفد
نهر اليرموك
حيفا
طبريا
البحر المتوسط
الناصرة
جنين
بيسان
نتانيا
طولكرم
نهر الزرقا
نابلس
تل أبيب
يافا
عمان
اللد
أريحا
الأردن
الرملة
القدس
بيت لحم
المجدل
شرق الأردن
غزة
الخليل
بئر السبع
العقبة
خريطة فلسطين
«مشروع برنادوت»
القسم اليهودي
القسم العربي

بإقامة دولة فدرالية تشمل فلسطين وشرق الأردن بحدودها الدولية، وتتألف هذه الدولة من دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية. وتتكون الدولة اليهودية من المناطق المخصصة لليهود بموجب التقسيم مضافاً إليها الجليل بأكمله، مقابل سلخ منطقة النقب من الأراضي المخصصة لليهود، ومدينة القدس من المنطقة الدولية، وضمهما للدولة العربية. وتتكون الدولة العربية الجديدة من شرق الأردن والمناطق المخصصة للعرب بموجب التقسيم مع التعديلات الموضحة آنفاً.

واقترح الوسيط إعطاء الحكومة الاتحادية مهمة الاضطلاع بالمصالح المشتركة فقط، وجعل أمر الهجرة اليهودية إلى أراضي أي من الدولتين من اختصاص الحكومة المحلية خلال سنتين، ومن بعدها يحقّ لأي طرف أن يطلب إلى مجلس الاتحاد إعادة النظر في سياسة الهجرة التي يطبقها الطرف الآخر، وأوصى أن تمنح الأقلية اليهودية في مدينة القدس الحكم الذاتي.

وقد رفض العرب واليهود على السواء هذه المقترحات. رفضها العرب لأنهم رأوا فيها اصراراً على تقسيم فلسطين وعلى استمرار الهجرة اليهودية اليها، الأمر الذي رفضوه دائماً وثاروا ضده وحاربوه، مطالبين باستقلال فلسطين وقيام حكومة واحدة فيها على أسس ديمقراطية صحيحة. ورفضها اليهود لأنهم رأوا فيها حداً لأطماعهم وخططهم التوسعية، ولأنها غيرت في شكل دولتهم كما رسموه وأرادوه في مرحلتها الأولى. فقد شعروا بعد وقوف دول الاستعمار الى جانبهم علناً في فترة الحرب وخلال مدة الهدنة، أنهم أصبحوا في وضع يمكنهم من الفوز بكل مطاليبهم خلال هذه المرحلة.

وكنتيجة طبيعية لهذه الأساليب الملتوية في معالجة القضية استؤنف القتال في فلسطين بتاريخ ٩ تموز/يوليو العام ١٩٤٨. وعلى الرغم من الامدادات الهائلة التي استحضرها اليهود خلال الهدنة، وعلى الرغم من الموقف المتذبذب الذي وقفته بعض الأقطار العربية من استئناف القتال، فقد لمس اليهود عجزهم عن الاحتفاظ بدولتهم أمام المقاومة العربية المسلحة مهما كان شكلها. فالقوى العربية سيطرت منذ أيام القتال الأولى على معظم الجبهات وأزاحت اليهود عن كثير من المواقع التي احتلوها أيام الهدنة، وشددت الحصار على مدينة القدس حتى أصبحت معزولة، وراحت غارات سلاح الجو المصري على تجمّعات اليهود وطرق تموينهم تبعث الموت والخراب والذعر. فهرع اليهود من جديد إلى حلفائهم الطبيعيين أمريكا وبريطانيا مستنجدين، وطار الوسيط الدولي إلى مجلس الأمن يطلب اتخاذ قرار عاجل بوقف القتال تحت طائلة العقوبات. وجن جنون بريطانيا فأسرعت إلى مباشرة أساليبها التقليدية مع بعض الحكام العرب من أعوانها، وإلى استخدام التهديد والتآمر مع الأقطار العربية الأخرى.

وفي ١٥ تموز/يوليو ١٩٤٨، عقد مجلس الأمن؛ وأقر في نفس الجلسة اقتراحاً بريطانياً أمريكياً يقضي باعتبار الحالة في فلسطين خطراً على السلم، ويطلب وقف القتال فيها خلال ثلاثة أيام، وينذر المخالف بالتعرض للعقوبات الاقتصادية وبإيقافه عن الحرب بالقوة.

ولما أحست بريطانيا أن وعيدها ومحاولات أعوانها العرب لم تُجدِ نفعاً في وقف الزحف العربي، ورأت ان مدينة القدس ومنطقتها ستسقط بيد العرب بين يوم وآخر، تظاهرت بسحب ضباطها من الجيش الأردني، وبالتهديد بوقف المساعدة المالية للأردن، إن هو لم يستجب لنداء وقف القتال، وتبع هذا التهديد توقف مفاجىء للقتال في الجبهة الوسطى، ثم تلاه اخلاء القوات الأردنية لمنطقة اللد والرملة، والقوات العراقية لمنطقة رأس العين، وقوات جيش الانقاذ لمنطقة الجليل الغربي، دون قتال يذكر، فانفتح الطريق بذلك أمام القوات اليهودية الى مؤخرة الجيش المصري وطرق مواصلاته في النقب وجنوب فلسطين، وإلى الجليل الغربي حتى الحدود اللبنانية فانقطع الاتصال بين الجيوش العربية ووقع الارتباك في جبهتها الواحدة المتماسكة.

وإزاء هذه المؤامرة الساخرة التي أعدّتها بريطانيا وأخرجها عملاؤها العرب رأت الأقطار العربية نفسها مضطرة لقبول الهدنة الثانية. ففي ١٨ تموز/يوليو ١٩٤٨، قررت اللجنة السياسية للجامعة العربية قبول قرار مجلس الأمن بوقف القتال، وبعثت إليه مذكرة بذلك، كما أذاعت بياناً على الأمة العربية برّرت فيه قبولها للهدنة وأكّدت عزم الدول العربية على مواصلة الدفاع حتى النصر الأخير!

ولقد كانت هذه المرحلة بالفعل مأساة إنسانية مؤلمة، وكانت كارثة قومية مفجعة، أحرز اليهود خلالها نصراً على حساب تآمر بريطانيا وخيانة بعض الحكام العرب، وفقد شعب فلسطين نتيجة ذلك مساحات واسعة من الأراضي وعدداً كبيراً من المدن والقرى، وانضم أكثر من (٣٠٠) ألف متشرد إلى قوافل اللاجئين.

وبعد أن قبل الطرفان قرار مجلس الأمن، وأُوقف القتال في مدينة القدس في مساء اليوم السابع من تموز/يوليو، وفي اليوم التاسع عشر من الشهر ذاته على كل الجبهات، واصل الكونت برنادوت اتصالاته ومساعيه لايجاد حل صالح يقبل به الطرفان أساساً لتسوية قضية فلسطين. وعندما تأكد استحالة قبول العرب لأي حل ينطوي على تقسيم فلسطين، واستحالة موافقة اليهود على أي اقتراح لا يعترف بدولتهم في فلسطين، أعدّ مقترحات جديدة بعث بها بتقرير مفصل من مدينة القدس في اليوم السابع من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٤٨ إلى الأمين العام للأمم المتحدة في باريس، حيث كانت الجمعية العمومية منعقدة هناك. ولكن لم تمض سوى ساعات على ارساله تقريره، حتى اغتاله اليهود علناً في شوارع مدينة القدس بحجة محاباته للعرب.

وعندما نشر تقريره في ٢٠ أيلول/سبتمبر اتضح أنه اقترح تنفيذ تقسيم فلسطين إلى دولتين، إحداهما عربية والأخرى يهودية، يجري تحديدهما وفق قرار الأمم المتحدة مع التعديلات التالية:

١ ـ ضم منطقة النقب إلى الأراضي العربية مقابل ضم الجليل بكامله إلى الأراضي اليهودية.

٢ ـ تدويل ميناء حيفا ومطار اللد وإعطاء العرب ممراً لكل منهما، مع التأكيد على إخراج منطقة اللد والرملة من الدولة اليهودية.

٣ ـ وضع مدينة القدس تحت اشراف دولي.

٤ ـ عودة اللاجئين الى ديارهم وممتلكاتهم والتعويض عليهم.

٥ ـ العمل على ضم المنطقة العربية الى شرق الأردن بالنسبة للروابط الاقتصادية والسياسية والتاريخية بين المنطقتين.

وحال اذاعة التقرير، أعلن وزير خارجية بريطانيا في مجلس العموم تأييد حكومته المطلق لمقترحات برنادوت. أما أمريكا فقد استمرت في تأييد باطل إسرائيل دون قيد أو شرط، وضاعفت ضغطها على الدول الأخرى لقبولها عضواً في الأمم المتحدة، دون أي بحث في حدودها، أو التزاماتها تجاه اللاجئين أو ميثاق الأمم المتحدة.

ولقد كان لموقف أمريكا من جرائم إسرائيل واستهتارها بقرارات الأمم المتحدة، ولموقف بريطانيا المؤيد لتمركزها وتوسعها على حساب العرب، أثر واضح في اندفاع العصابات اليهودية في خرق الهدنة والاعتداء من جديد. فلم يمض وقت طويل على اقرار الهدنة الثانية حتى بادر اليهود إلى شن هجوم غادر مفاجىء على الجيش المصري في النقب، وعلى قوات المجاهدين الفلسطينيين وجيش الانقاذ في الجليل. ولما كانت القوات الأردنية والعراقية وقوات جيش الانقاذ قد أخلت، دون قتال، معظم هذه المناطق قبيل اقرار الهدنة بأيام، فقد وجدت القوات اليهودية الطريق مفتوحاً إلى مؤخرة الجيش المصري وإلى الحدود اللبنانية. فخاض الجيش المصري معها معركة ضارية وحده دون أن تتحرك لنجدته أية قوات عربية أخرى، واستمر اليهود في هجومهم الغادر الخاطف حتى احتلوا معظم أراضي النقب ـ باستثناء قطاع غزة ـ في الجبهة المصرية، واحتلوا معظم منطقة الجليل حتى الحدود اللبنانية في جبهة جيش الانقاذ، واحتلوا دون قتال قطاع خليج العقبة حتى البحر الأحمر وبعض ضواحي القدس في الجبهة الأردنية.

وكان رد الفعل الذي أبداه مجلس الأمن على استغلال اليهود للهدنة ومهاجمة

المناطق العربية واجتياحها، هو الدعوة الموجهة من قبله إلى العرب واليهود لتنفيذ قرار الوسيط الدكتور بانش الذي عُيِّن خلفاً لبرنادوت. ويقضي هذا القرار بانسحاب الطرفين إلى الأماكن التي كانا يحتلانها قبل ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، وتخويل الوسيط تعيين حدود الهدنة ومتابعة وساطته بين الطرفين!

ولكن اليهود، وهم المعنيون بهذا القرار، رفضوا الإذعان لهذا الطلب. وبدلاً من أن يلجأ مجلس الأمن إلى موقف حازم كالذي اتخذه حيال العرب قبل الهدنتين الأولى والثانية فيهدد باستعمال القوة أو بفرض العقوبات، وافق في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ على اقتراح «بانش» بدعوة العرب واليهود إلى عقد اتفاقية هدنة جديدة، وانشاء مناطق مجردة من السلاح، وتخفيض قواتها المسلحة.

وسكت مجلس الأمن عن خرق اليهود للهدنة، وسكت عن فظائعهم، وسكت عن تشريد مئات الألوف من أهالي فلسطين تحت وطأة التقتيل والاضطهاد والسلب.

وصمّت الجمعية العمومية آذانها عن صيحات العرب، وعن مجازر اليهود، وعن خرقهم للهدنة، وعن استيلائهم على المدن والقرى العربية بما فيها من أشياء ومنازل ومصانع.

وسكتت بريطانيا، وسكتت أمريكا عن هذا كله، ولم تريا فيه ما يهدد السلم أو يوجب التدخل لوقفه بالقوة أو بالعقوبات!

سكت جميع العالم، إلا أصوات ضعيفة كانت ترتفع لتعبر عن ضمائر حية، ولكن لا حول لها ولا قوة. سكت العالم عن خرق اليهود للهدنة، وسكتوا عن احتلال اليهود لمعظم فلسطين، وسكتوا عن قتل مشروع التقسيم الذي تبنوه، وسكتوا عن الظلم والاضطهاد والتشريد والنهب والسلب، متجاهلين تلك المبررات التي كانوا يعطفون على اليهود تحت ستارها، وتلك الأكاذيب التي تدخلوا ضد العرب في فلسطين أكثر من مرة ليمنعوا وقوعها ضد اليهود وضد قرارات الأمم المتحدة!

لقد سكتت فعلاً جميع المحافل الدولية، اللهم إلا عن قرارات جديدة بضرورة التحقيق، والتوسيط، والتوفيق، والهدنة.

غير أن رفض اليهود لقرار مجلس الأمن، واستمرار القتال على الجبهتين المصرية والسورية، وتدفق قوافل اللاجئين الفلسطينيين التي هامت على وجهها دون مأوى أو غذاء أو كساء، أوجدت كلها في أقطار الشرق العربي حالة من التوتر والاستنكار والنقمة لا توصف.

فكان على بريطانيا وشريكتها أمريكا أن تواجها في المنطقة موقفاً حرجاً، وكان لا بد

لمصالحهما ولأعوانهما من الحكام العرب ولسياستهما من أن تواجه موقفاً أخطر. فقد كانت الخيانة سافرة مكشوفة، وكان السخط عليهما وعلى أعوانهما عامّاً ينذر بالثورة. فسارعتا الى البحث عن مخرج لهما من هذه الجريمة الإنسانية المروعة التي اقترفتاها عن سبق اصرار وتصميم، وخلافاً للمبادىء والقيم التي ينادي بهما عالمهما الحر... ولم تجهدا كثيراً في البحث عن هذا المخرج، فقد رأتا في دعوة اللجنة السياسية للأمم المتحدة لبحث قضية اللاجئين وقضية فلسطين مخدراً جديداً للعرب، وملهاة صالحة للضمير العالمي الحر، فاقترحتا دعوتها. وانعقدت اللجنة من جديد، ولكن لتكون مسرحاً لمؤامراتهما، واداة دولية لتجميد القضية الفلسطينية وإقرار واقع إسرائيل القائم على الاغتصاب والارهاب والتشريد.

وفي المناقشات البيزنطية التي دارت في اجتماعات اللجنة، انبرت بريطانيا لتأييد مشروع برنادوت مركزة اهتمامها على ضرورة ضم منطقة النقب إلى الأراضي العربية.. بينما راحت أمريكا تؤيد المشروع من جهة، وتطالب بالابقاء على النقب ضمن المنطقة اليهودية... ولم تكن هذه المناقشات تستهدف في الحقيقة سوى نقض قرار التقسيم وإقرار واقع إسرائيل. فبرنادوت اقترح ضم الجليل الغربي لإسرائيل (وهو من الأراضي المخصصة للعرب بموجب قرار التقسيم) مقابل ضم النقب للمنطقة العربية (وهو عربي ٩٦ بالمائة أرضاً وسكاناً). فتظاهرت بريطانيا بتأييد المشروع، ولكنها اعتبرت ضم الجليل إلى إسرائيل أمراً مفروغاً منه، وجعلت من قضية النقب مسألة جدل ونقاش، بينما راحت أمريكا تؤيد مشروع برنادوت بضم الجليل إلى إسرائيل علناً، وتطالب بإصرار بضرورة إبقاء منطقة النقب في المنطقة اليهودية أيضاً!

وفي هذا الجو المصطنع من الاهتمام والحماسة الزائفين ضاعت صيحات العرب بالرجوع إلى أساس المشكلة، وفشلت محاولات بعض الدول الأخرى لبحث القضية بأكملها في ضوء مقترحات الوسيط.

وأخيراً اضطرت اللجنة السياسية إلى اقرار المشروع الذي استهدفته بريطانيا وأمريكا كعلاج للمشكلة في هذه المرحلة، وعرض مشروع القرار على الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر العام ١٩٤٨، فوافقت عليه كأي قرار عادي آخر. وهذا أهم ما ورد فيه:

القرار

«ان الجمعية العمومية للأمم المتحدة: بعد أن اتخذت في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧ قرار التقسيم، وبعد أن اتخذت في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨ قراراً يخوّل الوسيط الدولي بذل مساعيه في تنمية العلاقات الودية بين العرب واليهود وبعد أن اطلعت على تقرير الوسيط المتضمن اقتراحاته تقرر ما يلي:

أولاً ـ تأليف لجنة توفيق من ثلاثة أعضاء يختارهم الأعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الأمن، تقوم بجميع الأعمال التي سبق وفوض بها الوسيط الدولي، أو بأي أعمال أخرى قد يطلب مجلس الأمن أو هيئة الأمم المتحدة اليها القيام بها، ويكون من نتيجتها زيادة الصلات الودية بين إسرائيل وعرب فلسطين والدول العربية. وعلى اللجنة أن تتخذ التدابير الممكنة والضرورية لوضع الأماكن المقدسة تحت حماية الأمم المتحدة وإشرافها، على أن تخضع منطقة القدس لنظام دولي دائم.

ثانياً ـ تحدد منطقة القدس حسب قرار التقسيم وتوضع تحت اشراف هيئة الأمم.

ثالثاً ـ يسمح لمن يرغب من اللاجئين العرب بالعودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، أما الذين لا يودون العودة فتدفع اليهم تعويضات بمقتضى القوانين الدولية، كما يدفع تعويض لكل من اصابه الضرر في ممتلكاته.

رابعاً ـ على لجنة التوفيق تسهيل مراعاة اسكان واستقرار اللاجئين».

ومن الجدير بالملاحظة أن قرار الجمعية العمومية جاء خلواً من الحل النهائي الواضح لقضية فلسطين، الأمر الذي كان سبباً أساسياً من أسباب طرح القضية ومناقشتها، كما أنه أهمل الاشارة إلى تنفيذ قرار التقسيم الذي تبنته الدول الغربية وكانت تلحّ بضرورة تنفيذه عندما كان العرب المسيطرين على معظم أجزاء فلسطين. وكذلك فقد أهمل القرار اهمالاً كلياً قرار مجلس الأمن حول خرق اليهود للهدنة وضرورة عودة الطرفين إلى مواقعهما السابقة قبل يوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر العام ١٩٤٨!

ومن الجدير بالملاحظة أيضاً، أن القرار قضى باقتطاع الأماكن المقدسة في الجليل (وهي مدينة الناصرة وبعض الأماكن الأخرى) من المنطقة العربية ووضعها تحت حماية الأمم المتحدة، كما قرر إخراج مدينة القدس ومنطقتها الدينية من المنطقة العربية ووضعها تحت نظام دولي دائم، وقد كانت هذه الأقسام كلها ضمن المنطقة العربية التي اقترحها الوسيط برنادوت.

والأهم من ذلك كله، هو أن حدود الأراضي التي تحتلها إسرائيل الآن هي نفس الحدود التي طالب بها المندوب الأمريكي في اجتماع اللجنة السياسية، على الرغم من أن إسرائيل لم تكن تسيطر على كل هذه الأراضي في ذلك الحين. وحتى الأماكن التي قررت الجمعية العمومية جعلها أماكن دولية أو تحت اشراف الأمم المتحدة، عادت إسرائيل واستولت عليها وضمتها إلى دولتها، وكذلك اللاجئون الذين تقررت عودتهم، أو الذين تقرر التعويض عليهم، لا يزالون منذ تاريخ القرار في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ حتى يومنا هذا خارج فلسطين، يعيشون في الخيام والكهوف هدفاً للجوع والمرض!

وبعد تحقيق هذا النصر بادر أبطال المأساة إلى تنفيذ المرحلة الجديدة. وقد تمثلت

فصولها باتفاقيات الهدنة في رودس تحت اشراف الوسيط الدولي الدكتور «بانش» واعتمد العملاء من الحكام العرب للقيام بالأدوار الرئيسية في هذه المسرحية الجديدة.

اتفاقيات رودس: مؤامرة جديدة وإكمال لخريطة إسرائيل

لم تكتف بريطانيا وأمريكا بما حققه اليهود بمساعدتهما المادية والمعنوية من انتصار على الحق والحرية في فلسطين، ولم تتأثرا قط بما قامت به إسرائيل من اعتداء صارخ على مبادىء الأمم المتحدة وقراراتها، أو بما اجتاحته وسلبته من أراضي العرب وقراهم خلال فترة الهدنة التي عملتا على فرضها بالقوة وهددتا مخالفيها بالعقوبات. بل كان لا بد في سياستهما المرسومة من إكمال رقعة إسرائيل في هذه المرحلة، إلى المدى الذي تستطيع فيه تحقيق اكتمالها الزراعي والاقتصادي وتأمين مواقع دفاعها ضد العرب.

فكانت الخطة الأنكلو ـ أمريكية الجديدة تستهدف، بغضّ النظر عن مشروع التقسيم وقرارات الهدنة، تعيين حدود إسرائيل بحيث تشمل جميع المناطق التي نادى مندوب أمريكا بضمها إليها في مناقشات اللجنة السياسية، وقبل قرارها الصادر بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر العام ١٩٤٨.

غير أن بريطانيا وأمريكا قدّرتا أن تحقيق هذه المرحلة لا يمكن أن يتم عن طريق الأمم المتحدة، فكثير من اتباعهما فيها لم يعودوا قادرين على السير في خطتهما إلى أبعد مما ساروا، ضد ضمائرهم وضد العدالة وضد المبادىء التي انتدبوا لتمثيلها وحمايتها في المنطقة الدولية. وكذلك فقد لمستا أيضاً، أنه من الحماقة دفع ربيبتهما إسرائيل لتحقيقها عن طريق عدوان عسكري جديد، فاعتداءاتها الأخيرة، وخرقها للهدنة، واجتياحها معظم المناطق المخصصة للعرب، وفظائعها وجرائمها البشعة ضد السكان العزل الآمنين، فتحت العيون على حقيقة ادعاآتها الإنسانية، وأصبح من الصعب تغطيتها، أو تبريرها، أمام الرأي العالمي. كما قدرتا أيضاً أن نجاح هذا الأسلوب العدواني لم يعد مأموناً بعد أن انكشفت خيانتهما لقضية فلسطين، وبعد أن افتضح أمر عملائهما من الحكام العرب أمام شعوبهم بشكل سافر مفضوح.

اذن كان لا بد لخطتهما من أسلوب جديد، لا يثير اجماع البلدان العربية، ولا يدفع بها مجتمعة أمام ارادة شعوبها ضد إسرائيل من جديد، ولا يؤدي إلى اثارة الرأي العام العالمي ضد أفظع جريمة انسانية مثلت باسم الإنسانية، أو يلزم المنظمة الدولية بإعادة بحث الحل النهائي لقضية فلسطين. إذ إن حصول أي من هذه النتائج، سيثير في وجه المؤامرة اشكالات معقدة صعبة، وقد يؤدي في النهاية إلى إعادة بحث أساس المشكلة في ضوء قرارات الأمم المتحدة، وسلوك اليهود وعدوانهم وتخطيهم للحدود والمبادىء التي خلقت وجودهم، وقامت من خلالها دولتهم، على أشلاء فلسطين وفي

قرى اللاجئين المشردين من سكان فلسطين ومساكنهم.

ولم يطل ببريطانيا وشريكتها أمريكا التفكير، فقد وجدتا الحل الصحيح، ووجدتاه في إعادة بحث الهدنة بين الطرفين المتحاربين من جديد. فعلى الرغم من توقف القتال على طول الجبهتين الأردنية والعراقية منذ قرار الهدنة الثانية التي فرضها مجلس الأمن في ١٥ تموز/يوليو ١٩٤٨، فإن العدوان اليهودي على الجبهة المصرية لا يزال مستمراً، وخرقهم للهدنة ولقرار مجلس الأمن ما زال قائماً، والقوات المصرية المحاصرة في منطقة الفالوجة، وتلك التي في قطاع غزة، لا تزال صامدة تقاتل بضراوة. ومثل هذا الوضع يقتضي عقد هدنة جديدة بين مصر وإسرائيل لإيقاف القتال، وتعيين حدود لا يجوز لأي من الطرفين تخطيها.

ان الخطة الأنكلو ـ أمريكية التي كانت وراء هذا الموقف المتناقض على الجبهة العربية في فلسطين، أمّنت بواسطته امكانية عقد هدنة جديدة بين مصر وإسرائيل، وضمنت بذلك للبلدان العربية المتواطئة، تبريراً أمام الرأي العام العربي للدخول في مفاوضات مع اليهود أيضاً لاقرار هدنة جديدة تبعاً للهدنة المصرية ـ اليهودية. فبريطانيا وأمريكا كانتا تعرفان تماماً بأن أيّ بلد عربي مهما بلغت علاقته معهما، ومهما بلغ تسلطهما على سياسته وجيشه، لا يجرؤ على الجلوس مع اليهود أو مفاوضتهم علناً إذا لم توافق مصر في الدرجة الأولى على مثل هذه الخطوة. وكذلك كانتا تعرفان بأنّ بحث الهدنة بين الأقطار العربية مجتمعة وبين إسرائيل، كما هو ضربة قاصمة لخطتهما المرسومة، هو في نفس الوقت إضعاف لحلفائهما من الأقطار العربية. لذلك كان على الهدنة التي خططتا لها أن تكون بين كل قطر عربي على انفراد وبين إسرائيل، وبين مصر وإسرائيل في المرتبة الأولى، ثم بين إسرائيل والدول العربية الحليفة في النهاية.

على هذه الأسس، وفي ضوء هذه الاعتبارات بدأت بريطانيا وأمريكا تنفذان خطتهما الجديدة، وفي هذا الواقع المؤلم الذي كانت تعيشه مصر ويعيشه جيش مصر في فلسطين عرضت الهدنة بين مصر وإسرائيل. ولم يكن من الصعب على بريطانيا وأمريكا في مثل هذا الظرف أن تقنعا الجانب المصري آنذاك بفوائد الهدنة.

ففي أوائل كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٨، أذاعت الحكومة المصرية بياناً مفصلاً عن الأسباب التي أدت إلى اشتراكها في حرب فلسطين، وعن ظروف هذه الحرب وملابساتها، واختتمته بالعبارة التالية:

«... وأخيراً بذلت أمريكا وبريطانيا وساطتيهما لدى الطرفين لوقف القتال فوراً فقبلت مصر ذلك».

وبعد ذلك اجتمع وفدان عسكريان: مصري ويهودي في جزيرة رودس، وبدأت

محادثات الهدنة تحت اشراف الوسيط الدولي «بانش». وقد حضر اليهود هذه المباحثات يملؤهم الغرور والتصلب والتعنت، يسندون مركزهم إلى تأييد البيت الأبيض وإلى نفوذ بريطانيا وموقفها الى جانبهم، ويؤيدون طلباتهم الظالمة باحتلالهم العسكري وبمعرفتهم التامة لحقيقة الوضع العربي. ووقف الوسيط الدولي «المستر بانش» كما أراده الرئيس الأمريكي «ترومان»، فلم يقم بأيّ مسعى جدي لتنفيذ قرارات مجلس الأمن أو الجمعية العمومية، ولم تحفزه حجج الجانب المصري على التقيد بقرارات الهدنة الأولى والثانية، أو بقرار مجلس الأمن القاضي برجوع الطرفين إلى المراكز التي كانا يحتلانها قبل ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨.

وبتاريخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٤٩، انتهت المحادثات بين الجانبين «باتفاقية رودس» المشهورة. فتم لإسرائيل بموجبها ما طالبت به أمريكا من قبل، ورسمت حدود الهدنة مع مواقع القوات اليهودية الجديدة. ونتيجة لهذا الأسلوب الاستعماري الجديد، دخل النقب شماله وجنوبه وشرقه في عداد الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل.

وبتوقيع اتفاقية رودس بين مصر واليهود، أحرزت الخطة الأنكلو-أمريكية أعظم انتصار في سلسلة مؤامراتها على فلسطين. فبالإضافة إلى المكاسب الجغرافية والعسكرية والمعنوية التي حققتها لإسرائيل في الجبهة الغربية، فقد نجحت في جر البلدان العربية الأخرى إلى رودس، الواحدة تلو الأخرى، على الرغم من استمرار دوام الهدنة السابقة بينها وبين إسرائيل. كما نجحت في اقرار مبدأ عدم تماسك البلدان العربية، أو احتجاجها، بقرارات الأمم المتحدة أو مجلس الأمن السابقة الخاصة بقرار التقسيم، أو بقرارات الهدنة ووقف القتال السابقة، خلال مباحثات الهدنة الجديدة. فجعلت بذلك من النص الوارد في اتفاقية الهدنة المصرية اليهودية: «باعتبار أحكامها مستمدة من الاعتبارات العسكرية المجردة...» تبريراً لموافقة المتعاونين معها من الحكام العرب على تخطيطها المرسوم في جبهات فلسطين الأخرى.

فعلى الرغم من استمرار قيام الهدنة الثانية التي فرضها مجلس الأمن في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٤٨ على طول الجبهات الأردنية والعراقية واللبنانية، فقد أعلن كل من الأردن ولبنان موافقته الفورية على الدخول في مفاوضات مع الجانب اليهودي تحت إشراف الأمم المتحدة لعقد اتفاقية هدنة جديدة وتعيين الحدود بين الطرفين. أما العراق فقد تظاهر بالامتناع عن اجراء مثل هذه المفاوضات وأعلن عن عزمه على سحب جيشه من فلسطين، وراح يُفاوض الأردن ليحل محله في الجبهة الوسطى. وكذلك سوريا فقد وجدت نفسها مضطرة في النهاية لإعلان موافقتها على الدخول في مباحثات الهدنة الجديدة.

وتمشياً مع الخطة الأنكلو-أمريكية، فقد انشغل الأردن والعراق ببحث ظروف

انسحاب الجيش العراقي من فلسطين، وبمدى امكانية تمثيل الأردن له ولخطوطه العسكرية في مباحثات الهدنة المقبلة.

وما لبث لبنان أن تبع مصر، فأوفد وفده العسكري الى الناقورة على الحدود الفلسطينية اللبنانية. وبعد اجراءات مختصرة وقّع الوفد اللبناني بتاريخ ٢٣ آذار/مارس ١٩٤٩ اتفاقية الهدنة وتعيين الحدود مع إسرائيل، فكانت حدود الهدنة الجديدة هي الحدود الدولية الشمالية لفلسطين، بغض النظر عن حدود الهدنة السابقة، وعن كل قرارات الأمم المتحدة أو مجلس الأمن، ودون أي مراعاة لمواقع جيش الانقاذ والجيش اللبناني عند الهدنة السابقة.

ولم يكن نصيب سوريا بأحسن من نصيب مصر ولبنان، فقد وقّع وفدها بتاريخ ٢٠ تموز/يوليو ١٩٤٩، اتفاقية الهدنة مع إسرائيل. وكانت حدودها هي الحدود الدولية لفلسطين من جهة سوريا، باستثناء بعض المناطق الضيقة التي تقرر اعتبارها مناطق مجردة من السلاح، أو مناطق حرام بين الطرفين.

الهدنة الأردنية ـ الإسرائيلية كارثة جديدة

اما في الجبهة الوسطى، جبهة الجيشين الأردني والعراقي، فقد كانت الهدنة الجديدة كارثة جديدة. فإذا كانت الهدنة بين إسرائيل من جهة ومصر ولبنان وسوريا من جهة أخرى، قد عينت الحدود بمواقع الجيوش، فإن الهدنة بين إسرائيل والأردن، بوصفها ممثلة لجبهتي الجيشين العراقي والأردني، قد تخطت ذلك إلى الأراضي التي كان يسيطر عليها الجيشان عند بدء محادثات الهدنة الجديدة. فقد ضُم الى القسم اليهودي بموجب اتفاقية رودس أكثر من نصف مليون دونم من أخصب أراضي فلسطين، مما كان في حوزة الجيشين العراقي والأردني، ومما لم تحتله القوات اليهودية في أي فترة من الفترات، ومما لم يكن يملك اليهود فيه شبراً واحداً، ولم يكن لهم فيه مواطن واحد.

لقد ضمّت كل هذه المساحات الشاسعة، من أراضي المثلث العربي، ومن أراضي النقب الجنوبي من وادي عربة حتى البحر الأحمر، بكل ما عليها من قرى ومزارع ومنشآت إلى الأقسام التي يسيطر عليها اليهود. ونتج عن هذه المهزلة الجديدة كثير من المآسي الجديدة. فقد حرمت قرى عديدة من أراضيها وموارد رزقها، وقذف بالألوف من النساء والأطفال والشيوخ من أهلها العرب إلى مصير اللاجئين المشردين.

لقد كانت هذه الهدنة بالفعل كارثة فاقت كارثة الحرب الصورية في فلسطين... كانت كارثة انسانية... ووطنية وأخلاقية!

إنه من السهل تدوين هذا الحادث بعد وقوعه، ولكنه من الصعب جداً تصوير

الأثـر الحقيقي الذي تـركه هـذا الحادث في نفـوس العرب، ضـد الخونـة من الحكـام والعملاء، وضد أسيادهم الانكليز والأمريكان!

لقد كانت مؤامرة جديدة على فلسطين، صنعتها بريطانيا وأمريكا، واخرجها الخونة من حكام الأردن والعراق.

ويكفي للتـدليل عـلى هذه المؤامـرة أن أترك هنـا للجنرال غلوب الانكليـزي مهمة وصف كارثة الهدنة الأردنية ـ الإسرائيلية كما رواها في كتابه جندي مع العـرب. فعلى الـرغم مما في روايـة قائـد الجيش الأردني من مغالـطة ومواربـة، ومن نـزوع الى مجـرد الدفاع عن نفسه وعن دولته بريطانيا، فهي صورة حية لخيانة بريـطانيا ومؤامـرتها مـع أمريكا ومع الخونة والعملاء من الحكام العرب على فلسطين وعرب فلسطين. كما فيها تصوير واضح للدور القذر الـذي قام بـه هذا المستعمـر الانكليزي غلوب، الـذي لا يزال يدّعي صداقة العرب ويتباكى على مصير فلسطين[8].

فقد وصف غلوب الكارثة بالتقسيط، فسجـل في بدايتهـا كيف سلم «مثلث وادي عربة» حتى إيلات على البحر الأحمر لليهود دون قتال، وأثناء الهدنة، وقبل مفاوضات رودس فقال:

«... بقي الجيش الأردني وحـده في فلسطين يجـابه الجيش الإسرائيـلي، إذ إن الجيـوش المصريـة والسورية واللبنانية كانت قد أخلت الميدان.. وكذلك الجيش العراقي الذي ما زال محتـلاً مراكـزه في لواء نابلس، فـإن الحكومـة العراقيـة قررت سحبـه بأسرع مـا يمكن. أما السكـان العرب في المنطقة المخصصـة لإسرائيل بـالتقسيم وفي الأراضي التي احتلها ولم تكن لهـا بمـوجب مشروع التقسيم، فقـد طـردتهم القوات الإسرائيليـة إلى البلاد العـربيـة الأخـرى، وكـان نصيب الأردن منهم النصف، حتى غدت خطة إسرائيل طرد جميع العرب من الأراضي التي تحتلهـا، وصار احتـلال أيّ بلد عربي جـديد يعني موجات جديدة من اللاجئين.

في هذه الظروف تلقت الحكومة الأردنية في منتصف شباط/فبراير دعوة من الدكتور بانش لإرسـال وفد الى رودس والشروع في مفاوضات لعقد هدنة دائمة، فقبلت الدعوة ووصل الـوفد الى رودس في ٢٨ شباط/فبراير، وكان قد سبق لمصر ولبنان أن وقّعا اتفاق هدنة، وسوريا كـانت تعاني مخـاض ثورة اثر انقلاب الزعيم، وعلى الأردن كان يقع عبء الوصول الى هدنة على الجبهة العراقية، وكانت خطة بانش تقضي على الطرفين توقيع اتفاق بوقف اطلاق النار في الجبهات كلها، وكانت مسـودة اتفاق وقف النار تنصّ على عدم تخطي أي من الطرفين الخـطوط الحاليـة، وقد أعـرب الأردن فوراً عن استعـداده للتوقيع، فطلب الوسيط أن تشمل الاتفاقية مسؤولية الجبهتين الأردنية والعراقية بسبب عزم العراقيـين عـلى الانسحـاب. ولكن اليهـود لم يـوافقـوا عـلى هـذا الأمـر (أي حلول الجيش الأردني محـل الجيش العراقي).

---

(٨) انظر الفصل التاسع، «الهدنة الثانية،» في: التلّ، المصدر نفسه؛ غلوب، المصدر نفسـه، الفصل ١٣، وأ. هـ. هتشيسون، الهدنة الدامية، ترجمة محمد محبوب وأحمد نافع ([د.م.: د.ن.، د.ت.]).

. . . وخلال هذه المناقشات تم الاتفاق بين الأردن والعراق على جلاء جيش العراق ابتداء من ١٣ آذار/مارس ١٩٤٩، مع العلم بأن المفاوضات من أجل تنفيذ الهدنة الأولى على الجبهة العراقية كانت لا تزال مستمرة.

في هذه الفترة تبين لنا فجأة أن في أيدي اليهود مشروعاً آخر. . . وبعد أيام كشف اليهود عن أوراقهم وأبلغوا الأردن ان القطاع الممتد إلى الجنوب حتى خليج العقبة هو من حقهم بموجب التقسيم وهم يقترحون احتلاله. . . وعندما تقدمت قواتهم نحوه تدعمها الطائرات، تعرضت قواتنا القليلة إلى الهجوم فردّته. وعندما سألني القائد المحلي هل ينسحب ويسمح للقوات اليهودية بالمرور الى ايلات أم آمره بالموت مع رجاله في موقعهم، فأعطيته حرية التصرف. وفي مساء اليوم العاشر من آذار [مارس] بلغ اليهود البحر حيث وجدوا على الجانب الأردني في العقبة القوات البريطانية ترقبهم».

ويستمر الجنرال الانكليزي غلوب قائد الجيش الأردني يصف كيف تم تسليم مساحات شاسعة من أراضي المثلث العربي في جبهة الجيشين العراقي والأردني لليهود وكيف تم اقرار اتفاقية رودس فيقول:

. . ولسوء الحظ. . . بلغ القلق بالملك عبد الله، والحالة هذه، مبلغه. فاتصل بالإسرائيليين مباشرة بواسطة رسول خاص. وعندئذ اتضح الغرض من المناورة الجديدة، وعرف أنه لا مانع لدى الحكومة الإسرائيلية من الموافقة على استبدال الجيش العراقي بالجيش العربي إذا وافق الأخير على الانسحاب وإخلاء حزام عرضه كيلومتران أو ثلاثة على جبهة طولها مئة وثمانون كيلومتراً.

وبصورة عامة كان خط القتال يمتد على طول سفوح الجبال مطلاً أحياناً على السهل الساحلي، وكان في السهل نفسه عدد من القرى العربية صمد لجميع الهجمات الإسرائيلية طيلة عشرة أشهر مع أن أهلها أنفسهم دافعوا عنها وحدهم. وقد نجم عن قرب هذا السهل الساحلي ـ ولا شك ـ كثير من المتاعب لأركان الجيش الإسرائيلي، وكان مطلب إسرائيل ذاك يقصد منه خاصة توسيع السهل الساحلي نوعاً ما والحصول على بعض قمم تحول دون إشراف الجيش العربي الذي كان يحتل الجبال عليها. وأستطيع أن أرجح ـ مع أن الحزام السهلي الساحلي المطلوب تسليمه يحتوي على أراض تعتبر أغنى الأراضي التي لا تزال في أيدي العرب، ومع أن المنطقة الجبلية أقل خصباً ـ أن الغرض من المطلب الإسرائيلي كان استراتيجياً أكثر منه اقتصادياً، ومساحة الحزام المطلوب كانت أربعمائة كيلومتر مربع أي (٦٦) بالمئة من المنطقة التي كان يحميها الجيشان العربي والعراقي والتي كانت تناهز كلها (٦٠٠ كلم٢). ولقاء تسليمه وعدت الحكومة الإسرائيلية فوراً بالموافقة على هدنة شاملة وقبول تسليم الجيش العربي أمر الجبهة العراقية، وأعلنت بصراحة انها في حال الرفض مستعدة لاستئناف القتال. وقد وصلت هذه الرسالة مباشرة إلى الملك عبد الله دون أن يكون للمحكمين في رودس أية علاقة. . . فأحالها الى رئيس مجلس الوزراء الذي وجه إليّ كتاباً يبسط فيه العرض اليهودي طالباً مني أن أجيب خطياً على السؤالين التاليين:

إذا رفضنا هذا العرض واستأنف الإسرائيليون القتال فهل نستطيع أن نصمد في وجه هجماتهم أينما كانت على الخط الحالي؟ وإذا كنا لا نستطيع أن نصمد لهم على الخط الحالي وحصر القتال ضد الجيش العربي وحيداً فهل تستطيع القوات الإسرائيلية أن تحتل مساحة أكبر من تلك التي تطلبها الآن؟

فأجبت خطياً: إذا تجدد القتال ضد الجيش العربي وحده فإننا لا نستطيع أن نصمد على الخط الحالي بعد ذهاب العراقيين، وسيتمكن الإسرائيليون من احتلال مساحة أكثر من التي يطلبونها الآن.

وبعد التفكير ملياً في هذه المشكلة ظهر لي أن باباً واحداً كان لا يزال مفتوحاً في وجهنا، وهو توجيه نداء مباشر إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. أجل لقد كان الأردن وإسرائيل مقيدين بهدنة ٢٨ تموز/يوليو سنة ١٩٤٨ التي فرضها مجلس الأمن ويجب أن نتذكر ذلك، واستئناف القتال مع الأردن من قبل إسرائيل طمعاً في كسب اقليمي سيكون صدمة قاسية للأمم المتحدة أكثر من أية صدمة حدثت حتى الآن. ولكن هيئة الأمم لا تملك قوات خاصة تمكنها من التدخل. أما بريطانيا والولايات المتحدة معاً فإنهما ولا ريب قادرتان على أن تطلبا من إسرائيل التقيد بالنظام. فقصدت الشونة لمقابلة الملك ـ اذ ان رئيس مجلس الوزراء كان قد سافر إلى بيروت ـ وعرضت الفكرة عليه فأعجب بها ووجه برقيات إلى لندن وواشنطن. خلال ذلك اشتد الضغط جداً على الحكومة الأردنية وحدثت تحركات عسكرية إسرائيلية جديدة، فوافقت الحكومة، مبدئياً على اتفاق بتسليم الحزام، ومن أجل ربح الوقت واتاحة الفرصة للأميركيين والبريطانيين بالتدخل ادخلت عليه فقرة تنص على أن الاتفاق لن يكون شرعياً حتى يوقعه رئيس الوزارة الأردني الذي كان آنئذ في بيروت. وفي الحال ورد جواب من حكومة الولايات المتحدة، كان مفاده أن واشنطن قد أخذت علماً بأن اتفاقاً أولياً قد حدث، وبناء عليه لا ترغب حكومة الولايات المتحدة في التدخل. فوقع الاتفاق وتبعته في ٣ نيسان/ابريل ١٩٤٩ اتفاقية الهدنة الإسرائيلية الأردنية، وتسلم الجيش العربي أمر الجبهة العراقية في ١٢ منه، وأرسلنا ألفي رجل ليحلوا مكان تسعة عشر ألف عراقي.

وبقيام المملكة الأردنية الهاشمية لم يعد اسما فلسطين وشرقي الأردن صالحين للاستعمال كما كانا في الماضي، وكنتيجة لذلك أصبحت فلسطين العربية رسمياً تدعى الأردن الغربية أو الضفة الغربية باللغة الدارجة، وشرقي الأردن صارت الضفة الشرقية».

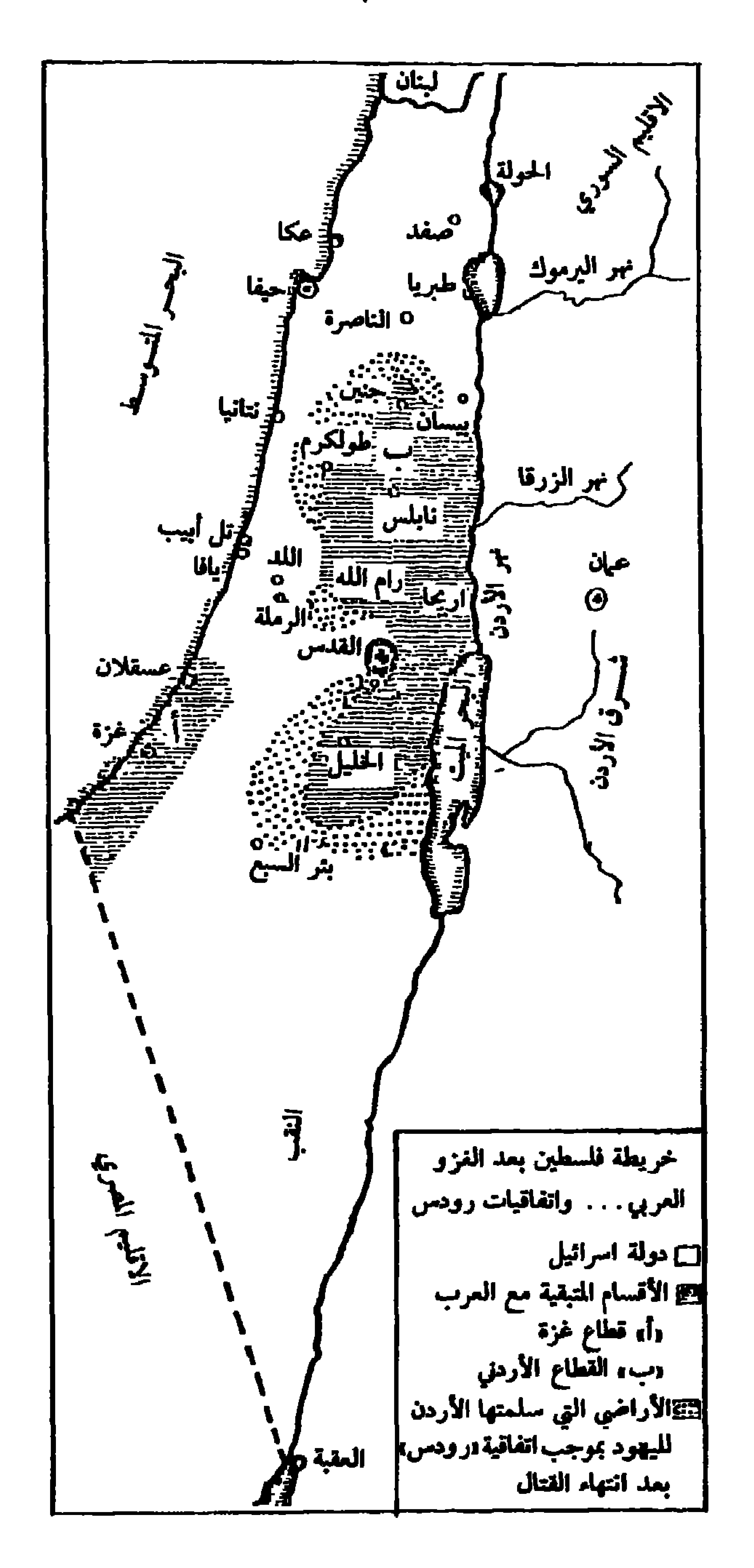
ويصف الجنرال الانكليزي اثر هذه الخيانة في الأردن فيقول:

«لقد استقبلت الهدنة الإسرائيلية الأردنية عندما نشر نصها بعاصفة من النقد من قبل مصر وسوريا وعدد كبير من أبناء الأردن. والنقطة التي كانت تثير النقمة خاصة كانت تسليم مساحة من الأراضي دون قتال، وقيل لو ان الجيش العربي هزم في الميدان لكان له عذره، أما أن يسلم قطعة من الوطن دون قتال فإن ذلك يثبت الخيانة بوضوح، ولذلك اتُهمت أنا بأنني ساعدت إسرائيل سراً!.

وبما أن الهدنة كانت من الوجهة النظرية اتفاقاً عسكرياً لا اتفاقاً سياسياً فقد تألف الوفد إلى رودس من ضباط وعسكريين، ومع ذلك فإنه كان ممنوعاً عليهم أن يوافقوا على أي شيء دون استيضاح عمّان، وكل كلمة في الموضوع عرضت على رئيس الوزراء بواسطة الشيفرة البرقية أو بواسطة ضباط يطيرون ذهاباً وإياباً... وهكذا كانت كل جملة في الواقع مصدقاً عليها من توفيق باشا أو أمليت من قِبَله بالذات، وعلى الرغم من ذلك فإنه عندما رأى العاصفة تهب بادر حالاً إلى الانسحاب بأسرع ما يمكن وترك الانتقادات تنصب على الجيش العربي....

وعندما عاد الوفد من رودس إلى عمّان استقبل أعضاءه رسول في المطار وأنبأهم أن عليهم أن يدخلوا فرادى وبهدوء إلى بيوتهم، وأوضح لهم أن حشداً غفيراً يريد أن يغتالهم، فإذا دخلوا المدينة معاً عرفوا وربما حدث الشغب....

خريطة رقم (٧ - ٤)


لبنان
الإقليم السوري
الحولة
صفد
عكا
حيفا
طبريا
نهر اليرموك
الناصرة
البحر المتوسط
جنين
بيسان
تاتانيا
ب
طولكرم
نهر الزرقا
نابلس
تل أبيب
يافا
اللد
رام الله
أريحا
نهر الأردن
عمان
الرملة
القدس
عسقلان
شرق الأردن
أ
غزة
الخليل
بئر السبع
النقب
الإقليم المصري
العقبة
خريطة فلسطين بعد الغزو
العربي . . . واتفاقيات رودس
دولة اسرائيل
الأقسام المتبقية مع العرب
«أ» قطاع غزة
«ب» القطاع الأردني
الأراضي التي سلمتها الأردن
لليهود بموجب اتفاقية «رودس»
بعد انتهاء القتال

وفي الحال سارت مظاهرة في نابلس مركز لواء السامرة الذي انتزع منه القطاع المسلّم إلى إسرائيل، وفي المدن الأردنية الأخرى وأخذ المتظاهرون يهتفون في الشوارع «كذابون... خونة... يهود!!».

إلى هذا المدى اعترف الجنرال الانكليزي غلوب، قائد الجيش الأردني والقائد الفعلي للعمليات العسكرية في فلسطين، بالدور الذي مثّله هو في فلسطين تنفيذاً لخطط حكام الأردن والعراق... وإلى هذا المدى اعترف بتدخل بريطانيا وأمريكا في هذه المأساة الإنسانية لمصلحة إسرائيل، عن طريق الضغط على الحكام في الأردن والعراق تارة، وعن طريق التشجيع والاغراء والمباركة تارة أخرى!

ومهما كانت الأسس التي حاول غلوب وضعها لتبرير الجريمة، فإن من الأمور المقررة في روايته أنه قام أثناء الهدنة بتسليم اليهود دون قتال، جنوب النقب بأكلمه و٦٦ بالمائة من الأراضي العربية الخالصة التي كان الجيشان العراقي والأردني يسيطران عليها في قلب فلسطين...

غير أن الحقيقة في هذه المأساة الجديدة كانت أوضح بكثير مما ذكره الجنرال الانكليزي، فقد كانت هي المؤامرة الأنكلو-أمريكية المرسومة لإكمال رقعة إسرائيل وتأمين دفاعها وتنظيفها من المواطنين العرب، وما كان دور حكام الأردن والعراق فيها إلا دور العميل المنفذ. ولو تمهل الجنرال قليلاً في تدوين روايته وتذكر ما كتبه في فصل سابق عن اتفاق بيفن - أبي الهدى في كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ بلندن، لتردد كثيراً قبل أن يندفع في تيار تبرير الخيانة والدفاع عن نفسه وعن بريطانيا.

تخدير جديد

لقد طلعت الدعاية الاستعمارية بنغمة جديدة جواباً على الأثر السّيّىء الذي تركته (اتفاقيات رودس) وهي: ان هذه الاتفاقيات ما هي إلّا اجراء موقت لايقاف الحرب وإعادة السلام الى فلسطين، وهي اتفاقيات عسكرية محضة لا تكسب أياً من الطرفين أية امتيازات سياسية أو حقوقية، وأن الحل النهائي للقضية لم يتوصل اليه بعد، وسوف لا يكون لهذه الاتفاقيات أي تأثير على هذا الحل النهائي.

صحيح انه قد ورد في كل اتفاقيات الهدنة النص التالي:

«ان أحكام هذه الاتفاقية مستوحاة من الاعتبارات العسكرية فقط، ولا يجوز لأي من الطرفين أن يستغلها لأغراض عسكرية أو سياسية، ولا أن يلجأ الى القوة مرة أخرى من أجل تقرير مصير فلسطين، وان حدود هذه الهدنة يجب أن لا تعتبر حدوداً سياسية أو اقليمية، وهي لا تمس الحقوق والمطالب التي تنتج عن تسوية القضية الفلسطينية تسوية نهائية».

ولكن ما قيمة النصوص والقرارات في هذه القضية؟ فقد كانت تداس في كل مرة

وتمزق بعد كل قرار، كلما أنهت بريطانيا وأمريكا مرحلة من مراحل مؤامراتها. وما بقاء اللاجئين الذين قررت الأمم المتحدة عودتهم العام ١٩٤٨ في كهوفهم ومغاورهم وخيامهم حتى الآن إلا صورة حقيقية لقيمة مثل هذه القرارات، وما اجراآت إسرائيل في المناطق المحتلة من استمرار تشريد العرب والاستيلاء على ممتلكاتهم واقامة المنشآت والمستعمرات عليها الا تفسير صحيح لما تفهمه الصهيونية ولما تقصده كل من بريطانيا وأمريكا من هذه القرارات، بل إن إسرائيل اعتماداً على مسلك بريطانيا والولايات المتحدة لم تتورع أن تعلن في كل مناسبة أن حدود الهدنة هي حدودها السياسية ولن ترجع عن شبر منها!

ان مثل هذا النص لم يقصد به الاستهلاك في أوساط العرب وأوساط اللاجئين، ولا يرمي إلا إلى التخدير وكسب الوقت من قِبَل الاستعمار والصهيونية لفرض الواقع على العرب، وفي فلسطين.

الفصل الثامن

دُولُ الاستِعمار تثبِّت وَاقِع إسرائيل وَتجمّد مَأساة فِلسطين

١ ـ بريطانيا حققت أهدافها!

لقد حققت بريطانيا من وراء خطوة الجامعة العسكرية، كل ما رسمته للمؤامرة من أهداف في هذه المرحلة، وأحرزت الخطة الأنكلو ـ أمريكية في النتيجة، نصراً لا يقل أهمية عن أعظم الانتصارات الاستعمارية السابقة في الوطن العربي كله، وعلى صعيد القضية الفلسطينية بشكل خاص.

فقد استطاعت، عن طريق خطوة الجامعة العسكرية واجراءاتها التنظيمية ان توجه للحركة الشعبية الفلسطينية ضربة قاصمة، فتتفادى مقدماً مقاومتها لخططها، وتتخلص سلفاً من خطرها على إسرائيل. فمع قرار الزحف على فلسطين قررت الجامعة حل كل المنظمات الشعبية الفلسطينية السياسية والعسكرية، وإبعادها كلياً عن ميداني المعركة السياسي والعسكري. وبهذا الاجراء حققت المؤامرة هدفاً عجزت بريطانيا عن تحقيقه طيلة ثلاثين عاماً، وكسبت الصهيونية من ورائه نصراً فشلت من قبل بكل وسائلها الإغرائية والارهابية في تحقيقه.

ونجحت بريطانيا عن طريق الجامعة العربية أيضاً، في سرقة القضية الفلسطينية وقيادتها الشعبية من يد أبنائها، ووضعها في قبضة حفنة من الحكام العرب تحت اسم الجامعة العربية. وبعض هؤلاء الحكام كان إمّا حليفاً تابعاً لدول الغرب، وإمّا عميلاً لها ضالعاً مع مؤامرتها في الخطة والحركة والمصير. وكان بعضهم الآخر، إما مضللاً غرر به، فانساق مع المؤامرة، وإما هزيلاً ضعيفاً لا حول له ولا قوة. فحيل بذلك بين شعب فلسطين وبين معالجة قضيته، وراحت بريطانيا بعد ذلك تتصرف بقضية فلسطين وبمصيرها عن طريق التباحث... والتفاهم، تارة مع أصدقائها التقليديين

من الحكام العرب، وعن طريق المناقشات والمفاوضات تارة أخرى، في الأمم المتحدة، أو مع الدول العربية الصديقة التي أصبحت بالفعل تمثل الطرف الفلسطيني العربي في القضية.

واستطاعت بريطانيا عن طريق أعوانها في الجامعة، أن تحول بين الفلسطينيين واعلان الدولة الفلسطينية عند انتهاء الانتداب البريطاني. ولو أعلنت هذه الدولة آنذاك في قلب فلسطين، لكانت النواة الثابتة المتمركزة حتى الآن، ولاستقطبت من حولها حركة الكفاح العربي في فلسطين، وسارت بها في طريق النمو والقوة حتى أصبحت واقعاً ملزماً للاعتراف بها، إما شرعياً، أو كحقيقة واقعة. ولو تم اتخاذ هذه الخطوة في حينها، لربما تغير وجه الحرب الصورية، وتبدل مصير فلسطين. ولكن الذي تم في فلسطين عند نهاية الانتداب البريطاني، وبعده، عن طريق إجراءات الجامعة، كان هدفاً مرسوماً من أهداف الخطة الأنكلو-أمريكية، وكان مرتبطاً كل الارتباط بإبعاد شعب فلسطين كلياً عن قضيته، باعتباره العدو المباشر، والخطر الأساسي على تلك الخطة، وعلى إسرائيل.

وعندما كادت تقديرات المتآمرين أن تفشل أمام ايمان الجندي العربي، استطاعت بريطانيا عن طريق أعوانها في الجامعة العربية أيضاً أن توجه ضربة قاتلة للجامعة نفسها، وللجيوش العربية. فما كادت الحرب الصورية تبدأ حتى لمست بريطانيا وحلفاؤها خطر الجندي العربي يهدد خططها وينذر ربيبتها إسرائيل بالموت والدمار، فسارعت هي وحلفاؤها في الجامعة العربية إلى كشف القناع عن وجوههم والظهور على حقيقتهم في معركة فلسطين. فوقف بعض حكام العرب موقفاً عدائياً سافراً من استمرار القتال ومن إنقاذ فلسطين، وراحوا يتآمرون على الجيوش العربية علناً ويكيدون لها. فنجحت بريطانيا عن هذا الطريق في ضرب الجبهة العربية العسكرية ضربات قاتلة، أدت إلى تحقيق هزائم مدبرة في صفوفها وسجلت انتصارات زائفة في الجانب الإسرائيلي.

وبتوصل بريطانيا الى ضرب الحركة الشعبية الفلسطينية، وإلى تفتيت القوة العسكرية العربية، مع ما رافق هذين النصرين من خلافات واتهامات ومهاترات في الصف العربي، خلا لمؤامراتها الجو في فلسطين وخارج فلسطين، وتحقق لإسرائيل نصر لم تكن تحلم به قط عن غير هذا السبيل.

وفي هذا الجو الذي تهيأ للمؤامرة عن طريق تدخل الجامعة العسكرية في فلسطين، راحت بريطانيا تنتقل بالقضية خطوة خطوة، وتعمل على اقامة إسرائيل وتوسيعها وتثبيتها وتقويتها مرحلة مرحلة. حتى انتهت بها في النهاية الى أن تقوم على ما خصص لها بمشروع التقسيم، وأكثر من نصف ما خصص للعرب بكل ما عليه من مدن وقرى

وأرض ومنشآت، خالية من سكانها العرب، تحميها الجيوش العربية المرابطة على أطرافها من أي خطر يتهددها، في ظل الأحكام العسكرية، واتفاقيات الهدنة التي رسمت في رودس.

٢ ـ الاستعمار الأنكلو ـ أمريكي ينجح في تجميد قضية فلسطين

وانتهت هذه المرحلة من المأساة التي سخرت الجامعة العربية لتنفيذها، بنسف مشروع التقسيم من أساسه، وبقتل كل المشاريع المعدلة له، أو القرارات الصادرة الى الطرفين بموجبه، وانتهت أيضاً بقيام إسرائيل كواقع دولي في معظم أجزاء فلسطين، اعترفت به أمريكا ودول غيرها كثيرة، دون التفات لحدودها، أو لحقوق العرب في الأراضي التي اغتصبتها، أو إلى مصير مليون من اللاجئين الفلسطينيين المشردين.

ولكن بريطانيا وشريكتها أمريكا لم تكتفيا بهذا القدر من الخيانة للإنسانية ولمبادىء الأمم المتحدة، ولم تتوقفا عند هذا الحد من التآمر والعدوان، بل باشرتا فوراً ودون انتظار تنفيذ الفصل الأخير من جريمتهما في فلسطين. فراحتا تتفننان في خلق أسباب تثبيت واقع إسرائيل، وتجميد قضية عرب فلسطين.

وتفتقت سياستهما الاستعمارية عن أساليب غريبة في بابها، بعيدة كل البعد عمّا أعلن لها من أهداف. فبينما راحت إسرائيل، بتأييدهما ومعونتهما، تسوي حدودها مع الدول العربية، بالغزو تارة وبالارهاب تارة أخرى، نشطت بريطانيا وأمريكا في خلق المشاريع العسكرية والاقتصادية لحمايتها ومساعدتها، تحت ستار مصلحة الشرق الأوسط وأمنه واستقراره.

ـ بعث لجنة التوفيق

فبعد أن نجحت المؤامرة الأنكلو ـ أمريكية في تفتيت حركة الكفاح العربي وتجميدها في الصعيدين الشعبي والرسمي، بادرت فوراً إلى العمل على تجميد القضية الفلسطينية في الصعيد الدولي. فعلى أثر تنفيذ مأساة رودس، وتمكين إسرائيل في فلسطين، واشغال البلدان العربية بالمهاترات والاتهامات والخلافات، أسرعت بريطانيا وأمريكا ـ مستغلتين نفوذهما في المنظمة الدولية ـ بالايعاز إلى لجنة التوفيق المجمّدة بمباشرة مهمتها، تحت ستار تقريب وجهات النظر بين العرب واليهود، ووضع الأسس لعودة اللاجئين. . . وأحاطتا هذا الايعاز بجو من الدعاية للنتائج الطيبة التي يمكن أن يسفر عنها المسعى الدولي الجديد في حل قضية فلسطين أو عودة اللاجئين. غير أن اليهود المتفقين سلفاً مع دولتي الاستعمار على النتائج المرسومة لمساعي لجنة التوفيق، وعلى تأييد واقعهم العدواني في فلسطين، رفضوا البحث في أيّ حل أو أساس لحل إلا

بعد الاعتراف بواقع إسرائيل وإقراره. . . كما رفضوا مجرد البحث في عودة اللاجئين إلا مع بحث الحل النهائي لقضية فلسطين، وعلى أساس واقع إسرائيل الجديد دون بحث في الحدود أو عودة اللاجئين.

وعندما أثار موقف اليهود المتعنت بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تحت تأثير الرأي العام العالمي، ودفع بها إلى تعليق اعترافها بإسرائيل على خضوعها لقرارات الأمم المتحدة، لجأ اليهود بالاتفاق مع بريطانيا وأمريكا إلى التظاهر بقبول هذا المبدأ لكسب الاعتراف الدولي وتخدير العرب فقط. فوضع في شهر أيار/مايو عا م١٩٤٩ «بروتوكول لوزان»، الذي تضمن الأسس التالية المتفق عليها بين العرب واليهود تحت اشراف لجنة التوفيق لحل قضية فلسطين:

١ ـ يعتبر التقسيم وحدوده مع بعض تعديلات تقتضيها اعتبارات فنية.

٢ ـ تدويل القدس.

٣ ـ عودة اللاجئين وحقهم في التصرف بأموالهم وأملاكهم وحق تعويض الذين لا يرغبون منهم في العودة.

ولكن لم يلبث اليهود بعد أن اعترفت بهم الأمم المتحدة، وبعض الدول الأخرى، أن تنكّروا لهذه المبادىء، وراحوا يطالبون بأسس جديدة للحل النهائي يمكن تلخيصها بما يلي:

١ ـ ضم قطاع غزة للدولة اليهودية بالإضافة إلى ما تسيطر عليه من مناطق.

٢ ـ تعدي حدودهم الشمالية حدود فلسطين الطبيعية الى منابع نهر الليطاني في لبنان.

٣ ـ بقاء القدس الجديدة تحت أيديهم واقتصار التدويل على القدس القديمة التي تسيطر عليها الأردن.

٤ ـ بحث عودة اللاجئين مع التسوية النهائية وفق هذه الشروط.

٥ ـ اجراء مباحثات التسوية مع كل دولة عربية على انفراد، ورفضوا اعتبار البروتوكول الموقع منهم، وادعوا أنه وقع في ظروف خاصة، وأنه نظريّ لا يمكن تنفيذه.

وهكذا فشلت لجنة التوفيق، وكان معروفاً سلفاً بأن اليهود ينفذون السياسة الأنكلو ـ أمريكية في سبيل الوصول إلى أغراضهم، وهي ارخاء الحبل عندما يشد من الطرف الآخر دون تركه، ثم شده من جديد واعادته الى وضعه السابق. فقد كان

هدف اليهود، ومن ورائهم أمريكا وبريطانيا، اعتراف الأمم المتحدة بدولتهم. ولم يكن من الممكن اقناع اتباع بريطانيا وأمريكا والرأي العام بضرورة هذا الاعتراف ما لم تظهر إسرائيل احترامها للأمم المتحدة وقراراتها، ولا مانع من أن يكون هذا الاحترام تظاهراً ومؤقتاً حتى يتم الاعتراف، ثم يحصل الرجوع عنه. فالقوة التنفيذية لأي قرار، بعد تحطيم الجبهة العربية، هي بيد أمريكا وبريطانيا واتباعهما الذين يؤلفون الغالبية في الأمم المتحدة. وفعلاً لم تحرّك أمريكا ولا بريطانيا أي ساكن ضد هذا الموقف اليهودي، اللهم الا الخروج بتأليف لجنة جديدة سميت (اللجنة الفنية)، أوكل اليها دراسة النواحي الاقتصادية للبلدان المجاورة التي تأثرت بمشكلة فلسطين وبإقامة اللاجئين فيها، ولمساعدتها على مواجهة مشاكلها الجديدة، ولإعانتها على اعالة اللاجئين وإنعاشهم وإسكانهم وتسهيل عودتهم إلى أوطانهم!

وبالمقابل قامت إسرائيل بوضع التشريعات التعسفية للاستيلاء على أملاك اللاجئين، ومواصلة طرد من بقي من العرب في الأراضي التي تحتلها في فلسطين.

٣ ـ محو اسم فلسطين

وفي غمرة الاجتماعات والمناقشات الدولية لحل قضية فلسطين، وعودة اللاجئين، على أسس قرارات الأمم المتحدة، أقدمت الحكومة الأردنية على ضم الأجزاء المتبقية من فلسطين إلى أراضيها، وأطلقت اسم «المملكة الأردنية الهاشمية» على المولود الجديد.

ففي ٤ نيسان/ابريل العام ١٩٥٠ أعلن مجلس الأمة الأردني، الذي ضم ممثلين عن الأجزاء الفلسطينية التي يسيطر عليها الجيش الأردني، توحيد هذه الأجزاء مع «شرق الأردن» في دولة واحدة أطلق عليها «المملكة الأردنية الهاشمية»، وبنفس التاريخ أصدر قراره التالي:

«.. تأكيداً لثقة الأمة، واعترافاً بما لحضرة صاحب الجلالة عبد الله بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، من فضل الجهاد في سبيل تحقيق الأماني العربية، واستناداً إلى حق تقرير المصير، وإلى واقع ضفتي الأردن الشرقية (شرق الأردن) والغربية (فلسطين) ووحدتهما القومية والطبيعية والجغرافية، وضرورات مصالحهما المشتركة ومجالها الحيوي، يقرر مجلس الأمة الأردني الممثل للضفتين، في هذا اليوم الواقع في ٧ رجب عام ١٣٦٩ هجرية الموافق لتاريخ ٢٤ نيسان [ابريل] ١٩٥٠ ويعلن ما يأتي:

أولاً ـ تأييد الوحدة التامة بين ضفّتي الأردن الشرقية والغربية واجتماعهما في دولة واحدة هي (المملكة الأردنية الهاشمية) وعلى رأسها صاحب الجلالة الملك عبد الله بن الحسين، وذلك على الحكم النيابي الدستوري والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعاً.

ثانياً ـ تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة، وبملء الحق وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الأماني القومية والتعاون العربي والعدالة الدولية.

ثالثاً ـ إعلان وتنفيذ هذا القرار من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية حال اقترانه بالتصديق الملكي، وتبليغه الى الدول العربية الشقيقة، والدول الأجنبية الصديقة، بالطرق الدبلوماسية المرعية».

وقد صدق هذا القرار من قبل الملك عبد الله بنفس التاريخ وجرى تنفيذه فوراً.

وعلى الرغم مما في هذا القرار من خرق لقرارات الأمم المتحدة، فقد باركته أمريكا، واعترفت به بريطانيا بموجب كتب متبادلة بين رئيس وزراء الأردن والسفير البريطاني في عمان، واعتبرت المعاهدة الأردنية البريطانية المعقودة عام ١٩٤٨، سارية على هذا الجزء من فلسطين، من حيث التحالف والدفاع المشترك، واحتفظت بريطانيا لنفسها بتحفظ واحد يتعلق بالقدس القديمة المشمولة بقرار التدويل، حيث وقتت اعترافها بهذا الجزء من الضفة الغربية بمباشرة هيئة الأمم سلطاتها الفعلية فيه.

أما الدول العربية فلم تعترف بهذا التوحيد، إنما اعتبرت الضفة الغربية (وديعة) لدى الأردن لحين التسوية النهائية، فيما عدا العراق، فقد اعترفت اعترافاً كاملاً بوحدة الأجزاء الفلسطينية مع الأردن(*).

وقد ظل «قطاع غزة» تحت اشراف الجيش المصري وحمايته، وخاض عدة معارك مع اليهود في سبيل الاحتفاظ به عربياً لأهله ولمئات الألوف من اللاجئين الذين يقيمون فيه. وكان آخرها الهجوم الإسرائيلي أثناء العدوان الثلاثي على مصر العام ١٩٥٦.

وهكذا، وبعد أن أطلق اليهود اسم إسرائيل على الأجزاء المحتلة من فلسطين زال كيان فلسطين، ورفع اسمها من خريطة العالم لأول مرة في التاريخ!

٤ ـ التصريح الثلاثي

وبعد أن نجحت بريطانيا وأمريكا في ايصال إسرائيل الى هذه المرحلة، وبعد أن جمدتا قضية فلسطين في الأمم المتحدة دون التوصل إلى حل نهائي لها، وبعد أن تركتا مأساة اللاجئين مائعة بين قرار الأمم المتحدة بعودتهم وبين مساعي لجنة التوفيق

(*) التفصيلات الكاملة لمناقشات الجامعة ولموقف دولها من ضمّ الأجزاء الفلسطينية إلى الأردن مدونة في كتاب: محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات، ٦ ج (صيدا: المطبعة العصرية، ١٩٥٠ ـ ١٩٥١)، ج ٥.

لدراسة طرق هذه العودة، وبعد أن أمنتا لإسرائيل الحماية المؤقتة بموجب اتفاقيات الهدنة ومراقبي الأمم المتحدة وبتفكيك الجبهة العربية المحيطة بإسرائيل، بعد هذا كله، بدأتا تحسان اثر المأساة والخيانة في الشعب العربي، وتلمسان خطرهما على هذه المكاسب، وعلى إسرائيل.

فلقد كان لقوافل اللاجئين التي عبرت حدود فلسطين الى البلاد العربية، وللحوادث التي رووها من مأساتهم، اثر في نفسية الشعب العربي في كل مكان، يختلف عن الأثر الذي أملته الدوائر الاستعمارية والرجعية. فعمت أوساط العرب روح النقمة والتذمر والسخط على الدول الاستعمارية والعملاء، وقامت المظاهرات والاضطرابات في كل مكان، وانتشرت روح العداء والكراهية لكل ما هو غربي، ولكل ما يتصل بالدول الاستعمارية، وارتفعت في جميع الأوساط الشعبية شعارات: الاستعداد من جديد لاعادة الوطن السليب، وعودة اللاجئين، والجولة الثانية، ولا تحالف مع الاستعمار الذي سرق فلسطين! وعرف الشعب العربي بحسه وعقله ومشاهداته وتجاربه، بأن اليهود ليسوا هم الذين هزموا العرب وأخذوا فلسطين، إنما بريطانيا وأمريكا هما اللتان تقفان وراء اليهود كما وقفتا وراء كل ما حدث في فلسطين.

وبدأ ضغط الجماهير على الحكام، وبدأت مراكز الحكام تهتز من تحتهم، وبدأت خطط تقوية الجيوش العربية والتدريب والتسلح تظهر في هذه الدولة العربية أو تلك. وشعرت إسرائيل بحرج موقفها، وشعر خالقوها بالخطر يتهدّد مخلوقهم من جديد. وبحثوا حلاً لهذه الموجة العارمة التي اجتاحت الوطن العربي والشرق الأوسط ضدهم وضد إسرائيل.

في هذا الجو وبعد عام واحد من اتفاقيات رودس، ودون أن يجدّ جديد في قضية فلسطين، أو في مشكلة اللاجئين، طلعت أمريكا وبريطانيا ومعهما فرنسا هذه المرة، بالتصريح الثلاثي المشهور، الصادر بتاريخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٥٠.

وقد وضحت الأسباب التي دعت إلى هذا التصريح بأنها: عناية الدول الثلاث بإعادة السلام والاستقرار بين البلدان العربية وإسرائيل، بعدما تبين لها الخطر الذي يتهدد هذه المنطقة نتيجة السباق على التسلح بين العرب واليهود.

وأكدت الدول الثلاث في تصريحها الأمور التالية:

أولاً ـ تعلن الدول الثلاث أنها إذا تبينت أن أية دولة من دول منطقة الشرق الأوسط تستعد لانتهاك حرمة الحدود التي رسمتها اتفاقيات الهدنة فإنها لن تتردد، تنفيذاً لالتزاماتها بصفتها أعضاء في الأمم المتحدة، في أن تتدخل باسم الأمم المتحدة وخارج نطاقها.

ثانياً ـ أكدت الدول الثلاث رغبتها في التعاون على اعادة السلام والاستقرار إلى المنطقة، ومعارضتها الشديدة لأي استخدام للقوّة، أو أي تهديد بالالتجاء اليها، بين أي دولة ودولة أخرى في هذه المنطقة.

ثالثاً ـ ان جميع طلبات الأسلحة أو العتاد التي تتقدم بها دول المنطقة ستبحث في ضوء الحاجات الضرورية للأمن والدفاع في هذه الدولة.

رابعاً ـ أكدت الدول الثلاث اتفاقها على مقاومة شحن الأسلحة إلى هذه الدول وسباق التسلح بينها إلا في الحالات المحدودة المتفق عليها.

وقد أبلغ هذا القرار لجميع الأقطار العربية بعد اذاعته إثر اجتماع عقد بين وزراء خارجية الدول الثلاث.

لقد اهتمت أمريكا وفرنسا وبريطانيا بالسلام والاستقرار في فلسطين... ولكن متى؟ عندما أصبحت مصلحة إسرائيل تتطلب ذلك، وبعد أن احتلت إسرائيل معظم أراضي فلسطين وشردت أهلها. انها لم تظهر مثل هذا الاهتمام عندما كانت إسرائيل تجتاح المناطق العربية، ولم تتذكر التزاماتها الدولية التي تذكرتها الآن عندما خرقت إسرائيل الهدنة، واجتاحت النقب والجليل، ودفنت مشروع التقسيم، وتنكرت لمبادىء الأمم المتحدة والسلام!

لقد كان هذا التصريح الثلاثي إجراءً قصد به حماية العدوان الإسرائيلي، والمحافظة على الكيان الذي قام على خرق قرارات الأمم المتحدة ومبادىء العدالة وحق تقرير المصير.

إنّ نظرة واحدة الى تاريخ الأحداث التي مرت بهذه المنطقة منذ قيام الصهيونية في فلسطين، تكفي للتأكد بأن السلم والاستقرار اللذين تنادي بهما الدول الاستعمارية لا يعنيان سوى سِلم إسرائيل، واستقرار إسرائيل فقط. والهجوم الثلاثي الذي شُن ضد مصر، وهي إحدى دول المنطقة، واشتركت فيه دولتان من دول التصريح الثلاثي مع إسرائيل؛ إحدى الدول المعنية بهذا التصريح، لهو أحسن تفسير لمفهوم أمريكا وبريطانيا وفرنسا للتصريح الثلاثي... ولسلم المنطقة واستقرارها!

وبصدور التصريح الثلاثي دون اشارة الى حل قضية فلسطين، أو إلى عودة اللاجئين، جمدت الدول الاستعمارية قضية فلسطين ومأساة اللاجئين، وأظهرت إسرائيل، بصرف النظر عن قرارات الأمم المتحدة، كواقع دولي تعترف به وتحميه وتقاوم كل محاولة لتغييره أو تبديله أو تعديله. وهكذا أصبح الهدف الأنكلو ـ أمريكي في فلسطين، هو تأمين السلام والاستقرار..!! ولا تزال إسرائيل تحتل المناطق والمدن والقرى، ولا يزال مليون لاجىء من أهل فلسطين خارج فلسطين.

هذا هو السلام الذي تريده أمريكا في فلسطين، سلام إسرائيل، ببقاء احتلالها لفلسطين، واستقرار إسرائيل، بمنع اللاجئين من العودة إلى بيوتهم، لتوطن فيها اليهود الذين تستوردهم إسرائيل من خارج فلسطين. أما العرب الذي احتلت بلادهم، وطردوا من ممتلكاتهم، وجردوا من أموالهم، وقذف بهم الى الكهوف والأرض العراء، فهم ضد السلام وضد الاستقرار عندما يطالبون بالعودة، ويكافحون من أجل الحرية والحق والاستقلال!

هذا هو منطق الاستعمار في قضية فلسطين، وفي مأساة اللاجئين، وفي حماية واقع إسرائيل القائم على الغزو والاغتصاب والاستعمار.

الفصل التاسع

اللاجئون

اللاجئون ضحايا مؤامرة مدروسة وموقّتة

نتيجة للسياسات والأحداث السابقة التي مُثّلت على مسرح القضية الفلسطينية اضطر حوالى مليون عربي إلى النزوح عن منازلهم في المدن والقرى والمزارع، والهرب بحياتهم الى الدول المجاورة أو إلى الأقسام المتبقية من فلسطين. خرجوا تحت وابل من قنابل العصابات اليهودية، وتحت سمع السلطات البريطانية المنتدبة وبصرها، مخلّفين كل أشيائهم وأموالهم وعقاراتهم حيث استولى عليها اليهود فوراً، ولا يزالون حتى الآن يتمسّكون بها ويرفضون عودة هؤلاء النازحين.

ولم تكن عمليات هذه الهجرة الواسعة بسبب الأحداث التي رافقتها فحسب، كما يحاول الصهيونيون والأنكلو ـ أمريكان تصوير ذلك، بل كانت هي والأحداث التي أنتجتها جزءاً أساسياً من خطة المؤامرة الكبرى، وحلقة من حلقات السياسة البريطانية المرسومة لفلسطين. فلقد نفذت عمليات هذا النزوح العربي الجماعي عن فلسطين على ثلاث مراحل موقتة مدروسة، واستعملت في تحقيقها واتمامها ثلاثة أساليب ارهابية مرسومة.

١ ـ مراحل النزوح الثلاث وأساليبها

فالمرحلة الأولى بدأت بقرار بريطانيا بالتخلي عن الانتداب في شباط/فبراير ١٩٤٧، واستمرت حتى ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨. وكانت بريطانيا هي مصمّمة خطة الترحيل في هذه المرحلة، وكان اليهود هم المنفذون. فقد عملت بريطانيا على سحب قواتها قبل انتهاء الانتداب من المناطق اليهودية والمناطق التي أرادتها لليهود، وتركت العرب العزل من سكانها تحت رحمة المنظمات العسكرية اليهودية. فباشر اليهود فظائعهم المشهورة ضد العرب في دير ياسين والناصرية والقسطل ويافا وغيرها، وتوعدوا كل

العرب في هذه المناطق بنفس المصير، دون أن تحرك بريطانيا ضدهم ساكناً. فكان على العرب في هذه المناطق أن يختاروا بين الموت أو النزوح، فقتل منهم من قتل، وفرّ من الموت من استطاع الفرار. فكانت حصيلة هذه المرحلة (٣٦٠) ألف لاجىء فلسطيني.

وبدأت المرحلة الثانية بدخول الجيوش العربية محررةً إلى فلسطين في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، واستمرت حتى إقرار الهدنة الثانية في شباط/فبراير ١٩٤٩. وقد كانت بريطانيا أيضاً هي المخططة في هذه المرحلة، وكانت البلدان العربية عن قصد وغير قصد شريكة في التنفيذ. فقد أرغمت الحرب الصورية التي خاضتها الجيوش العربية في فلسطين اعداداً كبيرة من السكان إلى ترك منازلهم والنزوح إلى خارج فلسطين، إما بحجة اخلاء ميادين المعارك وإما هرباً من الهجمات اليهودية الغادرة، أثناء فترات الهدنتين الأولى والثانية. وكانت حصيلة هذه المرحلة (٤٨٠) ألف لاجىء فلسطيني، استقروا في لبنان وسوريا والأردن وفي الأجزاء الغربية والشرقية المتبقية من فلسطين.

أما المرحلة الثالثة فقد بدأت بعد اقرار معاهدات الهدنة في رودس عام ١٩٤٩، ولا تزال مستعمرة حتى الآن. فقد أنتج تنفيذ هذه الاتفاقيات تجريد عدد كبير من القرى في المناطق العربية من أراضيها وحمضياتها ومياهها وضمها إلى إسرائيل، وأبقى مبانيَها وسكانها فقط في المناطق العربية. وسكان هذه المناطق هم الذين أطلق عليهم اسم «سكان القرى الأمامية»، وحرموا من جميع المساعدات التي تعطى للاجئين بحجة عدم انطباق جميع شروط اللاجئين على أوضاعهم. وقد بلغت حصيلة هذا النوع من اللاجئين (١٨١) ألف لاجىء، وظلوا في قراهم على الحدود ولكن دون أرض أو عمل أو مورد رزق.

وأضيف إليهم من حصيلة المرحلة الثالثة (١٠٠) ألف لاجىء، طردتهم إسرائيل من الأراضي التي تحتلها بعد انتهاء القتال وبعد توقيع اتفاقيات الهدنة، تحت ستار ما أسمته «أمن إسرائيل»... واستقرارها. فقد باشرت بعد اتفاقيات رودس عمليات القمع والتصفية بين السكان العرب، وتخلصت عن هذا الطريق من كل العناصر العربية الواعية والمالكة، وقذفت بهم خارج الحدود ليواجهوا نفس مصير اخوانهم اللاجئين.

هذا ولا يزال عدد اللاجئين في ارتفاع مستمر، فإسرائيل لا تزال حتى الآن تمارس عمليات الضغط والارهاب ضد العرب الذين ظلوا في المنطقة المحتلة، ولا تزال تقذف في كل يوم وبعد كل حادث مصطنع بعشرات ومئات العرب الفلسطينيين إلى خارج حدود المناطق التي تسيطر عليها. ولم يبق من العرب في المناطق التي تحتلها أكثر من (١٨٠) ألفاً فقط، بعد أن كانوا يعدون أكثر من مليون نسمة بقليل.

ولقد غادر هذا العدد الهائل من اللاجئين منازله ومدنه وقراه ومزارعه ومتاجره ومصانعه وكل ما يملك من منقول دون أن يحمل معه شيئاً، وأقام منذ عام ١٩٤٨/١٩٤٧، في البلاد العربية على طول الحدود المجاورة للمنطقة المحتلة من إسرائيل، سواء في الخيام التي أقامتها وكالة الغوث الدولية أو في الكهوف المطلة على وطنه المحتل من قِبل إسرائيل. ولا يزال مقيماً هناك منذ ذلك التاريخ حتى الآن، عرضة لحر الصيف القاتل ولبرد الشتاء القارس وللأمراض الفتاكة. يحيا حياة البؤس والفاقة، ويعاني العوز والحاجة، ويسد رمقه بما يحصل عليه بالدمع والعرق، أو بما تجود به الأريحيات.

٢ ـ اعداد اللاجئين وأماكنهم وأموالهم المغتصبة

ان العدد النهائي للاجئين الفلسطينيين لم يحدد رسمياً بالضبط، ولكن الذي حدد بشكل نهائي هو عدد الذين أطلقت عليهم وكالة الغوث الدولية اسم «اللاجئين»، وهم الذين يتناولون اعاشتهم منها مباشرة. أمّا الذين لم تتح لهم ظروفهم، أو ظروف الوكالة نفسها، أن يكونوا في الأوضاع التي اشترطت لاعتبارهم لاجئين، فقد ظلوا لاجئين ولكن دون أن تعترف الوكالة بصفتهم، ودون أن يحصلوا منها أو من غيرها على أي عون أو مساعدة. وكان آخر احصاءات وكالة الغوث عن عدد اللاجئين المسجلين لديها وعن أماكن تجمعهم، هو ما قدمه مدير الوكالة الدولية للأمم المتحدة في تقريره الرسمي في تشرين الأول/أكتوبر العام ١٩٥٤. فقد حدّد عدد الذين يتناولون المساعدة الدولية بـ ٨٨٧,٠٥٨ نسمة، موزعين في البلاد العربية المحيطة بفلسطين كما يلي[1]:

العدد	المنطقة
٤٨٦٦١٣(*)	في الأردن
٢١٢٦٠٠	في قطاع غزة
١٠١٦٣٦	في لبنان
٨٦١٩١	في سوريا
٨٨٧٠٥٨	مجموع اللاجئين الذين اعترفت الوكالة الدولية بحقهم في الإعاشة

(*) الصواب ٤٨٦٦٣١، كي يصبح المجموع الوارد مطابقاً. (المحرّر).

(١) تبقى أرقام جدولي الاحصاء كما أوردها المؤلف في الطبعة الأولى من الكتاب. (المحرّر).

ويضاف إلى هذا العدد الأعداد التالية ممن لم تعترف الوكالة بهم:

العدد	المنطقة
٢٤٣٨٠	لاجئا في المنطقة المحتلة من إسرائيل اعترفت بهم وكالة الأمم المتحدة بعد الاحصاء
٨٠٠٠٠	لاجىء في العراق
٩٠٠٠٠	لاجىء في مصر
٣٠٠٠٠	لاجىء في سائر الأقطار العربية الأخرى في جزيرة العرب والشمال الأفريقي
٢٨٤٠٠	لاجىء في لبنان لم تشملهم سجلات وكالة الغوث
٤٥٨٠٩	لاجئين لم تعترف الوكالة بحقهم في الاعاشة لنقص في أوضاعهم وقد اعترفت بوجودهم في تقريرها العام سنة ١٩٥١/١٩٥٢
١٨١٣٨٩	سكان القرى الأمامية الذين جرّدتهم حدود الهدنة من أراضيهم وموارد رزقهم وأبقت لهم بيوتهم وقراهم، والرقم مأخوذ من تقديرات الأمم المتحدة
١١٠٤٤٤٧(*)	مجموع اللاجئين الفلسطينيين

(*) المجموع الوارد غير دقيق. (المحرّر).

وقد قدرت وكالة الغوث الدولية الزيادة السنوية في المواليد على الوفيات بين اللاجئين بنسبة (٢٥) شخصاً في كل ألف لاجىء. ونتيجة لذلك ارتفع عدد اللاجئين المسجلين لديها فقط إلى ما يقارب المليون لاجىء في عام ١٩٥٨. أما اللاجئون الآخرون في العراق ومصر والسعودية وقطر والكويت وليبيا والقرى الأمامية، فقد ظلوا تحت رحمة فرص العمل الفردية لتأمين عيشهم ومأواهم.

ان هذا العدد الهائل من اللاجئين كان يشكّل حتى العام ١٩٤٧/١٩٤٨ أغلبية سكان فلسطين، وكان يملك معظم الأموال المنقولة وغير المنقولة في ما يسمى الآن بإسرائيل. فقد بلغ مجموع السكان عام ١٩٤٨، حسب آخر احصاء بريطاني، مليوناً وتسعمائة وثمانية وأربعين ألف نسمة، كان منهم مليون وثلاثمائة وتسعة عشر ألف عربي، وحوالى ستمائة وثلاثين ألف يهودي، فأصبح سكان إسرائيل الآن حوالى مليوني نسمة حسب آخر إحصاء يهودي، ليس منهم سوى مائة وثمانين ألف عربي. أما بقية السكان العرب فهم هذا العدد الهائل من اللاجئين المشردين، الذين أصبحوا منذ عام ١٩٤٧/١٩٤٨ لا يملكون شيئاً، بعيدين عن وطنهم ومنازلهم وعملهم وموارد عيشهم الشريفة.

فبعد كل مرحلة من مراحل التهجير المرسومة، كانت إسرائيل تقوم فوراً بالاستيلاء على أموال العرب المنقولة وغير المنقولة. فتضم أراضيهم إلى أملاكها، وتتصرف بمنقولاتهم لمصلحة مجهودها العدواني، وتستخدم مدنهم وقراهم لإيواء المهاجرين

اليهـود. وحتى الأقسام المخصصة للعرب بموجب قرار التقسيم احتلتها العصابات اليهودية، وأعلنت ضمها إلى رقعة دولة إسرائيل!

ومن الاطلاع على تقرير لجنة التوفيق الدولية[٢]، يمكن للباحث المنصف أن يقدر خسارة اللاجئين في ممتلكاتهم التي استولى عليها اليهود، ويمكنه أيضاً أن يقف على حقيقة الكيان الزائف الذي تدّعيه إسرائيل. فهي تقوم منذ وجودها على أرض عربية صرفة، وتأوي مهاجريها وتطعمهم وتشغلهم في أملاك اللاجئين سكان فلسطين الشرعيين.

فلقد قدر خبراء لجنة التوفيق أن ما يزيد على ٨٠ بالمائة من مساحة إسرائيل الكلية، وأكثر من ثلثي الأراضي المزروعة فيها هي أراض عربية، هجرها اللاجئون العرب تحت ضغط أعمال الارهاب والعنف، وفي أثناء معارك الحرب الفلسطينية. وأكدوا أن ثلث سكان إسرائيل من اليهود يعيشون في ممتلكات اللاجئين، وأن ثلث المهاجرين اليهود الجدد قد أقاموا في المدن والقرى العربية، وأن العرب يملكون من الأراضي الصالحة للزراعة في إسرائيل ضعفين ونصفاً أكثر مما يملكه اليهود، وأن اليهود استولوا على كل الأراضي بعد أن طردوا أصحابها خارج فلسطين.

وأثبتوا كذلك أن اليهود استولوا على مدينة عربية صرفة، وعلى ما يخص العرب اللاجئين في ثلاث مدن مختلطة، وعلى (٧٠٠) قرية عربية خالصة، بكل ما في هذه المدن والقرى من عمارات ومصانع ومتاجر ومنقولات وبكل ما لسكانها من أراض ومزارع وحيوانات. وان ٣٥٠ مستعمرة من أصل ٣٧٠ مستعمرة جديدة أنشأتها إسرائيل، أقيمت في أرض عربية ومن أجل استغلال الأراضي العربية.

ولقد كان اللاجئون الفلسطينيون يمتلكون في أرض دولة إسرائيل ذاتها كل غابات الزيتون تقريباً، ومعظم بساتين الفواكه وبيارات الحمضيات (الموالح). وقد استولت عليها إسرائيل كلها كما استولت على المدن والقرى، وتصرفت بإدارتها وانتاجها منذ عام ١٩٤٧/١٩٤٨ لحسابها الخاص بينما أصحابها الشرعيون يتضورون بؤساً ويموتون جوعاً.

وحتى الأراضي التي خصصت للعرب بموجب قرار التقسيم لم تسلم من غزو إسرائيل واغتصابها. فقد خصص لإسرائيل بموجب قرار الأمم المتحدة ٦٤٩ ١٥٢٦١ دونماً، أي ٥٦ بالمائة من مجموع مساحة فلسطين الكاملة. وعلى الرغم من أن

---

(٢) تقرير لجنة التوفيق الدولية لعام ١٩٥١، بحث: «ممتلكات العرب».

اليهود لا يملكون سوى ١٠ بالمائة من هذه المساحات ويملك العرب وحكومة فلسطين الباقي، فقد قام اليهود بطرد العرب من هذه الأراضي واستولوا عليها وعلى أراضي الدولة، وتجاوزوها إلى المنطقة المخصصة للعرب والمنطقة الدولية، فاستولوا على معظمها ووسعوا حدود دولتهم تبعاً لذلك. وهكذا تضخمت إسرائيل حتى بلغت مساحة رقعتها (٢١) مليون دونم.

ولقد كان لنجاح خطة تشريد عرب فلسطين أثر واضح في قيام إسرائيل وبنائها. فلم تكن لتستطيع تثبيت كيانها كدولة يهودية لو لم تنفذها هذه الخطة من الأكثرية العربية، ولم تكن تستطيع الوقوف في ظروف إعلانها العصيبة لو لم تستعن بالأموال العربية المسلوبة، وما كانت تستطيع استيعاب سبعمائة ألف مهاجر استوردتهم بعد عام ١٩٤٨ مباشرة، لو لم تغتصب المدن والقرى والأراضي العربية.

فقد قدّرت لجنة التوفيق الدولية قيمة ممتلكات اللاجئين التي استولت عليها إسرائيل بالمبالغ التالية:

مليون جنيه استرليني:

١٠٠	قيمة بيارات الحمضيات (الموالح)
٢٧٥	قيمة كروم الفاكهة والزيتون
٠٥٠	قيمة الأراضي الجيدة
٢٥٠	قيمة الأراضي نصف الزراعية
٢٠٠	قيمة الأموال المنقولة
١١٠٠	قيمة الأبنية
٠٠٠١	قيمة بيارات الموز
١٩٧٦	مليون جنيه استرليني

هذا بالإضافة إلى ملايين الجنيهات النقدية التي استولت عليها إسرائيل من البنوك والمؤسسات المصرفية العربية، ومن منازل العرب ومحلاتهم التجارية. وقد قدرت الماشية التي يملكها العرب اللاجئون بمليون رأس عام ١٩٤٤، وقدرت الضريبة المدفوعة عنها عام ١٩٤٦ بمبلغ (٧٤٤) ألف دولار، وأنتجت بساتين الحمضيات العربية فقط مليوناً ونصف مليون صندوق عام ١٩٥١، وأمنت ١٠ بالمائة من مجموع دخل فلسطين القومي، وكان أكثر من ربع المباني في دولة إسرائيل عام ١٩٥٤ ملكاً

للعرب، وكان أكثر من ثلثي انتاجها الزراعي من الأراضي العربية[3]. فاستولت إسرائيل على كل هذه الممتلكات وانتاجها منذ العام ١٩٤٨، وسخّرتها فوراً في إقامة كيانها ودعم اقتصادها وتوطين مهاجريها.

٣ ـ مأساة اللاجئين وتطوّراتها في الأمم المتحدة

ظلّت المؤامرة تطارد عرب فلسطين بعد تشريدهم من وطنهم وسرقة ممتلكاتهم، فهاموا على وجوههم في كل مدينة وقرية، وعبروا السهول والجبال في كل الأقطار المحيطة بفلسطين، وساءت أحوالهم، وتردت معيشتهم، وفتكت الأمراض بأطفالهم وشيوخهم، وأعوزهم المأوى يتقون به الحر والبرد، والمأكل يقيهم الانهيار والموت.

ولما بلغت أحوالهم حدّاً من البؤس والمهانة لا يوصف، وحرّكت مأساتهم ضمير العرب ونقمتهم في كل مكان، سارع الوسيط الدولي الى مناشدة الأمم المتحدة انقاذهم من الموت، ومعالجة قضيتهم. واضطرت دول المؤامرة الى التظاهر بالاستجابة لنداء الانسانية، وسارعت أمريكا وبريطانيا إلى تبني هذا النداء، لا من أجل مساعدة اللاجئين، بل لاستلام زمام القضية من جديد وايصالها إلى المدى المرسوم لها؛ ولوضعها في الاطار الذي يقتضيه كيان إسرائيل.

فعلى الرغم من النزعة الإنسانية التي بدت في نداء الوسيط وفي استجابة الأمم المتحدة، كانت الخطة الأنكلو ـ أمريكية في هذه المرحلة تستهدف تصفية قضية اللاجئين، بالاغاثة، فالاسكان، فالتوطين خارج فلسطين. وكانت تعتمد الاغاثة والزمن كعاملين أساسيين لتخدير اللاجئين واستيطانهم من جهة، ولاستقرار إسرائيل ونموها من جهة أخرى. ولذلك جاءت قرارات الأمم المتحدة في محتواها، وفي تدرجها وتطورها، وفي مدى جديتها وتنفيذها، صورة حية للخطة الأنكلو ـ أمريكية، سارت معها جنباً إلى جنب حتى المرحلة الحالية، مرحلة «اما التوطين، واما الأهمال والتجميد».

فقد بدأت معالجة الأمم المتحدة لقضية اللاجئين، بناءً على توصية الوسيط الدولي الكونت برنادوت. فعلى أثر رفض اليهود طلبه بتسهيل عودة اللاجئين إلى ديارهم، وتدني أحوالهم، أرسل في أيلول/سبتمبر ١٩٤٨ تقريراً للجمعية العامة، طلب فيه ادراج قضية اللاجئين في جدول أعمالها للدورة الثالثة. واقترح برنادوت بأن تميز الجمعية في بحثها، بين إغاثة اللاجئين المستعجلة، وبين حل قضيتهم نهائياً كجزء من الحل العام للقضية الفلسطينية.

---

(٣) ألفريد ليلنتال، كيف ضاع الشرق الأوسط، سلسلة اخترنا لك؛ ٣٨ (القاهرة: [الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت.]). انظر أيضاً: احصائيات حكومة فلسطين لعام ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦.

وكانت قضية الاعتداءات اليهودية لا تزال ملء سمع العالم وبصره، وكان سوء أحوال اللاجئين لا يزال يهز ضمير العالم، فاستجابت الجمعية العامة ـ وعلى رأسها أمريكا وبريطانيا ـ إلى نداء الوسيط، وعالجت قضية اللاجئين، ولكن بأسلوبين متناقضين، أسلوب الدول المختصة في هذه المعالجة، وأسلوب المتآمرين على مصير اللاجئين. وللتضليل وذرّ الرماد في العيون، مزج المتآمرون أسلوبهم بأسلوب المخلصين، وأخرجوهما معاً وفي آن واحد، معتمدين على الزمن في نسيان فظائع اليهود، وعلى الاغاثة والتظاهر بالبحث عن الحلول في تخدير اللاجئين وفي استيطانهم خارج فلسطين في النهاية. لذلك قامت معالجة قضية اللاجئين في الأمم المتحدة من أساسها على مبدأين، يظهران لأول وهلة بأنهما طريق واحد لعودة اللاجئين، ولكنهما يؤديان في الواقع، ومن حيث النتيجة، إلى حماية إسرائيل وتوطين اللاجئين خارج فلسطين!

أ ـ فقد اصدرت الجمعية العامة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ القرار التالي:

«بما أن مشكلة اغاثة اللاجئين الفلسطينيين هي احدى المشاكل الملحّة، وان وسيط الأمم المتحدة لفلسطين قد بيّن بأنه لا بد من اتخاذ عمل لتعيين وسائل الاغاثة الضرورية وإعدادها لهم، وبأنه، إما أن يختار بين انقاذ حياة الآلاف الكثيرة وبين القبول بتركهم يموتون، وبما أن تخفيف حالة الفاقة والضيق بين اللاجئين هو أدنى حالة لنجاح مجهودات الأمم المتحدة من أجل السلام، فإن الجمعية تقرر:

اعتبار مبلغ ٢٩ مليون دولار ونصف المليون هو ضروري لإعاشة نصف مليون لاجىء لمدة تسعة أشهر، وأنه لا بد من اعتماد مبلغ اضافي يقدر بمليونين ونصف للنفقات الاضافية».

وأهابت في نهاية قرارها بالدول الأعضاء وغير الأعضاء لتقديم تبرعات لمساعدة اللاجئين، واعتمدت منظمات الصليب الأحمر في العالم، وجمعيات الأصدقاء الأمريكية، ومنظمات الأمم المتحدة الخيرية والصحية والاجتماعية لتقديم المساعدات وأعمال الاسعاف للاجئين.

وأما الشق الثاني والمهم من طلب الوسيط، وهو السعي لحل قضية اللاجئين حلاً جذرياً، فقد تعرّض لمناقشات واقتراحات كثيرة، كأن عودة اللاجئين الذين اضطروا تحت ظروف القتل والإرهاب والحرب، إلى الابتعاد قليلاً بحياتهم، مسألة جديدة وعويصة على الأمم المتخذة، فبحثت الجمعية العامة مسألة تدويل القدس وحماية الأماكن المقدسة، وناقشت اقتراحات لحل القضية من جديد معرضة ومتناسية قراراتها السابقة، وحرصها على حماية سكان فلسطين في هذه القرارات.

وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، توصلت الجمعية إلى قرار واسع متشعب، تناول في جملة ما تناول الأمور التالية:

(١) تأليف لجنة توفيق دولية تقوم مقام الوسيط الدولي، ويعهد إليها بمهمة الإشراف على تنفيذ هذا القرار.

(٢) وفي الفقرة (١١) من القرار حددت الجمعية موقفها من قضية اللاجئين، فنصت على ما يلي:

«تقرر الجمعية العامة ضرورة السماح لمن يرغب من اللاجئين في العودة إلى بيوتهم وفي العيش بسلام مع جيرانهم بأقرب وقت ممكن، ووجوب دفع التعويضات عن أموال الذين يختارون عدم العودة، وكذلك دفع التعويضات عن الخسائر والاضرار التي أصابتها وفق قواعد القانون الدولي والانصاف.

وتأمر الجمعية العامة لجنة التوفيق بتسهيل عودة اللاجئين واستيطانهم ودفع التعويضات، وبالسعي للتعاون مع مدير الاغاثة وهيئة الأمم المتحدة ووكالاتهم ذات الصلة بالموضوع».

فعلى الرغم من محاولات الضالعين مع الخطة المتآمرة على مصير عرب فلسطين، بدت الجمعية العامة ناجحة في أولى معالجاتها لقضية اللاجئين. فقد أبرزت في قراريْها عزمها على حلّ القضية حلاً جذرياً، وذلك عن طريق تقرير حق اللاجئين في العودة إلى منازلهم، وأكّدت مسؤولية الأمم المتحدة في تأمين إغاثة هؤلاء اللاجئين، حتى تتم هذه العودة السريعة.

ب ـ غير أنّ موجة التفاؤل التي اجتاحت اللاجئين والأوساط الإنسانية العالمية في أعقاب هذا القرار، ما لبثت أن ذابت وتلاشت آثارها. فقد بدت قرارات الأمم المتحدة وكأنّها حبر على ورق، ينقصها التصميم وتعوزها سلطة التنفيذ، وبدا هدف المتآمرين في ما بعد واضحاً في اجراءاتها، مسيطراً على اتجاهاتها المترجرجة المتناقضة في معالجة هذه القضية.

وكان أول تعثر للأمم المتحدة، عندما تنكّرت إسرائيل فجأة بعد قبولها في المنظمة، لكل الإجراءات والترتيبات التي اتخذتها لجنة التوفيق لتسوية القضية الفلسطينية. فبعد أن نجحت اللجنة في التوصل إلى اتفاق الطرفين على مبادىء أساسية لحل المشكلة الفلسطينية، وضمنتها لما عرف ببروتوكول لوزان الذي وقّعه العرب واليهود في ١٢ أيار/مايو ١٩٤٩، عادت إسرائيل فرفضت عودة اللاجئين أو التخلي عما اغتصبته من الأراضي العربية. فكان هذا الإخفاق أول مظهر من مظاهر نجاح خطة المتآمرين، وأول نذير بخطة اعتماد الإغاثة وحدها لمعالجة قضية اللاجئين تمهيداً لتوطينهم وإدماجهم في الحياة خارج فلسطين.

وقد جاء هذا الإجراء، متوافقاً تمام الموافقة مع قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة، ومع نجاح توقيع اتفاقيات الهدنة الدائمة بين العرب وإسرائيل في رودس. فجعلت منه دول المؤامرة دليلاً على ضرورة استمرار برامج الإغاثة لأكثر مما قدّر لها، وسبباً لتطوير هذه البرامج بشكل يضمن لبعض اللاجئين إعالة أنفسهم ريثما يتفق العرب واليهود على حل قضيتهم.

وقد استجابت لجنة التوفيق، عن قصد، أو غير قصد، إلى هذا الايحاء، فقررت استناداً إلى صلاحياتها بموجب قرار الجمعية العامة: تأليف الهيئة الفنية لشؤون اللاجئين، ثم ألحقتها بتأليف لجنة الاستقصاء الاقتصادي للشرق الأوسط المعروفة بلجنة كلاب، وحددت بقرارها الصادر في أواخر العام ١٩٤٩(*) اختصاصات هذه اللجنة، بالتحقيق في اقتصاديات بلدان الشرق الأوسط التي تأثرت بالمصادمات العربية اليهودية، وبتقديم توصيات لها تمكنها من وضع خطة تستهدف ما يلي:

١ ـ تمكين البلدان المتأثرة بالنزاع من تطوير اقتصادها للتغلب على صعوباتها الاقتصادية.

٢ ـ تسهيل عودة اللاجئين وتوطينهم واستردادهم مركزهم الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بدمجهم في حياة المنطقة الاقتصادية، على أساس اعتمادهم على أنفسهم في أقرب وقت ممكن.

٣ ـ وضع خطط عملية لتنفيذ البرامج المقترحة مع تقدير تكاليفها، وجهات تأمين هذه التكاليف.

٤ ـ تقدير عدد اللاجئين، وأملاكهم، والتعويضات والخسائر، والإشارة بصفة خاصة إلى موازنة التعويضات ونفقات مشاريع الاسكان.

وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٩، قدمت لجنة الاستقصاء تقريرها الأول للجمعية العامة، وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩ قدمت تقريرها النهائي وضمنته توصياتها لمعالجة مشكلة فلسطين واللاجئين. فذكرت في تقريرها الأول: «ان النزاع العربي اليهودي يمنع الوصول إلى حل سريع لقضية اللاجئين عن طريق العودة أو الاسكان. وان اغاثة الأمم المتحدة قد حمت اللاجئين من مأساة رهيبة. غير أن الاستمرار في هذا الغوث دون إجراءات أخرى قد يخلق عراقيل يصعب التغلب عليها. ولذلك فإن من اللازم الشروع في الانتقال من مرحلة الاغاثة إلى مرحلة تشغيل اللاجئين... فيجب توفير فرص العمل للاجئين في البلاد التي يقيمون فيها بما يكفل زيادة انتاجها».

(*) وردت في الأصل: «١ أيلول/ أوكتوبر ١٩٤٩».

وأوصت اللجنة باستمرار برنامج الاغاثة حتى نيسان/ابريل ١٩٥٠، على أن يتناقص عدد اللاجئين تدريجياً خلال هذه المدة، وأوصت بدمج عملية الغوث بعملية تشغيل اللاجئين فوراً، وفق خطة يتفق عليها مع حكومات البلدان المضيفة لهم. وخلصت إلى القول، بأن تنفيذ برنامج الاغاثة والتشغيل، سيكون عاملاً أساسياً في إحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

وعندما ناقشت الجمعية العامة قضية اللاجئين وتقرير اللجنة في دورتها الرابعة أصدرت في ٨ كانون الأول/ديسمبر العام ١٩٤٩ قراراً جديداً، نثبت هنا أهم ما ورد فيه من مبادىء جديدة:

«تدرك الجمعية العامة - دونما اجحاف بنصوص الفقرة ١١ من القرار ١٩٤/٣ الصادر في ١١ [كانون الأول] ديسمبر ١٩٤٨ - ان الاستمرار في اغاثة اللاجئين لازم لمنع المجاعة بينهم ولتوفير أسباب السلام والاستقرار. كما تدرك أنه ينبغي اتخاذ إجراءات ايجابية في أقرب وقت لإنهاء أجل هذه الاغاثة.

- رصد الأموال التي اقترحتها لجنة الاستقصاء لاغاثة اللاجئين حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠ كحد أقصى، إلا إذا قررت الجمعية في دورتها المقبلة تمديدها إلى تاريخ آخر.

- رصد الأموال اللازمة لبرنامج الأشغال العامة التي اقترحتها اللجنة حتى ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٥١.

- إنشاء وكالة الاغاثة والأشغال، واللجنة الاستشارية للاجئين».

وفي هذه الاجراءات، والتوصيات، والقرارات التي أعقبت قرار الجمعية العامة الأول، يلمح المتتبع تطور أسلوب المعالجة لدى الأمم المتحدة، ويلمس بروز هذه المؤامرة في إجراءاتها وقرارها. فبعد أن كانت «عودة اللاجئين إلى منازلهم» هي هدف المنظمة الدولية الأول من معالجتها، وكانت الإغاثة اجراءً طارئاً مؤقتاً اقتضته أحوال اللاجئين والعوامل الإنسانية، انقلبت الأمور عندها إلى عكسها تماماً. فأصبحت عودة اللاجئين مهمة صعبة، لأن إسرائيل ترفضها، وحتى الاستمرار في الإغاثة أصبح أمراً شاقاً، ولا بد للاجئين من الاعتماد على أنفسهم أولاً، ولا بد من بحث قضيتهم كجزء من قضية بلدان الشرق الأوسط الاقتصادية. أما سلطة الأمم المتحدة التي فرضت التقسيم ومعاهدات الهدنة بين العرب واليهود، وأدخلت إسرائيل عضواً فيها دون قيد أو شرط، فلا محلّ لها ولا وجود في تنفيذ قراراتها إذا لم ترض إسرائيل.

هكذا انحرفت دول المؤامرة على فلسطين بالأمم المتحدة لمصلحة مؤامراتها، وهكذا تحولت قضية اللاجئين من قضية وطن مغتصب وشعب مشرد، إلى قضية اغاثة وتشغيل. فبعد سنة واحدة من بدء المأساة تغيرت نظرة الأمم المتحدة إلى قضية

اللاجئين، وتحوّل مفهومها لها من قضية حق طبيعي لشعب في وطنه، إلى قضية غوث وإحسان لبؤساء يجب أن يتدبروا أمرهم قبل تخلّي المحسن عن غوثه!

ج ـ وبعد هذا القرار سارت الأمم المتحدة في طريق التخلي نهائياً عن كل المبادىء التي التزمتها في قراراتها السابقة، ودفعتها دول المؤامرة إلى الدخول في الهدف المرسوم مباشرة. ففي تشرين الأول/أكتوبر العام ١٩٥٠، عقدت الجمعية العامة دورتها الخامسة، وكانت قضية اللاجئين من جملة أبحاثها في هذه الدورة. وقد كان مبدأ توطين اللاجئين وادماجهم في الأقطار التي يقيمون فيها، هو الفكرة السائدة في أذهان المشرفين على الأمم المتحدة كحلّ نهائي لمشكلة اللاجئين.

فتقدم بلاندفورد الأمريكي، مدير وكالة الغوث آنذاك، بتقرير مطول للجمعية العامة، استعرض فيه فشل برنامج الأشغال في تنقيص عدد اللاجئين، وأكد صعوبة تنفيذ قرار عودتهم إلى فلسطين، وأوحى بفكرة التوطين والادماج كحل لهذه القضية. ولم تشأ الدول المسيطرة على الأمم المتحدة آنذاك، ان تفصح علناً عن كل نواياها المبيتة ضد قضية فلسطين، فلجأت إلى التستر وراء العوامل الإنسانية من جديد، ووضعت هدفها في ثوب فضفاض من التعابير والحلول.

وبعد مناقشات طويلة أصدرت الجمعية العامة بتاريخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠ قراراً أولياً جاء فيه:

ـ «تعتبر الجمعية العامة، دون اجحاف بالفقرة ١١ من قرارها ١٩٤٨/١٩٤٩ أن ادماج اللاجئين في حياة الشرق الأدنى، إما عن طريق العودة أو الاستيطان، أمر يقتضي الاستعداد والتحضير له، للوقت الذي تنقطع فيه المساعدات الدولية ولتوفير أسباب السلام والاستقرار في المنطقة.

ـ تقرر الجمعية العامة انشاء صندوق لإدماج اللاجئين، يصار إلى استخدامه في المشاريع التي قد تطلب تنفيذها أية دولة في الشرق الأوسط وتوافق عليها الوكالة من أجل توطين اللاجئين توطيناً دائماً وسحبهم من جداول الاغاثة. وتقرر رصد ٣٠ مليون دولار لهذا الغرض حتى ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٥٢».

وكتغطية لأثر القرار الأول، أصدرت الجمعية العامة بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠ قراراً ثانياً، ذكرت فيه بعد استعادة ذكرى قرار عام ١٩٤٨، وبعد ترديد قلقها من عدم تنفيذ ما جاء في ذلك القرار، ما يلي:

ـ «القيام بالاجراءات الضرورية لتقدير قيمة التعويضات المتوجب دفعها للاجئين بموجب الفقرة ١١ من القرار ٩٤٨/١٩٤، ولتنفيذ دفع هذه التعويضات والقيام بما يمكن من ترتيبات لتنفيذ ما تبقى من أحكام الفقرة المذكورة بخصوص عودة من يشاء من اللاجئين وتوطين من لا يرغب بالعودة».

د ـ واستمرت الجمعية العامة بابتعادها عن الهدف الحقيقي من معالجتها، في كل

اجراء وقرار لاحقٍ لها في قضية اللاجئين. ففي الدورة السادسة اقرت الجمعية في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢، برنامج دمج اللاجئين في حياة المنطقة ورصدت مبلغ ٢٠٠ مليون دولار لتنفيذ هذا البرنامج، و٥٠ مليون دولار لبرنامج الاغاثة.

هـ ـ وفي الدورة الثامنة أعادت الجمعية ترديد نغمة «عدم توصل الفريقين لاتفاق على تسوية نهائية»، وكررت وضع المسؤولية على عاتق لجنة التوفيق بعدم تنفيذ قرار العودة والتعويض، واستمرت في خطتها لتصفية قضية اللاجئين، متسترة في كل خطوة وراء ترديد حرصها على قرار العام ١٩٤٨، ففي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٣، مددت أجل وكالة الغوث خمس سنوات أخرى تنتهي في حزيران/يونيو ١٩٥٥، وكانت أجهزتها في الشرق الأوسط تعمل جاهدة بكل الوسائل على تنقيص عدد اللاجئين بتوطينهم أو تشغيلهم، وتسعى لدى حكومات المنطقة لتنفيذ المشاريع المرسومة بقصد استيعاب اللاجئين في بلادها.

و ـ وفي الدورة التاسعة العام ١٩٥٤، قررت الجمعية، بعد ترديد نفس الأعذار، تمديد أجل الوكالة وبرامجها خمس سنوات أخرى تنتهي في حزيران/يونيو ١٩٦٠ وأكدت أن الاغاثة قد تحتاج إلى أجل أطول، وطلبت من البلدان العربية أن تستمر في تعاونها مع الوكالة في تنفيذ المشاريع الموضوعة لمصلحة اللاجئين.

في هذا العرض الموجز لقرارات الأمم المتحدة واجراءاتها، يلاحظ المتتبع انحرافها عن أسلوب المعالجة الصحيحة، ويلمس خط سيرها المتعرج في هذه المعالجة. فقد بدأ اهتمامها بمشكلة اللاجئين كمساعدة عاجلة لهم تحول دون موتهم جوعاً ومرضاً، وذلك إلى حين عودتهم العاجلة إلى دورهم وقراهم. ثم تطور هذا الاهتمام تطوراً معكوساً، تبعاً لنجاح خطط الاستعمار في الأوساط العربية، ونجاح دول المؤامرة في توجيه الأمم المتحدة. فانتقلت الأمم المتحدة من دور الاهتمام بعودة اللاجئين كحقّ طبيعي ثابت، إلى اقرار مبدأي الاغاثة والتشغيل حتى تتم عودتهم عن طريق مساعي لجنة التوفيق، ثم بدأ اهتمامها بعودتهم يتلاشى خطوة خطوة، واهتمامها بتوطينهم خارج فلسطين يتضح أكثر فأكثر. وعندما تأكدت دول الاستعمار المتآمرة على فلسطين من قوة مركز إسرائيل، ومن فعل الزمن في تأثير قضية فلسطين، أسفرت عن نيتها واتجهت الأمم المتحدة نحو مبدأ ادماج اللاجئين. وهكذا تحولت قضية فلسطين في الأمم المتحدة، من قضية حق اغتُصب وعدوان قائم مستمر إلى قضية حفنة من البؤساء المشردين، يستحقون عطفها وغوثها ومساعدتها لتأمين استمرار حياتهم لإيجاد العمل والمأوى لهم.

ان أمريكا وبريطانيا كانتا دائماً وراء كل قرار أو اجراء اتخذته الأمم المتحدة بشأن قضية اللاجئين، كما كانتا من قبل وراء كل ضغط أو ارهاب أو قتال أدى إلى طردهم من بلادهم وتشريدهم في أنحاء العالم. وهما لا تزالان حتى الآن العقبة الصعبة في

طريق حل قضية اللاجئين، والحاجز القوي الذي تقف وراءه إسرائيل في طريق عودة اللاجئين، فأمريكا هي صاحبة فكرة التشغيل والإدماج، وهي التي قدمت مشروع لجنة كلاب وأفكار بلاندفورد. وأمريكا وبريطانيا هما اللتان تحدّتا قرار الأمم المتحدة بعودة اللاجئين، وهما اللتان شجعتا إسرائيل على التصلب في موقفها من قضيتهم، بالمشاريع والأموال تارة وبالتصريح الثلاثي والتلويح به تارة أخرى.

فعلى الرغم من كل قرارات الأمم المتحدة، ومن مشاريعها وإغاثتها، لا يزال اللاجئون في نفس أوضاعهم المحزنة العام ١٩٤٨، ولا تزال قضيتهم كما وصفها الوسيط الدولي، بل جُمّدت وفقدت كثيراً من أثرها نتيجة قرارات الأمم المتحدة.

غير أن الزمن الذي حسبته دول الاستعمار لمصلحة خططها في هذه القضية، قد انقلب بعد عشر سنوات ضدها وضد كل خططها ومشاريعها. فعلى الرغم من كل المحاولات والمشاريع الأنكلو ـ أمريكية المغلّفة بشعار الأمم المتحدة يصر اللاجئون على العودة إلى ديارهم، ويرفضون مشاريع التوطين والادماج، ولا يقبلون عن فلسطين بديلاً. وقد تأكدت دول الاستعمار والأمم المتحدة من ذلك أكثر من مرة، وتجابه بهذه الحقيقة المرّة في كل يوم وفي كل مناسبة صغيرة أو كبيرة في سياسة الشرق الأوسط. ولم يترك مدراء وكالة الاغاثة أو مندوبو الأمم المتحدة في المنطقة العربية مناسبة إلا وأعلنوا عن هذه الحقيقة، وأرفقوها بقناعتهم بفشل كل المشاريع المرسومة للشرق الأوسط إذا كانت تستهدف تصفية قضية اللاجئين أو توطينهم أو ادماجهم في الحياة خارج فلسطين. وكان تقرير المستر لابويس مدير وكالة الاغاثة الدولية عام ١٩٥٧، آخر صفعة وُجِّهت للمؤامرة الصهيونية الأنكلو ـ أمريكية. فقد أكد للأمم المتحدة بحزم وصراحة «ان اللاجئين مصرون على العودة إلى فلسطين، وان أي محاولة أو وسيلة لا يمكن أن تحول بينهم وبين العودة الى قراهم، ولا يمكن أن تنجح في تحقيق غير هذه النتيجة».

٤ ـ وكالة الغوث الدولية واللاجئون

أما الاغاثة التي تقدمها الأمم المتحدة لهؤلاء التعساء من ضحايا المؤامرة الصهيونية الأنكلو ـ أمريكية، فهي ليست إلا أرخص وسيلة للحيلولة بين الألوف من اللاجئين والموت جوعاً ومرضاً، تماماً كما وصفها الوسيط الدولي برنادوت للأمم المتحدة عام ١٩٤٨. وهي على الرغم من عدم شمولها لأكثر من ٥٥ بالمائة منهم، فهي من القلة والتفاهة والمذلة بشكل لا يقبله الإنسان لأخيه الإنسان، ولا يمكن أن تؤمّن في أحسن حالاتها الحد الأدنى اللازم لحياة أي إنسان.

وقد عرّف مدير وكالة الغوث الدولية خدمات الأمم المتحدة للاجئين في تقريره للأمم المتحدة، بأنها تستهدف اغاثتهم، وتأهيلهم. ووصف عمل الاغاثة بتقديم

الغذاء والمأوى والخدمات الصحية لهم بشكل موقت، وعرّف التأهيل بأنه: اتخاذ الوسائل التي من شأنها تمكين اللاجئين من اعالة أنفسهم بأنفسهم في أسرع وقت ممكن. وعدّد من هذه الوسائل: تقديم القروض لهم، وانشاء المشاريع لتوطينهم وإسكانهم، وتهيئة الوسائل لتشغيلهم وتعليمهم.

غير أن المأوى الذي هيّأته الوكالة للاجئين، ليس إلاّ معسكرات محشورة من الخيام الممزقة أو الطوب المتآكل أو البرّاكات البالية، أقيمت على عجل في الأراضي الرملية، أو في أطراف المدن والقرى، وحشر في كل خيمة أو برّاكة لا تزيد مساحتها على (٣ متر × ٣ متر) عائلة مؤلفة من ٥ ـ ١٠ أشخاص. وحتى هذا المأوى لم يتيسر لكل اللاجئين، فإن ٤٣ بالمائة فقط من اللاجئين المسجلين استطاعوا الحصول عليه حتى عام ١٩٥٨، أما الباقون فلا يزالون يسكنون الكهوف والمغاور أو ينامون في العراء وتحت الأشجار. وقد كانت مآسي اللاجئين نتيجة العواصف والثلوج والسيول حديث الشرق الأوسط أكثر من مرة، ولا تزال ضحاياهم في كل سنة تدمي قلوب الأحرار وتهزّ ضمير الإنسانية.

ومهما حاولت في هذا التقرير أن أصل للوصف الحقيقي لحال اللاجئين، فسأظل بعيداً عن إعطاء الصورة الكاملة لواقعهم البائس. ولكن يكفي لتصور هذا الواقع أن يعلم الباحث أن ما تنفقه وكالة الغوث الدولية سنوياً على كل لاجىء مقابل جميع خدماتها لا يساوي أكثر من (٢٧) دولاراً، تدخل ضمنها النفقات الادارية ونفقات السفر والنقل ومرتبات الموظفين لأجهزة الوكالة نفسها، وهي تعادل ٢٥ بالمائة من أصل المخصصات العامة لاغاثة وتأهيل اللاجئين. أي ان اللاجىء المسجل يكلف الوكالة عشرين دولاراً وربع الدولار سنوياً، مقابل خدماتها في إغاثته ومأواه ومعالجته وكسوته وتعليمه وتأهيله لإعالة نفسه بنفسه. ومثل هذه الإعانة التي توازي ثلاثة قروش يومياً لا يمكن أن تؤدي إلاّ إلى الإبقاء على الحياة فقط، ولا يمكنها أن تكون وسيلة للتأهيل، ولا حتى للشعور بالكرامة الإنسانية!

وقد وصف مدير وكالة الغوث الدولية خدمات الأمم المتحدة للاجئين، بتقريره المرفوع للجمعية العمومية في دورة انعقادها عام ١٩٥٤/١٩٥٥، فقال عن المأوى الذي هيأته لهم ما يلي:

«ان ٢٧ بالمائة فقط من مجموع اللاجئين المسجلين يعيشون في معسكرات الوكالة، أما الباقون فيعيشون هم وزوجاتهم وأطفالهم في خيام مهلهلة ممزقة أو في أكواخ قذرة غير صحية، إن لم يكن في الأرض العراء أو في المغاور والكهوف.

وحوادث الولادة والزواج وغيرها تخلق الحاجة إلى مأوٍ جديدة لم يكن بالإمكان تلبيتها حتى الآن. وهنالك قرابة ٣٠,٠٠٠ لاجىء في غزة لا تقوم الوكالة في الوقت الحاضر بتوفير السكن لهم، ويوجد

عدد كبير لا يقطن مخيمات الوكالة، وهو في أشد الحاجة للسكن فيها نظراً لنضوب موارده المالية. ولا يزال كثير من اللاجئين في حاجة ماسّة إلى مأوى مهما كان بسيطاً. ولقد بليت خيام البدو القديمة، وهي مرتفعة التكاليف بالنسبة لخيم الوكالة. إن حالة السكن في بعض المعسكرات القديمة هي دون المستوى العادي بكثير، ويوجد ضغط في معظم المعسكرات لإيجاد بيوت للمتزوجين حديثاً والذين يضطرون غالباً إلى مشاركة عدد كبير من أعضاء الأسرة في خيمة أو غرفة واحدة.

ان مشكلة توفير الماء للّاجئين في نواح مختلفة من الشرق الأدنى لا تزال قائمة، وتحتاج إلى مزيد من العناية والاهتمام. وإن ذوي العاهات والمكفوفين والعجزة والأيتام محرومون حرماناً تاماً من الرعاية الاجتماعية، إذ ليس هناك مؤسسة واحدة تُعنى بهم، وان الجمعيات الخيرية قد أمدت الوكالة بما يزيد عن مليون كيلوغرام من الملابس والأحذية في هذه الفترة التي نستعرضها، إلا أنه بالرغم من ذلك لم يحصل اللاجئون على الحد الأدنى من احتياجاتهم، فمن الجداول التي اشتمل عليها التقرير يتضح مثلاً أن ما يوزع على اللاجيء من الملابس سنوياً هو كغم واحد، وان نصيب كل ألف لاجيء من الغطاء هو أقل من ٠,٠٢ من الكيلوغرام. ومعنى ذلك أن غالبية اللاجئين (إن لم يكن كلهم)، يعانون ألم العري ومهانته».

أمّا ما يناله اللاجئون من الرعاية في التغذية والعناية الصحية، وهما قوام الحياة الإنسانية، فيكفي أن نترك الأرقام وحدها تتكلم لتقدم الدليل القاطع على عظم الكارثة التي حلت بشعب فلسطين. فقد بلغ أقصى مقدار مما يناله اللاجيء من الغذاء ١٦٠٠ وحدة حرارية شتاء و١٥٠٠ وحدة حرارية صيفاً، وهذه الكمية لا تؤمّن سلامة اللاجيء، وخاصة في المناطق التي يكاد يستحيل فيها عليه أن يحصل على عمل أو مورد آخر للعيش غير ما تقدمه إليه الوكالة. هذا بالإضافة إلى أنها لا تحتوي على أي نوع من الطعام الطازج أو البروتين الحيواني. والمركز العام للصليب الأحمر الدولي في جنيف، قدر الحد الأدنى من الوحدات الحرارية المطلوبة للمعيشة الأولية للإنسان بـ (٣٥٠٠) وحدة. ومعنى هذا أن اللاجيء يتناول من الوحدات الحرارية نحو ٦٠ بالمائة فقط من الحد الأدنى اللازم لتزويد الإنسان بالمناعة الضرورية لمقاومة الأوبئة والأمراض.

وتحدث مدير الوكالة في هذا التقرير عن الأغذية والتغذية فذكر ما يلي:

«لم يطرأ أي تغيير على كمية المواد الغذائية الأساسية التي توزعها الوكالة، إن كميات الغذاء لا تحتوي في حد ذاتها على الوحدات الحرارية الكافية. ان نصف اللاجئين تقريباً من الأطفال، والفرق ضئيل بين الوحدات الحرارية التي تمنحها كمية الغذاء المعطاة في الصيف والشتاء، كما هو ضئيل بين السعرات الحرارية التي ذكرت في التقرير الحالي والتي جاء ذكرها في التقرير الماضي. وإن ما يعطى للأطفال هو في المستوى العام لكافة اللاجئين. أما الذين يعطون وجبة اضافية فهم ٦ بالمائة فقط من اللاجئين ولأسباب صحية مشروطة، وليس من المؤكد اطلاقاً أن اللاجئين في حالة غذائية تمكنهم من مقاومة وباء خطير».

وتقدر وكالة اغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين العرب، عدد النساء الحوامل والمرضعات في مجموع اللاجئين المسجلين لديها البالغ ٩٠٥,٩٨٢، بحوالى

٤٧,٠٠٠، تقدم لهن فقط وحدات حرارية اضافية. ويبلغ مجموع ما تتناوله الواحدة منهن نصف ما تحتاجه المرأة الحامل أو المرضع طبياً. وبسبب سوء التغذية وظروف المعيشة القاسية ونقص عدد الأطباء والمستشفيات تزداد الأمراض والوفيات على معدلها الطبيعي، وأكثر الأمراض انتشاراً حسب تقرير مدير الوكالة في الأمم المتحدة، هي أمراض العيون والدوسنتاريا والملاريا ومختلف أنواع الحميات، ويلاحظ تفشي مرض السل ومختلف الأمراض الناتجة عن سوء التغذية بين أوساط اللاجئين، وان كان لا يوجد احصاء رسمي لهذه الأمراض. وأشار التقرير السابق لمدير الوكالة الى عدم كفاية الأسرّة المخصصة للمرضى بالسل في الأردن، وإلى الحاجة إلى أبنية مناسبة يستعاض بها عن الخيام المستعملة كمستشفى للسل في لبنان.

ويمكن القول بوجه عام إن الرعاية الصحيحة للاجىء تحتاج إلى كثير جداً من العناية، إذ ليس في محيط اللاجئين العدد الكافي من الموظفين الفنيين للاضطلاع بمعالجة الأمراض وتمريض المرضى ونشر الثقافة الصحية اللازمة. ومن الجداول والإحصاءات الواردة بالتقرير يتضح ان عدد الأطباء في محيط اللاجئين هو ١٠٣ أطباء، أي بنسبة حوالى طبيب واحد لكل ٩٠٠٠ لاجىء. وأن عدد أطباء الأسنان هو ١١ طبيباً، أي بنسبة حوالى طبيب واحد لكل ٨٢٠٠٠، وان مجموع عدد الممرضين والممرضات هو ٩٤، أي بنسبة أقل من ممرض واحد أو ممرضة لكل ٩٠٠٠ لاجىء. وان عدد الصيادلة هو ٦، أي بمعدل صيدلي واحد في محيط كل ١٥٠٠٠٠ لاجىء. وان عدد العيادات أو المستوصفات أو المستشفيات هو ٩٠، بمعنى أن هناك عيادة أو مستشفى أو مستوصف واحد في محيط كل ١٠٠٠٠ لاجىء، وهكذا أيضاً بالنسبة لباقي الموظفين والموظفات المختصين بالرعاية الطبية والصحية للاجئين.

هذا النقص في الجهاز الصحي أدّى إلى انتشار الأمراض المختلفة في محيط اللاجئين، ويكفي أن نشير على سبيل المثال إلى أن هناك ٣٦٦٣٦٦ حالة مرض عيون، ما بين تراخوما ورمد، أي بنسبة تزيد على الـ ٤٠٠ حالة في كل ألف لاجىء، وان حالات الملاريا هي أكثر من ٩٩ ألف حالة، أي بنسبة حوالى ١١٠ حالات في محيط كل ألف لاجىء. كل هذه الاحصائيات مأخوذة من تقرير الوكالة.

أما سياسة التأهيل التي رسمتها وكالة الغوث وباشرت في تنفيذها منذ زمن، فقد اشتملت كما ذكرت، على القروض الفردية والتهجير إلى البلاد الأجنبية كأمريكا وكندا، واستراليا، وعلى المعونات والمنح الفردية أيضاً مقابل اسقاط صفة اللاجىء عن الذي يقبلها منهم. كما اشتملت على مشاريع التوطين والإسكان خارج فلسطين، كمشروع وحدات السكن في البلاد العربية، ومشروع جونستون لاستغلال مياه الأردن، ومشروع سيناء، وهي أيضاً مقابل سكن اللاجئين في هذه المشاريع وإنهاء

صفة اللجوء عنهم. وقد فشلت هذه السياسة فشلاً ذريعاً لأنها كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسياسة والمشاريع الاستعمارية في الوطن العربي، وكانت ولا تزال تهدف إلى حل قضية اللاجئين وقضية فلسطين لمصلحة إسرائيل، وذلك باستبعاد حق اللاجئين بالعودة إلى وطنهم، وبالتهرب من مواجهة مشكلتهم مواجهة قائمة على الحق والعدل في الأمم المتحدة.

وقد قاوم اللاجئون هذه السياسة ورفضوها رفضاً نهائياً، كما قاوم الرأي العام العربي مشاريع الإسكان ومشاريع أمريكا وبريطانيا المغطاة تحت ستار الانعاش الاقتصادي للشرق الأوسط. وفي آخر تقرير للمستر لابويس رفعه للأمم المتحدة، ذكر صراحة بأنه نتيجة دراساته واتصالاته ومحاولاته العديدة والطويلة، يعلن بأن اللاجئين لا يقبلون بغير العودة لوطنهم حلاً لمشكلتهم، وأن جميع المشاريع ووسائل التأهيل فشلت فشلاً ذريعاً. وقد فضل اللاجئون العيش بالخيام، وفي ظروف قاسية، وإلى أي وقت، على التنازل عن حقهم في العودة إلى فلسطين. وقال:

«لا تزال رغبة اللاجئين في العودة إلى وطنهم هي العامل البارز الذي يطغى على موقف أولئك اللاجئين، ويؤثر على سياسات الحكومات في الشرق الأدنى. وان هذا الشعور لم يتضاءل، ويجب ألا يُستخف به، لأن هذه المطالبة منبثقة قبل كل شيء عن حنينهم الطبيعي إلى وطنهم، ويقويها ويشجعها قرار الأمم المتحدة»[4].

أما الاستعمار والصهيونية فيحاولان اتهام العرب بعرقلة مشكلة اللاجئين برفضهم مشاريع التوطين والإسكان، ولكن موقف العرب هذا موقف يؤيده الحق الطبيعي لكل شعب في العيش في وطنه بحرية وسلام، ويؤيده حق تقرير المصير والقانون الدولي والعرف الانساني، وهو مستمد من حريتهم وقوميتهم وكرامتهم وحقهم. ولا يمكن إنكار هذه القيم بالنسبة للعرب، بينما ادّعت أمريكا ودول الاستعمار أنها حاربت النازية من أجل تحقيق هذه القيم وتثبيتها، وأقامت باطل إسرائيل استناداً إليها وتحت شعاراتها الزائفة.

مأساة اللاجئين
من صنع الاستعمار الأنكلو ـ أمريكي والصهيونية

تحاول إسرائيل، ومن ورائها المستعمرون الانكليز، والأمريكان، دفع أي مسؤولية عنهم في وقوع مأساة اللاجئين، أو في استمرارها حتى الآن. وهم منذ عام ١٩٤٨

(٤) انظر: قرار الأمم المتحدة رقم (١٩٤)، في دورتها الثالثة بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، والقاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

يعملون جاهدين، وبكل الوسائل، على إخفاء حقيقة هذه المأساة وحقيقة الظروف التي أدت إليها، والواقع المؤلم الذي يعيشه اللاجئون الآن، وقد دأبوا على الترويج بأن اللاجئين الفلسطينيين هم الذين اختاروا عن طوع وقناعة، ودون إلزام أو إكراه، ترك بلادهم ومدنهم ومنازلهم، وهم الذين ارتضوا لأنفسهم أن يكونوا لاجئين. وان إسرائيل والمستعمرين الانكليز والأمريكان لم يطردوا واحداً من عرب فلسطين، ولم يتسببوا في ارغام أي منهم على الرحيل!

وزاد في محاولاتهم اليائسة هذه، استيقاظ الضمير العالمي الحر على هول هذه المأساة، وعلى فظاعة نتائجها الانسانية. وكذلك تحطيم معظم الحواجز والحجب التي إصطنعوها هم أنفسهم حول قضية اللاجئين، أو بينها وبين اطلاع الشعوب الحرة في العالم.

فإسرائيل التي أقامت دولتها معتمدة على الشعور الإنساني نحو قضية المضطهدين اليهود، تؤمن تماماً بأن مشكلة اللاجئين العرب هي الخطر الأساسي الذي يهدد دعواها بالانهيار، ويتهدد كيانها بالزوال. والمستعمرون الانكليز والأمريكان، الذين أخرجوا مسرحية اللاجئين اليهود في الأمم المتحدة اخراجاً برّاقاً أدى إلى قيام إسرائيل، يعرفون تمام المعرفة بأن وقوف الرأي العالمي الحر عى حقيقة مأساة العرب سيفضح إنسانيتهم الزائفة ومؤامراتهم الدنيئة، ويقلب بالتالي خططهم العدوانية رأساً على عقب.

فإذا عرفت الأصوات التي ارتفعت العام ١٩٤٧ منتصرة باسم الإنسانية للمضطهدين اليهود بأن حل قضيتهم كان على حساب الإنسانية وعلى حساب شعب فلسطين الذي لا دخل له في مأساتهم، فإنها سترتفع حتماً مرة أخرى انتصاراً للاجئين العرب ضحايا هذه الدعوى الإنسانية الزائفة. فالإنسانية لا تقبل بحال من الأحوال أن تحلّ مشكلة مضطهد على حساب اضطهاد مماثل، ولا أن تحل قضية لاجيء بتشريد انسان آخر، وخصوصاً إذا لم يكن هذا الأخير من قريب أو بعيد سبباً في خلق المشكلة.

ولكن على الرغم من كل المحاولات التي بذلها ويبذلها الصهيونيون وأسيادهم الانكليز والأمريكان لإخفاء المأساة وطمس معالمها المروعة، فقد تغلبت الحقيقة في النهاية على الكذب والتزوير والتضليل، وانتصرت دعوى الحرية والإنسانية أخيراً على افتراءات العدوان والاستعمار. فبدأ العالم يعرف عن طريق الاحرار في كل مكان حقيقة المأساة وهولها وبشاعة نتائجها، ويقف على تفاصيل الدور المتآمر الحقير الذي مثله الصهيونيون والمستعمرون في خلق مشكلة اللاجئين وفي تنفيذها واستمرارها.

فكما كان لتقارب الشعوب من بعضها البعض، ولاتصالاتها المتكررة، وتعرّفها على

مشاكلها الأساسية، أثر واضح في كشف الاستعمار وفضح مؤامراته ومحاولاته، فقد كان للصداقة التي نمت وتوطدت بين الشعب العربي وإخوانه من شعوب آسيا وأفريقيا في باندونغ، ونيودلهي، وكولمبو، والقاهرة، تأثير كبير في فهم حقيقة مأساة فلسطين واللاجئين، وفي تشخيص واقع إسرائيل. وانجلت الحقيقة أكثر فأكثر عندما زارت وفود التضامن الآسيوي - الافريقي بلادنا، ووقف أعضاؤها بأنفسهم على مأساة الانسانية في مخيمات اللاجئين. ففي أكبر معسكر للاجئين الفلسطينيين في غزة، أعلن رؤساء وفود ٥٦ دولة آسيوية وأفريقية رأيهم صراحة على لسان المسز نهرو رئيسة الوفد الهندي، عندما خاطبت اللاجئين والدموع تترقرق في عينيها: «... إنكم ضحايا سياسة استعمارية غاشمة، وانكم ستعودون حتماً إلى دياركم» وأعطوا هناك حكمهم علناً باسم شعوبهم عندما قرروا في أكثر من مرة، وفي أكثر من مؤتمر آسيوي - افريقي:

«... بأن إسرائيل كيان باطل قام على الاغتصاب... وانها مركز للعدوان وقاعدة للاستعمار».

وفي بريطانيا نفسها، صديقة الصهيونية وخالقة إسرائيل، لم تعدم الحقيقة أنصاراً لها. فقد كتب البروفيسور أرنولد توينبي مدير المعهد الملكي للأبحاث الدولية في بريطانيا وأستاذ الدراسات الدولية في جامعة لندن، في المجلد الثاني من مؤلفه دراسة في التاريخ بحثاً تحت عنوان «اليهود والغرب الحديث» جاء فيه: «ان الدولة الغربية التي تتحمل حصة الأسد في المسؤولية عن الخيبة في فترة ما بين الحربين لإنقاذ الموقف في فلسطين هي بريطانيا، التي كانت أولاً الدولة المحتلة وبعد ذلك الدولة المنتدبة، ثم أدارت شؤون الانتداب من سنة ١٩١٧ - ١٩٤٨. وفي خلال هذه السنين الثلاثين الحرجة كان موقف الحكومة البريطانية الشامل لجميع الأحزاب، والذي طبقته جميع الحكومات المتتابعة، هو التعامي المقصود الجدير بالادانة.

فمنذ البداية حتى النهاية، لم يكن في تفكير البريطانيين أية خطة عملية لإقرار الأمور سلمياً في وضع فلسطين غير المستقر القابل للانفجار والذي أوجدته بريطانيا بترو وتعمد. وأن الحكومة البريطانية لم تحاول اقرار الأمور حتى بالنسبة لعدد السكان من ناحية عنصرهم كيهود وعرب، إلى أن سمح للأقلية اليهودية بأن تصبح كبيرة في عددها، ما يقرب من ثلث مجموع السكان، وبذلك لم يبق هناك أي أمل في أن يرضى اليهود بالبقاء في حكومة ثنائية القومية، وحتى في إمكان ايجاد مثل هذه الحكومة»[5].

وقرّر المؤلف:

«ان إسرائيل الصهيونية الجديدة في فلسطين، على ضآلتها وعداوتها مع جيرانها، هي طبعة ثانية من الدولة الغربية العنصرية الحديثة، وهي مع اخلاصها لمبادئها لا تعدو كونها مهزلة»[6].

---

(٥) Arnold Joseph Toynbee, *A Study of History,* 12 vols. (New York: Oxford University Press, 1962 - 64), vol. 2.

(٦) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣١٢.

وفي مقـال نشره المؤلف نفسه في مجلة جـويش كـرونيكـل اليهـوديـة في شهـر شباط/فبراير العام ١٩٥٥، رداً على الكاتبة اليهودية مس سيركن التي هـاجمته ونـددت بكتابه واتهمته بمحاباة العرب جاء فيه ما يلي: «لم تشر مس سيركن إلى القسم الذي كتبتـه في الفصل المعنون «مسؤولية بريطانيا العظمى»، الذي أصررت فيه على أن بريطانيا تحمل أكبر قسط من المسؤولية في النزاع بين العرب واليهـود. وباعتبـاري بريطـانياً، فـإني أشعر شخصيـاً بهذه المسؤوليـة، ولأني لست عربياً ولا يهودياً فليس لي أية مصلحة شخصية في أن احابي، أو أحمل على الفريقين. واني أعتقد فيما يتعلق بالمشكلة القائمة بين الفلسطينيين العرب والصهيونيين، ان الفلسطينيـين العرب عـلى صواب، وأن الصهيونيين على خطأ، وان رأيي في هذه المسألة كـرأي مس سيركن عـرضة لـلاعتراض عليه، إلا أن قيمته جاءت من أنه لا يقوم إلا على الوقائع التي أراها نفسي.

اني أرى القصة كمأساة، ولا أرى المأساة ابتدأت بنشـوب القتال في فلسـطين في نيسان/ابريل عام ١٩٤٨. إن الكثير من المسؤوليات الناتجة عن أعمال الصهيونيين في فلسطين والفلسـطينيين العـرب في سنة ١٩٤٨ تقع، كما أعتقد وكما سبق لي أن قلت، على بـريطانيـا العظمى. إذ هي بـوصفهـا دولـة منتـدبة استعملت قـوتها لتجعـل الهجرة اليهـودية إلى فلسـطين، على مـدى لا يمكن أن يقبله السكان العـرب في البلاد بـاختيارهم، أمـراً ممكناً، ولأنها رفضت بـاستمرار مـواجهة الحقـائق، وكـانت تتبع سياستين متناقضتين في وقت واحد. وانها برفضهـا الاختيار بينهما كانت تـدفع فلسـطين نحو الكـارثة بخلقهـا موقفـاً أصبح معـه عيش العرب واليهـود جنباً إلى جنب في فلسـطين أمراً يـزداد صعوبـة أكثر فأكثر.

«وانـه لمحزن حقـاً أن تكون مجـرماً بـالتعصب، أو أن تكون ضحيـة لـه، وقـد كـان اليهـود عـلى التعاقب، مجرمين به وضحايا له منذ القرن الثاني قبل الميلاد. وان السخرية الأكيـدة التي تستخرج من التـاريخ اليهـودي، هي أن اليهود كـانوا أول المتـألمـين من الـروح الـذي كـانـوا هم أول من أشعـل نـيرانه... وان مـأساة التـاريخ اليهـودي الحديث، هي أنها بـدلاً من أن يتعلم اليهود من مصـائبهم وآلامهم، قد صنعوا بغيرهم العرب ما صنعه النازيون بهم... ولهـذا فإني أشعـر بأن مـأساة جـرائم إسرائيل والصهيونية أعظم شأناً من مأساة جرائم ألمانيا النازية!

ان مستقبل إسرائيل الروحي والسياسي مرتبط بمستقبل الـلاجئين العـرب الفلسـطينيـين، وان إلغاء المظالم التي حلت بهؤلاء اللاجئين هي على ما أعتقد أساس واجبات إسرائيل وأسمى مصلحتها. والمرء كإنسان يحاول التقليل من شأن الظلم الـذي اقترفـه والألم الذي أحـدثه، لكن هـذا المرض بـين جميع أمراض الإنسان الروحية يجلب حقاً النقمة الإلهيـة. والطريق الـوحيد لـوضع حد لأية مـأساة هـو في القضاء على سلسلة الإثم والألم القاتلة، والطريق الوحيد للقضاء عليها هـو اعتراف المـرء بذنبـه، وفي أن يعمل كل شيء في حدود إمكانه ليكفّر عنـه. هذه هي الـطريق الوحيـدة لإسرائيل، ولـبريطانيـا، ولألمانيا، لأنها الطريق الوحيد لأي واحد منا».

وحتى غـلاة المتعصبـين اليهـود، والمسـاهمـون في خلق إسرائيـل من الانكليـز والأمـريكان، لم يُـرح ضمائـرهم في النهايـة إلّا الاعتراف بحقيقـة مأسـاة الـلاجئـين، وبالدور الأساسي الذي مثلته الصهيونية ربيبة الاستعمار الأنكلو ـ أمريكي في خلق هذه المـأساة وفي استمـرارها حتى الآن. فقـد ذكر الجنـرال غلوب البريـطاني وقائـد الجيش

الأردني سابقاً، وممثل الاستعمار الغربي وحاميه في المنطقة الوسطى من الوطن العربي، وأحد أبطال الكارثة الفلسطينية التي أدّت إلى تشريد اللاجئين وقيام إسرائيل في كتابه الأخير جندي مع العرب[7]، الذي نشر عام ١٩٥٨ ما يلي:

«في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، ذهب ضابط بريطاني من ضباط الجيش الأردني في زيارة لمفوض بريطاني في فلسطين، وحضر الاجتماع ضابط يهودي يعمل في خدمة المفوّض المذكور. وكان قرار تقسيم فلسطين قد صدر حديثاً. فسأل الضابط البريطاني الضابط اليهودي عن الاضرابات الداخلية التي لا معدى لإسرائيل عن مواجهتها بالنظر إلى أن عدد السكان العرب فيها يساوي عدد اليهود. فأجاب اليهودي:

ـ أوه! لا! سيكون الأمر مرتّباً، فعما قريب ستخلّصنا من العرب في إسرائيل بضع مذابح وضعت في حسابنا. ولم يكن المتكلّم ارهابياً بل إسرائيلياً مسؤولاً».

ويقول غلوب أيضاً: «لقد سمعت بأذني رجال الهاغاناه اليهود يعلنون بمكبرات الصوت في القدس بعد مذبحة دير ياسين: «طريق اريحا لا يزال مفتوحاً. أيها العرب اختاروا بين هذا الطريق أو مصير دير ياسين»».

وفي كتاب الثورة[8] الذي وضعه رئيس المنظمة الارهابية اليهودية مناحيم بيغن الذي أطلق عليه اسم قائد الجيش اليهودي غير النظامي، يقول مفاخراً: «إن الأقاصيص المخيفة التي تدور حول ارغون زفاي انتشرت بعد ذلك من عربي إلى عربي، وتسبّبت في فرار ٦٣٥,٠٠٠ عربي بطريقة جنونية مذعورة. . . ولا يمكن تقدير المغزى السياسي والاقتصادي لهذا التطور. ففي أوائل عام ١٩٤٨ قام جيش إسرائيل النظامي بتدمير شامل للقرى العربية. وبدأ العرب يهربون على نطاق ضيق في المراحل الأولى من الحرب فهاجر ٣٠٠٠٠ من الموسرين، وأدت مذبحة دير ياسين إلى الإسراع بالهرب، ولهذا فإنه عندما نفذ التقسيم في منتصف أيار/مايو كان عدد اللاجئين قد بلغ ٢٠٠٠٠٠ لاجىء».

وأيدت المصادر الموالية للصهيونية الأثر الذي أحدثته مذبحة دير ياسين. فكتب هال لهرمان في مجلة كومنتري يقول: «ان خوف الأهالي من تكرار مذبحة دير ياسين يعتبر من أحد الأسباب التي أدت إلى هرب العرب إلى الجنوب. ولقد دهشت من عبارات الحزن والخزي التي أفضى بها إليّ كبار الإسرائيليين الذين لا يشتغلون بالسياسة والذين لا يشك أحد في نزاهتهم الشخصية. فالجندي الإسرائيلي نهب وحرق وذبح كما سمعت، ولا يخفف من وطأة هذا ان جنود الجيوش الأخرى تقوم بهذه الأعمال، بل لقد قيل لي ان بعض الضباط سمحوا لقواتهم بالتصرف كما يشتهون».

وذكرت مسز برثاسيو فوستر المبشرة الأمريكية التي قضت حياتها في القدس في كتاب

---

(٧) جون باغوت غلوب (الجنرال)، جندي مع العرب (بيروت: دار العلم للملايين، [د.ت.]).

(٨) Menahem Begin, *The Revolt,* translated by Samuel Katz; English version edited by I.M. Greenberg (London: W.J. Allen, 1951).

لها تقول: إن عربات الجيب المزودة بمكبرات الصوت أحدث تذيع التحذير الآتي في القدس وفي القرى العربية: إذا لم تغادروا بيوتكم، فسيكون مصيركم هو مصير دير ياسين».

وحتى هنري بايرود مساعد وزير الخارجية الأمريكية وسفير أمريكا في مصر لم يسعه إلا الاعتراف بها عندما قال: «ستمر بالعالم نفحة من الهواء النقي إذا اعترف المهتمون بالحقائق الأساسية التي تقول بأن هؤلاء الناس [اللاجئين] لا مأوى لهم، وانهم يعانون من الحاجة الملحّة، وهل يستطيع انسان أن يفيد شيئاً من حشد هؤلاء في مناطق صغيرة وفي ظروف سيئة يقتاتون الحقد والمراره والكراهية».

وحتى دلاس وزير الخارجية الأمريكية خاطب الشعب الأمريكي بعد زيارته للشرق الأوسط العام ١٩٥٣، وتفقده بعض معسكرات اللاجئين قائلاً:

«في هذه المعسكرات يفسد المقيمون فيها من الناحيتين الجسمانية والروحية. وحتى الموت نفسه لا يحل المشكلة، فإنه حين يموت الكبار يولد الأطفال ليرثوا عن آبائهم المصير المرير».

ومن قلب إسرائيل كتب موسى سميلانسكي من أتباع يهودا ماغنس مدير الجامعة العبرية السابق، كتب في جريدة نير اليهودية يقول:

«أين أنتم أيها اليهود؟ لماذا لا ندفع التعويضات على الأقل بسخاء لهؤلاء الناس التعساء؟ تسألون أين نجد المال ونحن نبني القصور ونشتري السيارات ونستخدم البترول كما نستخدم الماء، وندع وزراءنا ومئات من أعضاء وفودنا يحيون حياة البذخ بدلاً من أن ندفع ديناً يصرخ في وجوهنا من السماء والأرض؟».

ويقول ليلنتال[9] الأمريكي اليهودي:

«وعلى مر الأيام وجد المتحررون الأمريكيون انه من المستحيل أن يستمروا في ابتعادهم عن هذه المشكلة الإنسانية الملحة، التي تتضمن كل هذه الدلالات السياسية المحيِّرة. فقد بدأت قصة مشكلة اللاجئين العرب تمسّ وتراً حساساً عند اليهود المتفتحي الأذهان، وكذلك عند المسيحيين من الأمريكان».

واستطرد ليلنتال يقول:

«ويمكن ان نلمس ضخامة الدين الإسرائيلي المترتّب على طرد العرب من ديارهم عندما نطّلع على تقرير لجنة التوفيق في فلسطين التابعة للأمم المتحدة، وهو التقرير الذي وضعته العام ١٩٥١ بخصوص ممتلكات العرب اللاجئين، وعندما نرى معسكرات اللاجئين!».

إن الحقيقة التي لم يشكّ فيها انسان ممن لهم صلة بأحداث فلسطين، أو ممن لهم اطلاع مباشر على شؤون الشرق الأدنى، هي مسؤولية الصهيونية وحاميها الاستعمار

---

(٩) ليلنتال، كيف ضاع الشرق الأوسط.

الأنكلو ـ أمريكي في جريمة ترحيل اللاجئين وتشريدهم من فلسطين، وفي بقائهم حتى الآن خارج بلادهم.

ولقد ظلت هذه الحقيقة خافية على الكثير من المخلصين فترة من الزمن، ولكنها لم تلبث أن أخذت تشق طريقها بخطى سريعة إلى قلوب الملايين من أحرار العالم تقرعها مستنجدة مستصرخة. وراحت بهول واقعها المحزن وفظاعة نتائجها الإنسانية تهزّ ضمائر الذين صنعوها باسم الحق والإنسانية وتُقضّ مضاجعهم.

ولكن على الرغم من الأصوات المخنوقة التي بدأت تحت ثقل الحقيقة، ترتفع من معسكر المسؤولين عن المأساة بين الحين والآخر، متظاهرة بالأسى على مصير اللاجئين مطالبة بمساعدتهم، فإن الصهيونية وحليفها الاستعمار لا يزالان يحاولان بإصرار التنصل من كل مسؤولية، ولا يزالان يضعان العراقيل في طريق الحل الصحيح. فكل المعالجات والمساعدات المقترحة من قبلهم كانت سطحية آنية، وكل الحلول التي يتشدقون بها كلما اشتد الضغط عليهم، كانت حلولاً تعسفية غير عادلة لا يرضاها الحق ولا تتلاءم مع مبادىء الإنسانية.

فأمريكا كانت، ولا تزال، تقف بين الأمم المتحدة وبين تنفيذ قرارها بعودة اللاجئين، وبريطانيا لم تفتر منذ قيام إسرائيل عن تبنّيها وتأييدها والاشتراك في أحلامها العدوانية التوسعية. ولم تكتف أمريكا بتأييد واقع إسرائيل معنوياً، بل تعدت ذلك إلى النواحي المادية والعملية، ضمن الأمم المتحدة وخارجها، وعن طريق السياسة والنفوذ، وبواسطة المشاريع المقدمة والتمويل، لدعم موقف إسرائيل من قضية اللاجئين، ولإقناع العرب بتوطين اللاجئين خارج فلسطين.

ولقد كانت أمريكا أول من دفع الأمم المتحدة إلى الانحراف عن مبدئها الأساسي في معالجة قضية اللاجئين، وأيدت هذا الانحراف بتقديم مشروعات التشغيل والتوطين للاجئين. فمشروعا كلاب وبلاندفورد اللذان أيدتهما الأمم المتحدة، كانا مشروعين أمريكيين، ومشروع جونستون الذي قدمته أمريكا عام ١٩٥٣ على اثر عودة دالاس من الشرق الأوسط، كان يهدف إلى تصفية قضية فلسطين واللاجئين، عن طريق تعاون العرب وإسرائيل لاستثمار مياه الأردن وروافده وتوطين اللاجئين نهائياً خارج فلسطين.

ولم يثن من عزم أمريكا على الوقوف، بقوة، في وجه عودة اللاجئين وحل قضية فلسطين، لا مقاومة العرب الإجماعية لمشاريعها، ولا فشل هذه المشاريع حتى في أوساط اللاجئين. فقد أكد دالاس وزير خارجيتها في خطابه التاريخي الذي ألقاه في آب/أغسطس ١٩٥٥، السياسة الأمريكية المرسومة لقضية فلسطين واللاجئين فقال:

«لإنهاء مأساة التسعمائة ألف لاجىء لا بد لهؤلاء المشردين من أن يستعيدوا حياتهم الكريمة عن طريق التوطين وعن طريق العودة إلى الحد الممكن، ولهذا الغرض يجب استصلاح أراض جديدة يستطيع اللاجئون أن يقيموا فيها بيوتاً لأنفسهم، وأن يعيلوا أنفسهم بأنفسهم عن طريق عملهم الخاص. ولكن هذا يحتاج إلى المال. فعلى إسرائيل أن تدفع تعويضات للاجئين فإذا كانت عاجزة، فإن الولايات المتحدة على استعداد لإعطاء قرض مالي لتمكينها من ذلك، الأمر الذي يمكّن الكثيرين من اللاجئين من ايجاد حياة أفضل.

وإن الرئيس ايزنهاور على استعداد لمساهمة الولايات المتحدة في تحقيق مشاريع التنمية المالية والري التي من شأنها أن تسهل، مباشرةً أو غير مباشرة توطين اللاجئين!».

وعلى الرغم من فشل كل هذه المحاولات الأمريكية لإقناع اللاجئين ببيع بلادهم لإسرائيل، استمرت أمريكا في طريقها المعاكس لقرار الأمم المتحدة بعودة اللاجئين، وظلت تصر على معالجة قضية اللاجئين في نطاق مشاريع التنمية الاقتصادية للشرق الأوسط، بقصد توطينهم خارج فلسطين. ففي عام ١٩٥٦ طلع الرئيس أيزنهاور بالمشروع المسمى باسمه «مشروع ايزنهاور»، الذي حاول فيه تحقيق سياسة أمريكا في المنطقة تحت شعار محاربة الشيوعية الدولية، فربط بين مشاريعه للتنمية الاقتصادية، وبين محاربة الشيوعية، للقضاء على معارضة العرب لكيان إسرائيل من جهة، ولاخضاعهم عن هذا الطريق للتوجيهات الأمريكية من جهة ثانية.

ولم يخفف من حماسة أمريكا أيضاً افتضاح أهداف هذا المشروع وفشله الذريع عام ١٩٥٧، فطلع أيزنهاور عام ١٩٥٨، بمشروعه الجديد الذي أطلق عليه «مخطط السلام في الشرق الأدنى». وعلى الرغم مما تضمنه هذا المشروع من انهار «العسل والسمن» للمنطقة فقد فضحت أهدافه تصريحات همرشولد؛ إذ علق سكرتير الأمم المتحدة على هذا المشروع فربط بين خيراته وإنهاء قضية اللاجئين، مؤكداً أن نجاح هذا المشروع سيؤدي إلى حل أخطر مشكلة في المنطقة، ألا وهي مشكلة اللاجئين. وكان يعني طبعاً إيجاد أماكن صالحة في المنطقة لتوطينهم فيها، بدلاً من عودتهم إلى مدنهم وبيوتهم ومزارعهم.

أما بريطانيا فقد بلغ اندفاعها في تأييد إسرائيل في موقفها العدواني من قرارات الأمم المتحدة، ومن عودة اللاجئين، حدّ الاشتراك في الحرب العدوانية ضد مصر عام ١٩٥٦. وساهمت عسكرياً في احتلال قطاع غزة الفلسطيني وفي محاولة اخضاع العرب بالقوة لطلبات إسرائيل، وحتى في إعطائها باقي فلسطين. ولا تزال الدولتان الديمقراطيتان تستخدمان امكانياتها، وكل نفوذهما لحماية واقع إسرائيل العدواني، ولتأييدها في موقفها العدائي من عودة اللاجئين.

وهكذا تظهر قضية اللاجئين الآن، وبعد عشر سنوات من قرار الأمم المتحدة

بعودتهم إلى ديارهم، وهي أبعد ما تكون عن المعالجة الصحيحة العادلة. وستظل تبتعد عن الحل الصحيح ما دامت المؤامرة لا تجد من يقف في وجهها بقوة وأمانة واخلاص، على صعيد الأمم المتحدة، وعلى الصعيد الشعبي في آسيا وأفريقيا وفي العالم أجمع.

فإسرائيل التي جمعت شعبها. . . من كل أنحاء العالم ووطّنته على أنقاض اللاجئين تعرف تمام المعرفة بأن فلسطين لا يمكن أن تتسع ليهود العالم ولسكانها الأصليين. فهي، حتماً، لأحدهما دون الآخر، ولا يمكن بأي منطق إلا أن تكون في الدرجة الأولى لأهلها، وفي هذا دمار لكيان إسرائيل الزائف.

والاستعمار الذي يقف وراء إسرائيل، مهما تظاهر بالأسى على اللاجئين وبالعناية بقضيتهم، يعرف أيضاً بأن حل القضية حلاً يتمشى مع مبادىء الحق والإنسانية، سيعرّض كيان مخلوقه الجديد للزوال والدمار، وهو الذي أقامه في فلسطين ليكون مركزاً لاستغلاله وقاعدة لعدوانه.

واللاجئون الذين أقاموا منذ العام ١٩٤٨ حتى الآن في الخيام والكهوف، محرومين من الحق ومن كل عناية إنسانية، يرفضون بشكل قاطع أيّ معالجة لمأساتهم وأيّ حل لقضيتهم، لا يتضمن عودتهم إلى فلسطين. فمن المسؤول عن المأساة وعن استمرارها، ومن الذي يقف عقبة كأداء في طريق حلها؟

إن الجنرال رايلي كبير مراقبي الهدنة، والمستر لابويس مدير وكالة غوث اللاجئين الدولية في فلسطين، أكدا في كل تقرير قدّماه للأمم المتحدة مسؤولية إسرائيل في طرد العرب وتشريدهم، وأكّدا كذلك عزم اللاجئين وإصرارهم على العودة إلى منازلهم، ووقوف إسرائيل دائماً عقبة في طريق هذه العودة.

وأكد كذلك كل خبير أو مسؤول أوفدته الأمم المتحدة لمعالجة بؤس اللاجئين، أو قضية فلسطين، فشل أي مشروع وعقم أية محاولة لا تتضمن عودة اللاجئين إلى وطنهم في فلسطين، فشعارهم بالعودة إلى ديارهم لا يزال حياً قائماً قوياً، مثله اليوم كمثله يوم خروجهم من فلسطين. فعلى إسرائيل، إن كانت تسعى للسلام حقاً، أن تقدر هذه الحقيقة، وعلى حماة إسرائيل إن كانوا حقاً أنصار عدالة وإنسانية أن يفهموا هذا الواقع الإنساني، وعلى الشعوب المحبة للحرية والمناضلة ضد الاستعمار والمؤمنة بتقرير المصير أن تساند هذه الحقيقة انتصاراً للحرية وتقريراً للمصير، وأن تكافح في سبيل فوزها انتصاراً للسلام المهدور في فلسطين.

الفصل العاشر

إسرائيل كيان غير شرعي وقاعدة للاستعمار

إسرائيل كيان غير شرعي

كما انتهكت جميع المبادىء والأعراف الإنسانية والأخلاقية والسياسية في كارثة فلسطين ومأساة اللاجئين، فقد ديست أيضاً مبادىء القانون الدولي وشُوِّهت روحه وانتُهكت أحكامه في هذه المشكلة. سواء من قبل بريطانيا في عهودها مع العرب وأثناء انتدابها على فلسطين، أو من قبل الحلفاء في مؤتمر الصلح عام ١٩٢٠، وسواء من قبل عصبة الأمم في صك انتدابها المجحف الظالم، أو من قبل الأمم المتحدة في مفهومها لحق الشعوب وفي تفسيرها لمبدأ تقرير المصير.

فاتفاقية حسين ـ مكماهون كانت معاهدة دولية بكل ما لهذه العبارة من مفهوم بموجب القانون الدولي. واحترام بنودها وتنفيذ أحكامها امران تحتمهما مبادؤه الأساسية وأحكامه العامة.

وقد كان على الحلفاء بشكل عام، وبريطانيا بشكل خاص، معاملة العرب الذين حالفوهم وحاربوا إلى جانبهم، بمقتضى أحكام هذه المعاهدة، هذا إذا لم يكن من المتوجب عليهم ـ تمشياً مع عهودهم ووعودهم ـ معاملتهم معاملة الحلفاء المنتصرين.

غير أن بريطانيا وحليفاتها تنكرن بعد النصر لهذه المعاهدة، وتجاهلن في مؤتمر الصلح كل أحكام القانون الدولي. واعتبر الحلفاء المنتصرون بلاد العرب ومن ضمنها فلسطين، بلاد عدو محتلة، وأجروا عليها كما أجروا على باقي تركة الرجل المريض ـ تركيا ـ اتفاقيات الغنائم والاكساب، ومعاهدات الاحتلال والانتداب وتوزيع مناطق النفوذ!

وذهبوا في تنكرهم إلى أبعد من ذلك، فتكرمت بريطانيا، خلافاً لكل حق أو عرف أو منطق، بإصدار وعد بلفور المشهور الذي منحت بموجبه فلسطين وطناً قومياً لليهود. وضمنت تنفيذ هذا الوعد أثناء انتدابها على فلسطين.

كل هذا وفلسطين تشكل جزءاً من وطن حلفائهم الذين عاهدوهم على تحريره واستقلاله، وكل هذا وفلسطين لم تكن يوماً ملكاً لهم، وتحت نفوذهم أو وصايتهم كما لم تكن آنذاك وطناً لليهود أو ملكاً لهم، أو حتى دون أن يكون لهم فيها أغلبية عددية أو ملكية، ودون أن يكون لهم فيها حتى مجرد وجود.

ولم يكن هذا موقف العرب وحدهم من خرق الحلفاء لأحكام معاهدة دولية واضحة، ولم يكن هذا رأيهم وحدهم في خيانة الحلفاء، وخصوصاً بريطانيا، لعهودهم ووعودهم، بل شاركهم في التنديد بهذا الموقف الفاضح كثير من أحرار الحلفاء، واعترف به البريطانيون أنفسهم في أكثر من مناسبة رسمية.

فبلفور وزير الخارجية البريطانية الذي نسبت منحة بريطانيا لليهود إلى اسمه عاد بعد انفضاح تصريحه المشهور وأكد في أكثر من رسالة رسمية[1] تمسك بريطانيا باتفاقيتها مع شريف مكة. ونفى نفياً قاطعاً تنكر بريطانيا أو تآمرها مع فرنسا على حقوق العرب وحرية بلادهم ومن ضمنها فلسطين.

وكذلك فإن اللورد باكماستر وزير العدل البريطاني قال في مجلس اللوردات تعليقاً على اتفاقية حسين ـ مكماهون أثناء بحث قضية فلسطين:

«لقد أُعطي تعهد صحيح من جهة ورُجع عنه من الجهة الثانية».

وعندما ناقش مجلس اللوردات البريطاني صك الانتداب على فلسطين عام ١٩٢٣، أدان حكومته بخرق اتفاقها مع العرب، واستنكر تنكرها لعهودها ومواثيقها معهم. وانتهى إلى رفض الانتداب على فلسطين وأعلن القرار التالي:

«إن مجلس اللوردات لا يُقرّ الانتداب على فلسطين بشكله الحالي، لأنه يشكل خرقاً مباشراً للعهود المقطوعة من قبل حكومة صاحب الجلالة لشعب فلسطين بموجب التصاريح الواردة في مستندات مكماهون لسنة ١٩١٥، والتي أعيد تأكيدها سنة ١٩١٨. وان هذا الانتداب بنصّه الحالي يتعارض مع أماني ورغبات الأكثرية الساحقة لشعب فلسطين.

---

(١) بعد افتضاح وعد بلفور ومعاهدة سايكس ـ بيكو، بعثت الحكومة البريطانية برسالة تكذيب ونفي لهما إلى الشريف حسين بن علي مع الكومندور هوغارت في كانون الثاني/يناير ١٩١٨. كما بعث بلفور نفسه برقيته المشهورة للشريف حسين يؤكد عهود بريطانيا للعرب وينفي تصريحه، وكان ذلك في ٨ شباط/فبراير ١٩١٨. انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: المجموعة الأولى، ١٩١٥ ـ ١٩٤٦ (القاهرة: الإدارة، ١٩٥٧)، الوثيقة رقم (١٧).

ولهذا يتوجب تأجيل التصديق عليه من قبل عصبة الأمم ريثما تجري عليه التعديلات طبق العهود المقطوعة».

وقررت اللجنة العربية البريطانية[2] التي ألفها مؤتمر فلسطين عام ١٩٣٩ لدراسة المكاتبات المتبادلة بين شريف مكة، وبين مكماهون ممثل بريطانيا سنتي ١٩١٥، ١٩١٦:

«... ان حكومة جلالته لم تكن حرة في التصرف في فلسطين بدون مراعاة لرغبات أهالي فلسطين ومصالحهم، وان هذه البيانات يجب أن تدخل في الحساب عند محاولة تقرير المسؤوليات التي احتلتها حكومة جلالته حيال هؤلاء الأهالي، كنتيجة للمكاتبات، كائناً ما كان تفسيرها».

وبغضّ النظر عن تنكر بريطانيا وحليفاتها لاتفاقية حسين ـ مكماهون فقد كان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بعد الحرب العالمية الأولى أمراً طبيعياً ومقرراً، خصوصاً وأن الحلفاء قد أعلنوا عن هذا المبدأ خلال حربهم مع الألمان والأتراك، واعترفوا به لجميع الشعوب المكافحة في سبيل الحرية والاستقلال، بل جعلوه من أبرز شعاراتهم في تلك الحرب، وضمنوه لكل الشعوب التي تقف إلى جانبهم في معركة الحرية والاستقلال وتقرير المصير. كما كانوا يسمون الحرب العالمية الأولى.

ولكن على الرغم من حق شعب فلسطين في تقرير مصيره، وعلى الرغم من اشتراك العرب في كل أقطارهم في الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء، وتوليهم بأنفسهم عملية تحرير بلادهم من حكم الأتراك، فإن الحلفاء الغربيين تجاهلوا كل ذلك عند نهاية الحرب وتنكروا لكل حق طبيعي أو موثّق لشعب فلسطين.

فلا الاشتراك بالحرب إلى جانبهم، ولا التعهد باحترام الحرية والاستقلال الذي قطعوه للبلاد العربية ومنها فلسطين، ولا حق تقرير المصير، ولا رغبات السكان ومصالحهم، كان لها أدنى وزن أو قيمة عند بحث مؤتمر الصلح لقضية فلسطين[3] فوضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني، واعترف لليهود بوطن قومي فيها وضمنت بريطانيا قيام هذا الوطن بنصوص صك الانتداب.

إن بريطانيا والحلفاء حاولوا في مؤتمر الصلح فلسفة هذه المفاهيم واعطاء تفاسير جديدة لها، لتبرير خيانتهم للشعوب وتعليل تنكرهم للعهود والمواثيق التي أبرموها أو التي قطعوها على أنفسهم، وكان نصيب شعب فلسطين من أقسى ما نال الشعوب نتيجة تلك التفسيرات الخادعة الظالمة[4].

---

(٢) المصدر نفسه، مؤتمر فلسطين، تقرير لجنة دراسة مكاتبات حسين ـ مكماهون، الوثيقة رقم (١١).

(٣) انظر بحث: «فلسطين في المعاهدات والمواثيق الدولية» في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٤) انظر صك الانتداب على فلسطين ومقارنته بصكوك الانتداب للبلدان المماثلة في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

ومهما كانت تلك التفسيرات، ومهما كان نصيبها من الواقع والحق، فإن القول بأن بريطانيا كانت دولة «فاتحة» في فلسطين، ليست ملزمة باعطاء شعبها حق تقرير مصيره، ولها كل حقوق الاحتلال والفتح، هو قول يخالف الحقيقة ويتعارض مع روح القوانين والمبادىء والأعراف الدولية للأسباب التالية:

أولاً: ان بلاد العرب ومنها فلسطين لم تكن بلاد عدو محتلة عند نهاية الحرب العالمية الأولى.

فمنذ العام ١٩١٥ اتفق العرب مع بريطانيا على الاشتراك في الحرب إلى جانب الحلفاء مقابل تحرير بلادهم من الحكم التركي، والاعتراف بها دولة مستقلة[٥] وكانت فلسطين جزءاً لا يتجزأ من هذه البلاد. وقد اشتركوا فعلاً منذ ذلك التاريخ في تلك الحرب، وتولوا بأنفسهم عمليات تحرير الحجاز والأردن وسوريا حتى الحدود التركية في الشمال، واشتركوا أيضاً اشتراكاً فعلياً مع الجيش البريطاني في تحرير العراق وفلسطين، فمنذ إعلان الثورة العربية العام ١٩١٥، انضمت أعداد هائلة من الضباط والجنود العرب في الجيوش التركية والألمانية إلى جيوش الحلفاء في جبهتي قناة السويس والبصرة، كما ساهم الشعب العربي في العراق وفلسطين مساهمة فعّالة في إنجاح مهمة الجيوش الحليفة في هذين القطرين العربيين.

فالعرب في جميع أقطار المشرق العربي ومنها فلسطين، كانوا منذ عام ١٩١٥ من الحلفاء في الحرب العالمية الأولى. وقد قررت لهم هذه الصفة باتفاق دولي هو معاهدة حسين ـ مكماهون وتأكدت باشتراكهم في الحرب إلى جانب الحلفاء، سواء بجيشهم العربي المنفصل الذي حرر الحجاز والأردن وسوريا، أو بمشاركتهم في جيوش الحلفاء ومجهودها الحربي في أقطارهم الأخرى.

ان كل محاولة لإنكار هذه الحقيقة أو تفسيرها غير هذا التفسير، هي مجرد تبرير استعماري لا يسنده أي سند دولي أو سياسي أو أخلاقي.

ثانياً: ان جيوش بريطانيا لم تدخل فلسطين بوصفها جيوش دولة محتلة لبلد عدو. إنما دخلتها كجيوش حليفة محررة بين تأييد الشعب ومساندته. تماماً كما دخلت جيوش الحلفاء هولندا وبلجيكا وفرنسا عام ١٩٣٥.

فكما كانت هذه البلدان أراضي شعوب صديقة حليفة احتلتها جيوش الأعداء كانت فلسطين كذلك جزءاً من بلاد حليفة صديقة يحتلها الأعداء. وكما لا يمكن

---

(٥) انظر اتفاق حسين ـ مكماهون والكتب المتبادلة، في: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ادارة فلسطين، المصدر نفسه، ص ٦ ـ ٢٨.

اعتبـار دخول الجيـوش الحليفة هـولندا وبلجيكـا وفرنسـا احتلالاً يعـطي القائمـين به حقوق الفاتحين، فكذلك كان دخول الجيوش البريطانية إلى فلسطين عام ١٩١٨ انقاذاً وتحريراً لها من سيطرة العدو المشترك تركيا.

ولم يكن من الممكن قط اخضاع احتلال فلسـطين العام ١٩١٨ لنفس الاعتبـارات الدولية والقانونية المنبثقة عن احتلال المانيا أو تركيا آنذاك، أو احتـلال المانيـا وايطاليـا واليابان العام ١٩٤٥.

وعلى الرغم من أن أحكام القانون الدولي تدحض كل ادعـاء بريـطاني بحق الفتح لها في فلسطين، استناداً إلى معاهداتها مع العرب وإلى اشتراكهم إلى جانبهـا في الحرب العالمية الأولى، فإن مفهوم حق الفتح ذاته قد تغير أساسياً منذ أوائل القرن العشرين. ولم يعد مفهومه السائد في القرنين الثامن والتاسع عشر محترماً أو مقبولاً في عصر الحرية والديمقراطية وتقرير المصير.

ولا يمكن بحال، في هذا العصر، إقرار الدولـة المحتلة على حـرية التصرف بمصـير الشعب المغلوب بالشكل أو الأسلوب الـذي ترتئيـه، وحتى لـو ظل مفهـوم حق الفتح قائماً في نصوص القانون الدولي فإنه ليس في مقـدور أية دولـة اليوم ان تتصرف بمصـير الشعـوب متجاهلة المبـادىء الإنسانيـة وقواعـد العدالـة والحـريـة وإرادة الشعـوب في السيادة والاستقلال.

ثالثاً: لم تكن بـريطانيـا في أي وقت من الأوقات صـاحبة حق السيـادة في فلسطين حتى يمكن تبرير تصرفها بجعلها وطناً قومياً لليهود.

فعلى الرغم من أن السيادة على أية أرض هي حق طبيعي من حقوق شعبهـا، فقد كانت تركيا قبل الحرب العالمية الأولى وحتى اعلان الثورة العربية على الأتـراك وانضمام العرب إلى جانب الحلفـاء العام ١٩١٥، تمثـل الحارس الـواقعي لهذه السيـادة. ومنذ ذلك التاريـخ وبعد انتصـار الحلفاء انتقـل هذا الحق إلى شعب فلسـطين وحده سـواء بالحق الطبيعي المقرر أو بحق النصر في الحرب، وسـواء بالمـواثيق المعقودة بـين العرب والحلفاء أو بالعهود التي قطعها الحلفاء عـلى أنفسهم باحـترام حق الشعوب في الحـرية وتقرير المصير.

ولم تتنازل تركيا لبريطانيا عن أي شيء من سيادتها على فلسطين، لا أثنـاء ممارستهـا لهـذه السيادة ولا بعـدها. حتى انـه لم يرد أي تصريـح أو تلميـح في معـاهـدة لـوزان المعقودة عام ١٩٢٤ بين تركيا والحلفاء بالتنازل عن هذه السيادة لبريطانيا أو غيرها.

وكـذلك فـإن شعب فلسطين لم يـطلب ولم يقبـل في أي وقت من الأوقـات سيـادة بريطانيـا على بـلاده، سواء قبـل الحرب أو خـلالها أو بعـدها، بـل على العكس أكـد

سيادته على بلاده في أكثر من مناسبة، وأعلنها في أكثر من مؤتمر شعبي[٦].

ولم تكن فلسطين في يوم من الأيام، وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، من ممتلكات بريطانيا، ولم يكن شعبها من رعاياها أو يحمل جنسيتها، وبريطانيا نفسها لم تدَّعِ ولم تعلن أنها صاحبة السيادة على فلسطين، لا قبل الحرب العالمية الأولى ولا خلالها ولا عند انتهائها.

وما دامت هذه الوقائع، وهي مصادر حق السيادة في القانون الدولي، لم تتوفر لبريطانيا في فلسطين، كان وعد بلفور الصادر عام ١٩١٧ منحة من غير ذي حق أو اختصاص، وكان مجرد وعد فردي ليس له أية قيمة من وجهة نظر الحقوق الطبيعية أو القانون الدولي، ولا يمكن أن يترتب عليه أي أثر مشروع ضد شعب فلسطين، أو لمصلحة الصهيونية التي تمسكت به وبنت كل باطلها على أساسه.

هذا، وقد جاءت المادة (٢٠) من ميثاق عصبة الأمم لاغية لهذا الوعد، ومزيلة لأي أثر من آثاره. فقد نصت هذه المادة على بطلان جميع الوعود والالتزامات التي ارتبط بها الأعضاء قبل تأسيس العصبة وكانت تتعارض مع أحكام ميثاقها، أو مع مبادئه العامة. وليس من حاجة للتدليل على معارضة منحة بريطانيا لليهود لأبسط مبادىء عصبة الأمم، إذ كانت هذه المبادىء تقوم في الدرجة الأولى على احترام حق الشعوب بالاستقلال وفي تقرير المصير.

وبالإضافة إلى هذا كله، فالوعد بحد ذاته انتهاك صريح لكل المبادىء والقيم الدولية والأخلاقية والإنسانية. فهو اجراء استهدف طرد شعب من بلاده واحلال آخر غريب عنها محله دون مراعاة لحقوق هذا الشعب أو احترام لارادته، مثله تماماً، كما لو قررت بريطانيا الآن منح اللاجئين الفلسطينيين فيتنام أو البرتغال أو غواتيمالا وطناً قومياً لهم دون ارادة شعوبها. وعمدت إلى القوة والارهاب والتآمر ضد هذه الشعوب في سبيل تحقيق وعدها العدواني الباطل.

وكذلك فإن صك الانتداب الذي فرض على فلسطين كان باطلاً وغير قانوني، سواء في جوهره أو من حيث تطبيقه للأسباب التالية:

أولاً: لمخالفته الصريحة لمبدأ أساسي من المبادىء التي قامت عليها العصبة، هو حق تقرير المصير.

فعلى الرغم من إقرار العصبة لهذا المبدأ وإثباته في ميثاقها، وعلى الرغم من تطبيقه

---

(٦) انظر قرارات المؤتمر السوري العام، واستفتاء لجنة كنغ - كراين، والمؤتمرات الفلسطينية العامة في الفصلين الثاني والسادس من هذا الكتاب.

في حالات كثيرة فقد تجاهلته بالنسبة لفلسطين، وتجاهلت كذلك نتائج كل الاستفتاءات والمؤتمرات التي عبر فيها شعب فلسطين عن ارادته، وحدد بواسطتها المصير الذي اختاره.

ففي العام ١٩٢٠ قرّر المؤتمر السوري العام، الذي ضم الممثلين الشرعيين لكل أقاليم الشام (سوريا ـ الأردن ـ فلسطين ـ لبنان)، قيام الدولة السورية ـ ومن ضمنها فلسطين ـ ورفض الانتداب وجميع أشكال الحماية والوصاية.

وبعد غزو الفرنسيين سوريا واحتلالهم دمشق، عقد في عامي ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ مؤتمران شعبيان في حيفا والقدس، وقد قرّر المؤتمرون في كل منهما رفض الانتداب وجميع أشكال الحماية وطلبوا الاستقلال الكامل لفلسطين، وقد رفعت كل القرارات التي صدرت عن شعب فلسطين، مؤكدة اصرارهم على الاستقلال ورفض الانتداب وشجب وعد بلفور، إلى سكرتارية عصبة الأمم آنذاك، مشفوعة بعدد كبير من العرائض الموقعة من معظم سكان فلسطين والمؤيدة لتلك القرارات.

وعندما أوفدت عصبة الأمم لجنة كنغ ـ كرين إلى فلسطين لاستفتاء شعبها في مصيره، أبلغت هذه اللجنة دوائر العصبة بإجماع أهل فلسطين على الاستقلال ورفض الانتداب وشجب وعد بلفور.

ولكن على الرغم من كل هذه الحقائق، ومن المقاومة الشعبية الجماعية التي نظمها شعب فلسطين ضد الادارة البريطانية والانتداب ووعد بلفور، فقد قررت العصبة وضع فلسطين تحت الانتداب وحددت إنشاء الوطن القومي اليهودي فيها هدفاً لهذا الانتداب.

ثانياً: لقد صنف الانتداب على فلسطين تحت القسم (أ) من المادة (٢٢) الفقرة الرابعة من ميثاق عصبة الأمم، وهذه الفقرة تعترف باستقلال الدولة المنتدب عليها، وتحصر اختصاص الدولة المنتدبة في اسداء النصح والارشاد فقط للدولة المنتدب عليها.

غير أن أحكام صك الانتداب على فلسطين جاءت ناسفة لهذا المبدأ من أساسه، ومخالفة لروحه ونصه، إذ محت استقلال فلسطين وحالت دون قيام حكومة وطنية فيها، وأثبتت وعد بلفور نصاً وروحاً، وأكدت قيام الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

إن أية مقارنة مستعجلة بين مبادىء ميثاق العصبة، وبين أحكام صك الانتداب على فلسطين، تكفي لإعطاء صورة صحيحة عن مناقضة هذا الصك لميثاق عصبة

الأمم ومخالفته للفقرة الرابعة من المادة (٢٢) بالذات، وانتهاكه لحقوق شعب فلسطين.

فالمادة (٢٢) من ميثاق العصبة، وهي المتعلقة بأحكام الانتداب، قررت في فقرتها الأولى: بأن تحسين أحوال الشعوب المنتدب عليها وتطويرها أمانة في عنق المدنية.

وقررت في فقرتها الثانية: بأن خير سبيل لتحقيق التقدم والتطور للشعوب المنتدب عليها هي في إسناد تدريبها إلى دول متمدنة نيابة عن عصبة الأمم.

وجاءت الفقرة الرابعة وأكدت استقلال الدول المنتدب عليها من قسم (أ)، وحددت صلاحيات الدول المنتدبة بالنصح والمشورة.

أي أن الوصاية على الدولة المنتدب عليها من قسم (أ) تخصصت لشخصية سكان البلاد وحدهم، من أجل حمايتهم وضمان تطورهم، وواجب الدولة المنتدبة أن تسهر على مصالحهم وعلى استمرار تقدمهم وتطورهم. ويحظر عليها في مثل هذه البلاد القيام بأي عمل مباشر في ادارتها، بل يجب أن تترك ذلك كله للسلطات الوطنية وتتولى هي عملية النصح والارشاد في طريق التقدم والتطوير[٧].

هذه بعض مبادىء ميثاق العصبة، وبعض أحكام مادته الثانية والعشرين. فماذا كانت أحكام صك الانتداب الذي وضع من أجل تطبيق هذه الأحكام في فلسطين؟

إن المادة الأولى من صك الانتداب أعطت بريطانيا كامل الصلاحية في الادارة والتشريع في فلسطين[٨].

واعترفت مادته الثانية بالوطن القومي اليهودي في فلسطين، وحددت مهمة بريطانيا بالعمل على وضع البلاد في أوضاع تشريعية وادارية واقتصادية وعسكرية من شأنها تسهيل قيام الوطن اليهودي في فلسطين!

فأين التوافق بين الميثاق والصك في هذه الأحكام؟

لقد اعترف الميثاق بالاستقلال، وجاء الصك يؤكد الاستعمار. واعترف الميثاق بحق شعب فلسطين في ادارة أموره الداخلية الادارية والتشريعية، وجاء الصك يحرمها عليه ويعطيها لبريطانيا. وأكد الميثاق مهمة بريطانيا في فلسطين بالنصح والإرشاد، وبالمحافظة على حقوق سكانها والأخذ بيدهم نحو التقدم وحكم أنفسهم بأنفسهم . .

---

(٧) انظر كتاب: بنتويتش، نظام الانتدابات.

(٨) انظر مواد صك الانتداب على فلسطين في الفصل الثاني من هذا الكتاب. ضمن بحث: «فلسطين في المعاهدات والمواثيق الدولية».

فجاء الصك يؤكد استعمار بريطانيا لفلسطين، ويحكم على شعبها بالموت، ويقضي مقدماً بأن وطنهم ملك لليهود.

إن نظرة مخلصة الى هذا التناقض المفضوح بين مبادىء الميثاق وأحكام صك الانتداب على فلسطين، كافية للحكم بتآمر بريطانيا وحليفاتها من دول الاستعمار على هذا البلد وشعبه لمصلحة الاستعمار والصهيونية.

وتبدو المؤامرة صارخة صريحة، إذا ما ذكر ان صك الانتداب على فلسطين هو وحده الذي جاء على هذا المنوال المناقض لمبادىء الميثاق، وان صكوك الانتداب التي وضعت للعراق وسوريا والأردن ولبنان ـ وفلسطين مثلها في كل وضع عام وخاص ـ احتوت على ما قرّره الميثاق من مبادىء قيام حكومات وطنية فيها، واقتصار حق الدولة المنتدبة على النصح والارشاد.

وكذلك فإن القرار الصادر عن هيئة الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ قرار باطل موضوعاً وشكلاً، وذلك لعدم صلاحية الهيئة الدولية لإصداره، ولتجاوزه حدود نظام الوصاية الدولية، ولعدم قانونية الاجراءات التي تم بموجبها هذا القرار.

فالفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة قررت حق تقرير المصير لجميع الشعوب، وألزمت جميع الدول الأعضاء باحترام ممارسة هذا الحق، والفقرة (ب) من المادة (٧٦) من الميثاق حددت اختصاص الهيئة بالعمل على تقدم الأقاليم المشمولة بالوصاية نحو الحكم الذاتي والاستقلال، بما يتفق ورغبات شعوبها التي تعرب عنها بكامل ارادتها وملء حريتها[٩].

وقضت المادة (٧٥) من ميثاق الأمم المتحدة بإنشاء نظام وصاية دولي تحت اشراف الأمم المتحدة لادارة البلدان الموصوفة في المادة (٧٧) من الميثاق والتي تشمل جميع البلدان المنتدب عليها سابقاً والتي يراد إدخالها تحت نظام الوصاية الجديد، وإلى أن يتم ذلك ويتحقق، قررت الفقرة الأولى من المادة (٨٠) من الميثاق عدم تغيير حقوق الفرقاء المعنيين في البلاد الواجب شمولها بنظام الوصاية.

فالواضح والمقرر من هذه المبادىء العامة أمران:

الأول: ان جميع البلدان المنتدب عليها قبل قيام الأمم المتحدة تظل تحت نظام الوصاية السابقة دون مساس أو تغيير بجميع الحقوق المعترف بها إلى أن يتم تشكيل نظام الوصاية الدولي الجديد.

---

(٩) أحكام ميثاق عصبة الأمم المشار إليها في هذا البحث مستقاة من نصوص مواد الميثاق ذاتها.

الثاني: ان أي تغيير أو تبديل أو تطوير في شؤون تلك البلدان المنتدب عليها يجب أن يتم في حدود الفقرة الأولى من المادة (١)، والفقرة (ب) من المادة (٧٦) من ميثاق الأمم المتحدة، أي نتيجة لممارسة سكان هذه البلاد حق تقرير المصير، أو نتيجة لوصولها للحكم الذاتي والاستقلال الكامل.

وبالنسبة لبريطانيا في فلسطين فقد كانت هذه الأحكام تعني أحد أمرين:

أولهما: أن تستمر بريطانيا في ممارسة تعهداتها كدولة منتدبة إلى أن يتم تشكيل نظام الوصاية الدولي الجديد، أو أن تبيح للشعب الفلسطيني ممارسة حقه في تقرير مصيره.

ثانيهما: اعلان استقلال فلسطين لبلوغ شعبها القدرة على ادارة نفسه بنفسه.

وكذلك فإن الجمعية العمومية للأمم المتحدة كانت مقيدة في هذا الخصوص بما نص عليه ميثاقها فهي لا تملك حق خلق دولة جديدة أو إزالة دولة قائمة إلا وفقاً لاحدى حالتين:

أولاهما: تأييد اعلان استقلال بلد مستعمر أو منتدب عليه لبلوغه القدرة على حكم نفسه بنفسه.

والثانية: تأييد رغبة شعب وإرادته عبّر عنها بممارسة حقه الطبيعي في تقرير مصيره. وغير ذلك لا يوجد في ميثاق الأمم المتحدة ولا في نظام أي هيئة متفرعة عنها، ما يجيز خلق دولة أو إزالة دولة أو الحكم في مصير شعب دون رغبته وإرادته.

فكيف عولجت قضية فلسطين بالنسبة لهذه المبادىء؟

ان بريطانيا خلافاً لأحكام المادة (٨٠) من ميثاق الأمم المتحدة، وخلافاً لأحكام المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم، أعلنت فجأة في عام ١٩٤٧ إنهاء انتدابها على فلسطين. وحددت يوم ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ موعداً لإنهاء جلاء قواتها وإدارتها عن البلاد وقررت إحالة قضيتها إلى الأمم المتحدة دون أن تقر حلاً لها، ودون أن تنتظر الحل الذي ستقرره الأمم المتحدة ليحل محل انتدابها، ودون أن تراعي مصالح وأمن السكان الذين هم أمانة في عنقها كدولة منتدبة عليهم.

ومنذ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٤٨ تُرك سكان فلسطين للقوة والارهاب والفوضى تتحكم في مصيرهم، دون أن تحرك بريطانيا ساكناً لحماية المدن العزلاء والأطفال والشيوخ والنساء من القتل والتدمير.

وعلى الرغم مما في اجرائها هذا من مخالفة صريحة للمواثيق الدولية، ومن نقضٍ سافر لتعهداتها والتزاماتها وواجباتها الإنسانية كدولة متمدنة، فإنه انطوى على أبشع مؤامرة ضد شعب وضع أمانة في عنقها. فقد كانت بريطانيا تدرك تماماً أن أي اجراء

قانوني صحيح في فلسطين سيقضي حتماً بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة يشكّل العرب غالبيتها الساحقة، وهذا ما كان يتعارض مع خطتها لتهويد فلسطين.

وعلى الرغم من أن بريطانيا أحالت القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة، فإنها لم تطلب وضع فلسطين تحت نظام الوصاية الدولية بموجب المادة (٧٧) من الميثاق، كما لم تطلب اعلان استقلالها بمقتضى المادة (٣٢) من ميثاق العصبة والمادة (٧٦) من ميثاق الأمم المتحدة، ولم تطلب تطبيق حق تقرير المصير لسكان فلسطين تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة الأولى من الميثاق. إنما عرضت القضية عرضاً مزوراً مشوّهاً. عرضتها بشكل نزاع بين العرب واليهود لم تتوصل إلى حله أو التوفيق بين طرفيه، وهذا حتماً افتراء مفضوح؛ فبريطانيا انتدبت على فلسطين عام ١٩٢٢ لتقودها نحو الحكم الذاتي والاستقلال، وكان سكانها أكثر من مليون نسمة كلهم من العرب بينهم حوالى ٥٠ ألف يهودي فقط، وارتفع عددهم في عام ١٩٤٨ إلى حوالى مليوني نسمة، منهم نحو ستمائة ألف يهودي، استوردتهم بريطانيا من بلاد عديدة ومن جنسيات مختلفة، ثم جاءت تزعم في الأمم المتحدة بأن القضية الفلسطينية هي قضية نزاع بين العرب واليهود. مع أن القضية كانت قضية استقلال وطن، وقضية شعب يريد ممارسة حقه في تقرير مصيره.

ولكن مهما كان موقف بريطانيا فقد كان يتوجب على الأمم المتحدة أن تعالج القضية المطروحة أمامها استناداً إلى أحكام ميثاقها، فإمّا أن تقرر فوراً الاعتراف بحق شعب فلسطين بتقرير مصيره تطبيقاً للمادة الأولى من ميثاقها، وإمّا أن تقرر وضعها تحت نظام الوصاية الدولية بمقتضى أحكام المادة (٧٦) من الميثاق ذاته. غير أن الأمم المتحدة خلافاً لصلاحياتها ولأحكام ميثاقها استبعدت أياً من الحلين الصحيحين، ولجأت إلى تأليف لجنة للتحقيق في قضية فلسطين وتقديم اقتراحات لحلها، وكما سبق وأشرت في فصول سابقة، فإن اللجنة التي لم يكن أحد أعضائها يعرف فلسطين أو شيئاً عن حقيقة قضيتها، اقترحت دون أيّ اعتبار لرغبة غالبية السكان، أو لحقّهم ومصلحتهم، تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق: منطقة عربية وأخرى يهودية وثالثة دولية.

وفي جو من المساومات السياسية والضغط على الدول الصغيرة، والتلاعب في مواعيد اجتماعات الجمعية العمومية، قررت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية ومنطقة دولية وكان ذلك بـ (٣٢) صوتاً مع التقسيم و(١٣) صوتاً ضده ومع قيام دولة فلسطينية واحدة. وامتنعت ١٠ دول عن التصويت.

وحتى مشروع التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ لم يحترم ولم ينفذ

والواقع الحالي في فلسطين ـ كما يختلف كل الاختلاف عما تقتضيه العدالة والمبادىء الدولية ـ فهو يختلف أيضاً كل الاختلاف عما قررته الأمم المتحدة، وهو يستند بالفعل ومنذ ذلك التاريخ إلى القوة والاحتلال والاعتداء. ففي فلسطين الآن دولة يهودية تسيطر على معظم أراضي فلسطين خلافاً لقرار التقسيم، وليس فيها دولة عربية أو منطقة دولية، وفي البلاد المجاورة لفلسطين أكثر من مليون لاجىء من شعب فلسطين طردهم اليهود واستولوا على مدنهم وقراهم ومنازلهم ومتاجرهم وأملاكهم وأراضيهم، خلافاً لقرار التقسيم وخلافاً لقرارات الأمم المتحدة بعودتهم إلى بيوتهم.

فإذا أجاز عرف المنظمة الدولية لها حرمان شعب من حقه في الاستقلال أو في تقرير المصير، وإذا أجازت هي نفسها التحكم في مصائر الأوطان والشعوب، دون تقيد بقانون أو بحق فهل تجيز شرعة الأمم المتحدة الاحتلال والعدوان والاغتصاب والتقتيل والتشريد؟

ان القانون الدولي لا يقرّ اطلاقاً مثل هذه الأمور. غير أن الأمم المتحدة أقرتها وتقرها حتى الآن في فلسطين، وليس أدلّ على ذلك من خلق إسرائيل ومن واقعها على اشلاء شعب فلسطين، وليس أدلّ عليه أيضاً من أن سكان فلسطين العرب هم الآن خارج فلسطين، وقد حرموا من العودة إلى أوطانهم لأن فيها إسرائيل، ولأن الأمم المتحدة تحمي واقع إسرائيل وترعاه!

وإن لم يكن الأمر كذلك فكيف يمكن أن يبرر قيام إسرائيل في فلسطين وواقعها الحالي الجاثم على معظم أراضي فلسطين، ووجود شعب فلسطين خارج بلاده، ألأن الصهيونية أرادت ذلك؟ أو لأن اليهود مارسوا حق تقرير مصير فلسطين؟

وهل يملك اليهود الغازون المستعمرون حق تقرير مصير فلسطين؟ وإن كان لهم مثل هذا الحق، فأين حق العرب في تقرير المصير؟ ان اليهود لم يكونوا يوماً أغلبية في فلسطين لا قبل الغزو ولا بعده. ولم تتجاوز نسبتهم إلى مجموع السكان في أواخر الانتداب ٢٨ بالمائة. ولو طبق حق تقرير المصير لجميع سكان فلسطين بما فيهم اليهود المهاجرون قبل خلق إسرائيل لقامت في البلاد حكومة ديمقراطية مستقلة تشمل جميع أنحاء فلسطين ويعيش فيها جميع أبناء فلسطين متساوين أمام القانون وفي الحقوق والواجبات، شأن كثير من البلدان ذات القوميات المتعددة.

ولكن هل يمكن الاعتراف بحق الأقلية وحدها بتقرير مصيرها ومصير الأكثرية، وخصوصاً إذا كانت هذه الأقلية طارئة ومهاجرة وغازية ضد رغبة السكان الأصليين؟

إن أي قانون أو عرف دوليين لا يجيزان مثل هذا المبدأ ولا يعترفان به وإلا كان من حق المهاجرين الانكليز في الهند واليابانيين في الصين أو الهولنديين المستعمرين في

اندونيسيا قبل استقلال هذه البلاد أن يطلبوا تقرير المصير ويعملوا على اقتطاع أجزاء منها كأوطان مستقلة لهم.

وإذا كانت هذه الأقلية هي بالفعل قومية من المواطنين الأصليين فهل يجيز القانون الدولي اعطاءها وحدها حق تقرير مصيرها ومصير الأكثرية دون التفات إلى إرادة الغالبية من سكان الوطن الواحد؟

ان ذلك باطل حتماً. فحق تقرير المصير كل لا يتجزأ للشعب الواحد في الوطن الواحد ويجب أن يمارس من الجميع، وتحترم فيه رغبة الغالبية وحقوق الأقلية.

فإذا كان ما طبق في فلسطين يسمى تقرير مصير، فهو حق مارسته أقلية بتأييد الاستعمار الأنكلو ـ أمريكي وتحت اشرافه ورعايته.

إن الحقيقة القانونية الواضحة تثبت أن إسرائيل كيان غير شرعي، وان الإجراءات الدولية التي تمّت حتى خلقها هي إجراءات باطلة تناقض المبادىء والأسس الدولية التي قامت بها عصبة الأمم المتحدة، وأن الواقع الذي تعيشه إسرائيل الآن في فلسطين واقع يستند إلى الاغتصاب والاستعمار والعدوان، شأنه شأن فرنسا وبريطانيا في أي بلد أفريقي أو آسيوي مستعمر.

إسرائيل قاعدة للاستعمار

لقد أوضحت التطورات التاريخية والسياسية والقانونية في قضية فلسطين، أن إسرائيل لم تقم نتيجة حق طبيعي لشعب يهودي في فلسطين، كما أثبتت أن الدوافع الحقيقية لخلقها لم تكن دوافع انسانية أو تحررية كما يدّعي أنصارها والذين خلقوها من الاستعماريين والاحتكاريين والمتعصبين المهووسين. إنما أثبت تاريخ القضية الفلسطينية في جميع أدواره أن خلقها كان نتيجة لمؤامرة حيكت منذ زمن بعيد بين الاستعمار والصهاينة ضد فلسطين، وأدت في النهاية إلى الاستيلاء عليها وإلى طرد شعبها منها واحلال شعب غاز غريب محله، وانتهت أخيراً إلى قيام ما يسمى «دولة إسرائيل» في فلسطين.

فإسرائيل كيان أنشأه وعد استعماري بريطاني، واحتضنته وتولته بالتربية والرعاية «سياسة انكليزية» في فلسطين، ثم أمدته الاحتكارات الأمريكية بالمال وأسباب القوة، وحماه «الاستعمار العالمي» وزوده بالسلاح فجاءت إسرائيل إلى الوجود كياناً غير شرعي، وبرزت إلى العالم دولة قامت من أساسها على العدوان والاغتصاب.

فماذا استهدف الاستعمار من خلق إسرائيل؟ وماذا حققت إسرائيل لخطط الاستعمار وأهدافه؟

إن الاستعمار يتطور ويتلون تبعاً لتطور الإنسانية ووعيها ومفاهيمها وأساليبها، فأساليبه التي كانت تصلح لتحقيق أغراضه في القرن الثامن عشر والتاسع عشر لم تعد تصلح للقرن العشرين، والشكل واللون اللذان كانا يلبسهما لخططه المرسومة ضد الشعوب وضد حريتها وثروتها لم يعودا مقبولين أو ناجحين بعد انتصار قضايا الحرية في العالم، وبعد وثبة الشعوب ضده، ووعيها حقيقته، وحقيقة مصالحه.

لقد كان في السابق يستعمل القوة والاحتلال وسيلة لدوام سيطرته على الوطن العربي، ولإبقائه مجزّأً فقيراً، موزعاً بين مناطق نفوذه. غير أن شعلة الحرية التي أنارت العالم في أواخر القرن التاسع عشر ألقت بعض الضوء على أرجائه، والروح الوطنية التي اجتاحت الشعوب في أوائل القرن العشرين مست صميم شعبه، فآمن بحريته ووحدة بلاده وعرف الطريق اليها، ولكنه لم يلبث أن عرف بحسه وممارسته أيضاً أن الاستعمار هو العدو الحقيقي له ولأمانيه، وهو العقبة الحائلة بينه وبين تحقيق حريته وسيادته ورفاهيته.

وكما آمن الشعب العربي بهذه الحقيقة، وعى الاستعمار ايمانه بها وعزمه على الوصول إليها، ولمس بوادر الكفاح المؤمن المستميت تهبّ على مراكزه في الوطن العربي، وتجتاح كل ما يقف في طريقها من أفكار مغايرة وأساليب لينة مهادنة، تستهدف القضاء عليه بكل أشكاله وألوانه وأساليبه.

فكان عليه أن يتطور تبعاً لهذا التطور، وأن يتلون بلون جديد بعد انكشاف لونه القديم، وأن يبدل أسلوبه المباشر المكشوف بأسلوب يظنه خافياً غير مكشوف. فكانت إسرائيل في وطننا هي لونه الجديد، وكانت واجباتها المرسومة هي وسائله المستحدثة ضد حريتنا ووحدتنا، وضد تطورنا وسلام المنطقة.

لقد كنا، وما زلنا، نعتقد نحن العرب، ان قيام إسرائيل في فلسطين، قلب البلاد العربية، يمثل بالنسبة لنا أكثر من احتلال جزء من أوطاننا، وأبعد من خطة صهيونية لإيجاد وطن قومي ليهود العالم. اننا نرى في وجودها الاطار الخارجي لخطة استعمارية بعيدة المدى وواسعة التأثير، اشتركت في تصميمها كل الدول الاستعمارية، وأخرجها إلى حيز الوجود الاستعمار الأنكلو ـ أمريكي.

فقيام إسرائيل في فلسطين ليس قضية وطن عربي اغتصب فحسب، ولا قضية مليون عربي طردوا من بلادهم فقط، إنما هو أيضاً قضية قيام قاعدة جديدة للاستعمار شيدت في بلادنا، تتعدى أسباب وجودها قضية يهود العالم، وتتجاوز أهدافها حدود فلسطين المغتصبة، وتتصل كلها اتصالاً مباشراً بمستقبل الأمة العربية وحريتها وتطورها، وبأمانيّها في الوحدة والرقي والاستقرار والسلام.

فإسرائيل تمثّل في وطننا، منذ قامت وحتى الآن وما دامت قائمة، نقطة ارتكاز ثابتة للاستعمار، وأداة عدوانية قوية طيعة له. وتشكّل سنداً فعّالاً للرجعية في الوطن العربي. وتكوّن خطراً استعمارياً توسعياً على حساب وطننا وحريتنا. وتهدد أمننا وسلامنا وتعرقل نمونا وتطورنا، كما تهدد أمن المنطقة بكاملها، وبالتالي فهي تشكل خطراً على السلام العالمي.

لقد جاءت الأحداث منذ قيام إسرائيل، وخلال السنوات العشر الماضية التي أعقبت قيامها، مؤيدة لرأينا في حقيقة أسباب خلقها ووجودها، وفي الدور الذي أراده الاستعمار لها في هذه المنطقة من العالم.

فمنذ قيامها العام ١٩٤٨ ودول الاستعمار، وفي مقدمتها أمريكا، تقدم الدليل تلو الدليل على تبنّيها للمخلوق الجديد ورعايته وحمايته وتمويله. ومنذ قيامها وهي تعطي الحجة بعد الحجة على أنها من صنع الاستعمار، وقاعدة من قواعده، وأداة طيعة من أدواته.

فكما كانت مؤامرة خلقها قد حيكت قبل العام ١٩٤٨ بسنوات، فإن الأحداث التالية لذلك أثبتت أن أسباب نهوضها وثباتها وتدريبها وتقويتها قد سارت جنباً إلى جنب مع خط المؤامرة الكبرى، وضعاً وتهيئة وتنفيذاً.

فما كادت إسرائيل تخرج إلى حيز الوجود ليلة ١٥ أيار/مايو العام ١٩٤٨، حتى رافق هذا الخروج برنامج غربي هائل جاهز ومُعدّ، لمساعدتها في كل المجالات المالية والاقتصادية والسياسية والعسكرية. إذ لم تكتف السياسة الأنكلو-أمريكية بما قدمته من مساعدات مادية ومعنوية، ولا بما بذلته من تأييد لخلق إسرائيل وإثبات واقعها على حساب حق العرب الصريح، وخلافاً لمبادىء العدالة والإنسانية وقرارات الأمم المتحدة، بل سارعت الحكومتان والتجمعات الاحتكارية في كل منهما إلى بذل كل الامكانيات لمد المخلوق الجديد بالقوة الضاربة، وبالمال والمساعدات الأخرى لجعله قادراً على تأدية واجباته المرسومة.

غير أنه بعد أن تحقق للسياسة الأنكلو-أمريكية هدفها المشترك في قيام إسرائيل، كقاعدة استعمارية ووسيلة ضغط في المنطقة، سارعت الاحتكارات الأمريكية إلى محاولة الانفراد بالمركز الاستعماري الجديد. إذ كانت تعتقد أنه بالاضافة إلى ما لإسرائيل ووضعها الاستراتيجي من أهمية بالغة للمصالح الاستعمارية المشتركة، فمن الممكن أيضاً أن تكون بالنسبة إليها نقطة ارتكاز خاصة في صراعها مع منافستها الاحتكارات البريطانية، وفي زحفها الخاص في جميع أنحاء المنطقة.

وهكذا راحت إسرائيل منذ قيامها، تتلقى العون المادي والأدبي من بريطانيا

وأمريكا معاً، وراحت الحليفتان الاستعماريتان تتنافسان في تقديم هذا العون، وتتصارعان على كسب المركز الجديد، كل لحساب مصالحها الخاصة بالإضافة إلى مصالح الاستعمار المشتركة.

غير أن أمريكا ـ وهي مركز الصهيونية العالمية وحليفتها المفضلة ـ أحرزت قصب السبق في هذه المرحلة. فالزعماء الصهيونيون كانوا قد ربطوا مصيرهم بواشنطن منذ ترددت بريطانيا في احتضانهم علناً العام ١٩٤٨، ومنذ اندفاع ترومان ومنافسه في تأييد غزوهم لفلسطين، وفي سياستهم المرسومة لطرد أهلها وتهويدها.

لذلك سارعت الحكومة وشركات البنوك والصناعة الأمريكية إلى تبنّي المخلوق منذ ولادته، وأعلنت حمايتها له ورعايتها لمصالحه، وراحت تغدق على إسرائيل المال والسلاح والخبراء، وتعمل على وضع كل متطلبات الدولة الحديثة القوية تحت تصرفها.

وفي نفس الوقت شنت حرباً لا هوادة فيها على كل محاولة عربية، مهما كان مصدرها، لقيام الكيان الفلسطيني، أو للحصول على المال والسلاح.

ففي المجال المالي والاقتصادي: قدمت حكومة الولايات المتحدة لإسرائيل خلال السنوات العشر الماضية ما يقارب المليار ونصف المليار دولار، أي بمعدل (١٥٠) مليون دولار سنوياً، هذا بينما لم تقدم الولايات المتحدة ـ على الرغم من الدعايات الواسعة ـ للبلدان العربية مجتمعة خلال ثماني سنوات، أي من عام ١٩٤٨ ـ ١٩٥٥، سوى ١٦٣ مليون دولار[١٠].

وكذلك فإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية شملت إسرائيل بجميع برامج المساعدة الأمريكية على اختلاف أسمائها وقدمت إليها اضعاف اضعاف ما قدمته للبلدان العربية كلها عن طريق هذه المساعدات. فمن مشاريع النقطة الرابعة، وقانون الاسعاف والمساعدة المتبادلة لعام ١٩٥١، وقانون بيع الفائض الزراعي لعام ١٩٥٤، تلقت إسرائيل أكثر من ٣٣٥ مليون دولار[١١].

ثم إن هناك جمعيات احسان أمريكية متعددة أنشئت خصيصاً لمساعدة إسرائيل، كما أن طريقة «الهبات» التي ابتدعها المتمولون الأمريكان الصهيونيون شكلت مصدراً

---

(١٠) نيكيتا، فلسطين والاستعمار الأمريكي، نقلاً عن:
George Lenczowski, *The Middle East in World Affairs*, 2nd ed. (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1956), p. 356.

(١١) أعمال الشرق الأوسط، العدد ١١ (١٩٥٧)، ص ٣٨٥، وإسرائيل الاقتصادية، العدد ١ (١٩٥٧)، ص ٤.

أساسياً لتمويل إسرائيل تحت ستار الاحسان الأمريكي. وقد بلغ دخل إسرائيل عن هذا الطريق خلال السنوات العشر الماضية حوالى ٧٠٠ مليون دولار[١٢].

و«سندات القرض الإسرائيلي»، التي طُرحت في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا وأمريكا اللاتينية، تعتبر من أهم الوسائل التي تفتّقت عنها عبقرية الاحتكارات الأمريكية الصهيونية. فقد بيع من هذه السندات بتأييد الحكومة الأمريكية وتشجيعها ما يعادل ٢٧٦ مليون دولار للشعب الأمريكي، و٦٥ مليون دولار للحكومة الأمريكية ذاتها، و١٧١ مليون دولار في أوروبا وأمريكا اللاتينية لحساب المؤسسات المرتبطة مع الاحتكارات الأمريكية الصهيونية، و٥٠ مليون دولار لحساب بنك بلجيكا. فكان دخل إسرائيل من هذا المورد خلال السنوات العشر الماضية حوالى ٥٦٢ مليون دولار[١٣].

ولم تكتفِ أمريكا بكل هذه المساعدات، بل راحت تبتكر طرقاً جديدة لمساعدة إسرائيل مالياً وفنياً وصناعياً. فأقرّت مع سلطات تل أبيب عدة اتفاقيات تحت أسماء: برنامج العمل الفكري، وبرنامج المساعدة الثقافي والعلمي وبرنامج سينا للاستعلامات والصحافة، وبرنامج المساعدة للبحوث الذرية، وكلها وسائل ابتدعتها عصبة الاحتكارات الأمريكية الصهيونية لتقديم العون لإسرائيل في كل المجالات المالية والفنية والصناعية[١٤].

وكانت تمثيلية «التعويضات الألمانية لإسرائيل» أعجب مبتكرات أمريكا في خطتها لمساعدة إسرائيل وتقويتها. فقد ضغطت الحكومة الأمريكية على جمهورية ألمانيا الاتحادية لدفع التعويضات لإسرائيل عن الاضرار التي ألحقتها النازية باليهود، وبلغت قيمة هذه التعويضات حوالى ٨٢١ مليون دولار، دفعت منها ألمانيا حتى عام ١٩٥٧ مبلغ ٣٠٤ ملايين دولار أقساطاً سنوية، على شكل معدات وأدوات فنية وصناعية[١٥].

ولقد لعبت الرساميل الأمريكية دوراً أساسياً في خلق اقتصاد إسرائيل ودعمه وحمايته من الانهيار. فنفقاتها للفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤، بلغت بالعملة الصعبة ٢٠٢٠ مليون دولار، غطت منها الصادرات الإسرائيلية ٣٣ بالمائة فقط، أما

---

(١٢) «إسرائيل والاستعمار الأمريكي»، إسرائيل والشرق الأوسط، العدد ٣٠١ (١٩٥٥)؛ دولة إسرائيل، مكتب المساعدات الأمريكية (شباط/فبراير ١٩٥٧)، والمجلة الاقتصادية، العدد ٤٦ (١٩٥٧).

(١٣) انظر: نشرات جامعة الدول العربية، مصلحة الاستعلامات المصرية.

(١٤) المجلة الاقتصادية، مج ١٠، العدد ٤٠ (١٩٥٧)، ص ١٦، نقلاً عن: نيكيتا، إسرائيل والاستعمار الأمريكي.

(١٥) انظر: نشرات جامعة الدول العربية، ومصلحة الاستعلامات المصرية.

الباقي فقد غطته الرساميل الأمريكية والقروض والهبات[16].

كما بلغت توظيفات إسرائيل الخاصة من مجموع النفقات المقدرة لبرنامج «الانماء الإسرائيلي» لمرحلة ١٩٥٤ ـ ١٩٦٠ مبلغ ٦٠٧ ملايين دولار فقط، من أصل مليار وسبعمائة مليون دولار هي كامل النفقات، أما الباقي فقد اعتمدت في تسديده على الرساميل والقروض الأمريكية.

ولم تشكل موارد إسرائيل الخاصة سوى ٥٠ ـ ٦٠ بالمائة من مجموع موازنتها السنوية، أما باقي موارد الموازنة، وهي الخاصة بمشاريع الانماء والتعمير، فهو مغطى كله بالموارد الخارجية، وفي رأسها الرساميل والقروض والهبات الأمريكية.

أما في الناحية العسكرية فإن أمريكا منذ خلق إسرائيل لم تألُ جهداً في سبيل تثبيت واقعها وحمايتها وتقويتها، بغضّ النظر عن قرارات الأمم المتحدة، أو حقوق اللاجئين المشروعة، أو مصالح حلفائها من الحكام العرب.

وعمدت أمريكا في هذا السبيل، إلى اتخاذ كل الوسائل والاجراءات المشروعة وغير المشروعة ما دامت تؤدي إلى تسليح إسرائيل وتنظيم جيشها وتقويتها، وجعلها أقوى دولة عسكرية في كل المنطقة العربية، فأمدّتها بالسلاح الخفيف والثقيل، وزودتها بالطائرات من مختلف الأجناس، وأغرقتها بالمدربين والخبراء.

وبالمقابل استخدمت أمريكا كل نفوذها وسلطاتها لمنع السلاح عن العرب، فحرمت على البلدان العربية ـ حتى الصديقة والحليفة ـ الحصول على أي نوع من السلاح إلا بقدر محدود، ولغايات معينة، شريطة اتفاق دول الغرب جميعها، وموافقة إسرائيل الضمنية!

وسارعت أمريكا بعد قيام إسرائيل إلى عقد «اتفاقية المساعدة الدفاعية المتبادلة» معها. وبموجب هذه الاتفاقية تلقّت إسرائيل علناً كميات هائلة من المساعدات العسكرية الأمريكية، تحت ستار تمكينها من المشاركة في الدفاع الغربي عن المنطقة. وقد نص فيها بشكل خاص على تعهد إسرائيل باستعمال المعونات العسكرية بشكل تؤمّن فيه إمكانية اشتراكها في الدفاع عن المنطقة التي هي جزء منها[17].

وظلت نفقات القوات الإسرائيلية في ارتفاع مستمر بعد احتضان أمريكا لسياسة

---

(١٦) الأمم المتحدة، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٤: ملحق التقرير الاقتصادي العالمي من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ (نيويورك: الإدارة، ١٩٥٥)، ص ١٣٧.

(١٧) نيكيتا، إسرائيل والاستعمار الأمريكي.

تقـوية إسرائيـل، حتى بلغت في آذار/مارس ١٩٥٧، حسب اعـتراف وزيـر مـاليتهـا اشكـول، ملياراً وعشر المليـار دولار، أي مليـاري لـيرة إسرائيليـة في ثـماني سنـوات. وبلغت المسـاعدة الأمـريكية لإسرائيـل خلال هـذه الفترة أكـثر من مليار وثلث المليـار دولار. ومن مقارنة الرقمين يتضح مدى المسـاعدة التي سـاهمت فيها أمـريكا بتسليـح إسرائيل[١٨]. ومن ارتفاع نفقات القوات الإسرائيلية على الرغم من مصاعبهـا الماليـة، يمكن تفسير المهمات والمغامرات والاعتداءات التي رسمتها السياسة الأمريكية بـالاتفاق مع سلطات إسرائيل.

وطلعت أمريكا بالاتفاق مع دول البيان الثـلاثي، بريـطانيا وفـرنسا، بمبـدأ «ميزان القوى» في الشرق الأوسط. وفسر هذا المبدأ: بأن أي سلاح يرسـل للأقـطار العربيـة مجتمعة، يجب ألا يزيد على ما يرسل إلى إسرائيل. والأقـطار العربيـة المقصودة، هي: مصر وسوريا والأردن ولبنان والعربية السعودية واليمن والعراق، وهي تعـد حوالى ٦٠ مليون نسمة، وتبلغ مساحتها حوالى خمسة ملايين كيلومتر مربع، بينما يقل عدد سكان إسرائيل عن المليوني نسمة، وتقل مساحتها عن عشرين ألف كيلومتر مربع.

ولم تقف أمـريكا عنـد هذا الحـد من تقويـة إسرائيل وإعـدادهـا لتنفيـذ سيـاستهـا الاستعمارية في المنطقة العربية، بل فرضت حظراً ومراقبة شديدين على شحن الأسلحة للأقطار العربية من جميع أسواق العالم، ووقفت حجر عثرة في وجه أي صفقة لأي بلد عـربي من أي مكـان، متسلحـة بنفـوذهـا تـارة، ومتسـترة وراء أمن الشرق الأوسط واستقراره تارة أخرى. بينا راحت تـزوّد إسرائيل بشكـل هستيري بـالأسلحة الثقيلة، إمّـا عن طريقهـا مباشرة بحجـة تنفيذ الاتفـاقيات، وإمّـا عن طريق حليفتيهـا تـركيـا وفرنسا.

ولقد كانت هذه السياسة الأمريكية وراء كل الاعتـداءات والتهديـدات التي قامت بها إسرائيل عـلى الأقطار العـربية المجـاورة منذ قيـامها حتى عـام ١٩٥٦ وكانت، ولا تزال، تقف وراء حالة التوتر الشديد الذي يسـود المنطقـة العربيـة بأكملهـا. وكانت، ولا تزال، أيضاً عاملاً أساسياً من عوامل الضغط الذي تمارسـه دول الاستعمار الغـربي عـلى الأقطار العـربية، كلما حـاول احدهـا التحرر والانـطلاق، أو كلما أراد الاستعمار حمله على قبول طلباته، أو جرّه في فلكه ومشاريعه وأحلافه.

ولـولا السياسـة العربيـة الجريئـة الحكيمة، التي حـطمت مبدأ احتكـار السلاح في المنطقة العربية، ولولا مساندة الاتحاد السوفياتي لكفاح شعبنا وتزويده بالسلاح، لظلت

(١٨) ما هي إسرائيل؟ (تل أبيب، ١٩٥٥)، نقلاً عن: المصدر نفسه.

سياسة البلدان العربية كلها تحت رحمة السياسة والمصالح الأنكلو ـ أمريكية، توجهها كيفما شاءت بحجة حمايتها من الخطر الصهيوني.

وفي الميدان السياسي: لم تكتف أمريكا بالاعتراف بالدولة الجديدة عند مجرد اعلانها دون قيد يتعلق بالأراضي التي اغتصبتها حتى خلافاً لقرارات الأمم المتحدة ودون أي شرط يختص بحقوق اللاجئين الذين شردتهم وصادرت ممتلكاتهم، ولم تقف عند ما بذلته من جهد ونفوذ لإقرار اتفاقيات الهدنة المجحفة الظالمة وتجميد واقع فلسطين، ولا عند ما اتخذته من اجراءات ومواثيق ثنائية مع إسرائيل، وثلاثية مع بريطانيا وفرنسا لحماية واقع إسرائيل وللتهديد بالقوة تجاه أي محاولة لتغييره أو تبديله، بل لم تتردد ولو مرة واحدة في نصرة إسرائيل وتغطية اعتداءاتها التوسعية، سواء على الأقطار العربية أو على ما تبقى من فلسطين. ولم تتوان قطّ في استخدام نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي على كل الأطراف لحماية إسرائيل من كل قرار دولي عادل، أو توصية لوم، أو اجراء معاكس أو عمل عربي زاجر.

كان هذا موقف أمريكا منذ وجدت إسرائيل بصرف النظر عن قرارات الأمم المتحدة، أو حتى عن مصالح وتوسلات حلفائها من الحكام العرب.

وبعد التصريح الثلاثي الذي أعلنته أمريكا بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٠، لحماية مكاسب إسرائيل وتجميد مأساة اللاجئين، كان من أهداف «حلف بغداد» عام ١٩٥٤، ومبدأ «دالس ـ ايزنهاور» عام ١٩٥٧ حماية واقع إسرائيل. وذلك عن طريق تحكّم دول الغرب بالقوى العسكرية والاقتصادية في الأقطار العربية، وتوجيهها تحت ستار هذين المشروعين الاستعماريين نحو خطر بعيد موهوم بدلاً من مواجهة خطر إسرائيل الماثل الداهم.

وحتى في برنامج المساعدة الأمريكية الموهومة، الاقتصادية والعسكرية، التي أعلنتها لدول الشرق الأوسط تحت مختلف الأسماء، لم تنسَ أمريكا أن تضمنها شرطاً أساسياً لمصلحة إسرائيل. فقد نصت كل الاتفاقات المعقودة مع الأقطار العربية بموجب هذه البرامج، على عدم المساس بأمن إسرائيل ومصالحها من قريب أو بعيد. كما فرضت رقابة أمريكية دقيقة على هذه المساعدة وعلى طرق صرفها أو استغلالها وكل هذه المساعدات المالية والعسكرية والمعنوية، قد قدمتها أمريكا وحدها لإسرائيل منذ خلقها عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٧، إما مباشرة وإمّا بواسطتها عن طريق غير مباشر.

فإذا ما قيست هذه المساعدات بمبلغ الثلاثين مليون دولار الذي قدمته أمريكا للأردن حتى عام ١٩٥٧، وهو البلد الصديق المجاور لإسرائيل، والذي يضم معظم لاجئي فلسطين، ويبلغ سكانه تعداد سكان إسرائيل، أو إذا ما قيست هذه المساعدات بمبلغ المائتي مليون دولار الذي دفعته أمريكا خلال الفترة المذكورة للأقطار

العربية، وهي إما صديق وإمّا حليف، أو إذا ما قورنت هذه المساعدات بمبلغ الـ ٤٠٠ مليون دولار التي اعتمدها مبدأ «دالس ـ ايزنهاور» لكل دول الشرق الأوسط وعددها عشرون دولة.

إذا ما أجريت مثل هذه المقارنة البسيطة، وأضيف إليها ما قدمته أمريكا وبريطانيا من مساعدات مادية ومعنوية لليهود قبل عام ١٩٤٨، وما بذلتاه من ضغط ونفوذ، وما اقترفتاه من مخالفات لمبادىء العدالة ولقرارات الأمم المتحدة في سبيل خلق إسرائيل، أمكن التخمين بالأهداف التي استهدفها الاستعمار من وراء قيام إسرائيل في قلب الوطن العربي. وأمكن كذلك معرفة الدور الذي أعده لها والواجبات التي رتبها لها في هذه المنطقة.

إسرائيل أداة للعدوان

وكذلك فقد أظهر تاريخ السنوات العشر الفائتة، أن إسرائيل كانت، ولا تزال، قاعدة للاستعمار وأداة من أدواته في الوطن العربي كله، أفسحت له من الأراضي العربية التي تحتلها مراكز للنفوذ والاستغلال والعدوان، وسمحت لقواته واحتكاراته من كيانها المصطنع مقراً وممراً، وائتمرت دائماً بأمره، وعملت على تنفيذ خططه، وشاركت في كل مشاريعه ومؤامراته.

فكانت له بحق، السلاح المخلص الأمين، يوجهها كيفما شاء وحيثما أراد، ضد هذا البلد العربي المتحرر، أو ذاك الذي يكافح في سبيل الحرية، من أجل فرض سلطانه، واستمرار احتلاله، أو لتشديد قبضة استغلاله واحتكاره، ومساندة الرجعية من حلفائه وعملائه ضد مصلحة الشعوب وضد كفاحها من أجل التحرر والرخاء والسلام.

فالدوائر الاستعمارية الغربية كانت تربط دائماً بين وجودها ونموها في الشرق، وبين سيطرتها على قناة السويس وشواطىء البحر المتوسط الجنوبية والشرقية. إذ كانت تعتبرها شريان المواصلات الحي بينها وبين مراكزها الواقعة والمأمولة في العالم القديم.

وكانت ترى أنه لا يمكن لهذه السيطرة أن تتوطد وتستمر إلا في ظل التحكم بأقاليم هذه الشواطىء وبسكانها. وكذلك بالحيلولة بينهم وبين التجمع والاستقلال والاستقرار والتطور.

فكان وجود إسرائيل في هذه المنطقة العربية الممتدة على طول شاطىء المتوسط، بعد عهد طويل من الاستعمار والاستغلال لمعظم أجزائها، جزءاً هاماً جداً من هذه الاستراتيجية الاستعمارية.

فقد جاءت بما احتلته من مواقع في فلسطين، سداً وفاصلاً بين جزأي المنطقة الرئيسيين في آسيا وافريقيا. وجاءت بالقرب من قناة السويس، وبالنسبة للظروف التي أحاطت بخلقها، قاعدة قوية أمينة من قواعد الاستعمار في المنطقة العربية وفي الشرقين الأدنى والأوسط.

وجاءت أيضاً وسيلة ضغط وعدوان استعمارية، على البلدان العربية المجاورة والقريبة في المنطقة فكانت لها عامل خوف وتوتر وإشغال، حولت معظم اهتمامها عن مشاكلها مع الاستعمار إلى مراقبة احتلالها الجديد، ودفعتها إلى تجميد معظم إمكانيات تطورها ورقيها في الداخل لوضعها في مواجهة خطرها المرسوم المفتعل.

ومنذ قيام إسرائيل في قلب الوطن العربي العام ١٩٤٨، وهي تثبت انها: قاعدة للاستعمار... وأداة للعدوان... وسند للرجعية. وكان اسهامها في كل المشاريع والخطط والمغامرات الاستعمارية في المنطقة العربية ظاهرة تؤكّد على قوة الرابط الاستعماري الذي يربط صهيونيي إسرائيل بأسيادهم الانكليز والأمريكان!

فاعتداءاتها المتكررة على البلدان العربية المجاورة، التي كان توقيتها يلتقي دائماً بمعارك هذه الأقطار ضد الاستعمار أو الرجعية، كانت ولا تزال ظاهرة واضحة على خط الاتفاق والتنسيق بينها وبين المستعمرين ضد حركات التحرر والديمقراطية في المنطقة.

ولم يكن عدوانها الغادر على الأردن العام ١٩٥٤، حين افتعلت مجزرتي قِبْية وبدرس، والعام ١٩٥٦ حين نفّذت جريمتي حوسان وقلقيلية، إلا باتفاق مسبق، مع الاستعمار البريطاني، ضد كفاح شعب الأردن، آنذاك، للتخلص من السيطرة البريطانية ومن محاولة جره للأحلاف والمشاريع الاستعمارية.

فقد جاء توقيت هذين العدوانين الغاشمين، اللذين شغلا الأردن والأمم المتحدة والرأي العام العالمي، في الوقت الذي كان فيه الشعب الأردني يخوض معركة حاسمة ضد الاستعمار البريطاني، وكان على وشك إنهائه وتصفيته. فاستطاعت إسرائيل بعد كل عدوان أن تحول المعركة إليها بدلاً من الاستعمار، وأن تعطي المستعمرين الانكليز وأعوانهم الأردنيين مبرراً للتمسك ببقاء الأوضاع القائمة تحت ستار حماية الأردن من الخطر اليهودي الداهم الذي لا يمكن لامكانيات الأردن وحده مجابهته.

وكذلك كان هدف الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي السورية، وكان توقيتها في كل مرة يلتقي مع معركة ضغط أو حرب باردة يشنها الاستعمار على سوريا لاكراهها على تغيير حكومتها الوطنية، ولجرّها للدخول في حلف استعماري أو مشروع عدواني. ومن الجدير بالملاحظة أن يلتقي بالتوقيت عدوان إسرائيل الغادر على قرى الساحل

الشرقي لبحيرة طبريا بالمعركة التي شنها الاستعمار على سوريا لإدخالها في حلف بغداد الاستعماري.

ولم تكن مساهمة إسرائيل في العدوان الثلاثي على سيناء وغزة عام ١٩٥٦، إلا صورة حية لحقيقة أسباب وجودها في قلب المنطقة العربية، ودليلاً واضحاً على مدى ارتباطها بالواجبات المرسومة لها في خدمة الاستعمار الدولي وتنفيذ خططه وأغراضه. فقد مثلت دور الأداة الطيّعة له، وكانت القاعدة الأمينة لقواته وانطلاقه ومؤامراته المكشوفة.

وعندما اصطدمت مشاريع الغرب الاستعمارية بمقاومة العرب في كل مكان، وتجمّد حلف بغداد، وانهار مشروع أيزنهاور أمام تصميم العرب العنيد على التحرر من التبعية الاستعمارية، لم يجد المستعمرون الانكليز والأمريكان سوى إسرائيل لتكون لهم موضع القدم ورأس الجسر وأداة التخويف في المنطقة. فكانت أداة التهديد باحتلال الضفة الغربية من الأردن، إذا ما حاول شعب الأردن أن يغير أوضاعه المفروضة إثر اضطرابات ١٩٥٧، وكانت وسيلة نقل جيوش الاحتلال الانكليزية إلى الأردن في أعقاب ثورة العراق العام ١٩٥٨.

بهذه الصورة كانت إسرائيل، ولا تزال، تمارس دور الشريك المباشر في كل المشاريع والخطط والمغامرات والاعتداءات الاستعمارية، ضد البلدان العربية، وضد حركات التحرر الديمقراطية في المنطقة.

إسرائيل عامل إشغال وتوتر للبلدان العربية

ولقد أثبتت إسرائيل كذلك منذ قيامها بأنها عامل دائم للخوف والتوتر وعدم الاستقرار في الشرق العربي كله:

فقيامها على انقاض شعب فلسطين بالعدوان والاغتصاب، وتزويدها بالمال والسلاح، وشمولها بالرعاية والحماية من دول الاستعمار، وانكشاف أحلامها التوسعية وخططها العدوانية، جعلت منها لدى الشعب العربي في معظم أقطاره أداة عدوانية رهيبة تهدد كيانه وأمنه ومستقبله، الأمر الذي اضطره بالمقابل إلى الوقوف منها دائماً موقف المسلح الحذر المحتاط، المترقب لعدوانها في كل لحظة.

وفي استمرار مثل هذا الموقف إشغال للبلدان العربية عن معالجة مشاكلها الداخلية، وعن الاهتمام بتطوير نفسها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وفيه أيضاً استنزاف لمواردها القليلة وإمكانياتها الاقتصادية التي لا تزال في مراحلها الأولى. فهي مضطرة بحكم وجود إسرائيل، وتحت تأثير الخوف من تسلحها وعدوانها وتوسعها إلى

حصر كل نشاطها بالتسلح والتدريب، وبالحشد والمراقبة والحذر على طول الحدود العربية المشتركة مع المنطقة المحتلة في فلسطين.

وليس من نتيجة لهذا الوضع سوى استمرار تخلّف البلدان العربية، وتدهور اقتصادها القائم، على بساطته، وانتشار البطالة بين سكانها، وظهور الأزمات الخانقة فيها. وهذا بعض ما استهدفه الاستعمار من قيام إسرائيل في قلب الوطن العربي، ليبقيه فقيراً ضعيفاً مهدداً، وليؤمّن من وراء ذلك استمرار ارتباط بلدانه به بحجة الحماية من خطر إسرائيل الداهم، وتحت ستار الحاجة لمساعداته المالية والاقتصادية والعسكرية.

ان نظرة خاطفة إلى ما أنفقته البلدان العربية المجاورة لفلسطين، من مال وجهد وزمن على التسلح والاستعداد لمجابهة خطر إسرائيل، تكفي لتكوين صورة صحيحة عن الخسارة الفادحة التي لحقت بالأمة العربية بالإضافة إلى خسارتها في فلسطين. فقد بلغت الأموال التي أنفقت على القوات العربية المسلحة فقط منذ قيام إسرائيل حداً يكفي وحده لتحرير هذه الأقطار، وتصنيعها وتطويرها، بل يكفي أيضاً لتحرير البلاد العربية كلها ولتطويرها.

فالأردن، ذلك القطر الصغير، الذي لا يتعدى سكانه المليون نسمة إلا قليلاً، بلغت حدوده مع إسرائيل حوالى ٦٥٠ كلم. وبينما كان لا يحتاج لأكثر من أربعة آلاف جندي لأمنه ودفاعه، ارتفعت قواته بعد قيام إسرائيل وتكرار اعتداءاتها إلى حوالى ثلاثين ألف جندي بشكل دائم، يسندها عدد مماثل من الحرس الوطني وجنود الاحتياط.

وبينما كان الأردن يتكلف ما يقارب المليون ونصف المليون جنيه(*) سنوياً على شؤون الأمن والدفاع، أصبح يتكلف بعد قيام إسرائيل زهاء الخمسة عشر مليون جنيه سنوياً كنفقات عادية لقواته المسلحة وللخدمات اللازمة لها. هذا عدا نفقات حالات الطوارىء والتعبئة التي كثيراً ما تكررت اثر كل اعتداء أو مؤامرة، وعقب كل محاولة ضغط أو توسع من قبل إسرائيل.

فمنذ قيام إسرائيل أنفقت الأردن على قواتها المسلحة حوالى ١٥٠ مليون جنيه، أي حوالى ٤٠٠ مليون دولار كحدّ أدنى. فإذا كانت موازنة الأردن العامة لم تزد خلال السنوات العشر الماضية على معدل عشرين مليون جنيه سنوياً، كان ما تنفقه على القوات المسلحة فقط يعادل ٧٥ بالمائة من مجموع مصروفاتها، وكان ما يتبقّى لا يكفي

(*) استرليني. (المحرر).

بحال لمصروفاتها العادية، فكيف يكفي لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية(١٩)؟

ومن الجدير بالملاحظة أن واردات موازنة الأردن الفعلية لم تزد في أي عام مضى عن الخمسة ملايين جنيه، وان باقي هذه الموازنة، وخصوصاً نفقات الجيش ـ باستثناء الأمن العام ـ ومخصصات الإعمار الرمزية، تأتي من المساعدات الأجنبية. أي من بريطانيا للجيش، مقابل سيطرتها عليه وبقاء قواعدها في الأردن، ومن أمريكا عن طريق النقطة الرابعة، مقابل تدخلها السافر في سياسة الأردن القومية والاقتصادية.

ان نفقات الدفاع التي بلغت حتى عام ١٩٥٧ حوالى ٤٠٠ مليون دولار تساوي مجموع مخصصات مشروع ايزنهاور لدول الشرق الأوسط. وهي تكفي، بل تزيد على حاجات الأردن لتنفيذ أية مشاريع تنمية، أو برنامج إعمار خلال هذه الفترة. بل تصلح لأن تكون أساساً قوياً لبرنامج تصنيع وتطوير في الأردن، يرفع من مستواه المعاشي إلى مصافّ البلدان المتقدمة.

غير أن هذه النفقات الباهظة التي استلزمها وجود إسرائيل وحالات القلق والتوتر والخوف وعدم الاستقرار التي خلّفها ولا يزال يغذيها خطر إسرائيل، هي التي حالت منذ عشر سنين بين الأردن وبين تحرره من التبعية، وبينه وبين تنفيذ مشاريع تطوره الصناعية والزراعية. وهي التي كانت ولا تزال المبرر الرئيسي لدعاة التعاون مع دول الاستعمار الأنكلو ـ أمريكي، لاستمرار ارتباط الأردن معها، والسير قدماً في فلك سياستها، وفي ركاب مشاريعها وأحلافها الاستعمارية.

وكذلك كان شأن البلاد العربية الأخرى منذ قيام إسرائيل. فمصر اضطرت بعد المهازل الاستعمارية التي مثلت على مسرح الحرب الصورية في فلسطين، وبعد انكشاف نوايا إسرائيل العدوانية، إلى إعادة النظر في شؤون قواتها المسلحة ووسائلها الدفاعية، فارتفعت مخصصات الدفاع الوطني فيها حتى تراوحت نسبتها في الفترة بين عامي ١٩٥٢ و١٩٥٦، بين ١٨ بالمائة و٥٥ بالمائة من مجموع موازنتها العامة البالغة حوالى ٣٠٠ مليون جنيه مصري. أي أن مصر كانت تنفق على القوات المسلحة خلال هذه الفترة بمعدل ٦٠ ـ ٦٥ مليون جنيه استرليني سنوياً.

ولم تقلّ نفقات مصر على التسلح خلال السنوات العشر الماضية، وخصوصاً بعد صفقات الأسلحة المعروفة، عن ٦٠٠ مليون جنيه استرليني، أي ما يعادل ١٥٠٠

---

(١٩) كانت مخصصات الجيش الأردني ١٢٠ ألف جنيه حتى عام ١٩٣٩، وارتفعت إلى مليون ونصف حتى عام ١٩٤٨، ثم قفزت بعد قيام إسرائيل إلى ٩,٥ مليون جنيه حتى عام ١٩٥٤، ثم وصلت إلى ١٢,٥ مليون جنيه عام ١٩٥٦، وبلغت ١٦,٥ مليون جنيه عام ١٩٥٦. الجريدة الرسمية الأردنية.

مليـون دولار، أنفقتهـا مصر، أو أنفقت معـظمهـا، بسبب وجـود إسرائيـل، وبسبب اعتداءاتها المتكررة وأطماعها التوسعية.

وإذا قيس هذا المبلغ بمجموع مساعدات أمـريكا وبـريطانيـا المقررة لمصر من أجـل بناء السد العالي، والبالغـة قبل سحبهـا ٧١ مليون جنيـه استرليني مـوزعة عـلى خمس سنوات، أمكن ايجاد الرابط بين قيـام إسرائيل وأهـداف الاستعمار في الـوطن العربي، وأمكن كذلك تصنيف الدور الذي تقوم به إسرائيل في خدمة مصالح الاستعمار وتنفيذ أغراضه[٢٠].

ومثل هذا يمكن أن يقال بالنسبة لسوريا أو السعوديـة أو العراق أو لبنـان. فإن مـا أنفق على التسلح وشؤون الدفـاع في هذه البلدان منـذ قيام إسرائيـل وافتضاح دورهـا العدواني لا يقل بحـال عن ألف مليون جنيـه استرليني. أي مـا يعادل حـوالى ٢٥٠٠ مليون دولار[٢١].

فالبلاد العربية المجاورة لإسرائيل أنفقت عـلى قواتهـا المسلحة منـذ قيام إسرائيـل، وبسبب وجودها، ودفعاً لاعتداءاتهـا المتكررة وأخـطارها العـدوانية التـوسعية، حـوالى ٤٤٠٠ مليون دولار خلال عشر سنوات، هذا بالإضافة إلى تجميد أوضاعها السيـاسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة حالة القلق والتوتر والاستعداد التي خلقتهـا إسرائيل في المنطقة.

وهكـذا فإن إسرائيـل بالإضـافة إلى أنها عـامل دائم للخـوف وعـدم الاستقـرار في المنطقة، كانت منذ وجودها عامل عـرقلة وتعطيـل لتحرر معـظم بلدان هذه المنـطقة، ولتقدمها الاجتماعي وتطورها الاقتصادي. وكـانت من أهم المبررات لاستمـرار ارتباط بعض أقطار المنطقة بدول الاستعمار، تحت ستار الحـماية من خـطرها، وبحجـة تقديم المساعدات العسكرية والمالية لمجاراتها ومجابهة اعتداءاتها وأطماعها.

إسرائيل سند للرجعية وعون للعملاء في البلاد العربية

وأثبتت إسرائيل أيضاً، منذ قيامها، انها كانت ولا تـزال سنداً مخلصـاً وعونـاً قويـاً لعملاء الاستعمار في الـوطن العربي كله، يلوّحـون بخطرهـا عند كـل انتفاضـة شعبية لستر تآمرهم مع الاستعمار، ولتبرير ارتباطهم بوجوده، ويستغلون وجودها واعتـداءاتها

(٢٠) بول جونسـون، حرب السويس، ترجمة لجنة اخترنا لك؛ تقديم انـورين بيفان، سلسلة اخـترنا لـك؛ ٣٤ (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٥٧).

(٢١) انظر مخصصات الدفاع في الموازنات العـامة للبلدان العـربية وتـدرجها منـذ عام ١٩٥٨، في الجـرائد الرسمية للبلدان العربية المحيطة بإسرائيل (باب الموازنة العامة).

لضرب الحركات الوطنية أو تجميدها، كلما لمسوا قوتها وقرب انتصارها على كيانهم المصطنع وأساليبهم التعسفية.

ففي عام ١٩٤٨ تحالفت الرجعية العربية مع الاستعمار الذي يقود إسرائيل، تحت شعار هدم إسرائيل وانقاذ فلسطين. ومع اجراءات الحرب الصورية قرر بعض الحكام العرب مكافحة «النشاط الهدام» في بلادهم، بحجة حماية مؤخرة جيوش التحرير وصيانة الجبهة الداخلية!

وعن هذا الطريق الذي رسمت خطوطه بالاشتراك مع دوائر المخابرات الاستعمارية، التي كانت تسيطر آنذاك على أجهزة السياسة والجيش والأمن في بعض بلدان المنطقة، حوربت الحركات الوطنية وطورد الوطنيون الأحرار وشردوا في معظم البلدان المشتركة في تلك الحرب المسرحية. وبهذه الوسيلة غطى الاستعمار والرجعية تآمرهما على حركة التحرر العربي وعلى فلسطين.

وفي هذا الجو من الارهاب والتعسف قامت الرجعية بدورها المرسوم في الداخل، ونفذ الاستعمار بمساعدتها خطته في فلسطين. فقامت إسرائيل، وتمركزت الرجعية، وتوطدت أقدام الاستعمار، وراح يضاعف استغلاله ويشدد من قبضته في الأقطار العربية.

وبعد قيام إسرائيل واستقرارها نتيجة اتفاقيات رودس والبيان الثلاثي، راحت تمارس مهمتها في إسناد الرجعية العربية ومؤازرتها، وفي خلق الأسباب والمبررات لوجودها وتعسفها. فبدأت تحرشاتها وتهديداتها واعتداءاتها، وخلقت جواً من الخوف والقلق على طول الحدود العربية مع المنطقة المحتلة. وكان يرافق ذلك عادة حملات تهويل داخلية مرسومة، عن الخطر اليهودي، والغزو الصهيوني المرتقب لهذا البلد العربي أو ذاك، ويرافقه أيضاً حملات تجسيم ومبالغة لقوة إسرائيل، وتسليح جيش إسرائيل، وضعف العرب وتفاهة تسلحهم!

وكانت تتبع هذه الحملات حملة دعائية مركزة، تنادي بضرورة بقاء الأوضاع القائمة واستمرار ارتباطها بدول الغرب كضمان لمجابهة خطر إسرائيل، وكمورد وحيد للحصول على المال والسلاح، وتدعو لوحدة الصف، ونبذ الخلافات، وتوحيد الجهود في الداخل ضد الخطر الوحيد الداهم، خطر إسرائيل!

ونتيجة لهذا الجو المتوتر الذي خلقه وجود إسرائيل، صار يطلب إلى الحركات الوطنية وضع يدها بيد الرجعية والعملاء، حلفاء الاستعمار، بحجة مجابهة خطر إسرائيل باعتباره الخطر الأوحد الذي يهدد حرية العرب وكيانهم.

وتحت ستار هذا الشعار المضلل حكمت البلدان العربية بعد قيام إسرائيل حكماً

تعسفياً ارهابياً، وحوربت الحركات الوطنية فيها حرباً مريرة قاسية. ووراء هذه الدعوة الانتهازية المكشوفة تستر الاستعمار وعملاؤه في محاربة كل القوى الوطنية والقضاء على معظم مؤسساتها الشعبية. فعانت الأحزاب الوطنية، والصحافة الحرة، والمنظمات الشعبية، من الظلم والمطاردة ما لم تعانيه من قبل. وسلطت قوانين الطوارىء، والأحكام العرفية، ودوائر التحري والمخابرات على حريات الشعب العربي، وضد أهدافه القومية، وضد نضاله من أجل التحرر والسيادة.

ولقد عاشت الأردن مثلاً أقسى فترة في حياتها الوطنية ما بين عامي ١٩٤٨ ـ ١٩٥١، حيث حكمها عملاء الانكليز تحت ستار حمايتها من الخطر اليهودي حكماً ارهابياً لم تشهده من قبل، وتسلّط فيها العميل الاستعماري المشهور «توفيق أبو الهدى» وأعوانه من تلامذة دار الاعتماد البريطاني في عمّان على الشعب ومصالحه وآماله تسلطاً لم تعرفه قوانين أي دولة. فبالإضافة إلى الجرائم الوطنية والإنسانية التي اقترفوها بحق قضية فلسطين واللاجئين، مارسوا أعمال القمع المسلح والتعذيب والقتل والتشريد إلى المنافي الصحراوية ضد العناصر الوطنية، وخصوصاً في صفوف اللاجئين. وسلطوا فرسان الجنرال غلوب الانكليزي على الشعب الثائر ينهبون ويجلدون بحجة محاربة عناصر الهدم والتخريب!

بل ذهبوا أكثر من ذلك في تهويل خرافة خطر إسرائيل لتبرير ارتمائهم نهائياً في احضان الانكليز، فسموا احتلال بريطانيا لمواقع جديدة في الأردن صداقة وتفضلاً، وأطلقوا على احتلال الانكليز للقسم المتبقي من فلسطين، والمضموم للأردن صفات الوفاء والكرم والحماية!

هذا في الوقت الذي كان فيه الشعب يكافح في سبيل الحرية والديمقراطية، وكانت «مطالب» إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية، وإجلاء الانكليز، ووضع دستور ديمقراطي، هي الشعارات الشعبية المرفوعة في تلك المرحلة.

وفي العراق كان أمر الرجعية والعملاء بعد قيام إسرائيل وسحب الجيش العراقي من فلسطين، كأمر إخوانهم في الأردن، وكان نصيب الشعب وقياداته الوطنية على أيديهم كنصيب إخوانهم أيضاً. وتاريخ الحركة الوطنية في تلك الفترة حافل بالمظالم والمآسي، مليء بالانتفاضات والبطولات الشعبية.

وكذلك، فإن مصر قد شهدت خلال الفترة التي أعقبت قيام إسرائيل أسوأ أيام الحكم. إذ استغل الخطر الإسرائيلي لكبت الأصوات التي فضحت صفقات الأسلحة الفاسدة، وللقضاء على انتفاضة الشعب الجارفة ضد الاستغلال والتبعية والفساد.

بهذا الأسلوب الجديد، استطاع الاستعمار أن يحوّل المعركة ـ ولو مؤقتاً ـ من معركة

موجهة ضده مباشرة، إلى معركة جانبية حاول ألا يظهر في ميدانها. فاستغل قيام إسرائيل لتقوية الرجعية والعملاء، ضد شعوبهم، وقذف بالرجعية في معركته مع الشعوب آملاً أن يطول أمد هذه المعركة، ليتفرغ لتثبيت وجوده، ونشر شباكه، وتوسيع مجال احتلاله واستغلاله، وتأخير مصيره المحتوم.

إسرائيل خطر توسعي على العرب

وإسرائيل منذ قيامها كذلك، وهي تؤكد أنها خطر توسعي استعماري على البلدان العربية، تؤمن بالعدوان والاغتصاب، وتعمل للتوسع على حساب العرب في كل اتجاه، وبكل الوسائل، مستهدفة تحقيق حلم الصهيونية المهووس «من الفرات إلى النيل»، ساعية لتأمين استيعاب جميع يهود العالم في «دولة إسرائيل الموعودة».

ان نظرة عابرة إلى مخطط فلسطين البشري والجغرافي، وتطوراته وتبدلاته منذ انكشاف محاولات الصهيونية العام ١٩١٧ حتى قيام إسرائيل وظهورها كدولة العام ١٩٤٩، تكفي لاعطاء صورة حقيقية عن منهج التوسع والاستعمار الذي تؤمن به إسرائيل وتتبناه في تكوينها وسلوكها، وفي سياستها وعلاقاتها.

فقد بدأت الصهيونية العالمية مؤامراتها على فلسطين في نهاية القرن الماضي، بالمناداة «بوطن روحي» لليهود في فلسطين؛ ولم يكن لمطلقي هذا الشعار أو لسواهم من يهود العالم آنذاك، أي وجود واقعي أو ارتباط مشروع بفلسطين. وفي أوائل القرن العشرين تحول هذا الشعار الروحي إلى محاولة ايجاد «وطن قومي» لليهود في فلسطين؛ ولم يكن لهم فيها آنذاك شعب يهودي خاص ولا أرض يهودية خاصة، سوى بضعة دونمات من الأرض منحها السلطان التركي لجمعية يهودية دينية، كما كانت تمنح بقية الأديان والطوائف الأخرى. وكانت فلسطين بمجموعها بلداً عربياً يقطنه أهله العرب من مختلف الديانات، وكان من بينهم بضعة آلاف فقط يدينون بالديانة اليهودية ولا يتميزون عن غيرهم من السكان بأي تميز آخر.

وفي أواخر الحرب العالمية الأولى تطورت المطالب اليهودية، وانتقلت من الاطار الروحي والرمزي إلى ضرورة ايجاد «مساحة محترمة من الأرض تكفي لعدد محترم من اليهود في فلسطين». وما إن انتهت الحرب العالمية، ووُقّعت معاهدة الصلح، وأقر ميثاق العصبة، ووُضع صك الانتداب، حتى تحولت كل تلك الشعارات اليهودية الخيالية إلى حق يهودي موثق بوعد بلفور وبهذه المعاهدات الدولية.

وتبعاً لإسهام بريطانيا في المؤامرة، وتطور امكانيات الصهيونية في الاغتصاب والتوسع، فقد ارتفع عدد اليهود في فلسطين في ظل الانتداب البريطاني من خمسين

ألف نسمة العام ١٩١٨ إلى أكثر من نصف مليون العام ١٩٤٧، كلهم من الغرباء الغزاة. وزادت ممتلكاتهم من ٤٠٠ ألف دونم العام ١٩١٨، إلى مليون ونصف المليون دونم عام ١٩٤٧.

وتمشياً مع سياسة التوسع والعدوان التي تنتهجها الصهيونية، رفع اليهود عند تخلي بريطانيا عن الانتداب شعار تقسيم فلسطين بينهم وبين العرب سكانها الأصليين. وعندما أقرت الأمم المتحدة بضغط من الاستعمار العالمي تقسيم فلسطين، قفزت مساحة الأرض التي يسيطرون عليها من مليون ونصف مليون دونم إلى أكثر من ١٥ مليون دونم، اغتصبت من الأراضي العربية، وطرد أهلها بالقوة والعدوان.

ولم يلبثوا العام ١٩٤٩ أن تجاوزوا حدود الدولة الممنوحة لهم بقرار التقسيم، واستولوا بالقوة على الأراضي العربية الأخرى وشردوا أهلها وصادروا ممتلكاتهم، وتوسعوا شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، حتى بلغت مساحة الأرض التي اغتصبوها ٢١ مليون دونم، كان اليهود يملكون منها مليوناً ونصف مليون فقط ويملك العرب باقيها، وكان يقطنها ٤٠٠ ألف يهودي و٦٠٠ ألف عربي، لم يبق منهم الآن في إسرائيل سوى ١٨٠ ألف نسمة فقط.

وبعد أن أقرت الأمم المتحدة بتأثير دول الاستعمار الأنكلو ـ أمريكي هذا الواقع الإسرائيلي القائم على سياسة العدوان والتوسع، وبعد أن ضمنته إسرائيل باتفاقيات الهدنة والبيان الثلاثي والمعاهدات الثنائية، ظلت توالي سياسة العدوان والتوسع ضد العرب بالقوة والاحتلال تارة، وبالتآمر والخيانة تارة أخرى. فاستولت منذ عام ١٩٥٠ على معظم المناطق المجردة من السلاح في الجبهات الأردنية والسورية والمصرية، كما وسعت حدودها في كثير من المناطق على حساب الأراضي العربية المتداخلة مع الأراضي المحتلة، ومحاضر لجان الهدنة المشتركة ومجلس الأمن حافلة بقضايا العدوان الإسرائيلي في هذا الخصوص.

ولم تحصر إسرائيل تطبيق هذه السياسة في حدود فلسطين فحسب، بل تخطتها إلى كل البلدان العربية المجاورة. إذ راحت تتطلع إلى المزيد من الأسلاب والغنائم، وتطالب بالعديد من المواقع الاستراتيجية الهامة على حدود الأردن وسوريا، وفي الأراضي المصرية والسعودية ذاتها.

ففي العام ١٩٥٠ استولت إسرائيل بالتآمر مع بريطانيا، المرتبطة مع الأردن بمعاهدة تحالف ودفاع مشترك، على أرض أردنية خالصة في منطقة جسر المجامع وضمتها إلى مشاريعها الزراعية والصناعية. واستولت كذلك على ينابيع المياه العذبة في منطقة «غور الصافي» الأردنية جنوبي البحر الميت واستخدمتها كلها في صناعة البوتاس

اليهودية. وعلى الرغم من حرمان عدد كبير من المواطنين الأردنيين من حقهم الطبيعي في أرض المجامع ومياه الصافي، فقد أيدت بريطانيا هذا التوسع الاستعماري وسكتت عليه، بل حالت بين الجيش الأردني بحكم اشرافها الكامل عليه وبين رد هذا العدوان وإعادة الحق إلى نصابه.

وفي العام ١٩٥٤ بدأت إسرائيل محاولتها الكبرى لتحويل مجرى نهر الأردن التاريخي، الذي يروي السكان العرب وأراضيهم من الحولة شمالاً حتى البحر الميت في الجنوب. مستهدفة من وراء هذا العدوان السافر حرمان هذه المنطقة العربية الشاسعة من عنصر الحياة الأساسي، لإكراه أهلها على هجرها ثم الاستيلاء عليها. ولولا موقف سوريا الحازم لتمكنت إسرائيل تحت ستار إحياء منطقة النقب، من ضم هذه المنطقة إلى أراضيها.

ومحاولات إسرائيل العديدة للتوسع غرباً وضم قطاع غزة إلى أراضيها لا تزال ماثلة في الأذهان، واسهامها في العدوان الثلاثي على مصر، واسراعها لاحتلال قطاع غزة وجزر خليج العقبة المصرية عام ١٩٥٦، واعلان ضمها إلى أراضيها بعد تشريد سكانها، أقرب دليل على سياستها التوسعية العدوانية وارتباطها المباشر بخطط الاستعمار ومؤامراته في البلدان العربية.

ولم تحاول إسرائيل قط منذ قيامها اخفاء مطامعها في باقي فلسطين، أو في البلدان العربية المجاورة. فهي لم تنفك تردد في كل حين، وفي كل مناسبة رسمية وغير رسمية، دعواها في أرض إسرائيل الموعودة، «من الفرات إلى النيل».

ولم تتوانَ أبداً عن العمل في سبيل تحقيق هذا الحلم المهووس. ويكفي للتدليل على رسوخ هذه النية العدوانية لدى الإسرائيليين، رسميين وغير رسميين، الرجوع إلى برامج أحزابهم وهيئاتهم السياسية الحاكمة والمعارضة. ففي معركة انتخابات عام ١٩٥٥، وهي آخر انتخابات عامة جرت في إسرائيل، كان شعار المعارضة العمل على تحقيق أرض إسرائيل الموعودة من النيل إلى الفرات، أي تحقيق توسع إسرائيل بحيث تشمل الأردن وسوريا وأجزاء كبيرة من مصر والعراق بالإضافة إلى مجموع الأراضي الفلسطينية. أما الحكومة فقد رفعت شعار فرض التسوية النهائية مع العرب بالقوة لإقرار مكاسب اليهود العدوانية في فلسطين.

ومعنى هذا أن كلاً من أحزاب الحكومة وأحزاب المعارضة يُؤمن بسياسة التوسع والعدوان، ويتبناها كوسلة لتحقيق أطماع إسرائيل. فالمعارضة تعد بالحرب لإنهاء مشاكل إسرائيل في فلسطين، وتدعو للحرب أيضاً لتحقيق دولة إسرائيل الموعودة، وتتبارى معها الحكومة فتعد الشعب كذلك باللجوء إلى الحرب لتسوية مشكلة الأراضي المغتصبة بالقوة.

وفي الوثيقة الخطيرة المسماة «الخطة الاستراتيجية» للجيش الإسرائيلي لعام ١٩٥٦/١٩٥٨، التي حصل عليها الصحفي الهندي المشهور ر.ك. كارانجيا من أحد مصادر حلف بغداد، ونشرها في كتابه خنجر إسرائيل تظهر بوضوح خطة إسرائيل التوسعية العدوانية ضد البلدان العربية. فقد اشتملت على خطة دقيقة مركزة لهجوم إسرائيلي مفاجىء على البلدان العربية، ووُقّت هذا الهجوم بتوفر حالات وظروف سياسية، دولية وعربية، فصلت أيضاً في الوثيقة وذكر منها ما يلي:

١ ـ رغبة الدول الغربية في اثارة حرب إسرائيلية عربية لتحقيق هدف من أهدافها.

٢ ـ وعد الدول الغربية بعدم التدخل فعلاً في شؤون المنطقة.

٣ ـ اشتداد الصراع الداخلي بين الأقطار العربية.

واعتبرت الوثيقة ان عدم توفر أي شرط من هذه الشروط الرئيسية يجعل تنفيذها شاقاً وعسيراً، ولذلك أوصت بضرورة العمل في كل المجالات لتهيئة هذه الظروف اللازمة.

وناقشت الوثيقة كذلك، أوضاع الأقطار العربية العسكرية والاجتماعية والاقتصادية، وبحثت كل الاحتمالات الممكنة في موقف الدول الغربية والشرقية والأمم المتحدة والعرب، من الخطة ومن العمل لتهيئة ظروفها ومن تنفيذها، ورسمت أحسن السبل ـ على حد تعبيرها ـ لتهيئة الظروف اللازمة ولسرعة التنفيذ دون تعقيدات.

وما تعانيه المنطقة الآن من توتر وعدم استقرار، ومن أزمات سياسية واقتصادية وعسكرية، ليس إلا مظهراً من مظاهر تنفيذ هذه السياسة . فإسرائيل ماضية على الرغم من كل العقبات، في الإعداد والتحضير لخطتها التوسعية العدوانية. وهي لا تنفك تحضر المهاجرين اليهود من جميع أنحاء العالم وتزج بهم في فلسطين في بيوت اللاجئين وممتلكاتهم. وارتفع عدد سكانها حتى أصبح يزيد الآن على مليوني نسمة، وقد كان كل سكان فلسطين العام ١٩٤٧ لا يزيد على المليون ونصف المليون. ومثل هذا الحشد البشري في فلسطين لا يعني إلا العمل نهائياً على طمس حقوق اللاجئين الفلسطينيين، ووضع كل العراقيل في طريق عودتهم واستعادة ممتلكاتهم.

وبالنسبة لقدرة فلسطين المحدودة على الاستيعاب، فقد استغل الحشد اليهودي فيها لبث روح التوسع وتقوية النزعة العسكرية. وستؤدي هذه السياسة بإسرائيل حتماً، انسياقا وراء النزعات المهووسة التي تسيطر عليها، إلى الاندفاع في مغامرات

عـدوانية تـوسعية بحجـة تأمـين إمكانيـات الايواء والعمـل والغـذاء لهـذا الجيش من المهاجرين.

ولم تتوانَ إسرائيل أبداً عن تطبيق هذه السياسة كلّما سنحت لها فرصة، وكلما واتاها ظـرف دولي مناسب. وكـان احتلال منـطقة جبـل المكبر، والتـوسع في منـطقـة جبـل سكوبَس على الجبهة الأردنية، أقرب توسعاتها العدوانية بعد احتلال غزة وسيناء، فقد استغلت اضـطرابات الأردن الـداخلية عـام ١٩٥٧، وتهديـدات الأسـطول السـادس الأمـريكي لمصر وسوريـا، واستولت عـلى هذه المنـاطق المجردة من السـلاح بقرار من الأمم المتحدة، وضمتها إلى الأراضي المحتلة.

إسرائيل خطر يهدِّد السلام

ولما كانت إسرائيـل خلال السنـوات العشر الماضيـة عامـل توتـر وعدم استقـرار في المنطقة، فقد أصبحت بالفعـل منذ العـام ١٩٥٥ خطراً يهـدد السلام العـالمي، إذ ان ارتبـاط وجودهـا بخطط الاستعـمار ومصالحـه، واستعـمالهـا أداة للضغط عـلى البلدان العربية لجرها للدخول في أحلاف الغرب ومشاريعـه الاستعماريـة، واستخدامهـا رأس جسر للعـدوان والاستغلال، كشفت للعـالم النقـاب عن دورهـا الفعـال في مؤامـرات الاستعمار ضد الحرية والسلام في المنطقة، ودفعت بالأقطار العربيـة المتحررة إلى خـرق الحصار الاستعماري المضروب حولها والاتصال بمعسكر الشعـوب، وبالـدول المناهضـة للاستعمار، وفضح التآمر الاستعماري المتستر وراء إسرائيل.

وبعد المعركة التي خاضتها الشعوب العربية ضد محاولة جرها إلى حلف بغداد وبعد الموقف الذي وقفته إسرائيل ضد البلدان العربية في هذه الفـترة، انتقل النـزاع العربي اليهودي - كما كان الاستعمار يحاول دائماً أن يسميه - من مستوى المعركة الجزئية الضيقة إلى صعيد المعركة الكبرى، الناشبة بين الاستعمار من جهة وبين جبهة الحريـة والسـلام في العالم من جهة أخرى.

ومنذ ذلك الوقت ارتبط التوتر والتهديد، اللذان حرص الاستعمار على حصرهمـا في حدود المنطقة العربية، بالموقف الدولي العام، وأصبح سلام المنطقة جزءاً لا يتجزأ من سلام العالم، وبدا النزاع «العربي اليهودي» عـلى حقيقته، مـظهراً من مـظاهر الصراع بين الاستعمار والحرية، وأصبحت أية محاولة استعمارية ضد أي بلد عربي، سواء كانت متسترة وراء إسرائيل، أو مفضوحة مكشوفة، إنما تعني خطراً عـلى الحريـة والسلام في العالم.

فالتوتر الدولي الذي نشأ عن العدوان الثلاثي على مصر العام ١٩٥٦، وكـاد يؤدي

إلى حرب عالمية جديدة، كان بسبب إسرائيل، فقد كانت هي أداة ذلك العدوان، ومخلب الدول الغربية لإعادة احتلال قناة السويس.

وكذلك فإن التوتر الذي ساد منطقة الشرق الأوسط العام ١٩٥٧، على أثر المحاولة الغربية للضغط على سوريا لتغيير سياستها الوطنية بحجة انها أصبحت قاعدة شيوعية، كان بسبب إسرائيل. فقد كانت أيضاً هي الأداة الاستعمارية في جر سوريا إلى معركة فاصلة مع دول الاستعمار، بعد أن حشدت دول حلف بغداد جيوشها على الحدود السورية.

وعندما تأزم الموقف الدولي العام ١٩٥٨ بعد ثورة العراق، كانت إسرائيل القاعدة الأساسية لدول الاستعمار في محاولتها لإعادة احتلال العراق، وتهديد السلم العالمي بالانهيار. فقد كانت هي الطريق الوحيدة للجيوش الأجنبية التي احتلت الأردن، وكانت نقطة الارتكاز للجيوش التي نزلت في لبنان.

في كل هذه المحاولات الاستعمارية وغيرها، التي كادت تؤدي في كل مرة إلى حرب دولية جديدة، كانت إسرائيل عاملاً أساسياً فيها، وعنصراً هاماً من عناصر الاقدام عليها، ولولا ارتباط أمن المنطقة العربية وسلامها بأمن العالم وسلامه، الأمر الذي كان يفزع المستعمرين من ويلات حرب جديدة، لتمكن الاستعمار بواسطة إسرائيل من اثارة بعض الحروب الجزئية في منطقة الشرق الأوسط، ولتمكن أيضاً من اشاعة الفوضى وعدم الاستقرار فيها، وجعل حريتها وسلمها عرضة للخطر والتهديد الدائمين.

وعلى الرغم من فشل معظم خطط الاستعمار أمام وعي الأمة العربية وكفاحها، وعلى الرغم من اندحار معظم محاولاته العدوانية أمام قوى الحرية والسلم، فإن أداته إسرائيل لا تزال الخطر الرئيسي على الأمن والسلم في الشرق الأوسط، وبالتبعية خطراً على السلم العالمي فقد كانت ولا تزال تشكل العامل الأساسي في التوتر الذي يسود منطقة الشرق الأوسط منذ العام ١٩٤٨.

وكما كان البلقان مركز البارود الذي أشعل الحرب العالمية الأولى ونسف سلم العالم، فإن الشرق الأوسط الآن يحتل نفس المكان، ويشكل الخطر ذاته بالنسبة لأمن العالم وسلامه، وسيظل يحتل هذا المركز، وينذر بالخطر ذاته، ما دامت إسرائيل قائمة في وسطه تمثل الاغتصاب والاستعمار والعدوان.

الفصل الحادي عشر

مستقبل فلسطين بين السلم والحرب

أزمة في الشرق العربي

في الشرق العربي الآن أزمة مزمنة واضحة، وفيه أكثر من أي وقت مضى توتر قائم مستمر، ينذر بالخطر في كل لحظة، ويهدد سلام وأمن المنطقة في كل يوم، ويعرّض في النتيجة سلام العالم للخطر والانهيار. فبعد عشر سنوات لا يزال أكثر من مليون لاجىء عربي مشردين عن وطنهم، تهز حياتهم المريرة القاسية ضمير العرب في كل مكان. ولا تزال إسرائيل ماضية في القضاء على كل أثر لحقهم، ممعنة في التنكر لكل مبدأ انساني أو عرف دولي، تستولي على أملاكهم ومدنهم وقراهم وأراضيهم وتوطن فيها المهاجرين اليهود الجدد من كل أنحاء العالم. ولا تزال المنظمات الدولية والدول الكبرى لا ترى في قضية فلسطين واللاجئين ما يثير اهتمامها، أو ما يمكن أن يهدد السلم والأمن للخطر، مكتفية من معالجة هذه القضية وحلها بالهدنة المؤقتة بين العرب واليهود وبإغاثة اللاجئين.

ومنذ عشر سنوات لا تزال إسرائيل تتلقى سيلاً من المساعدات العسكرية والمالية من أمريكا وحلفائها، بحجة الدفاع عن نفسها من خطر هجوم عربي، وتحت ستار توزان القوى بينها وبين الأقطار العربية. وتتمتع بتأييد دول الغرب وحمايتها لكيانها الباطل، ولخططها العدوانية التوسعية. حتى أصبحت أشبه بثكنة حربية، كل من فيها جنود، وكل ما فيها أسلحة ومعدات. وصارت تبدو أكثر من أي وقت مضى خطراً واضحاً على كيان العرب وحريتهم، وعلى سلام المنطقة بأجمعها.

وكذلك العرب من حول إسرائيل، وجدوا أنفسهم مضطرين بعد عشر سنوات من انتظار حل عادل لقضية فلسطين واللاجئين، وحيال خطر إسرائيل الداهم إلى أن

يقفوا على أهبة الاستعداد لاسترداد حقهم المهدور، ولدفع الخطر عن كيانهم ورد العدوان المتكرر عن بلادهم، فلجأوا بالمقابل إلى التحضير في كل ميدان وإلى التسلح من أي مكان.

هكذا أصبح وضع الشرق العربي الآن، استعداداً وتوتراً وحشداً وانتظاراً على طرفي جبهة حربية، تبدو للمراقب البعيد وكأنها هادئة راكدة، ولكنها في الواقع وللخبيرين بحقيقة الأوضاع، تهدد بالانفجار في كل لحظة، وتنذر بعد كل اعتداء أو استفزاز بحرب جديدة في المنطقة، ومن يدري حينذاك، فقد تتعداها إلى غيرها من المناطق، وقد تكون ـ كما كانت البلقان ـ شرارة لحرب عالمية جديدة.

فما هو الحل إذن لهذه المأساة الإنسانية؟ وما هو السبيل لمنع الكارثة قبل نشوبها؟

ماذا يريد العالم من العرب؟

ماذا يريد العالم من العرب أن يعملوا لتجنب الحرب وصيانة السلام في المنطقة؟ هل نسكت على اغتصاب فلسطين وتشريد اللاجئين ونقبل بالأمر الواقع ونسلم به؟ أم هل نتعامى عن إسرائيل ودورها في خدمة الاستعمار وتثبيته في أوطاننا؟ أم نتجاهل كونها قاعدة من قواعده وأداة من أدواته، يوجّهها ضدنا، ويتوجه منها الينا، لضرب حريتنا وتهديد كياننا لإبقائنا في فلكه وتحت رحمة مصالحه؟

ماذا يريدنا العالم أن نعمل اذن؟ وعلى من يريدنا أن نعتمد في استرداد حق أهل فلسطين المغتصب، وفي دفع مخاطر إسرائيل عن كياننا وحريتنا وحتى حياتنا؟

لقد كانت هناك أصوات تنادي العرب بالاعتماد على الأمم المتحدة فقط في حل جميع هذه المشاكل. ولكن تاريخ القضية الفلسطينية، وظروف خلق إسرائيل في الأمم المتحدة، وقراراتها المترجرجة المتناقضة في هذه القضية، وتسلط دول الاستعمار التي خلقت إسرائيل على نشاطها، لم تزدنا كلها خلال السنوات الماضية إلا ايماناً بتسخير هذه المنظمة لأغراض الدول الاستعمارية الكبرى المتواطئة مع إسرائيل في استعمارها وعدوانها.

وإن لم يكن أمرها كذلك، فكيف نفسر بقاء قضية فلسطين ومأساة اللاجئين أكثر من عشر سنين دون أن يتحرك ضمير هذه المنظمة أو ضمير الدول الكبرى المهيمنة عليها، وهي الحريصة ـ في قضايا أخرى أقل أثراً وأخف خطراً ـ على الحرية والانسانية والسلام، أن تثير العالم وتنشر التهديدات وتسيّر الجيوش في سبيل حلها؟

أليست أمريكا ودول الغرب هي التي تملك الأغلبية في الأمم المتحدة وتسيطر على قراراتها؟ ثم أليست هذه الدول ذاتها هي التي فرضت إسرائيل، ولا تزال ترعاها

وتحميها وتموِّلها وتسلحها بغضّ النظر عن المأساة وعن كل قرارات الأمم المتحدة؟

كيف إذن يريدنا أصحاب هذا الرأي أن نسكت على واقع فلسطين، وعلى المصير الذي صار إليه اللاجئون، وأن نتعامى عن خطر إسرائيل معتمدين فقط على إجراءات هذه المنظمة الدولية؟

وهناك آراء أخرى كانت ولا تزال تنادي العرب بالاعتماد على «البيان الثلاثي» الذي أصدرته أمريكا وبريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٠. ولكن، هل نسي أصحاب هذا الرأي، بأن البيان قد صدر بالفعل لحماية إسرائيل وتثبيت واقعها القائم على العدوان والاغتصاب؟

وأي حماية أمّنها هذا البيان للعرب منذ صدوره؟ ألم يكن أصحابه وراء كل توسعات إسرائيل على حساب قرار التقسيم؟ ألم تكن أمريكا وبريطانيا والحلفاء الغربيون وراء كل اعتداءات إسرائيل على الأردن وسوريا ومصر، لتهديد دولها وجرها إلى أحلافها ومشاريعها الاستعمارية، أو لاحراج حكوماتها الوطنية والاطاحة بها تمهيداً لحكم العملاء والمتعاونين؟

ألم تشترك دولتان من الدول الثلاث الموقعة على البيان الثلاثي مع إسرائيل في الهجوم العسكري على مصر عام ١٩٥٦؟ ثم ألم تؤيد الدولتان علناً في الأمم المتحدة محاولة إسرائيل البقاء في قطاع غزة وسيناء وخليج العقبة رغم اجماع دول العالم على الانسحاب؟

أية حماية وأي ضمان قدم هذا البيان لقضية فلسطين أو لمأساة اللاجئين، أو للأقطار العربية ضد تنكّر إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة، أو ضد اعتداءاتها المتكررة، أو ضد أخطارها ومطامعها التوسعية؟

كيف يريدنا أصحاب هذا الرأي أن نعتمد على البيان الثلاثي، وهو منذ صدوره العام ١٩٥٠، لا يخدم سوى إسرائيل، ولا يحمي إلا باطلها، ولا يرعى إلاّ عدوانها وخططها التوسعية؟

على من يريدنا العالم اذن أن نعتمد في إعادة الحق والسلام إلى فلسطين، وفي وقف خطر إسرائيل على حرية أمتنا العربية وكيانها؟ أعلى الدول الغربية، أم على أحلافها العسكرية في المنطقة، أم على صداقتها والتحالف معها، أم على وعودها بتأييد الحرية والديمقراطية وتقرير المصير؟

لقد خبرنا كل هذه المسميات، واختبرنا كل هذه المبادىء المعلنة، وعرفنا حقيقتها، وحقيقة الأهداف الاستعمارية المرتكزة عليها. عرفنا حقيقة هذه الدعاوى الخادعة

المضللة وعشناها، عندما حالفنا الغرب وحاربنا الى جانبه في الحرب العالمية الأولى، وفي الحرب العالمية الثانية. فكان جزاؤنا الاستعمار والتجزئة بين مناطق النفوذ، مقابل الحرية والدولة العربية الموعودة. وكان نصيبنا من النصر تشريد أكثر من مليون عربي وقيام إسرائيل على اشلائهم في فلسطين!

وعرفنا كذلك، أن إسرائيل ذاتها جزء من هذا الاستعمار وقاعدة من قواعده وأداة من أدواته، فكيف يريدنا العالم أن نصدِّق بأن الاستعمار الغربي سيقضي على نفسه بنفسه، أو يرضى طائعاً بهدم قاعدة من قواعده، أو بالقضاء على مركز من مراكز استغلاله واحتكاره؟

هذه هي الصورة الحقيقية للقضية الفلسطينية الآن، وبهذا الشكل وضعت منذ قيام إسرائيل، وبهذه الروح والأهداف تعالج في الأمم المتحدة أو من قبل الدول الغربية، فماذا ستكون نتيجة هذه المشكلة؟ هل يمكن التوصل إلى حلها بتسوية سلمية، أم لا بد من وقوع الانفجار لتحقق القوة سيادة العدل الذي عجزت دعوة الحق والسلام عن تحقيقه؟

تاريخ التسويات المقترحة

إن الدول الغربية، وعلى رأسها أمريكا، هي المسؤولة في الدرجة الأولى عن إعطاء الجواب عن هذا التساؤل، وعلى عاتقها وحدها تقع مهمة الاختيار فهي التي خلقت إسرائيل وخلقت معها هذه المشكلة الدولية القائمة، وهي التي تقف بالفعل وراء كل ما يثيره واقع إسرائيل من عدوان واغتصاب، وما خلفه من انتهاك لمبادىء القانون والإنسانية. فإسرائيل ليست سوى دمية بيد الاستعمار، ومن السهل رضوخها أو تقويضها إذا تخلت عنها هذه الدول الاستعمارية.

إن دول الاستعمار وإسرائيل لا تقبل طبعاً بهذا الوصف ولا تسلم بهذه الحقيقة، وتنعتها دائماً بالتطرف والاتهام. بل وتذهب إلى أبعد من هذا الحد فتدّعي حرصها على السلام، وتتظاهر بين الحين والآخر بالعمل من أجله، وتعلن مد يدها للعرب من أجل التسوية السلمية وتحقيق السلام في فلسطين!

ولكن ما هي التسوية السلمية التي تريدها إسرائيل، وما هو نوع السلام الذي يُنادى به في فلسطين؟

سؤال سأجيب عنه بعرض موجز لجميع الحلول التي قدمت لتسوية القضية الفلسطينية تسوية سلمية، منذ بروزها حتى يومنا الحاضر، ليتضح للمتتبع مدى جدية وعدالة كل من الحلول المقدمة، سواء من بريطانيا وحلفائها أو الصهيونية، أم من قبل

أهل فلسطين والعرب جميعاً. وبعد ذلك يمكن الحكم على أي من الفرقاء يريد الحق والسلم فعلاً ويسعى إليهما في فلسطين، وأيهم الذي يمارس التآمر والعدوان والاغتصاب كوسيلة لاقرار خططه التوسعية وأهدافه الاستعمارية من جهة، ويلوح بسلم جائر مزعوم لتضليل الرأي العام وخداعه من جهة أخرى.

١ ـ التسويات البريطانية المتعاقبة

أ ـ في العام ١٩٢٢ تقدّمت بريطانيا بأول عروضها لتسوية القضية الفلسطينية، وكان ذلك إثر أول ثورة عربية ضد احتلالها، وإعلانها وعد بلفور ومباشرتها سياسة تهويد فلسطين. وقد نشرت كتابها الأبيض الأول وضمنته هذا العرض، وكان يتلخص بما يلي:

«ان بريطانيا لا ترمي من وراء تبني إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين إلى جعلها يهودية، ولا تفكر في إفناء الشعب العربي أو اللغة والثقافة العربيتين أو جعلهما في مرتبة ثانية. وهي ستعطي قسطاً كاملاً من الحكم الذاتي في فلسطين. وستكون خطوتها الثانية تأسيس مجلس تشريعي في الحال تكون أكثريته من المنتخبين».

وقد صدر هذا العرض وكان عدد اليهود آنذاك قد ارتفع من خمسين ألفاً العام ١٩١٨، إلى مئة ألف العام ١٩٢٢. وكان سكان فلسطين يَعدّون مليون نسمة كلهم من العرب باستثناء هذه الأقلية.

ومرت الأيام والسنون حتى العام ١٩٣٩، دون أن تحقق بريطانيا شيئاً من حلمها أو تغير شيئاً من سياستها المرسومة لتهويد فلسطين. فلم تعطِ الشعب أي قسط من الحكم الذاتي، ولم تخطُ أية خطوة في سبيل تأسيس مجلس تشريعي، ولم توقف سيل الهجرة الدافق إلى فلسطين. بل على العكس من ذلك وافقت على قيام «الوكالة اليهودية»، وأشركتها معها في حكم فلسطين، وفي تنفيذ خططها لتهويد البلاد، وافناء الشعب العربي والقضاء على لغته وثقافته!

ب ـ وعلى اثر سلسلة من الاضطرابات والثورات الدامية قام بها العرب طيلة هذه السنوات ضد الاستعمار والصهيونية في فلسطين، اضطرت بريطانيا العام ١٩٣٩ إلى تقديم عرضها الجديد لتسوية القضية الفلسطينية، وضمنت هذا العرض كتابها الأبيض الثاني وكان يتلخص بما يلي:

«ان بريطانيا تصرح دون لبس أو ابهام بأنه ليس من سياستها جعل فلسطين يهودية، وهي ترغب في قيام دولة فلسطينية مستقلة يشترك بها العرب واليهود. ولكن لا بد من أن يسبق ذلك قيام علاقات طيبة بينهما مما يقتضي قيام فترة انتقال تحتفظ بريطانيا خلالها بالمسؤولية بصفتها دولة منتدبة، ويضطلع

الأهالي خلالها نصيب من الحكم الذاتي مع سعي بريطانيا لتنمية العلاقات بين العرب واليهود. . .».

وعلى الرغم من اعتراض العرب على هذا الحل، لطول فترة الانتقال التي حددتها بريطانيا بعشر سنوات، ولربطها إنهاءها بموافقة العرب واليهود معاً وتوفر الظروف الملائمة لذلك حسب تقديرها وحدها، فإن العرب الفلسطينيين أوقفوا آنذاك ثورتهم الكاسحة ضد بريطانيا بُعَيْدَ نشوب الحرب العالمية الثانية مباشرة. كما سارعت كل الأقطار العربية إلى الوقوف إلى جانب الحلفاء ضد دول المحور.

لقد أعلنت بريطانيا حلها الجديد بعد أن أقره مجلسا العموم واللوردات في شهر أيار/مايو العام ١٩٣٩، وكان عدد اليهود آنذاك قد ارتفع إلى حوالى ٤٠٠ ألف نسمة. وبلغ سكان فلسطين نحواً من مليون ونصف المليون نسمة، كانوا كلهم - باستثناء اليهود - من العرب المسلمين والمسيحيين.

غير أن الحرب العالمية الثانية انتهت ولم يبدُ من بريطانيا أو الحلفاء المنتصرين أي أثر لتنفيذ المشروع الذي تم إقراره. فلم يصب أهالي فلسطين خلال الحرب أو بعدها أي قدر من الحكم الذاتي، ولم تقدم بريطانيا خلال فترة الحرب أو بعدها على تنفيذ أي خطوة من مشروعها رغم إلحاح الهيئات العربية. بل على العكس من ذلك، فقد تدخل الرئيس الأمريكي ترومان عام ١٩٤٥ بكل ثقله، وطالب بهجرة يهودية واسعة النطاق وغير محدودة إلى فلسطين، وأصر على إعادة النظر في الحل البريطاني المقترح وتبديل الوضع القائم في فلسطين من أساسه.

وبالاتفاق، طبعاً، بينه وبين بريطانيا والصهيونية العالمية نسف الكتاب البريطاني الأبيض الثاني من أساسه، وقضى نهائياً على كل أمل بتسوية سلمية عادلة للقضية الفلسطينية. فقد باشرت الدولتان بإغراق فلسطين بالمهاجرين اليهود من جميع أنحاء العالم، وبتنفيذ سياسة ارهاب وتشريد وافناء عرب فلسطين. وقام في البلاد محل الكتاب الأبيض والحكم الذاتي مبدأ ترومان القائل:

«لا يجوز أن يجعل الدستور الكلمة العليا للأغلبية العددية إذا أريد اقامة حكم ذاتي في فلسطين».

ج - ولكن على اثر سلسلة من الاضطرابات الدموية عمت جميع أنحاء فلسطين وشملت معظم البلدان العربية، احتجاجاً على تآمر بريطانيا ونكثها لعهودها، واستنكاراً لسياسة التهويد الأنكلو - أمريكية الجديدة في فلسطين، اضطرت بريطانيا عام ١٩٤٦ إلى عرض مشروع جديد لحل القضية الفلسطينية، سمي بمشروع موريسون، وخلاصته:

«تقسم فلسطين هذه المرة إلى أربع مناطق أو كنتونات [كما سماها المشروع] واحدة عربية وأخرى يهودية، واثنتان انكليزيتان تضمان المواقع الاستراتيجية: كميناثي حيفا وعكا، والأراضي الغنية بالمعادن كالنقب. وحدد المشروع قسطاً من الحكم الذاتي للعرب واليهود في المنطقتين الأولى والثانية، وأبقى بيد الانكليز الشؤون الاقتصادية والسياسية والعسكرية. كما أبقى للانكليز حرية التصرف الكاملة بالمنطقتين الثالثة والرابعة»(*).

ونظرة واحدة إلى كل هذه الحلول تكفي للحكم على نية بريطانيا ومدى اخلاصها لحل القضية الفلسطينية حلاً يتلاءم مع مبادىء الحق وتقرير المصير، أو يتمشّى مع وعودها وعهودها للعرب أو كدولة منتدبة. فقد كانت تلجأ إلى تقديم الحلول كلما اضطرتها مقاومة العرب وثوراتهم إلى ذلك، ثم لا تلبث أن تتنكر لحلّها وتمضي قدماً في تنفيذ سياستها المرسومة لتهويد فلسطين. وكانت تتدرج من حل إلى آخر لا سعياً وراء إقامة حكومة فلسطينية مستقلة، بل إلى زيادة العقبات في طريق أي حل عادل، وإلى توسيع شقة الخلاف بين العرب واليهود، متخذة من ذلك حجة للتهرب من إعطاء الحكم الذاتي للفلسطينيين، وذريعة لاستمرارها في خطتها الرامية إلى اغراق فلسطين بالمهاجرين اليهود.

وهكذا ظلت بريطانيا ماضية في خطة التآمر والتضليل والخداع في فلسطين حتى تمكنت من الارتفاع بعدد اليهود فيها من ٥٠ ألفاً العام ١٩١٨ إلى ١٠٠ ألف العام ١٩٢٢، ومن ٤٠٠ ألف عام ١٩٣٩ إلى ٦٠٠ ألف العام ١٩٤٧. وجعلت منهم في كل مرحلة حجة للتراجع عن جميع الحلول التي اقترحتها، وسبباً لرفض كل الحلول الديمقراطية المقترحة عليها. ثم فسحت المجال لأمريكا عن سبق تفاهم وتواطؤ لتكون طرفاً في القضية، تتستر خلفه في ادعاء عجزها عن تحقيق أي حل ديمقراطي يحقق رغبات الأطراف المعنية.

٢ ـ الحلول العربية

مقابل كل هذه الحلول البريطانية، كان العرب في كل مناسبة يعلنون حلاً واحداً للقضية ويتمسكون به. وكان حلهم يتلخص بالأسس والمبادىء التالية:

«اعلان استقلال فلسطين، وقيام حكومة ديمقراطية فيها، بمقتضى دستور تضعه جمعية تأسيسية منتخبة من جميع السكان الأصليين. يتمتع فيها جميع المواطنين الفلسطينيين بنفس الحقوق والواجبات، وتحترم فيها قدسية الأماكن المقدسة لجميع الأديان، وتصان فيها حرية الأديان والعبادة، ويحافظ فيها على حقوق الأقليات».

(*)انظر بحث: «فلسطين في القرارات البريطانية»، في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

عرض العرب هذا الحل بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى العام ١٩١٨، وعرضوه العام ١٩٢٢ جواباً على الكتاب الأبيض البريطاني، وعرضوه مع كل ثورة من ثوراتهم وجواباً على كل عرض بريطاني حتى عام ١٩٤٦. وكانت بريطانيا ترفض هذا العرض في كل مرة متذرعة بأنه لا يعترف (بفلسطينية) المهاجرين اليهود الجدد، وأنه يقصر صفة الفلسطينيين على سكان فلسطين عام ١٩١٨ ويتجاهل حقوق المهاجرين اليهود الذين وفدوا على فلسطين بعد ذلك التاريخ.

لقد كان العرب بالفعل حتى العام ١٩٤٦، لا يعترفون بشرعية الهجرة اليهودية، وبالتالي لا يقرّون إعطاء المهاجرين اليهود حقوق المواطنين الفلسطينيين. وكانوا يطالبون دائماً بإيقاف هذه الهجرة ويحاربونها باعتبارها غزواً أجنبياً يهدد كيانهم القومي والاقتصادي.

ولكن عندما لمسوا بأن بريطانيا ومن ورائها أمريكا وراء هذه المشكلة بالذات للحيلولة دون الاعتراف بحقوق الفلسطينيين بالسيادة وتقرير المصير، وتتذرعان بها لرفض كل حل يقضي باعلان استقلال فلسطين، أعلنوا تجاوزهم عن ذلك وقبلوا اعتبار جميع السكان الموجودين في فلسطين حتى العام ١٩٤٦ «فلسطينيين»، لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات.

ففي العام ١٩٤٦، وأثناء انعقاد مؤتمر لندن لبحث القضية الفلسطينية، تقدمت الأقطار العربية إلى بريطانيا «بالمشروع العربي لحل قضية فلسطين» إنقاذاً للسلم فيها وجواباً على كل المشاريع البريطانية والصهيونية، وخصوصاً مشروع موريسون. وكان مشروعهم يتلخص بما يلي:

أ ـ اعلان فلسطين دولة واحدة مستقلة، تقوم فيها حكومة ديمقراطية بموجب دستور تضعه جمعية تأسيسية منتخبة من جميع الفلسطينيين (الأصليين والمهاجرين) حتى ذلك التاريخ.

ب ـ يتمتع اليهود بجميع حقوقهم المشروعة في الدولة الجديدة، ويحافظ على حقوق الأقليات وعلى حرمة الأماكن المقدسة وحرية الوصول إليها وزيارتها.

ج ـ تتكون في فلسطين حكومة انتقالية برئاسة المندوب السامي البريطاني وعضوية سبعة وزراء من العرب وثلاثة من اليهود لتتولى تطبيق هذه المبادىء واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

د ـ توقف الهجرة اليهودية الى فلسطين طيلة فترة الانتقال، على أن تعالج الحكومة الفلسطينية المستقلة بعد قيامها هذا الموضوع في ضوء مصلحة شعب فلسطين وقدرة البلاد الاستيعابية والاقتصادية.

هـ ـ يقبل العرب مبدأ تحالف الدولة الفلسطينية المستقلة مع بريطانيا.

لقد كان هذا المشروع غاية في إبراز حسن نية العرب وحرصهم على الأمن والاستقرار في فلسطين، وكان جواباً مفحماً لجميع الادعاءات البريطانية والصهيونية، وكان في النتيجة فضحاً لمؤامرة الاستعمار والصهيونية ولتضليلهما وخداعهما الرأي العام العالمي ضد موقف العرب من تسوية القضية. فقد أزال أقوى عقبات كانت بريطانيا تتستر وراءها لرفض أي مشروع يقضي بإقامة حكومة فلسطينية مستقلة، وهي:

(١) الاعتراف باليهود المهاجرين من أوروبا حتى العام ١٩٤٦ كمواطنين فلسطينيين لهم نفس حقوق السكان الأصليين في الدولة المستقلة.

(٢) ضمان حقوق اليهود المشروعة كمواطنين وكأقلية قومية ودينية في الدولة الموحدة.

(٣) ضمان قدسية الأماكن المقدسة وحرية الوصول إليها وزيارتها لجميع الأجناس.

(٤) الاعتراف بدور الحكومة الانتقالية برئاسة واشراف بريطانيا حتى قيام الدولة المستقلة ووضع الدستور الديمقراطي وضماناته.

(٥) الاعتراف مقدماً بمبدأ التحالف بين بريطانيا والدولة الفلسطينية المستقلة.

(٦) إجماع البلدان العربية وأهل فلسطين العرب على الموافقة على هذا المشروع.

إن أي شعب في العالم لو كان مكان شعب فلسطين وفي نفس ظروفه، لما وافق أو قبل بتنازلات قومية ووطنية أكثر من التنازلات التي تضمنها هذا المشروع. فقد أقر لأول مرة «فلسطينية» نصف مليون غازٍ غريب من المهاجرين الأجانب عن فلسطين واعترف لهم بحقوق المواطنين، الأمر الذي حاربه العرب ثلاثين عاماً وقدموا في سبيل القضاء عليه ألوف الضحايا والشهداء، وتكبدوا أجسم الخسارات. ولا أظن بعد أن قدم العرب هذا المشروع أنه سيظل مجال للشك في نواياهم السلمية أو في إصرارهم على استقلال فلسطين، أو في احترامهم للمبادىء الديمقراطية.

غير أن بريطانيا التي فوجئت بالمشروع، وبقبول العرب لكل المبادىء التي كانت تضعها لعرقلة أية تسوية للقضية، حاولت بالاشتراك مع الصهيونية وبشتى الطرق نسف هذه التسوية. فعلى الرغم من طلبها مهلة طويلة لدراسته، وعلى الرغم من إثارتها الكثير من التفصيلات الجزئية والشكلية، وعلى الرغم من وقوف العرب موقفاً ايجابياً من كل هذه الأمور، وسدهم كل الثغرات التي حاولت بريطانيا فتحها في المشروع، أعلنت في أوائل العام ١٩٤٧ رفضها للمشروع، وأصرت على أن مشروع

موريسون الذي يقضي بتقسيم فلسطين إلى أربع مناطق أو حكومات هو خير حل للقضية الفلسطينية.

وبهذا الإجراء التعسفي المقصود حقق الاستعمار الأنكلو ـ أمريكي والصهيونية آخر مرحلة في خطتهما المرسومة لنسف السلم في فلسطين، ولتنمية روح الكراهية والعنصرية فيها، ولإشعال نار الحرب لا في فلسطين فحسب، بل في كل المنطقة العربية تمهيداً لفرض إسرائيل.

٣ ـ حلول الأمم المتحدة

بعد فشل الجهود التي بذلها العرب لإحلال السلم في فلسطين، وفي جو من العنف والاضطراب خلقه موقف بريطانيا الأخير، خطا الاستعمار الأنكلو ـ أمريكي والصهيونية خطوتهما الحاسمة في القضاء نهائياً على كل أمل في تسوية القضية تسوية ديمقراطية عادلة. فقد قررت الأمم المتحدة العام ١٩٤٧، استناداً إلى مؤامرات بريطانيا وتحت ضغط أمريكا، تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق منفصلة: منطقة عربية، ومنطقة يهودية، وأخرى دولية.

وعلى الرغم من أن أي منصف واقف على حقيقة أوضاع فلسطين الواقعية والتاريخية والقومية والاقتصادية والجغرافية، يمكنه بكل سهولة الجزم بظلم هذا الحل ومخالفته لجميع المبادىء الإنسانية والدولية، فقد أدى مشروع التقسيم هذا من حيث النتيجة الى النتائج التالية:

أ ـ طرد أكثر من مليون عربي من فلسطين، ووضعهم في أوضاع معاشية، ونفسية، وسكنية، تتنافى مع أبسط حقوق الانسان وكرامته.

ب ـ استيلاء اليهود على جميع ممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة وحرمانهم من أي حق فيها.

ج ـ احتلال اليهود لما خصص لهم في مشروع التقسيم وللمنطقة المسماة بالمنطقة الدولية ولمعظم مساحة المنطقة العربية.

د ـ قيام دولة إسرائيل في معظم مساحة فلسطين كقوة غريبة في قلب الوطن العربي، واستخدامها قاعدة للاستعمار وأداة من أدواته، لتهديد سلم البلدان العربية المجاورة ولعرقلة تحررها ونموها وتطورها.

هـ ـ تطور هذه القوة الجديدة الى خطر استعماري توسعي يهدد الوطن العربي بالاستعمار وكيان الأمة العربية بالزوال.

و ـ خلق حالة دائمة من التوتر المسلح والتهديد الدائم بالعدوان والاستعمار والحرب في جميع أرجاء منطقة الشرق الأوسط.

وكنتيجة للآثار المحزنة التي خلّفها قرار التقسيم للعرب الفلسطينيين، وكردّ على موجة السخط التي اجتاحت الشرق الأوسط بسبب قيام إسرائيل على اشلاء فلسطين وشعبها المشرد، أصدرت الأمم المتحدة في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ قراراً يتضمن:

(١) انشاء لجنة التوفيق الدولية للعمل على ايجاد حل للقضية الفلسطينية.

(٢) عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم والتعويض على الذين لا يرغبون منهم في العودة إلى فلسطين.

ومنذ العام ١٩٤٨ حتى يومنا هذا، والوضع في فلسطين وفي الشرق العربي بهذا الشكل: إسرائيل تسيطر على معظم مناطق فلسطين، وأهل فلسطين خارج فلسطين! والمهاجرون اليهود من كل بلد في العالم يتوافدون على فلسطين، يقيمون في مدن العرب وبيوتهم ويستغلون ممتلكاتهم. وعدد العرب في فلسطين يتناقص باطراد حتى أصبح لا يزيد على ١٨٠ ألفاً بعد أن كان مليوناً وثلث المليون. وعدد اليهود يتزايد باستمرار حتى أصبح ما يقارب المليونين، بعد أن تدرج من ٥٠ ألفاً إلى ١٠٠ ألف، إلى ٤٠٠ ألف، إلى ٦٠٠ ألف، إلى المليونين في مدى أربعين عاماً!

وعلى الرغم من قرار الأمم المتحدة الصادر منذ عشر سنوات بفرض الهدنة المؤقتة بين العرب واليهود وعودة اللاجئين إلى فلسطين تمهيداً للتسوية النهائية، لم يعد اللاجئون حتى الآن، ولم تقبل إسرائيل بعودتهم، ولم تبحث الأمم المتحدة أي تسوية جدية لهذا الموقف المتناقض.

ويزعم اليهود أنهم لم يتقيدوا بقرارات الأمم المتحدة لأن العرب رفضوها. وعلى الرغم من أن هذا الادعاء من قبيل التضليل والمكابرة فقد وجد من يصدقه ويتبناه في المحافل الدولية. نعم ان العرب رفضوا التقسيم وحاربوه ثلاثين عاماً ولا يزال الشعب العربي مصمماً على الكفاح من أجل قيام دولة فلسطينية واحدة، ولكن هناك واقعة تاريخية يجدر في هذا المقام التذكير بها لفضح تضليل اليهود ومكابرتهم. فقد دعت لجنة التوفيق الدولية، المعينة من الأمم المتحدة لحل القضية، ممثلين عن الحكومات العربية وعن إسرائيل إلى مؤتمر عقدته في لوزان في شهر أيار/مايو ١٩٤٩، بعد توقيع اتفاقات الهدنة الدائمة بين الدول العربية وإسرائيل. وحضر جميع الممثلين وتم الاتفاق بينهم تحت اشراف ووساطة لجنة التوفيق على المفاوضة والتسوية على الأسس التالية:

(أ) قبول الحدود المقررة في قرار التقسيم مع بعض التعديلات التي تقتضيها الاعتبارات الفنية.

(ب) تدويل القدس.

(ج) عودة اللاجئين وحقهم في التصرف بأموالهم وأملاكهم والتعويض على من لا يرغب في العودة منهم.

ووقع الطرفان بروتوكولاً بذلك في ١٢ أيار/مايو ١٩٤٩، وكان هذا الاتفاق تنازلاً عظيماً من البلدان العربية قبلت به بتأثير الدول الاستعمارية التي كانت تخضع لوحيها أو تقع تحت سيطرتها بقصد ايجاد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية.

غير أن اليهود ما لبثوا أن تراجعوا ونقضوا عهدهم بعد قرار قبول إسرائيل في الأمم المتحدة، ولا يزالون يصرون على رفض أي تراجع عن واقعهم في الحدود المغتصبة وفي رفض عودة اللاجئين. وظهر أن موافقتهم على بروتوكول لوزان كانت خدعة خدعوا بها الأمم المتحدة لحملها على الموافقة على قبول إسرائيل عضواً فيها. فقد كانت الجمعية العامة تبحث في طلب إسرائيل الانضمام إلى الهيئة الدولية، فطلب بعض الأعضاء توكيداً من مندوب إسرائيل باحترام قرارات الهيئة فيما يختص باللاجئين والحدود والتدويل، فأعطى هذا الممثل التوكيد المطلوب بأسلوب صريح قوي جعل أغلبية الأعضاء توافق على عضوية إسرائيل وكان ذلك في يوم ١٢ أيار/مايو ١٩٤٩ نفسه الذي وقع فيه بروتوكول لوزان.

ويكرر اليهود كلما طولبوا بعودة اللاجئين ورفع أيديهم عن الأقسام المخصصة للعرب في قرار التقسيم بأن عقارب الساعة لا ترجع إلى الوراء، وان التطورات التي حدثت خلال السنين الماضية تجعل عودة اللاجئين والرجوع إلى قرار التقسيم غير واردة، في حين أنهم قد حاولوا هم ارجاع عقارب الساعة بعد أكثر من ألفي سنة!! ويؤكدون في كل مناسبة كذلك، أن واقعهم قد قام على القوة ولن تغيره إلا القوة.

هذه هي مراحل التسويات المعروضة، سواء من دول الاستعمار والصهيونية، أو من قبل العرب، أو من المنظمة الدولية، وهذا هو تطورها منذ خلقت المشكلة بالاحتلال البريطاني حتى شرد أهل فلسطين من ديارهم نتيجة لقرارات الأمم المتحدة، وهذا هو واقع فلسطين وشعبها المشرد بعد كل التسويات.

ومنها يمكن المحقق المنصف أن يميز بين الذين كانوا يعملون للسلم في فلسطين ويسعون لحل قضيتها حلاً عادلاً يقوم على الحق والديمقراطية وتقرير المصير، وبين الذين كانوا يتخذون من دعوى السلم ستاراً لتغطية خططهم العدوانية وأهدافهم الاستعمارية في فلسطين.

٤ ـ نداءات السلم المزعومة

ولكن على الرغم من هذا المصير المحزن الذي صارت إليه قضية فلسطين واللاجئين نتيجة المؤامرات الاستعمارية والاعتداءات الإسرائيلية، فإننا لا نزال نسمع بين الحين والآخر دعوى لإقرار السلم في فلسطين، تصدر عن إسرائيل تارة وعن البيت الأبيض تارة أخرى، أو تطلع من مقر رئاسة الوزارة البريطانية في بعض الأحيان. وأكثر من ذلك، فإننا نقرأ ونسمع في كل مناسبة دولية خاصة بالشرق الأوسط، عن دعوة موجهة من إسرائيل للصلح مع العرب واقرار السلم في المنطقة.

ولكن، ما هو الحل الجديد الذي ينادون به الآن؟ وما هو السلم الذي تريده أمريكا وبريطانيا في فلسطين؟

لقد أوضح بن غوريون رئيس وزراء سلطات اليهود في فلسطين المحتلة هذا الحل أكثر من مرة، سواء بالتصريحات الرسمية أو الخطب الحكومية أو البرامج الانتخابية، وسواء في الكتب الإسرائيلية الرسمية أو في سياسته العملية. . .

لقد قال بن غوريون: «ان إسرائيل لا يمكن أن تقبل بعودة اللاجئين. . . ولا يمكن أن تتنازل عن شبر من أراضيها. . . [كذا]. . . إلا إذا كان ذلك لمقتضيات ضرورية ومقابل أراض عربية مماثلة».

وأكد هذا القول مراراً ولا يزال يؤكده في كل يوم، كما يؤيده غيره من الحكام ورؤساء الأحزاب اليهود، فأين هذا الكلام من قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالتقسيم وعودة اللاجئين؟

وقال بن غوريون وأكد أيضاً في كتاب إسرائيل السنوي الرسمي لعام ١٩٥١ ـ ١٩٥٢: «ان الدولة اليهودية تكونت في جزء واحد من أرض إسرائيل».

وقال أيضاً في كتاب إسرائيل السنوي لعام ١٩٥٥: «تكونت إسرائيل في جزء من أرض فلسطين التي كانت تحت الانتداب البريطاني وشملت معظم غرب فلسطين. ودولة إسرائيل الحقيقية هي الدولة التي نادى بها هرتسل في كتاب الدولة اليهودية(*) وأطلق عليها اسم إسرائيل. والدولة اليهودية الآن ليست سوى جزء من أرض إسرائيل».

فاليهود لا يعترفون بالحدود الدولية المعروفة لفلسطين، ولا يكتفون حتى بفلسطين وحدها مكاناً لدولتهم، بل يستهدفون «أرض إسرائيل» التي ذكرتها التوراة، من النيل إلى الفرات. فكيف يمكن التوفيق بين هذه الأقوال وبين إمكانية قبول إسرائيل بارجاع حدودها وفق مشروع التقسيم؟

(*) دولة اليهود (المحرر).

وأوضحت إسرائيل أيضاً الحل المقصود والسلم المنشود من قبلها بتصرفاتها السياسية والانشائية والعسكرية والتشريعية على جميع الأراضي التي تحتلها من فلسطين. فقد هدمت جميع القرى العربية وأقامت في أملاك العرب مئات المستعمرات، وأسكنت فيها مئات الألوف من المهاجرين اليهود الجدد، دون تمييز لمنطقة عربية أو يهودية أو دولية. كما منح قانون الجنسية الإسرائيلي الصادر العام ١٩٥٢ حقوق المواطنين لجميع المقيمين في فلسطين والذين سيفدون إليها. بينما اشترط عدة شروط صعبة لحصول أي عربي ـ حتى ممن ظلوا في إسرائيل ـ على حقوق المواطنين، وحرم الجنسية على جميع اللاجئين العرب الذين اضطروا لترك بلادهم أمام الارهاب والقتل والتدمير ابان الحرب العربية اليهودية وبعدها. فكيف يمكن أن تستوعب فلسطين بإمكانياتها الضيقة هذا السيل المتدفق من المهاجرين اليهود وسكان فلسطين الأصليين؟ وكيف يمكن التوفيق في سياسة إسرائيل ونيتها نحو السلام، بين عودة اللاجئين وبين جلب المهاجرين اليهود واسكانهم في الممتلكات العربية؟

أي حل اذن هذا الذي تنادي به إسرائيل؟ وأي سلم اذن هذا الذي تدّعي إسرائيل بأنها تمدّ يدها للعرب لتحقيقه؟

لقد فسرت السياسة الأمريكية نوايا إسرائيل، وأوضحت دون لبس أو ابهام حقيقة الحل المطلوب والسلام المنشود في فلسطين أكثر من مرة، وبمختلف الطرق وفي كل المناسبات. أوضحته عند اعترافها بإسرائيل ليلة ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ دون أي ذكر للحدود أو شرط لقرار التقسيم أو عودة اللاجئين، وأوضحته في الضغط على البلدان العربية عند رسم حدود إسرائيل في هدنة عام ١٩٤٩، خلافاً لمشروع التقسيم ودون بحث في قضية اللاجئين، وأوضحته في البيان الثلاثي عام ١٩٥٠، عندما هددت باستعمال القوة لحماية حدود إسرائيل دون اعتبار لقضيتي الحدود واللاجئين.

وأوضحته على لسان وزير خارجيتها دالاس عندما زار دول الشرق الأوسط عام ١٩٥٣ وأفهمها صراحة «بأن إسرائيل خلقت لتعيش»، وعلى لسان مبعوث الرئيس ايزنهاور «جونسون» عندما زار البلدان العربية ليضع أسس التعاون الاقتصادي بينها وبين إسرائيل العام ١٩٥٤ في استغلال مياه الأردن، حيث أبلغها أن سياسة أمريكا قائمة على احترام واقع إسرائيل وحمايته، وعلى ضرورة تعاون البلدان العربية معها ومع أمريكا على هذا الأساس.

وأوضحته وزارة الخارجية الأمريكية رسمياً في نشرتها الرسمية الدورية لعام ١٩٥٥ المكونة من ٣٠ صفحة، عندما أكدت «أن الولايات المتحدة تعتبر إسرائيل حقيقة واقعة».

وأوضحته أمريكا على لسان وزير خارجيتها دالاس في تصريحاته التي أدلى بها في آب/أغسطس العام ١٩٥٥، عندما استعرض سياسة بلاده في الشرق الأوسط، وأكد

أن الولايات المتحدة ستعطي إسرائيل قرضاً يمكنها من دفع التعويضات للعرب بالغاً ما بلغت هذه التعويضات. وكان ذلك بمثابة الحكم بموت قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالتقسيم أو بعودة اللاجئين، وكان اعترافاً صريحاً بواقع إسرائيل.

وأوضحته أمريكا أيضاً في مساعداتها المالية والعسكرية لإسرائيل، التي فاقت كثيراً مساعدتها لكل دول الشرق، دون قيد أو شرط يتعلق باحترام إسرائيل لحقوق العرب في فلسطين، أو يختص بعودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم.

وأوضحته أمريكا أيضاً في مواقفها التأييدية لكل عدوان إسرائيلي على الأقطار العربية المجاورة، خلافاً لنصوص الهدنة وللبيان الثلاثي أو لميثاق الأمم المتحدة أو لحق العرب الصريح في فلسطين.

ولقد فسرت بريطانيا وفرنسا هذا الحل الذي تريده إسرائيل لقضية فلسطين أكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة، بأنه إقرار للواقع بكل ما ينطوي عليه من مخالفة لقرارات الأمم المتحدة، ولحقوق عرب فلسطين، ولمبادىء الحق والعدالة والإنسانية والديمقراطية. أوضحتاه في تصريحات إيدن وغي موليه المتكررة بتأييد إسرائيل ومساندتها وتسليحها والتعاقد معها وحمايتها، وفي البيان الثلاثي الذي أقر حدودها بالحدود المغتصبة، وفي اتفاقية توازن القوى في الشرق الأوسط بين إسرائيل من جهة وبين كل الأقطار العربية من جهة أخرى. كل ذلك دون تقيد بقرارات الأمم المتحدة. وأوضحتاه صراحة باشتراكهما مع إسرائيل في مهاجمة مصر عسكرياً العام ١٩٥٦.

لقد أوضحت دول الاستعمار وإسرائيل الحل الذي تريده بهذه الأحلاف والتكتلات الاستعمارية التي أقامتها بالمنطقة سنداً لإسرائيل وللرجعية، وبهذا الموقف المتآمر على فلسطين وشعب فلسطين طيلة عشر سنوات دون اهتمام بحل هذه القضية أو بعودة اللاجئين.

أي حل اذن يريدونه لقضية فلسطين، وأي سلم ينادون به؟

انهم يريدونها تسوية تقوم على اعتراف العرب بواقع إسرائيل وبما ينطوي عليه هذا الواقع من اغتصاب وعدوان. انهم يريدون اعتراف العرب وقبولهم بحدود الهدنة المؤقتة كحدود طبيعية لإسرائيل. ويريدون قبولهم بواقع اللاجئين الحالي وموافقتهم على مبدأ توطينهم خارج فلسطين.

أما السلم الذي ينادون به تضليلاً ومكابرة، فهو في عرفهم سلم قائم على رضاء صاحب المنزل الذي طرد منه إلى العراء، وهو صلح بينه وبين الغازي الغريب الذي اغتصب منزله ورفض مغادرته أو الاعتراف له بحق فيه!

هذه هي خديعة السلم المزعوم الذي ينادي به الاستعمار والصهيونية في فلسطين، وهذه هي أسس الحل الذي تعرضه إسرائيل لقضية ومأساة اللاجئين. فهل ينعت العرب بالتعصب والتطرف إذا هم رفضوا مثل هذه الحلول؟ وهل سيوصفون بالديمقراطية والانسانية إذا سلّموا باغتصاب وطنهم ورضخوا لسياسة العدوان وقبلوا بتشريد مليون انسان من مدنهم وبيوتهم إلى الصحاري والكهوف؟

فما هو الحل إذن لهذه المشكلة؟

٥ ـ الحل العادل

لم تكن قضية فلسطين قضية حرب بين دولتين، كالحرب التي كانت بين بريطانيا وألمانيا، أو بين أمريكا واليابان، أو بين الاتحاد السوفياتي وألمانيا، تتقرر نهايتها بفوز أحد الفريقين على الآخر، ثم تحل مشاكلها بصلح يملي فيه الغالب شروطه على المغلوب. ولم تكن أيضاً قضية ثورة وطنية أشعلها شعب ضد مستعمريه فهزمهم في النهاية وأخرجهم من بلاده، كثورة الصين على احتلال اليابان، أو ثورة اندونيسيا على استعمار هولندا، أو ثورة مصر على الانكليز أو المغرب العربي على فرنسا. ولم تكن قضية فلسطين أيضاً قضية نزاع بين قوميتين مختلفتين، تقطن كلتاهما منذ القديم في وطن واحد، وتشغل كل منهما منطقة معينة من هذا الوطن، كاليونان والأتراك في قبرص، أو كالألمان والفرنسيين في الألزاس واللورين. ولم تكن أيضاً قضية نزاع طائفي بين طائفتين من شعب واحد يسكن بلداً واحداً وتدين كل منهما بدين يختلف عن الدين الآخر كالمسلمين والهندوس في الهند.

لم تكن قضية فلسطين شيئاً من هذا كله، ولم تكن مأساتها نتيجة نزاع من هذا القبيل بالمرة، فالعرب واليهود لم يكونوا يوماً دولتين في فلسطين، ولم يكن العرب يوماً أجانب مستعمرين في فلسطين واليهود شعبها وسكانها. ولم يجتمع العرب واليهود يوماً في فلسطين كشعبين مختلفين أو كَدِينين متنازعين قبل المؤامرة الصهيونية الاستعمارية في الأعوام ١٩١٨ ـ ١٩٤٨. لقد كانت فلسطين حتى عام ١٩١٨ بلداً عربياً يقطنه شعب عربي، وتعيش فيه أقلية طائفية ضئيلة تدين بالديانة اليهودية. وحكمته بريطانيا كدولة منتدبة من عصبة الأمم العام ١٩٢٢، فانتهى في ظل انتدابها إلى دولة يهودية عام ١٩٤٨، وانتهى شعبه العربي إلى مجموعات من اللاجئين المشردين في كل مكان.

إن كارثة فلسطين لم تكن نتيجة أي نزاع مما ذكرت ليمكن تبرير الواقع الصهيوني فيها، وإنما كانت، ولا تزال، قضية وطن احتل واغتصب من قبل غازٍ غريب، وقضية شعب تآزرت ضده قوى الاستعمار والصهيونية فطردته من بلاده، وأحلت مكانه خليطاً عجيباً من البشر من كل مكان، غريباً عنه وعن فلسطين، لا تربطه بهما إلا

رابطة عاطفة خرافية مهووسة، خلقتها الصهيونية المستغلة، وغذاها واستغلها الاستعمار في سبيل تحقيق خططه ومشاريعه وأهدافه.

لقد كانت قضية فلسطين، ولا تزال، قضية شعب أكره بالقوة على النزوح عن وطنه، وقضية غزاة أجانب احتلوا مكانه واغتصبوا ممتلكاته وتركوه مشرداً في الأرض، دون وطن أو مأوى أو عمل أو مورد رزق. تماماً كما لو أن الجيش الأمريكي أو السوفياتي، أو البريطاني، اعتبر الأجزاء التي احتلها من ألمانيا في الحرب العالمية الثانية أرضاً أمريكية أو سوفياتية أو بريطانية، ورفض مغادرتها وعمد إلى طرد سكانها الألمان بالقوة وأسكن مكانهم مجموعات من شعوب مختلفة غريبة عن الشعب الألماني وعن الأرض الألمانية.

لقد كان قضية فلسطين، ولا تزال، قضية مليون عربي هم سكان فلسطين الأصليون منذ عشرات القرون، وهم أصحابها وأصحاب كل شبر فيها، أُكرهوا على تركها أمام عصابات الصهيونية المسلحة بالأسلحة الأنكلو ـ أمريكية والمؤيدة بنفوذ الاستعمار العالمي، وحل محلهم مشردون جمعهم الاستعمار البريطاني والصهيونية من جميع أنحاء العالم في ظل الانتداب البريطاني وبسلطاته الدولية.

هذا هو الشكل الذي اتخذته قضية فلسطين حتى صارت إلى ما هي عليه الآن، فما هي التسوية التي يمكن أن تنهي هذه المشكلة؟

هل يمكن أن تخرج في حقيقتها عن أحد حلين جذريين ينهيانها ويزيلان كل آثارها؟

الأول: إعادة الحال إلى ما كان عليه في فلسطين قبل المؤامرة والغزو، فيعود اللاجئون الفلسطينيون العرب الى وطنهم ومدنهم وقراهم وممتلكاتهم، ويعود المهاجرون اليهود الغزاة إلى أماكن تصديرهم، ويعترف لشعب فلسطين الأصلي باستقلاله وتتاح له فرصة تقرير مصيره في ظل ضمانات دولية عادلة.

والثاني: أو قبول العرب وأهل فلسطين خاصة بواقع إسرائيل الحالي الذي خلقه الاستعمار والصهيونية بالقوة المسلحة والعدوان والاغتصاب، والتسليم للصهيونية العالمية وحليفها الاستعمار بفلسطين، والرضوخ للمصير السيىء المؤلم الذي صار إليه أهل فلسطين، والذي يعيشه اللاجئون منذ عشر سنوات مشردين دون وطن أو مأوى أو مورد عيش.

فأيّ الحلين هو الذي يمكن أن يتمشى مع مبادىء الحق والعدالة، وينطبق مع ميثاق الأمم المتحدة وما سجله من نصوص لضمان حرية الشعوب وسيادتها وحقها في تقرير المصير.

إننا نسأل بكل اخلاص جميع شعوب الأرض في الشرق والغرب، ونستفتي جميع المؤمنين بمبادىء الأخوّة والحرية والحق والانسانية والتعايش والسلام: هل فيهم من يقبل أن تحتل بلاده ويطرد شعبه ويشرّد ليحل فيها مكانه شعب آخر مهما كانت ظروف هذا الشعب؟ هل فيهم من يقبل حتى مجرد احتلال بلاده من قوى أجنبية؟ هل تقبل أمريكا زعيمة العالم الحر وذات الرقعة الواسعة الغنية أن يطرد سكان كاليفورنيا من ولايتهم ليحل اليهود المعذبون في المانيا مكانهم؟ هل تقبل الصين ذات المساحة القارية أن تخلي مقاطعة فوكين من شعبها ليحل مكانه شعب آخر ولو كان مشرداً ومن شعوب أوروبا أو آسيا؟ هل تقبل بريطانيا أن تخلي مقاطعة ويلز من سكانها الانكليز ليحل فيها شعب غريب حتى ولو كان من سكان مستعمراتها؟

إننا لا نعتقد أن شعباً في الدنيا مهما سمت مثله العليا يمكن أن يقبل بمثل هذا الوضع الشاذ. اللهم إلا عرف الاستعمار الغاشم، ومبدأ القوة المسلحة في حل القضايا، وتشريع الغزاة والطغاة في القرون الأولى أو الوسطى، وشرعة الصهيونية العالمية المسنودة بالاستعمار الأنكلو ـ أمريكي في القرن العشرين.

فماذا يريدنا العالم أن نقول في حل مشكلة فلسطين؟ هل يتطلب منا أن نقبل بالواقع؟ وأي واقع! واقع القوة والاحتلال والاغتصاب. هل قبل العالم بالواقع الذي فرضته ألمانيا في الأعوام ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ في أوروبا بالقوة؟ وهل تقبل الصين بواقع شانغ كاي شيك الذي فرضته أمريكا في فرموزا بالقوة؟ هل تقبل الشعوب التي تحتلها الدول الاستعمارية في افريقيا بالواقع المفروض عليها الآن؟ إنها حتماً لا تقبل بذلك، وتناضل من أجل تغيير هذا الواقع بالوضع الصحيح الذي تمليه العدالة والحرية والسيادة. ونحن العرب كذلك، لا يمكن أن نقبل بهذا الواقع، وسنظل نناضل ونكافح حتى نغيره ونُحِل محلّه الوضع الصحيح الذي يؤمّن العدالة الإنسانية والحرية والسيادة لشعب فلسطين.

إن أيّ حل نهائي لقضية فلسطين من وجهة نظرنا نحن العرب، لا يمكن أن يكون غير الاعتراف سلفاً بأن فلسطين وطن عربي، وأن اللاجئين الفلسطينيين العرب هم سكان هذا الوطن، وهم أصحابه الشرعيون، وأن اليهود الذين يشغلون هذا الوطن الآن هم غزاة محتلون مغتصبون. فهل يمكن التوصل إلى هذا الحل بالطرق السلمية؟

إننا نشك بوقوع ذلك وإسرائيل ماضية في استحضار المهاجرين اليهود من كل أنحاء العالم، وإسكانهم في مدن العرب وقراهم وبيوتهم، وتوزيع أراضيهم وممتلكاتهم على هؤلاء المهاجرين، بينما يزداد حال اللاجئين سكان البلاد الأصليين سوءاً على سوء.

ونشك أكثر ونحن نلمس في كل مناسبة تأييد أمريكا وبريطانيا وفرنسا لإسرائيل في إجراءاتها التعسفية الظالمة ضد عرب فلسطين وضد حقهم الطبيعي. وكذلك ونحن نلمس مساندة هذه الدول لباطل إسرائيل ومدّها بالمال وبالسلاح والتأييد المعنوي للمضيّ في تمثيل مسرحيتها العدوانية المؤلمة في فلسطين!

لقد مضى عشر سنوات على احتلال العصابات الصهيونية لفلسطين، ومضت عشر سنين على اللاجئين الفلسطينيين وهم مشردون خارج بلادهم دون أن يحرك العالم ساكناً في هذه القضية. بينما نراه يشغل نفسه بأحداث أقل أهمية من هذا الحادث ويلاحقها بالتفاوض والتهديد والأساطيل حتى يحلّها ويزيل جميع آثارها. فإذا سكت العالم عن هذه القضية، فهل يريدنا ان نسكت نحن عن قضيتنا؟

لقد كنا ضعفاء متفرقين عام ١٩٤٧، حين مثل الاستعمار والصهيونية مسرحية فلسطين، فتمت فصولها بسرعة واتقان. أما اليوم فنحن أمة قوية متحدة لنا مكاننا في العالم ولنا تأثيرنا في الميزان الدولي. ونحن قادرون اليوم على فرض العدالة واسترداد الحقوق لا في فلسطين فحسب، بل في الشرق الأوسط كله. فهل يريدنا الاستعمار والصهيونية أن نلجأ إلى القوة كوسيلة لإحقاق الحق ونصرة الحرية في فلسطين؟ هل يقبل العالم منا أن نضعه بالقوة أمام واقع جديد في فلسطين؟

إنّ على دول الغرب التي تقف وراء عدوان إسرائيل ان تختار بين السلم والحرب في حل قضية فلسطين. فهي تعلم أكثر من غيرها بأن القومية العربية التي هزمتها في كل معركة قادرة اليوم على إنصاف نفسها بنفسها وعلى استرداد حقوقها في فلسطين.

غير أننا مع إيماننا بمقدرتنا على حل مشكلة فلسطين بالقوة، لا نزال نؤمن بالسلم ونعمل له، ولا نزال نرى ضرورة اللجوء للطرق السلمية في حل المشاكل المستعصية. ولكن ليس إلى ما لا نهاية، وليس على حساب حقوقنا وكرامتنا وسيادتنا، وليس على حساب مبادىء العدالة الانسانية وحرية الشعوب وسيادتها.

ونحن في حديثنا عن استعمال القوة كوسيلة لحل المشاكل الدولية، لسنا عنصريين ولا متعصبين، كما يسعى الاستعمار والصهيونية لتصويرنا بهذه الصورة. وعندما نتحدث عن السلام وعن معالجة المشاكل بالطرق السلمية، لسنا ضعفاء ولا مترددين تجاه حقنا، كما تحاول اليهودية العالمية اقناع نفسها للتمادي في باطلها.

ونحن عندما نتحدث عن قوميتنا العربية وعن قوتها وعن استنادنا إليها في استرداد حقنا بالقوة وفي فرض الحلول في منطقتنا العربية كلها، لسنا نازيين ولا «انتساميين» (لاساميّين) كما يحاول دعاة الصهيونية تصويرنا في نظر خليطهم الذي جمعوه في فلسطين العربية. إننا على الرغم من كل ذلك سنظل الأمة الخيّرة الطيبة التي تؤمن

بالسلام كما تؤمن بالحرية، وتكافح من أجل خير الانسانية كما تكافح من أجل حقها وحريتها وسيادتها.

إن الاستعمار يحاول في الرد على حقنا في كل مناسبة أن يستغل الشعور الانساني، ويثير العاطفة البشرية ضدنا ولمصلحة اليهود الذين شردتهم النازية، وينعتنا في كل مرة نطالب فيها بحقنا بالعنصرية والعداء للسامية، وبأننا ننوي مصيراً لليهود كالمصير الذي باشره هتلر. إن هذا الادعاء باطل من أساسه، فنحن لم نكن في يوم ما سبباً مباشراً أو غير مباشر في النكبة التي تعرض لها يهود أوروبا على أيدي النازية، ونحن لسنا مكلفين طبقاً لأي عرف أو مبدأ إنساني أو دولي بتحمل مسؤولية اضطهاد اليهود أو مسؤولية حل مشكلتهم على حساب وطننا وعلى حساب شعبنا، إلا بمقدار ما يتحمل غيرنا من شعوب العالم في أي مشكلة انسانية. ونحن كذلك لا نعرف ولم نر ولم نسمع بأن عرفاً أو مبدأ أو تشريعاً انسانياً أو قانونياً يوجب حل مشكلة انسانية بخلق مشكلة جديدة، أقسى منها ألماً وأكثر منها أثراً وأبعد منها ظلماً وتعسفاً وعدواناً. فبأي شريعة أو قانون يجوز حل مشكلة اليهود المضطهدين المشردين، باضطهاد عرب فلسطين وطردهم من بلادهم واغتصاب ممتلكاتهم؟

ويحاول الاستعمار أمام منطق حقّنا وعدالة قضيتنا أن يثير ضدنا مصير اليهود المهاجرين الغزاة الذين احتلوا فلسطين واغتصبوا كل شبر فيها. فيتساءل دوماً وفي كل مناسبة: وماذا تريدون أن تعملوا بمليوني يهودي يقيمون الآن في فلسطين؟

وجوابنا عن هذا التساؤل واضح كل الوضوح وهو: كما عملوا هم أنفسهم مع جيوش نابليون وحكوماته حين غزا أوروبا واحتلها وجعل من دولها مقاطعات فرنسية.. وكما عملوا مع جيوش هتلر، وكما عملت تشيكوسلوفاكيا بالنسبة لأراضيها التي اقتطعها الألمان، وأجلوا عنها التشيك وجعلوها وطناً ألمانياً، وكما عملت الصين مع جيوش اليابان، ويوغوسلافيا مع جيوش النازية، وكما عملنا نحن العرب مع جيوش أوروبا التي غزت فلسطين باسم الصليبية واستوطنتها طيلة قرنين كاملين، وأقامت في أرضها الدول والجيوش والحكومات والقلاع!

سنعيد هؤلاء الغزاة الى ديارهم التي جاءوا منها، تماما كما يفعل أي شعب يتعرّض كيانه، كما تعرّضنا له نحن في فلسطين. سيعود شعبنا إلى وطنه فلسطين ويقيم على أرضها حريته وسيادته، وفي حدود هذه الحرية وهذه السيادة وقدرة بلادنا على التحمل والاستيعاب سنعالج أمر الذين يريدون العيش معَنا بإخاء وسلام.

هذا هو الحل الصحيح لقضية فلسطين، وهذه هي التسوية العادلة للمشكلة التي خلقت الاضطراب وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وستظل تثيره وتغذيه وتوسع رقعته حتى يصبح تهديداً لأمن العالم وسلامه.

وهذا هو الحل الذي يؤمن به العرب في كل قطر من أقطارهم، ويعملون جاهدين وبانتظام على تحقيقه بكل وسيلة ممكنة. وكل حل لقضية فلسطين يقوم على تقسيمها بين العرب واليهود، أو على إنشاء دولتين أو أكثر على أرضها، أو يقوم على أساس توطين اللاجئين خارج فلسطين، إنما هو في الحقيقة إمعان في المهزلة، وتنكر للحقيقة، وتمادٍ في اشعال نار التوتر وعدم الاستقرار والاضطراب في الشرق الأوسط، وبالتالي في العالم كله. فجميع هذه الحلول عرضت وطرحت للبحث والمناقشة، وجميعها رفضت وحوربت بشدة من قبل العرب في فلسطين وفي جميع أنحاء الوطن العربي. والعرب الذين رفضوا عن إيمان جميع هذه الحلول وهم ضعفاء متفرقون، لا يمكن ولا يعقل، أن يقبلوا بها أو بأي منها، وهم الآن يشعرون بالقوة ويلمسون قدرتهم على استخلاص حقهم وحمايته.

ان الاستعمار الأنكلو ـ أمريكي وحليفته الصهيونية يحاولان إقناع نفسيهما بأن عامل الزمن لمصلحتهما في إقرار الواقع الظالم الذي فرضاه في فلسطين، وبأنه أيضاً كفيل بقتل الثورة التي تضطرم في نفوس العرب ضد هذا الواقع، وبأنهما بالتالي قادران على إيجاد الأقطار العربية أو الحكام العرب الذين سيقدِمون على قبول هذا الواقع باسم العرب ويقرّونه في فلسطين وعلى العرب بالقوة.

إن كل من يعتقد بمثل هذا الرأي مخطىء ومخادع ومضلل. فالزمن لم يزد مأساة فلسطين في نفوس العرب إلا إيماناً بعدالتها، وقوة وتصميماً على حلها حلا عادلاً.. والزمن لم يزد اللاجئين الفلسطينيين إلا إصراراً على العودة، وإيماناً بعروبة فلسطين وسيادتها رغم ما هم فيه من بؤس وألم وشقاء، ورغم المشاريع والوعود والدولارات!!

إن على الاستعمار أن يعلم: بأن أي عربي مهما بلغت مكانته في نفوس العرب من احترام وتأييد وتقديس، وأن أيّ قطر عربي مهما بلغ تعلق الشعب العربي به وبسياسته، لا يستطيع المساومة ولا التنازل ولا حتى مجرد الحديث في قضية فلسطين إلا في حدود:

«إقرار الحقوق العربية الكاملة في فلسطين كدولة واحدة مستقلة ذات سيادة، يقررها شعبها الأصلي وفق المبادىء الديمقراطية وحق تقرير المصير. فكيف يأمل الاستعمار اذن من حاكم عميل، أو من دولة عربية مرتبطة بعجلته أن يقنع العرب بقبول واقع فلسطين؟»

ألم تكفِ أحداث الشرق العربي منذ عام ١٩٤٨ لتقنع الاستعمار بعبث محاولاته وبسخف مشاريعه في هذا الموضوع؟ ألم تكفِ المصائر التي وصل اليها بعض الحكام العرب، والتي آلت اليها بعض العروش العربية نتيجة الارتباط بسياسة الاستعمار وبمشاريعه ضد فلسطين؟ ألم تكفِ كلها لإقناع الاستعمار والصهيونية بأنهما يحاولان مع

العرب عبثاً، وبأن مصير فلسطين بيد الشعب العربي وسيبقى بيده وحده حتى يقرره وفق مصلحته وحقه؟

ان الجريمة البشعة التي ارتكبت في فلسطين، كانت، ولا تزال، هي المحرك الأول لكل الثورات السياسية والعسكرية والاجتماعية في الوطن العربي. ونكبة فلسطين كانت ولا تزال هي المحرض الأول على هدم كل الكيانات الاقليمية الزائفة، والعروش المتآمرة، والحكام الخونة في الوطن العربي. وستظل كذلك، حتى يتطهر الوطن العربي من كل مرتبط مع الاستعمار، متآمر معه على حرية العرب ووحدتهم وحقهم في استرداد فلسطين. وقريباً جداً سيجد الاستعمار نفسه دون حليف أو عميل في وطننا، وسيجد العرب جميعاً شعباً وحكاماً وجهاً لوجه ضده وضد ربيبته إسرائيل.

فأي حل أو تسوية نهائية لقضية فلسطين ولقضايا الشرق العربي، لا يمكن التوصل إلى أي منها بطريق ايجابي سلمي، ما لم يقرر سلفاً بأن فلسطين بلد عربي وأن اللاجئين هم أصحاب هذا الوطن وهم سكانه، وأن من حقهم العيش في وطنهم كشعب حر في دولة مستقلة ذات سيادة. وفي حدود هذا المبدأ الأساسي العادل يمكن بحث المشاكل المتفرعة الأخرى المتعلقة باليهود، أو بغير اليهود، في ضوء مبادىء الحق والحرية وشرعة حقوق الانسان.

انني كسياسي عربي من الأردن رافق مأساة فلسطين، وعاش بعض فصولها، ويعيش الآن مع سكان فلسطين اللاجئين، ويرافق الوعي العربي الجديد، لا أعتقد مطلقاً بأن أي حل آخر غير ما ذكرت يمكن أن يعيد الطمأنينة للديار المقدسة، أو يحقق الاستقرار في الوطن العربي، أو يزيل التوتر الدائم من المنطقة كلها، أو يمنع الانفجار المحتمل.

ولكن يجب أن لا يعني هذا بأننا نريد أن نلقي بجميع اليهود في البحر ـ كما يحاول الاستعمار والصهيونية اثبات ذلك في الأذهان ـ ولا يمكن أن يعني أيضاً بأننا لا نقر مبدأ التفاهم في الوصول للحلول، ولا نأبه للقيم الانسانية ولا نقيم وزناً للسلام، بل على العكس من ذلك فنحن طلّاب حق نؤمن به ونناضل من أجله، ونسعى إلى تحقيقه بكل السبل، والسلام أسهل وأهون طريق للوصول إليه. ولكن ما ذنبنا إذا رفضت دعوتنا للسلام أكثر من مرة؟ وما هو الموقف الذي يجب أن نقفه من حقنا إذا رفضت الآن وفي كل مناسبة دعوتنا للحق والسلام، بينما الطرف الآخر ممعن في اغتصاب حقنا وتوسيع المأساة، وفي تهديد أمننا وسلامنا؟ هل نسكت، أو نلجأ للقوة في النهاية كوسيلة أخيرة لاستخلاص حقنا واقرار السلام في وطننا؟ وبعدها هل يبقى مجال لاتّهامنا بالعدوان، أو نكون الملومين عن الاضطراب وعدم الاستقرار والحرب؟

اننا على الرغم من ايماننا بحلّ واحد لقضية فلسطين لا ثاني له في عرف الانسانية

والحق والقانون، تقدمنا مخلصين العام ١٩٤٦ للامبراطورية البريطانية في مؤتمر الطاولة المستديرة «بالمشروع العربي» لحل هذه القضية جواباً على كل مشاريعها. وطلبنا في هذا المشروع إعلان فلسطين دولة مستقلة تقوم فيها حكومة ديمقراطية بموجب دستور تضعه جمعية تأسيسية منتخبة من جميع سكان فلسطين آنذاك، عرباً ويهوداً. لقد قبلنا اعتبار اليهود المهاجرين الغزاة حتى العام ١٩٤٦ فلسطينيين. وقبلنا إشراكهم في انتخاب الجمعية التأسيسية، وفي وضع الدستور، وفي حكم فلسطين. هذا مع أنه من المعروف تاريخياً وواقعياً أن نسبة السكان اليهود في فلسطين العام ١٩١٨، أي عند الاحتلال البريطاني، كانت ٥ بالمائة فقط، وكان عددهم لا يتجاوز ٥٠ ألفاً من أصل مليون نسمة هم سكان فلسطين. وان بريطانيا بالاتفاق مع الاستعمار العالمي والصهيونية رفعت هذا العدد عن طريق تهجير اليهود من جميع أنحاء العالم الى فلسطين، حتى بلغ عام ١٩٤٦ حوالى ٦٠٠ ألف يهودي. ومن المعروف أيضاً أن سكان فلسطين قد بلغوا قبل خروج بريطانيا العام ١٩٤٧ ١,٩٤٨,٠٠٠ نسمة. فنصف المليون يهودي الجدد الذين وفدوا إلى فلسطين منذ العام ١٩١٨ حتى العام ١٩٤٦ لا يمكن اعتبارهم إلا غزاة محتلين، فهم ليسوا فلسطينيين ولا تربطهم بفلسطين أية رابطة، ومن حق العرب سكان فلسطين أن يرفضوا اعتبارهم مواطنين فلسطينيين. ولكن على الرغم من كل هذا فإن العرب في سبيل استقلال فلسطين ووحدتها، وفي سبيل السلم والاستقرار في الشرق الأوسط وبالتالي في العالم، تقدموا بحل سلمي لمشكلة فلسطين اعتبروه حداً أدنى لما يمكن أن يقبل به أي بلد عربي في الحدود التالية:

أ ـ تقوم فيها حكومة ديمقراطية بموجب دستور تضعه جمعية تأسيسية منتخبة من جميع الفلسطينيين الحائزين على الجنسية الفلسطينية، أو الذين يحق لهم حيازتها بموجب القوانين المرعية حتى تشرين الأول/أكتوبر العام ١٩٤٦. (وبذلك يعتبر جميع المهاجرين اليهود الذين كانوا يقيمون في فلسطين حتى نهاية العام ١٩٤٦ فلسطينيي الجنسية).

ب ـ تضمن الدولة الفلسطينية حقوق اليهود المشروعة كمواطنين وكأقلية قومية ودينية.

ج ـ تضمن الدولة الفلسطينية قدسية الأماكن المقدسة وحمايتها وحرية الوصول إليها وزيارتها لجميع الأديان والأجناس دون تمييز.

فهل يقبل الاستعمار والصهيونية الآن بهذه التسوية؟

لقد رفض المشروع العربي العام ١٩٤٦، لأن الاستعمار والصهيونية كانا واثقين كل الثقة من نجاح مؤامرتها على عروبة فلسطين. وكانا مؤمنين بخلود الاستعمار وقوته

وجبروته وبديمومة تبعية الأمة العربية له واستمرار سيرها في فلكه. ولكن مـا هو رأيهـا الآن؟ وها هي القومية العربية قد انتفضت وراحت تحطم قواعد الاستعمار قـاعدة اثـر قاعدة، وتنثر مؤامراته مؤامرة تلو مؤامرة، وتقيم قواعد الحرية العربيـة عميقة قـوية في كل قطر من أقطار العرب.

مـا هو رأي الاستعـمار وما هـو موقفـه الآن، وقد رأى أن نكبـة فلسـطين ومـأسـاة اللاجئين ووجود إسرائيل، هي السبب الكـامن وراء كل أحـداث الشرق العربي منـذ العـام ١٩٤٨؟ مـا هـو رأي الاستعـمار الأنكلو ـ أمـريكي الآن وهو يعلم بـأن وجـود إسرائيل ووجوده خلفها هما السبب المباشر لهذا التوتر الـدائم في الشرق العربي، وهمـا السبب المباشر في موجة التسلح والاستعداد؟ ما هو رأيه الآن بعد أن خـرجت القضية العربية من نطاقها الاقليمي الضيق الذي حاول دائـماً حصرها فيـه الى النطاق الـدولي والعالمي؟

هـل سيظل ممعنـاً في تنكّره للحق والعـدالة، أم سينحني أخيـراً أمام تيـار الحـريـة والسيادة الجارف؟ هل سيظل موهماً نفسه بقدرته على الاستمرار في مؤامراته على الأمـة العربية وعلى فلسطين... أم سيعترف بالـواقع... واقـع العرب الحـاضر وحقهم في فلسطين؟ هل سيظل يؤمن بالقـوة والتآمـر كوسيلة لفـرض الحلول، أم يعترف بـالحق والعدالة ويخضع لايمان الشعوب بالحرية والتعايش والسلام؟

إن موقف الاستعمار والصهيونية هو وحده الـذي سيقرر سيـادة السلم أو الحرب في فلسـطين. وسيكشف المستقبل القـريب عما إذا كـان من الممكن حل مـأساة فلسـطين بـالطرق السلميـة أو لا بد من وقـوع الانفجار لتحقق القـوة مـا عجـزت دعـوة الحق والسلام عن تحقيقه.

فهرس

(أ)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(ص)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)



من منشورات

مركز دراسات الوحدة العربية

- التحدي أمام الجنوب ـ تقرير لجنة الجنوب (٣٤٥ص ـ ٦$) .... لجنة الجنوب
- القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي (٩٤٠ ـ ٢٤$) تجليد فني .... ندوة فكرية
- الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي ـ مقاربات نظرية (٤١٣ص ـ ١٠,٥٠$) .. ندوة فكرية
- النظام القانوني لانتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية
  (سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٦)) (٢٨٦ص ـ ٧,٥٠$) .... د. علي كريمي
- حيازة القدرة التكنولوجية: حالة صناعة الانشاءات العربية
  (٢٩٧ص ـ ٧,٥٠$) .... انطوان زحلان
- تاريخ علم الفلك العربي ـ كتاب الهيئة
  (سلسلة تاريخ العلوم عند العرب (٢)) (٤٩٦ص ـ ١٥$) .... مؤيد الدين العرضي
- من أعلام العلماء العرب في القرن الثالث الهجري (٢٨٨ص ـ ٧,٥٠$) .... أحمد عبد الباقي
- الرأسمالية والاشتراكية والتعايش السلمي (٢٦٤ص ـ ٧,٥٠$) .... ترجمة: هشام متولي
- الدين في المجتمع العربي (٦٣٤ص ـ ١٦$) .... ندوة فكرية
- التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب: ١٨٠٠ ـ ١٩١٤ (٧٢٤ص ـ ١٨$) .... شارل عيساوي
- التعاون العسكري العربي (٣٩٠ص ـ ١٠$) .... طلعت أحمد مسلّم
- النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين (١٠٤ص ـ ٣$) .... د. هشام شرابي
- البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الصهيوني
  (سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٥)) (٢٢٤ص ـ ٥$) .... د. يوسف الحسن
- العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته
  (نقد العقل العربي (٣)) (٣٩٢ص ـ ١٠$) .... د. محمد عابد الجابري
- المعونات الأمريكية لاسرائيل (٢٨٠ص ـ ٦,٥٠$) .... د. محمد عبد العزيز ربيع
- عملية اتخاذ القرار في سياسة الاردن الخارجية (٢٦٠ص ـ ٦$) .... د. سعد أبو دية
- الحوار القومي ـ الديني (٣٨٤ص ـ ٩$) .... ندوة فكرية
- الاقتصاد العربي تحت الحصار: دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع إشارة خاصة إلى الدائنية والمديونية العربية (٣٦٠ص ـ ٨$) .... د. رمزي زكي
- قياس التبعية في الوطن العربي (٢٦٤ص ـ ٦$) .... د. ابراهيم العيسوي
- الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها (١١٥٢ص ـ ٢٨$) .... ندوة فكرية
- الدولة المركزية في مصر (٢٢٦ص ـ ٥,٥٠$) .... د. نزيه نصيف الأيوبي
- القضية الفلسطينية في أربعين عاماً: بين ضراوة الواقع... وطموحات
  المستقبل (٥٢٠ص ـ ١٢$) .... ندوة فكرية
- استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي
  (سلسلة وثائق استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي (٢)) (٦٤٤ص ـ ١٥$) ..... ندوة فكرية
- أمريكا والوحدة العربية (٢٧٢ص ـ ٦$) .... د. علي الدين هلال
- إشكاليات الفكر العربي المعاصر (٢٠٠ص ـ ٥$) .... د. محمد عابد الجابري
- التنمية العربية (٤٤٠ص ـ ١٠$)
  (سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي) .... د. سعد الدين ابراهيم وآخرون
- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٨ (٧٩٢ص ـ ٢٠$) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي (جزءان) (١٠٨٨ص ـ ٢٥$) .... ندوة فكرية

شفيق الرشيدات

■ ولد في إربد (الأردن)، العام ١٩١٨.

■ تلقّى دراسته الثانوية في مدينة السَّلْط، وحاز إجازة الحقوق من جامعة دمشق، العام ١٩٤١.

■ انخرط، مبكّراً، في الحياة السياسية، فكان من القادة البارزين في الحركة الوطنية الأردنية، التي دعمت النضال الفلسطيني في الثلاثينيات.

■ انتخب نائباً عن محافظة إربد، العام ١٩٤٧، وتكرّر انتخابه عضواً في مجلس النواب الأردني حتى العام ١٩٥٧.

■ كان من أبرز الذين ساهموا في تأسيس الحزب الوطني الاشتراكي (١٩٥٤)، حزب المعارضة في الأردن.

■ شغل منصب وزير العدلية والمواصلات (١٩٥٣ - ١٩٥٤)، ثم منصب وزير التربية والتعليم (١٩٥٦).

■ انتخب أميناً عاماً لاتحاد المحامين العرب (١٩٦٣)، وقد جدّد انتخابه أربع مرات.

■ شغل منذ العام ١٩٦٧ وحتى وفاته مركز رئيس لجنة الدفاع عن الفدائيين الفلسطينيين في البلاد الأجنبية، ومركز الأمين العام للجنة الدفاع عن الحريات العامة وسيادة القانون في الوطن العربي.

■ عضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية منذ تأسيسه عام ١٩٧٥ حتى وفاته.

■ له العديد من المؤلفات، منها: **فلسطين، تاريخاً وعبرة ومصيراً**؛ **عربستان**؛ **فلسطين والقانون الدولي**.

■ توفي في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٦٩١٦٤

برقياً: «مرغربي»

تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

